تقرير "مدار"

الإستراتيجي

2021

المشهد الإسرائيلي 2020

تـحرير

هنيدة غانم

المشاركون

مهند مصطفى

أنطوان شلحت

خالد عنبتاوي

فادي نحاس

عاص الأطرش

نبيل الصالح

همّت زعبي

مساعدا التحرير:

وليد حباس، عبد القادر بدوي

جميع الحقوق محفوظة

نيسان ٢٠٢١

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

[مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠]

رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون – ص.ب ١٩٥٩

هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ ٢ ٩٧٢+ فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ ٩٧٢+

e-mail: madar@madarcenter.org

http://tiny.cc//ywgg4 facebook

http://tiny.cc//nkdop YouTube

@madar_center

MADAR's Strategic Report 2021

Israeli Scene 2020

ISBN 978-9950-03-033-6

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله ـ فلسطين – ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)

E-mail:info@al-ayyam.ps www.al-ayyam.ps

تصميم الغلاف: مجدي حديد

الفهـرس

الملخص التنفيذي- هنيدة غانم ١١

أزمة داخلية بنيوية تدفع باتجاه تغيير قواعد العمل الحزبي ١٢

إسرائيل المأزومة: «قوة إقليمية»! ١٧

أسباب استقواء إسرائيل ١٨

إسقاطات الاستقواء الإسرائيلي في ظل تحالف ترامب– نتنياهو ٢٠

متغيرات جديدة، وتحالف ترامب – نتنياهو يتحول لمصدر قلق ٢٢

إسرائيل والمسألة الفلسطينية- مهند مصطفى ٢٦

مدخل ٢٨

إسرائيل تمضي قدمًا في سياسة الضم الزاحف من خلال الاستمرار في تهويد مناطق «ج»

وخنق الوجود الفلسطيني ٣٠

قرار المحكمة الجنائية الدولية طرح موضوع الاستيطان من جديد ٤٦

إجمال ٤٩

المشهد السياسي الحزبي- أنطوان شلحت ٥٢

مدخل ٥٤

نتائج الانتخابات للكنيست الـ ٢٤ ..... ٥٤

استمرار الأزمة السياسية الداخلية ٦٤

إجمال ٧٥

مشهد العلاقات الخارجية- خالد عنبتاوي ٧٨

مدخل ٨٠

اتفاقيات أبراهام: إسرائيل تتموضع ضمن خارطة التحالفات الإقليمية ٨١

التعاون الإسرائيلي في حوض المتوسط ٩٢

مشهد العلاقات الخارجية على مستوى أوروبا ٩٤

علاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة الأميركية في ظل الانتقال من إدارة ترامب إلى بايدن ١٠٠

«القوّة الناعمة» والتغلغل المتنامي لإسرائيل في القارة الأفريقية ١٠٤

إجمال ١٠٦

المشهد الأمني العسكري- فادي نحاس ١١٥
مدخل ١١٧
مميزات البيئة الإستراتيجية لإسرائيل في العام ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١ ..... ١١٨
الملف النووي الإيراني في ظل الإدارة الأميركية الجديدة ١٢٢
جبهة إسرائيل الشمالية– سورية وحزب الله ١٢٦
الملف الفلسطيني ١٣٠
العلاقات الإسرائيلية العربية في ظل موجة التطبيع الجديدة ١٣٣
الكورونا والأمن القومي الاسرائيلي ١٣٥
إجمال ١٣٧

المشهد الاقتصادي- عاص أطرش ١٤٢
مدخل ١٤٤
مؤشرات اقتصادية عامة ١٤٥
السياسات الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية في ظل أزمة الكورونا ١٥٧
الأوراق المالية في بورصة تل أبيب ١٦٦
إجمال ١٦٩

المشهد الاجتماعي- نبيل الصالح ١٧٤
مدخل ١٧٦
حركة الاحتجاج ٢٠٢٠ ..... ١٧٧
مؤشر الديمقراطية الاسرائيلية وتدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع ١٨٨
تأثير وباء الكورونا على ازدياد الفقر واتساع الفجوات الاقتصادية الاجتماعية ١٩٥
إجمال ٢٠١

الفلسطينيون في إسرائيل- همّت الزعبي ٢٠٥
مدخل ٢٠٧
الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطيني في الداخل ٢٠٧
جائحة الكورونا والمجتمع الفلسطيني في الداخل ٢١٤
الأزمة السياسية الإسرائيلية وإسقاطاتها على الأحزاب العربية ٢٢٠
إجمال ٢٣٢

قائمة الجداول

(١): عمليات الهدم التي نفذتها إسرائيل في الضفة الغربية ٢٠١٥–٢٠٢٠ ..... ٣٩
(٢): نتائج انتخابات الكنيست في الدورات الانتخابية الثلاث الأخيرة ٢٠١٩–٢٠٢٠ ..... ٥٧
(٣): الدعم الأميركي المالي والعسكري لإسرائيل بملايين الدولارات (١٩٤٦–٢٠٢٠) ١٠١
(٤): بعض مؤشرات انخفاض الاستهلاك الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢٠ ..... ١٤٧
(٥): التغيير في الناتج التجاري الإسرائيلي ومركباته بأسعار الأساس في العام ٢٠٢٠
مقارنة بالعام ٢٠١٩ (قطاعات مختارة) ١٤٨
(٦): التبادل التجاري السلعي والخدماتي الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية ٢٠١٩–٢٠٢٠، بملايين الدولارات ١٤٩
(٧): مؤشرات متنوعة من ميزان المدفوعات الإسرائيلي ٢٠١٩–٢٠٢٠، بمليارات الدولارات ١٥٠
(٨): معدل البطالة السنوية في إسرائيل من آذار– كانون الأول ٢٠٢٠ ..... ١٥١
(٩): معدل الموجودين في بطالة في فترة الكورونا في العام ٢٠٢٠ ويتلقون مخصصات بطالة من مجمل العاملين
في العام ٢٠١٩ حسب الفروع (المعدلات بناء على أثر الإغلاق الأول في آذار ٢٠٢٠ والثاني في أيلول ٢٠٢٠) ١٥٢
(١٠): معدلات التشغيل والمشاركة في قوة العمل في إسرائيل ٢٠١٩–٢٠٢٠ ..... ١٥٢
(١١): اجمالي حجم الخطة الاقتصادية (يشمل مركبات الائتمانات والسيولة النقدية) ١٥٩
(١٢): مركبات العجز الحكومي في العام ٢٠٢٠ ..... ١٦٠
(١٣): الموقف من أداء الشرطة الإسرائيلية في أثناء تفشي فيروس كورونا ١٩٢
(١٤): التوتر الأهم في المجتمع الإسرائيلي حسب وجهة نظر الإسرائيليين المستطلعين
في عينات «مؤشر الديمقراطية ٢٠٢٠– (بالنسبة المئوية) ١٩٣
(١٥): تغييرات في حجم الطبقات الاقتصادية أثناء الأزمة (نسب تقريبية) ١٩٧
(١٦): تقدير للأوضاع الاقتصادية أثناء تفشي فيروس كورونا– بالاعتماد على معطيات تقرير الفقر البديل ١٩٨

قائمة الأشكال

(١): مواقف الإسرائيليين من مشروع ضم أراضٍ داخل الضفة الغربية ٣٣
(٢): عدد مقاعد الأحزاب والقوائم بعد انتخابات الكنيست في آذار ٢٠٢١ ..... ٥٥
(٣): التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بالنسب المئوية ٢٠٠٩–٢٠٢٠ ..... ١٤٦
(٤): التغيرات في استعمالات الناتج المحلي الإسرائيلي في العام ٢٠٢٠ بالنسب المئوية ١٤٧
(٥): نسبة التغير في أسعار المستهلك للسنوات ٢٠٠٩–٢٠٢٠ ..... ١٥٥
(٦): التغير في أسعار المستهلك الشهرية للسنوات ٢٠١٧–٢٠٢٠ بالنسب المئوية ١٥٦
(٧): معدل أسعار العملات الأجنبية مقابل الشيكل خلال الأشهر كانون الثاني– كانون الأول ٢٠٢٠ ..... ١٦٥

(٨): مؤشرات الأسهم الشهرية خلال العام ٢٠٢٠ ..... ١٦٧
(٩): ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة خلال العام ٢٠٢٠ ..... ١٨٩
(١٠): الشعور بالانتماء للمجتمع الإسرائيلي وقضاياه بين العرب واليهود في العام ٢٠٢٠ ..... ١٩٢
(١١): التنازل عن حاجات أساسية بين الإسرائيليين في أثناء تفشي فايروس كورونا خلال ٢٠٢٠ ..... ١٩٨
(١٢): عدد ضحايا الجريمة والعنف من الفلسطينيين في الداخل (٢٠١٧- ٢٠٢٠) ٢٠٧
(١٣): أداة الجريمة المستخدمة في الجرائم التي وقعت بين ٢٠١١ و٢٠١٩ (بالنسب المئوية). ٢٠٨
(١٤): أعداد القتلى العرب مقابل القتلى اليهود الإسرائيليين في الجرائم بين العام ٢٠١٥ و٢٠١٩ ..... ٢١١
(١٥): نسب الطلاب العرب الذين لا يملكون حواسيب حسب البلدات العربية في العام ٢٠٢٠ ..... ٢١٧
(١٦): أنماط التصويت عند العرب بين ٢٠١٥-٢٠٢٠ ..... ٢٢٢
(١٧): توزيع المقاعد الـ١٥على مركبات القائمة المشتركة بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠ ..... ٢٢٨
(١٨): عدد الأصوات العربية في الانتخابات الثلاث الأخيرة (أيلول ٢٠١٩- آذار ٢٠٢١)
في أهم المدن والبلدات العربية في الداخل ٢٣٠
(١٩): نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني في الداخل في سنوات مختارة ٢٣١

الملاحق .....
(١): خارطة اتصالات نتنياهو وزياراته الخارجية وفقًا لمسح البيانات الصادرة ١٠٧
(٢): الدول التي تبنت تعريف معاداة السامية الجديد، كما جاء في الموقع الرسمي
لـ «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكست» ١٠٨

المشاركون **٢٣٧**

التقرير الاستراتيجي ٢٠٢١- المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠

يضع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، بين يدي متخذي القرار السياسي وصناع الرأي العام: «تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢١– المشهد الإسرائيلي ٢٠٢١».

يرصد التقرير ويحلل أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية خلال العام الماضي، ويحاول استشراف وجهة التطورات في الفترة المقبلة، خصوصا من جهة تأثيرها على القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني.

يتناول التقرير المشهد الإسرائيلي في سبعة محاور أساسية هي: محور إسرائيل والمسألة الفلسطينية، المحور السياسي الحزبي الداخلي، محور العلاقات الخارجية، المحور الأمني–العسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، وأخيرًا محور الفلسطينيين في إسرائيل، ويقدم للتقرير ملخص تنفيذي يجمل أهم المتغيرات الاستراتيجية التي تؤثر في إسرائيل وفي وجهتيها الداخلية والإقليمية، ويأمل من خلال ذلك الإضاءة على المشهد الإسرائيلي بعوامله الأساسية المؤثرة.

وكما جرت عليه العادة، فقد شارك في وضع التقرير وإعداده مجموعة من الباحثين المختصين والمتابعين للشأن الإسرائيلي.

طاقم تقرير «مدار» الاستراتيجي

الملخص التنفيذي

إسرائيل «قوة إقليمية» مأزومة داخليًا!

هنيدة غانم

تميّز العام ٢٠٢٠ بتقاطع ثلاثة عوامل استثنائية أسهمت في بلورة المشهد الإسرائيلي وضبط إيقاع علاقاته الداخلية والإقليمية والخارجية، تمثلت في: وجود دونالد ترامب في رئاسة الولايات المتحدة في عام انتخابي، استمرار الأزمة السياسية الداخلية، وانتشار جائحة الكورونا.

تغيرت هذه العوامل جزئيًا مع نهاية العام ٢٠٢٠ وبداية العام ٢٠٢١، فقد بدأت إسرائيل تُظهر مؤشرات إيجابية تجاه احتواء الكورونا، بعد أن قامت بحملة تطعيمات واسعة، وفتحت أسواقها مجددًا في آذار الماضي بشكل شبه طبيعي، فيما انتهى عصر ترامب العاصف بعد خسارته في الانتخابات الأميركية بمشهدية غير مسبوقة وصلت ذروتها في اقتحام اتباعه مبنى الكابيتول، وحلّ محلّه الديمقراطي جو بايدن، وهو ما يعني، انتهاء مرحلة التماثل «الترامبي– النتنياهوي» الخالص، والانتقال إلى مرحلة جديدة يغلب عليها، حتى الآن، الحذر الأميركي والقلق الإسرائيلي من ارتدادات علاقة ترامب– نتنياهو المستقبلية. تتزامن هذه المتغيرات مع اتخاذ محكمة الجنايات الدولية في لاهاي قرار بدء التحقيق في جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية، ومن المتوقع أن يكون لهذه المستجدّات إسقاطات مهمة على سياسات إسرائيل تجاه المسألة الفلسطينية مستقبلاً وعلى إدارتها لملف الصراع خاصة، وأن تكبح جزئيًا حالة الاستقواء الإسرائيلية التي ميّزت سياستها في العام ٢٠٢٠.

في مقابل المتغيرات المرتبطة بالساحة الأميركية وقرار لاهاي، تستمر الأزمة السياسية – الحزبية الداخلية وتزداد تعمقًا في إسرائيل، وتتمثل هذه الأزمة في الذهاب أربع مرات إلى صناديق الاقتراع خلال عامين فقط، وعدم جود مؤشرات على إمكانية إقامة تحالف حكومي ثابت. في هذا السياق، عززت نتائج الانتخابات الأخيرة التي جرت في ٢٣ آذار ٢٠٢١ من الأزمة السياسية بل وعمّقتها، بعد أن فشل معسكر داعمي نتنياهو ومعسكر معارضيه من الحصول على عدد كافٍ من المقاعد لتشكيل ائتلاف ضيّق.

> في مقابل المتغيرات المرتبطة بالساحة الأميركية وقرار الجنائية الدولية التحقيق في ارتكاب إسرائيل جرائم حرب، تستمر الأزمة السياسية - الحزبية الداخلية التي عمّقتها نتائج الانتخابات الأخيرة التي جرت في ٢٣ آذار ٢٠٢١، إذ لا توجد مؤشرات على إمكانية إقامة تحالف حكومي ثابت.

وتتعدى أسباب الأزمة الانتخابية الصراعات الحزبية، وتشكّل حوصلة للتحولات الداخلية العميقة في إسرائيل التي تطرّقنا إليها في تقاريرنا السابقة، من حيث انتهاء هيمنة الجماعة الواحدة، وصعود جماعات متعددة تتنازع على الهيمنة، ما يعني أن الأزمة ليست حدثًا عابرًا، بل منتج

لتغيرات بنيوية ستكون لها إسقاطات بعيدة المدى، خاصة على محور الصراع والاحتلال.

تظهر متابعة المشهد الإسرائيلي، كما انعكست في ٢٠٢٠ والأشهر الأولى من ٢٠٢١ صورة متناقضة، تظهر فيها إسرائيل من جهة دولة قوية تتصرف كـ «قوة إقليمية كبرى» على المستوى الخارجي، ومن جهة أخرى دولة مأزومة داخليًا تتخبط في صراعات عميقة ظاهرها حزبي وباطنها تغيرات بنيوية عميقة، وينعكس هذا التناقض في القراءات الإستراتيجية الإسرائيلية للعام ٢٠٢٠، واستشرافها لوجهة إسرائيل المقبلة، التي ترى أن إسرائيل لم تواجه خلال العام المنصرم أي تهديد إستراتيجي على وجودها، وأنها تنشط تقريبًا بشكل حرّ على المستوى العسكري والأمني في البيئة الإقليمية المحيطة، لكن من جهة أخرى ذكرت التقديرات أن إسرائيل، ولأول مرة في تاريخها، ونتيجة تقاطع جائحة الكورونا مع الأزمة السياسية المستمرة، تواجه خطرًا إستراتيجيًا داخليًا يمكن أن يؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وفقدان الثقة بها، ووفقًا لهذه التقديرات، تحول «النظام الإسرائيلي الداخلي» إلى مصدر للتهديدات والمخاطر التي قد تمسّ بالأمن القومي وتنخر «المناعة» الجماعية. وعلى أهمية هذه القراءة لإرهاصات الأزمة، فإن الأهم هو الصيرورات الداخلية والعوامل السوسيولوجية التي تُعبّر عنها، والتي يُتوقع أن تستمر بالتفاعل حال إزاحة نتنياهو عن سدّة الحكم.

ولأول مرة في تاريخها، ونتيجة تقاطع جائحة الكورونا مع الأزمة السياسية المستمرة، تواجه إسرائيل خطراً إستراتيجيًا داخليًا يمكن أن يؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وفقدان الثقة بها. ووفقًا لبعض التقديرات، تحول «النظام الإسرائيلي الداخلي» إلى مصدر للتهديدات والمخاطر التي قد تمس بالأمن القومي وتنخر «المناعة» الجماعية.

١. أزمة داخلية بنيوية تدفع باتجاه تغيير قواعد العمل الحزبي

أعادت الانتخابات الأخيرة إنتاج الانسداد الحزبي في ظلّ عدم وجود أغلبية لحكومة يؤلّفها معسكر الأحزاب المؤيدة لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو، وفي الوقت عينه، عدم وجود أغلبية لحكومة يؤلّفها معسكر الأحزاب المُناهض لاستمرار حكمه؛ فقد حصل معسكر نتنياهو الذي يضم «الصهيونية الدينية»، والأحزاب الحريدية، بالإضافة إلى «الليكود» على ٥٢ مقعدًا، فيما حصلت المعارضة (مع المشتركة) على ٥١ مقعدًا، ويقف كل من حزب «يمينا» و «العربية الموحدة» حاليًا خارج المعسكرين مع ميل الموحدة للتعاون مع حكومة يمين برئاسة نتنياهو، في حال انضم «يمينا» بزعامة نفتالي بينت لمعسكره، غير أن الأمر يبدو شبه مستحيل بسبب عدم استعداد الصهيونية الدينية للاعتماد على قائمة عربية. في

في ظل هذه الصورة المركّبة، وعلى ضوء التفكّك السياسي العام، هناك من بدأ يتحدّث عن الذهاب إلى انتخابات خامسة كسيناريو مُحتمل.

المقابل، تسعى أحزاب المعارضة إلى التوافق على حكومة تناوب بين بينيت ولبيد لتشكيل الحكومة عبر استقدام «يهدوت هتوراة» من معسكر نتنياهو، وتُطرح أيضًا إمكانيات إضافية لتشجيع انشقاق شخصيات يمينية من المعارضة وانضمامها للمعسكر المؤيد لنتنياهو، وهو ما يبدو مُستبعدًا حتى الآن على الأقل. في ظل هذه الصورة المركّبة، وعلى ضوء التفكّك السياسي العام، هناك من بدأ يتحدّث عن الذهاب إلى انتخابات خامسة كسيناريو مُحتمل بناءً على المُعطيات الواردة أعلاه.

قفز عدد الأحزاب التي اجتازت نسبة الحسم (٣,٢٥٪) من ٨ قوائم في الانتخابات السابقة إلى ١٣ قائمة في هذه الانتخابات، وعزّز هذا التضخم من حالة التفكّك في المشهد السياسي الإسرائيلي. فقد تفكّكت القائمة المشتركة إلى قائمتين، وكتلة يمينا إلى اثنتين، وانشقّ جدعون ساعر عن حزب الليكود مكونًا حزبًا جديدًا، وتفكّك تحالف «أزرق- أبيض» إلى حزبين («أزرق أبيض» و«يوجد مستقبل»)، بالإضافة إلى تفكّك تحالف حزب العمل- ميرتس إلى قائمتين من جديد (العمل وميرتس).

تتقاطع حالة الانسداد هذه مع الحالة الاستثنائية الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها انتشار وباء الكورونا، ومع بدء جلسات محاكمة نتنياهو في ٥ نيسان ٢٠٢١، ما يعني مثوله ثلاث مرات في الأسبوع أمام المحكمة، وأن المشهد المقبل في الأشهر القريبة سيكون برسم تقاطع الأزمة السياسية، ومواجهة إسقاطات الكورونا ومحكمة نتنياهو. من المتوقع أن يعمق هذا التقاطع الاستقطاب الداخلي بين معسكر داعمي نتنياهو الذي يدعي أن المحاكمة هي محاولة «انقلاب» من قِبَل المؤسسة «العميقة» على الخيار الديمقراطي بعد فشل الإطاحة به عبر صناديق الاقتراع. في المقابل يُمحور معسكر المعارضة خطابه بشكل أساسي حول مسألة تهم الرشى والفساد. من هنا، فإن أي تشكيلة حكومية يمكن أن يتم التوافق عليها ستكون هشّة ومُثقلة بصراعات داخلية ولن تستمر طويلاً.

أعادت نتائج الانتخابات الأخيرة إنتاج الانسداد السياسي وتعميقه، وانطوت على مؤشرات عدّة أظهرت عُمق الصراعات، وارتباطها الوثيق بمتغيرات بنيوية تُشكّل الأزمة ظاهرها الخارجي:

١. **التفكك الحزبي**: قفز عدد الأحزاب التي اجتازت نسبة الحسم (٣,٢٥٪) من ٨ قوائم في الانتخابات السابقة إلى ١٣ قائمة في هذه الانتخابات، وعزّز هذا التضخم من حالة التفكّك في المشهد السياسي الإسرائيلي، فقد تفكّكت القائمة المشتركة إلى قائمتين، وكتلة يمينا إلى اثنتين، وانشقّ جدعون ساعر عن حزب الليكود مكونًا حزبًا جديدًا («تكفا حداشا ليسرائيل– أمل جديد لإسرائيل»)، وتفكّك تحالف «أزرق– أبيض» إلى حزبين («أزرق أبيض» و «يوجد مستقبل»)، بالإضافة إلى تفكّك تحالف حزب العمل– ميرتس إلى قائمتين من جديد (العمل وميرتس)، ويحمل هذا التفكك دلالات مهمّة؛ فهو يدل أولاً على أن التكتلات التي كانت في الانتخابات السابقة – كما التفكك في الانتخابات الحالية – لم ينقذا إسرائيل من معضلتها السياسية الموجودة فيها منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩، وثانيًا على أن أسباب الأزمة السياسية ترتبط بمتغيرات في عمق

المجتمع الإسرائيلي الذي انهارت فيه هيمنة الجماعة الواحدة، بشكل لم تعد تُشكّل فيه كتلة ما أغلبية كما كان مثلاً مع إقامة إسرائيل، في هذا السياق، تفتّتت كتلة الأغلبية الأشكنازية أولاً والعلمانية ثانيًا وظهرت جماعات متمايزة تتنازع الهيمنة. وقد عبّر رئيس إسرائيل رؤوفين ريفلين عن هذا التغيير بشكل واضح فيما صار يعرف باسم خطاب الأسباط الذي ألقاه في العام ٢٠١٥ في مؤتمر هرتسيليا،[١] حين لخّص؛ أنه لم يعد هناك أغلبية في إسرائيل بل أربعة «أسباط»، يحمل كل منها وجهة نظر مغايرة تمامًا عن الأخرى حول النظام الاجتماعي والسياسي، ولا يلتقون في أي تجربة «مشتركة»، ويتعلّمون في مدارس منفصلة ووفق مناهج مغايرة. تنعكس هذه الصورة في ديمغرافيا الصفوف الأولى في المدارس الابتدائية، وبحسب معطيات مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست حول التوزيع الديمغرافي للطلاب في ٢٠١٨/٢٠١٩، فقد كان ٢٠,٣ ٪ من تلاميذ الصف الأول في المدارس حريديين، مقابل ١٤,٥٪ في ٢٠٠٠، وشكّل التلاميذ العرب ٢٢,٩٪ من المجموع الكلّي، فيما درس ١٥,٣٪ في المدارس الدينية القومية و٤١,٥ ٪ في المدارس الرسمية العلمانية.[٢] ومقابل هذا التقسيم، فإن المجموعة العلمانية تنقسم بدورها بين يمين ويسار ووسط، وفيما يصوت الحريديم بشكل شبه كامل لأحزابهم، يصوت المتدينون القوميون لأحزاب الاستيطان والليكود، بالمقابل يصوت العرب عادةً للقوائم العربية.

٢. **عدم وجود كتلة مهيمنة ومسيطرة تشكل الأغلبية من جهة، يوازيه انزياح مستمر نحو مظلة اليمين من جهة والتمحور حول أسئلة الدين والدولة من جهة أخرى، وتحول الصراع على هوية الدولة إلى محور للصراع داخل معسكر اليمين.** أظهرت نتائج الانتخابات أن الانزياح يمينًا ليس حدثًا عابرًا بل حالة مثابرة يوازيها صعود مستمر للتدين العام وصهينة الحريديم وانضوائهم تحت مظلة اليمين لأسباب مختلفة كما اوضحناها في تقارير مدار السابقة. في هذا الصدد، يشير عدد من الباحثين إلى أن أنماط التصويت في إسرائيل ترتبط بمستوى التدين، إذ كلما زادت نسبة التدين تزيد الميول باتجاه التصويت لليمين، فيما يصوت العلمانيون بكل عام للأحزاب التي تتجه أكثر يسارًا.[٣] وأظهرت دراسة أعدها كل من أور عنبي وتمار هرمان (٢٠٢١) تقاربا في المواقف بين مصوتي الليكود و «يمينا» في قضايا ذات صلة بالدين، في مقابل وجود فجوة واسعة بينهم وبين مصوتي أحزاب الوسط واليسار وحزب يسرائيل بيتينو بقيادة ليبرمان و «أمل جديد» بقيادة ساعر. وعلى سبيل المثال توزعت موافقة مصوتي الأحزاب على فتح الأسواق والترفيه أيام السبت على التوالي: يوجد مستقبل ٩٦٪، حزب العمل ٩٤٪، ميرتس ٨٠٪، يسرائيل بيتنو ٨٣٪، أمل جديد– بزعامة ساعر ٨٢٪، أبيض أزرق «أزرق–أبيض» ٦٤٪، يمينا ٥٥٪، الليكود ٤٦٪، شاس ٨٪، الصهيونية الدينية ٧٪، يهدوت هتوراة–صفر.[٤] وتظهر هذه النتائج تمايزًا واضحًا ليس بين معسكري اليمين والوسط/ يسار،

بل بين مصوتي الليكود من جهة وحزب أمل جديد وإسرائيل بيتنا من جهة أخرى، إذ إن القائمتين تمثلان التيار اليميني العلماني، وهو ما يعني أن جزءًا من صراعهم مع معسكر نتنياهو هو جزء من الصراع الداخلي في اليمين حول أسئلة الدين والدولة، في ظل تصاعد المواقف المحافظة في الليكود، وتحالفه مع الأحزاب الحريدية والدينية.[٥] يشار إلى أن أحزاب اليمين حصلت مجتمعة في هذه الانتخابات على ٧٢ مقعدًا، منها ١٣ لحزبي ساعر وليبرمان اللذان يمتلكان نزعة علمانية واضحة ويتموضعان في معسكر معارضي نتنياهو الذي يبقى مع ٥٩ مقعدا، مقابل ٥١ مقعدًا في تيار الوسط واليسار، إضافةً إلى ١٠ مقاعد في القوائم العربية.

يأتي استعداد معسكر معارضي نتنياهو إلى الذهاب إلى حكومة بزعامة نفتالي بينيت الذي يطرح نفسه بوصفه توافقيًا ومتدينًا ليبراليًا إلى حد ما، كنتيجة للضمور المستمر لقوتهم مقابل صلابة اليهودية الدينية الحريدية من جهة، وكتكتيك من أجل الإطاحة بنتنياهو.

من المثير الإشارة في هذا السياق إلى أن قائمة العربية الموحدة التي تمثل الحركة الإسلامية الجنوبية التي تتبنى أجندة اجتماعية محافظة ودينية تبدي استعدادها للتحالف مع معسكر نتنياهو ذي النزعة المحافظة والمتدينة، وسط تبني خطاب مطلبي والابتعاد عن القضايا الوطنية.

ضمن هذا السياق، فإن استعداد معسكر معارضي نتنياهو إلى الذهاب إلى حكومة بزعامة نفتالي بينيت الذي يطرح نفسه بوصفه توافقيًا ومتدينًا ليبراليًا إلى حد ما، تأتي بسبب الضمور المستمر لقوتهم مقابل صلابة اليهودية الدينية الحريدية من جهة، وكتكتيك من أجل الإطاحة بنتنياهو، إذ إن بنيت تحول في المشهد السياسي على الرغم حصول من حزبه على ٧ مقاعد فقط إلى صاحب قوة تفوق حجم حزبه، ويمكنه أن يجمع معًا جماعات متناقضة سياسيًا. ومن المثير الإشارة في هذا السياق إلى أن قائمة العربية الموحدة التي تمثل الحركة الإسلامية الجنوبية التي تتبنى أجندة اجتماعية محافظة ودينية تبدي استعدادها للتحالف مع معسكر نتنياهو ذي النزعة المحافظة والمتدينة، وسط تبني خطاب مطلبي والابتعاد عن القضايا الوطنية.

٣. **تشتت القوى السياسية وكثرة الأحزاب الصغيرة والمتوسطة**، يرتبط هذا باعتماد إسرائيل على نظام التمثيل النسبي الذي يتيح لأي قائمة تحصل على ٣.٢٥ ٪ من الأصوات الدخول إلى الكنيست، ويعني هذا في ظل تفكّك الأحزاب الكبيرة (أكبر حزب هو الليكود مع ٣٠ مقعدًا)، وتضخّم أعداد الأحزاب الصغيرة، غيابًا مستمرًا للاستقرار السياسي، إذ إن أي ائتلاف يمكن أن يتشكل سيظل هشًّا لأن استقراره سيكون مرهونًا بالأحزاب التي تتحول قدرتها على التأثير إلى أضعاف حجمها الحقيقي في ظل هذا النظام. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أي ائتلاف يتشكّل يجب أن يحظى على الأقل بـ ٦١ مقعدًا من أصل ١٢٠، وأن الأحزاب الكبرى لم تعد كبرى بالمعنى الحقيقي، فإننا

نكون أمام واقع يمكن لأي حزب فيه، مهما بدت مواقفه غريبة أو متطرّفة، أن يقرّر في قضايا مصيرية كالاحتلال والضم وفرض السيادة. في هذا السياق، فإن من أهم اسقاطات الانتخابات الأخيرة هو تبييض أحزاب الكهانية المتطرّفة بعد أن عمل نتنياهو بقوة على توحيدها في قائمة الصهيونية الدينية لتدعمه مستقبلا. وفي حال نجح نتنياهو في إقامة ائتلاف يميني ضيّق، فمن المتوقّع أن يتم الدفع باتجاه تعزيز مساعي تصفية القضية الفلسطينية التي يتبنّاها نتنياهو أصلاً.

من أهم اسقاطات الانتخابات الأخيرة تبييض أحزاب الكهانية المتطرّفة بعد أن عمل نتنياهو بقوة على توحيدها في قائمة الصهيونية الدينية لتدعمه مستقبلا. وفي حال نجح نتنياهو في إقامة ائتلاف يميني ضيّق، فمن المتوقّع أن يتم الدفع باتجاه تعزيز مساعي تصفية القضية الفلسطينية التي يتبنّاها نتنياهو أصلاً.

٤. **السعي إلى كسر الجمود عبر الاستعانة بالقوائم العربية**: حتى الانتخابات ما قبل الأخيرة، اعتمد نتنياهو أسلوب التحريض على العرب، وقد أثمر هذا التحريض في تقوية القائمة المشتركة وحصولها على ١٥ مقعدًا في الانتخابات ما قبل الأخيرة، لكن نتنياهو غير من تكتيكه وتبنّى سياسة تحطيم قوة المشتركة عبر التواصل مع القائمة الموحدة (الحركة الإسلامية الجنوبية) والسعي إلى استمالتها، وقد قابلت الموحدة هذه الاستمالة بإبداء استعدادها للتعاون مع حكومة يرأسها نتنياهو في حال قدم عرضًا مغريًا لتحسين وضع العرب في إسرائيل، مع الابتعاد بشكل كامل عن الخطاب القومي، وتذييل كل ما يتعلّق بالاحتلال والقضية الفلسطينية، وقد قسم هذا التوجه القائمة المشتركة وفكّكها إلى قائمتين وخفّض عدد مقاعدها بشكلٍ حاد؛ فقد حصلت المشتركة التي تضم ائتلاف الجبهة والتجمّع والعربية للتغيير على ٦ مقاعد، في المقابل حصلت الموحدة على ٤ مقاعد، فيما انخفضت نسبة التصويت عند العرب إلى أقل من ٥٠٪، وهناك من يدعي أنها لم تتجاوز ٤٥٪. تنطوي هذه المتغيرات على آثار مهمة، لعلّ أهمها أن اليمين بزعامة نتنياهو نجح في فرز القوائم العربية بين ما يعتبره متطرفين ومعتدلين؛ حيث اعتبر الموحدة ممثلة للتيار المعتدل، وبالتالي أعاد ضبط خطابه تجاه القائمة الموحدة باعتبارها قائمة شرعية، ويمكن أن تكون بالتالي شريكة في تحالف يقوده، بالمقابل قامت الموحدة من طرفها بالاكتفاء في طرح قضايا مطلبية وتذييل الخطاب الوطني. ويسهم هذا التحول من جهة في توسيع مساحة الشراكة مع العرب، ومن قدرتهم على التفاوض على القضايا المطلبية، لكن هذه المساحة في سياق نظام الدولة القومية اليهودية مشروط بقبول دونيتهم في بنية المواطنة أولاً وبتنازلهم عن الخطاب القومي ثانيًا، وهو ما يعني فعليًا أن دخولهم وفق هذه الشروط يعني إمكانية تحولهم إلى غطاء لاستمرار تصفية القضية الفلسطينية مقابل الاستجابة لقضايا مطلبية.

تنطوي التغيرات البنيوية من حيث تفكّك المشهد الحزبي وانتهاء هيمنة الجماعة الواحدة، مع ترسّخ سيطرة اليمين، والانزياح إلى صراع الدين والدولة، على إسقاطات مهمة مرتبطة بالقضية الفلسطينية؛ إذ إن استمرار ترسخ اليمين، يعني، تعزيز السياسات الاستيطانية ومساعي تصفية المسألة الفلسطينية، فيما يعني التمحور حول صراع الدين والدولة في ظلّ تزايد قوة اليمين، التوجه نحو تعميق الهوية القومية اليهودية في معسكر اليمين الديني الحريدي الاستيطاني من أجل رصها في هويتها اليهودية.

نجح اليمين بزعامة نتنياهو في فرز القوائم العربية بين ما يعتبره متطرفين ومعتدلين؛ حيث اعتبر «الموحدة» ممثلة للتيار المعتدل، وبالتالي أعاد ضبط خطابه تجاه القائمة الموحدة باعتبارها قائمة شرعية، ويمكن أن تكون بالتالي شريكة في تحالف يقوده، بالمقابل قامت الموحدة من طرفها بالاكتفاء بطرح قضايا مطلبية، وتذييل الخطاب الوطني.

٢. إسرائيل المأزومة: «قوة إقليمية»!

في ظل الأزمة الداخلية المستمرة والصراعات الداخلية التي أفرزت أربع انتخابات في عامين، سمح وجود إدارة ترامب ببطانتها الإفنجيلية المسيحية واليمينية المحافظة بتوفير دعم شبه مُطلق لنتنياهو ولدفع سياساته اليمينية الاستيطانية. وأنتج الدعم المطلق من قبل ترامب دفيئة لإسرائيل مكّنتها من أن تتصرف بحرية في مناطق واسعة في الشرق الأوسط، وأن تُمدّد نشاطها العسكري والأمني والدبلوماسي في ساحات واسعة، وتبدو قوة إقليمية كبرى قادرة على أن تفرض سياساتها دون عوائق جدية وسط سعي مثابر لتفكيك المسألة الفلسطينية.

انعكس هذا الدعم إقليميًا؛ عبر توسيع النشاط العسكري لإسرائيل الذي شمل مهاجمة أهداف تعتبرها إسرائيل «معادية» في سورية والعراق وإيران، وتمديد الضربات من البر والجو لتشمل البحر أيضًا. على الساحة الفلسطينية؛ انعكس ذلك في مساعي تصفية المسألة الفلسطينية كما جاء في صفقة القرن، التي وضِعَت وفق المنظور الإسرائيلي اليميني وبمساعدته، وطرح مشروع الضم، وبموازاة ذلك بتوقيع اتفاقيات التطبيع «اتفاقيات أبراهام» فيما اعتُبر انتصارًا لمبدأ «السلام مقابل السلام» الذي صكّه نتنياهو في موازاة مبدأ «الأرض مقابل السلام».

أسهمت في هذا الاستقواء، إلى جانب وجود إدارة ترامب الاستثنائية والتفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي، عوامل موضوعية إضافية، منها أولاً هشاشة الوضع الاستراتيجي

تنطوي التغيرات البنيوية من حيث تفكّك المشهد الحزبي وانتهاء هيمنة الجماعة الواحدة، مع ترسّخ سيطرة اليمين، والانزياح إلى صراع الدين والدولة، على إسقاطات مهمة مرتبطة بالقضية الفلسطينية؛ إذ إن استمرار ترسخ اليمين، يعني، تعزيز السياسات الاستيطانية ومساعي تصفية المسألة الفلسطينية، فيما يعني التمحور حول صراع الدين والدولة في ظلّ تزايد قوة اليمين، التوجه نحو تعميق الهوية القومية اليهودية في معسكر اليمين الديني الحريدي الاستيطاني من أجل رصها في هويتها اليهودية.

العربي؛ ثانيًا الانقسام الفلسطيني وعدم وجود ثمن للاحتلال؛ ثالثًا الوضع الإستراتيجي الإقليمي وحرب المحاور والاصطفافات؛ ورابعًا التحالف الإسرائيلي مع دول الهوامش الأوروبية والأنظمة الشعبوية واليمين العالمي، ويُفسّر هذا جزئيًا قصور الموقف الأوروبي وتواضع دوره نتيجة عدم التوافق الدول المُشكّلة له.

٣. أسباب استقواء إسرائيل

١. **الوضع الإستراتيجي العربي الهش:** من بين الدول العربية الـ٢١ تقيم ست دول علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل، وهي بالتالي محيدة عن المواجهة (مصر والأردن والإمارات والبحرين والسودان والمغرب) وتشكل هذه الدول أكثر من ربع الدول العربية (٢٨,٥٪). فيما تشغل أربع دول بشكل كامل بصراعات دموية أو حالة عدم استقرار داخلي: اليمن وسورية والعراق وليبيا (١٩٪) لكنها تحولت إلى مصادر تهديد غير تقليدية مرتبطة بوجود ميليشيات – خاصة إسلامية وجهادية – إضافة إلى التموضع الإيراني في سورية. وتنشغل كل من الجزائر وتونس بقضايا داخلية ترتبط بالانتقال الديمقراطي، فيما تواجه لبنان أزمات داخلية مستعصية تعصف بالاقتصاد وببنى الدولة (١٤٪) السعودية، تسعى إلى تجاوز أزمتين متوازيتين، الأولى تتعلق بتجاوز قضية مقتل الخاشقجي وإرهاصات ذلك، والثانية الصراع الإقليمي مع إيران. (بعد أن حل الصراع مع قطر)، بقية الدول (خمسة) التي تضم جيبوتي وموريتانيا وجزر القمر الكويت وعمان تلعب حتى الآن أدوارًا محايدة إلى حد ما عن الصراعات المرتبطة على الأقل بسياسة الاستقطاب والتحالف (٢٣٪).

٢. **الانقسام الفلسطيني وعدم وجود ثمن للاحتلال:** يسمح الانقسام لإسرائيل بممارسة سياسة متمايزة، واحدة ضد غزة، وأخرى ضد الضفة ومواجهة كل طرف على حدة. كما يخلق الهدوء الميداني مساحات لاستمرار تنفيذ إسرائيل لسياساتها الاستيطانية وفرض رؤيتها على الأرض، وقد أسهم انتشار الكورونا والانشغال في مواجهتها في تخفيف الأحداث الميدانية.

٣. **الوضع الإستراتيجي الإقليمي والاصطفاف السني– شيعي:** أسهم الاصطفاف الإقليمي على أساس سني – شيعي واحتدام الصراع بين المحاور الإقليمية خاصة ما بين المحور السني الخليجي من جهة والمحور الشيعي الذي تقوده ايران من جهة أخرى إلى تحول إسرائيل التي تعتبر إيران مصدر تهديد مركزي لها إلى جزء من الاصطفافات الإقليمية وعضو فاعل فيه، حيث تتموضع ضمن المحور المواجه لإيران وتشكل اتفاقيات ابراهام في هذا الإطار أحد المنتجات التي أفرزتها خارطة الاصطفافات الإقليمية والتي أسهمت في تعزيز مكانة إسرائيل الإقليمية على الرغم من استمرار الاحتلال .

٤. **التحالف الإسرائيلي مع دول الهوامش الأوربية والأنظمة الشعبوية واليمين العالمي:** ساهم صعود اليمين الشعبوي العالمي خاصة في الهند والبرازيل وهنغاريا وتصاعد الاسلاموفوبيا في أوروبا بسبب الهجرات في توفير شبكة دعم لليمين الإسرائيلي وخطابه، واستغلت إسرائيل تصاعد الشعبوية اليمينية من أجل إظهار الصراع مقابل الشعب الفلسطيني بأنه صراع ثقافي بين قوى الخير التي تموضع ذاتها ضمنها وبين قوى الظلام ومعاداة السامية، وهو ما يفسر إلى حد بعيد العمل الإستراتيجي المثابر للدفع باتجاه تسييس تعريف معاداة السامية، وتبني التعريف الجديد الذي يعتبر معاداة إسرائيل شكلا من أشكال مناهضة السامية، وربط حركة المقاطعة بمعاداة السامية، ومؤخرًا اعتبار قرار محكمة لاهاي ببدء التحقيق بقيام جرائم حرب في فلسطين كشكل من أشكال معاداة السامية.

عملت إسرائيل بشكل مثابر على نسج علاقات مع الدول الهامشية في الاتحاد الأوروبي التي يسيطر فيها اليمين، وتتميّز بتغليب السياسات المحلية والأولوية القومية على السياسات الموحّدة الإقليمية للاتحاد الأوروبي مثل: بولندا، تشيكيا، هنغاريا، سلوفاكيا، ودول البلقان، وبلغاريا ورومانيا وغيرها. وتساهم علاقات إسرائيل مع هذه الدول في الدفع نحو عرقلة اتخاذ قرارات بالإجماع تجاه القضية الفلسطينية، إضافة إلى محاولة استمالتها لنقل سفارتها للقدس.

جاء الإعلان عن اتفاقيات أبراهام في لحظة استقواء غير مسبوقة لليمين الإسرائيلي، ووسط مساعي نتنياهو المدعوم من ترامب وبطانته بتسويق صورة إسرائيل كقوة إقليمية.

ويضاف إلى ذلك، عملت إسرائيل بشكل مثابر على نسج علاقات مع الدول الهامشية في الاتحاد الأوروبي التي يسيطر فيها اليمين، وتتميّز بتغليب السياسات المحلية والأولوية القومية على السياسات الموحِّدة الإقليمية للاتحاد الأوروبي مثل: بولندا، تشيكيا، هنغاريا، سلوفاكيا، ودول البلقان، وبلغاريا ورومانيا وغيرها[٦] وتساهم علاقات إسرائيل مع هذه الدول في الدفع نحو عرقلة اتخاذ قرارات بالإجماع تجاه القضية الفلسطينية، إضافة إلى محاولة استمالتها لنقل سفارتها للقدس.

٥. **انعدام منظومة محاسبة أو عقاب لإسرائيل خاصة من قبل الدول الأوروبية** إذ بعد أكثر من نصف قرن من الاحتلال والبناء الاستيطاني وقضم الحيز الفلسطيني، اتخذت إسرائيل سياسة فرض الوقائع على الأرض كإستراتيجية عمل أساسية، وتعاملت مع النقد الدولي كمجرد تشويش جانبي، لكنه لا يترجم لمحاسبة فعلية. هنا لا بد من الإشارة إلى أن هذا المصدر قابل للتغيير، مع قرار المدعية العامة فيو بنسودا إعلان فتح تحقيق في جرائم الحرب ضد إسرائيل، وسأتوسع في هذا لاحقًا.

٤. إسقاطات الاستقواء الإسرائيلي في ظل تحالف ترامب- نتنياهو

على الصعيد العسكري الإقليمي– توسع ساحات العمل العسكري: بحسب ما نشرته النيويورك تايمز، استهدفت إسرائيل منذ ٢٠١٩ على الأقل ١٠ سفن بحمولة إيرانية، فيما أعلنت مصادر إيرانية أن الرقم يفوق ٢٠ هجمة.[٧] وأشار قائد هيئة الأركان الإسرائيلي افيف كوخافي إلى أن إسرائيل وجهت أكثر من ٥٠٠ ضربة عسكرية خلال ٢٠٢٠، ونفذت عدة هجمات سايبر على أهداف اعتبرتها معادية، في تلميح إلى أهداف إيرانية، إضافة إلى اغتيال فخري زادة. ولخص كوخافي أن العام ٢٠٢٠ تميز بكونه من أكثر السنوات هدوءًا وأمنًا في كل الجبهات، مع تحسن في الوضع الإستراتيجي العام مقارنة بالسنوات السابقة، مشيرًا إلى أن إسرائيل تقف مع تبدل الإدارة الأميركية على مفترق طرق»،[٨] وهو ما يشير إلى عمق الدعم الذي وفره وجود ترامب من جهة، والقلق الإسرائيلي من إدارة بايدن ومن مدى الدعم الذي يمكن أن توفره، خاصة مع انزلاق النشاط الإسرائيلي إلى مساحات جديدة، كاستهداف السفن، وأيضا من توقع أن تنتقل ايران من امتصاص الضربات وعدم الرد خلال حكم ترامب، إلى الرد، وهو ما يمكن أن يتدحرج باتجاه تصعيد المواجهة.

يشار في هذا السياق إلى وجود مؤشرات على تغير السلوك الإيراني منذ بداية العام، حيث اتهمت إسرائيل إيران بمهاجمة سفينتين تحملان بضاعة إسرائيلية في بحر العرب ردًا على الضربات التي وجهت لسفنها، وهناك من يطلق على المواجهة في البحار بين إسرائيل وإيران بانها بمثابة حرب باردة في الظلال.[٩]

على الصعيد الفلسطيني، مسعى تصفية المسألة الفلسطينية انعكس تحالف النتنياهوية والترامبية في مسعى إسرائيل إلى الظهور كقوة إقليمية عظمى تتبنى أسلوب إدارة الصراعات وفق مبدأ القوة والقدرة على الفرض من جهة، وإهمال الشرعية الدولية من جهة أخرى. ضمن ذلك قاد نتنياهو سياسات تهدف إلى تصفية المسألة الفلسطينية من جهة، والتطبيع مع الإقليم من جهة أخرى. أسهم في ذلك اتخاذ الإدارة الأميركية خطوات متتالية داعمة، بدءًا من اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل (كانون الأول ٢٠١٧) ثم افتتاح السفارة الأميركية في القدس (أيار ٢٠١٨) مقابل إغلاق القنصلية بشرقي القدس، الاعتراف بضم الجولان للسيادة الإسرائيلية (آذار ٢٠١٩)، ومن ثم طرح الشق الاقتصادي لصفقة القرن في ورشة المنامة التي أطلقها جيراد كوشنير تحت عنوان «من السلام إلى الازدهار» (حزيران ٢٠١٩)، وكانت هذه الورشة بمثابة الخطوة التمهيدية لبدء تطبيع العلاقات مع إسرائيل بدون حل القضية الفلسطينية ، تلاها تصريح مايك بومبيو أن الاستيطان لا يتعارض مع القانون الدولي (تشرين الثاني ٢٠١٩). وأخيرًا تتويج هذه المواقف والتصريحات في طرح الشق السياسي لصفقة القرن في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠ الذي عكس فعليًا الموقف الإسرائيلي اليميني للتسوية، وكُتب بتشاور مع المراكز البحثية الإسرائيلية والزعامات الإسرائيلية، وقد سبق وتطرقنا بالتحليل للصفقة في تقريرنا السابق.

كان هذا الإعلان بمثابة دعم مباشر من قبل ترامب لنتنياهو خلال خوضه معركته الانتخابية الثالثة خلال عام. ومع انتشار فيروس الكورونا وتحوله الى جائحة عالمية حول نتنياهو معركته الانتخابية نحو مساعي مواجهة الكورونا من جهة، والسعي إلى حسم الصراع عبر إعلان ضم جزء من الأراضي الفلسطينية للسيادة الإسرائيلية من جهة أخرى.

أعلن نتنياهو عشية الانتخابات الثالثة التي جرت في آذار ٢٠٢٠ نيته البدء بتنفيذ إجراءات الضم بالتوافق مع الإدارة الأميركية بعد الانتخابات، ومع فشله في تأمين ائتلاف يميني ضيق، وفي ظل تصاعد انتشار الكورونا وسيطرة أجواء ضبابية حول كيفية تطورها، تم التوصل إلى اتفاق مع بيني غانتس زعيم المعارضة على إقامة حكومة وحدة تعمل لثلاث سنوات بالتناوب والتقاسم بينها وبين الليكود، أدى اتفاق نتنياهو–غانتس إلى انشطار جسم المعارضة الذي مثله أبيض أزرق «أزرق–أبيض» ثم إلى تفكك أبيض أزرق «أزرق–أبيض» وانفضاض أجزائه. وتضمن اتفاق الائتلاف بندًا سياسيًا واحدًا مرتبطًا بالمسألة الفلسطينية يعطي نتنياهو الحق في بدء إجراءات الضم في تموز ٢٠٢٠.

شكل إعلان نتنياهو عن مشروع الضم الذي لم يكن واضح المعالم مؤشرًا إضافيًا على تبني «سلوك الإقليمية»، واستدعى ذلك قيام مجموعة من قادة الدول بالسعي نحو ثنيه عبر مخاطبة الجمهور الإسرائيلي والتنبيه إلى الضرر الذي يمكن أن يسببه الضم، سواء أكان على مستقبل إسرائيل الديمقراطي أم يهوديتها أم فرص تطبيعها مع محيطها، ولم يتم تجميد القرار إلا مع إعلان بدء سلسلة من اتفاقيات التطبيع مع دول عربية أطلق عليها ترامب «اتفاقيات أبراهام» التي استهلتها اتفاقيات التطبيع مع الإمارات ثم البحرين وتبعتها السودان والمغرب.

على الصعيد الجيو– سياسي: اتفاقيات التطبيع وتمدد إسرائيل واستمرار الاحتلال جاء الإعلان عن اتفاقيات أبراهام في لحظة استقواء غير مسبوقة لليمين الإسرائيلي، ووسط مساعي نتنياهو المدعوم من ترامب وبطانته بتسويق صورة إسرائيل كقوة إقليمية، وطُرح مشروع الضم، بعد أن سبقه طرح صفقة القرن. وسط هذه الأجواء حمل توقيع اتفاقيات أبراهام معاني سياسية وجيو–إقليمية واقتصادية ذات أبعاد إستراتيجية أهمها:

١. سياسيًا: استبدال معادلة الأرض مقابل السلام بمعادلة السلام مقابل السلام وهو ما يعني فعليًا تحقيق رؤية نتنياهو التي ثابر على تكرارها ومفادها أن السلام مع الدول العربية يمكن أن يتحقق بمعزل عن القضية الفلسطينية، ما يفقد القضية نقاط قوة إضافية.
٢. جيو–إستراتيجيًا: تموضع إسرائيل في خارطة التحالفات الإقليمية كجزء من الحلف السني المعتدل، وكونها تمتلك التفوق التكنولوجي والأمني والعسكري، فإن هذا التموضع يعني بالضرورة أن تكون ذات دور مركزي فيه. وتسمح هذه الاتفاقيات مع الدول المحيطة بإيران بتعزيز قدرات

إسرائيل على مواجهتها، ويشار إلى أن إسرائيل وافقت على نشر القبة الحديدية في الخليج[10] من أجل مواجهة ما يسمى «الخطر الإيراني».

٣. اقتصاديًا: فتح الأسواق أمام إسرائيل، ما يعني تعزيز قدراتها الاقتصادية وانتشارها وتوسيع استثمارها.[11] وشمل ذلك في حالة الإمارات توقيع اتفاقيات تعاون بين شركات إماراتية واستيطانية، حيث كان من اللافت بشكل خاص في اتفاقيات التطبيع إعلان «مجلس استيطان السامرة» عن توقيع اتفاقيات تعاون بين مجموعة من الشركات الاستيطانية التي أقامت مصانعها في الأراضي المحتلة ١٩٦٧ مع شركة إماراتية للتوزيع من أجل استيراد منتجاتها من العسل وزيت الزيتون والطحينة،[12] يأتي هذا في موازاة قيام دول غربية بتمييز منتجات المستوطنات عن منتجات إسرائيل في حدود الرابع من حزيران.

٥. متغيرات جديدة، وتحالف ترامب – نتنياهو يتحول لمصدر قلق

انتهى عصر ترامب العاصف بأزمات داخلية في الولايات المتحدة وشروخ مجتمعية غير مسبوقة، وقد وضعت الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة بايدن معالجة الوضع الداخلي الذي نجم عن انتشار الكورونا والاستقطاب المجتمعي الذي تسبب به ترامب على رأس أولوياتها في مرحلتها الأولى. على الصعيد الخارجي، أرسلت الإدارة الأميركية الجديدة إشارات مباشرة على أنها ستقوم بتغييرات جذرية على مستوى سياساتها الخارجية التي اتبعها ترامب. ومست هذه التغييرات الملف الإيراني من جهة، ومراجعة الدعم العسكري لدول الخليج وتجميد بيع مقاتلات اف–٣٥ للإمارات العربية من جهة أخرى. في هذا الإطار، أعلن بايدن خلال مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن في ١٩ شباط ٢٠٢١ عن استعداد بلاده لاستئناف مشاركتها في المفاوضات ضمن مجموعة ٥+١ بشأن البرنامج النووي الإيراني، وأعلن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن أن إدارة جو بايدن، مستعدة للتفاوض مع إيران بشأن عودة البلدين للالتزام بالاتفاق النووي الموقع في العام ٢٠١٥.

بدا واضحًا منذ اللحظات الأولى لتولي بايدن أن شبح علاقات نتنياهو– ترامب الحميمة يلقي بظله على تعامل الإدارة الجديدة معه، إذ لم يتصل بايدن بنتنياهو إلا بعد مرور ما يقارب شهر على توليه الإدارة. وعلى الرغم من الاتفاق على أن التعاون الأمني والعسكري الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة سيظل على حاله ولن يتأثر، إلا أن هناك مجموعة من الإسقاطات التي أفرزها التحالف المطلق بين نتنياهو وترامب:

أولاً: مس التحالف المطلق بين نتنياهو وترامب المدعوم من الفوقية البيضاء والافنجيلية الصهيونية واليمين الشعبوي العلاقات ما بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة. وفيما يصوت أغلب يهود الولايات المتحدة للحزب الديمقراطي ويتبنون مواقف ليبرالية إجمالًا ويبدون قلقًا من نزعات معاداة

السامية والعنصرية التي يحملها جزء من جمهور ترامب، فإن ٧٠٪ من اليهود الإسرائيليين يرون أن ترامب هو الأفضل لإسرائيل مقابل ٣٠٪ لبايدن،[١٣] بالإضافة إلى ذلك، فقد عمق حلف نتنياهو والحريديم الفجوة، نظرًا لرفض التيارات الحريدية الأرثوذكسية الاعتراف بشرعية التهويد حسب التيارات اليهودية الإصلاحية والمحافظة التي تتبناها غالبية يهود الولايات المتحدة. وشكل قرار محكمة العدل العليا في ١ آذار ٢٠٢١ الاعتراف بالتهويد غير الأرثوذكسي[١٤] الذي يتم عادة في البلاد متغيرًا مهمًا لصالح تقليل التوتر مع يهود الولايات المتحدة، لكنه قد يتحول من جانب آخر إلى قضية محورية في مفاوضات الحريديم في طريق تشكيل ائتلاف مع نتنياهو.

مس التحالف المطلق بين نتنياهو وترامب المدعوم من الفوقية البيضاء والافنجيلية الصهيونية واليمين الشعبوي العلاقات بين إسرائيل ويهود الولايات المتحدة. وفيما يصوت أغلب يهود الولايات المتحدة للحزب الديمقراطي ويتبنون مواقف ليبرالية إجمالًا ويبدون قلقًا من نزعات معاداة السامية والعنصرية التي يحملها جزء من جمهور ترامب، فإن ٧٠٪ من اليهود الإسرائيليين يرون أن ترامب هو الأفضل لإسرائيل مقابل ٣٠٪ لبايدن.

ثانيًا: التماثل بين ترامب ونتنياهو وازاه صعود قوة الحركات المناهضة للعنصرية، وقوة «حياة السود مهمة» Black Lives Matter كما تجلت بشكل خاص في اشتعال المظاهرات العارمة بعد مقتل جورج فلويد في ٢٥ آيار ٢٠٢٠، وفي مواجهة تصاعد استقواء حركات النازية الجديدة والفوقية البيضاء التي امتنع ترامب عن ادانتها، إضافة إلى ما قام به نتنياهو سابقًا في ٣ آذار ٢٠١٥ من ترتيب مع المحافظين، والقيام بمخاطبة الكونغرس مباشرة ضد الاتفاق النووي الإيراني، وسط تجاوز أوباما، هذا الربط بين نتنياهو وترامب خاصة، والحزب الجمهوري عامة، أسهم في نخر مكانة إسرائيل التي كانت موضوع اتفاق عابر للحزبين، وتحولها إلى موضوع للحزب الجمهوري .

ثالثًا: على خلاف الحزب الجمهوري المدعوم من أكثرية متجانسة عرقيًا ومحافظة ومتوافقة مع إسرائيل، ينتمي جمهور مصوتي الحزب الديمقراطي لفئات متعددة عرقيًا ومتنوعة اجتماعيًا، بما فيها صعود شخصيات رافضة للاحتلال، مثّل قوتها بيرني ساندرز، ما يسمح مجددًا بفتح مساحة للعمل الفلسطيني مع الجماعات والحركات الاجتماعية المختلفة التي تتبنى أيديولوجيات مناهضة للعنصرية، وخلق تحالفات بديلة تسهم في الدفع باتجاه ربط النضال الفلسطيني ضد الاحتلال بربط النضال ضد العنصرية معًا، ويشكل في هذا الإطار قرار محكمة الجنايات الدولية فرصة أيضًا من أجل تعزيز الربط بين مناهضة العنصرية ومناهضة الاحتلال.

للإجمال، فقد شهدت ٢٠٢٠ مجموعة من الأحداث التي تقاطعت مع حالة الطوارئ الناجمة عن الكورونا، عكست هذه العوامل على المستوى الخارجي ظهور إسرائيل كقوة إقليمية، وشعورها بالقدرة على تصفية القضية الفلسطينية وفرض التصورات الإسرائيلية للخارطة الجيو-إستراتيجية الإقليمية. أسهم في

تشكّل هذه الصورة وتعزيزها وجود دونالد ترامب في سدة الحكم في الولايات المتحدة، ومسعى نتنياهو لاقتناص فرصة وجوده عشية الانتخابات الأميركية قبل إمكانية تغييره. لقد شكل وجود ترامب – بكل ما ينطوي عليه وجوده من استناد لدعم الفوقية البيضاء من جهة والافنجيلية الصهيونية الابوكلبتية من جهة أخرى، وبكسره لقواعد الدبلوماسية الأميركية التقليدية – عمقًا «إستراتيجيًا» للاستقواء الإسرائيلي، ودفع باتجاه توسيع ضرباتها برًا وجوًا بحرًا، خاصة مقابل إيران، كما أسهم في تعزيز مكانة إسرائيل الإستراتيجية من خلال توقيع اتفاقيات أبراهام. في المقابل، كانت الصورة الموازية لهذا الاستقواء مشهدًا داخليًا مأزومًا، وحالة من التفكك السياسي، وتراجع الثقة بمؤسسات الدولة، وتعمق الصراعات الداخلية التي تتعدى أسبابها الأزمة الانتخابية المستمرة، وترتبط بتغيرات في عمق المجتمع الاسرائيلي.

ومع نهاية ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١ تغيرت جزئيا بعض العوامل، إذ يبدو أن إسرائيل تتجه نحو الخروج من أزمة الكورونا داخليًا، لكنها تتجه نحو مزيد من تأزم المشهد السياسي، على نحو ما أظهرته نتائج الانتخابات الرابعة، أما على الصعيد الخارجي فقد انتهى عهد ترامب بصخب وندب داخلية، وانتقل الحكم للحزب الديمقراطي الذي أصبح يعتمد أكثر على قواعد إثنية متعددة، في هذا السياق، تحول التماثل الترامبي– النتنياهوي إلى مصدر للتوتر والقلق مع الإدارة الأميركية الجديدة، ومع اليهود في الولايات المتحدة الذين يدعمونها بغالبيتهم، فيما اتخذت الجنائية الدولية قرارًا ذا أهمية كبيرة ببدء التحقيق في جرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية، ما يعني إمكانية تحويل مصادر الاستقواء باتجاه الفلسطينيين من حيث الاستيطان وسياسات التهويد والتماثل الترامبي النتنياهوي إلى فرصة لتقوية النضال الفلسطيني، والدفع باتجاه إنهاء الاحتلال.

الهوامش

١ نص خطاب رؤوفين ريفلين: (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٢) https://www.Israeli-hope.gov.il

٢ أساف فيننغر واليران زرد. ٢٠١٩ بنية جهاز التعليم: تشريعات مركزية ومعطيات عامة. معهد البحث والمعلومات، الكنيست، ٢٠١٩: (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٢٠).
https://fs.Knesset.gov.il/globadocts

٣ دورون برويطمان. ٢٠٢٠ «العلاقة بين التعليم والفقر وورقة التصويت في الصندوق»، *كلكاليست*، ٧, ٢, ٢٠٢٠، على الرابط https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3796952,00.html (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٢٥)

٤ للتوسع حول العلاقة بين المواقف من القضايا الدينية التي ترتبط بالتهويد وفتح السوق أيام السبت والزواج المدني انظر/ي اور عنبي، تمار هرمان، هل حقا هناك معسكران؟ مواقف المنتخبين في قضايا سياسية مركزية، ١٤ آذار ٢٠٢١، المعهد الإسرائيلي للديموقراطية ، على الرابط https://www.idi.org.il/articles/34068. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٣٠)

٥ المصدر السابق.

٦ ايال رونين ونمرود جورن، «سياسة مُجزَّئة: سياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه»، لدى مورئيل اسبورغ ونمرود جورن، مجزَّئين ومُجزَّئين: أوروبا وإسرائيل ودعم السلام الإسرائيلي–الفلسطيني، (إصدار رقميّ: ميتفيم، ٢٠٢٠، ص ١٣–٢٢)، ص ١٦.

7 Patrick Kingsley, Ronen Bergman, Farnaz Fassihi and Eric Schmitt, Israel's Shadow War With Iran Moves Out to Sea, The New York Times, 262021/3/, at https://www.nytimes.com/202126/03//world/middleeast/israel-iran-shadow-war.html (آخر مشاهدة 2021/3/26)

٨ يوآف زيتون، قائد هيئة الأركان: الجيش نفذ عدة ضربات سايبر والتموضع الإيراني في سورية في تباطؤ»، موقع *ynet*، ٢٠٢٠/١٢/١٠ على الرابط : https://www.ynet.co.il/news/article/BkJqLL12v (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٢٦)

٩ Patrick Kingsley المصدر السابق

10 Yaniv Kubovich, Israel Allows U.S. to Deploy Iron Dome Missile Defense in the Gulf, Haaretz.com, 242021/1/, at : https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-allows-united-states-to-deploy-iron-dome-batteries-in-gulf-states-1.9474576 آخر مشاهدة) 2021/3/18)

١١ المصدر السابق.

12 Tovah Lazaroff, West Bank Samaria settler olive oil and wine to be exported to Dubai, The Jerusalem Post, 82020/12/, at: https://www.jpost.com/middle-east/west-bank-samaria-settler-olive-oil-and-wine-to-be-exported-to-dubai-651424?fbclid=IwAR3KET8EXhEbfc_7IuqsVOHgRvlyMdlAs37uJCEE1dMREwwpbN3lIwPDi3Y (آخر مشاهدة 2021/3/18)

١٣ حامي شاليف ٢٠٢٠، «أكثر الولايات احمرارا: نتنياهو تسبب في ان يعجب الإسرائيليون بترامب» *هآرتس*، ٢٠٢٠/١١/٣، على الرابط: https://www.haaretz.co.il/news/world/america/us-election/.premium-1.9286223 (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٢٠)

١٤ يعل فريدسون وكوبي نحشوني، محكمة العدل العليا تحسم: حتى من لم يمر بتهويد اورثوذكسي في البلاد سيعترف به كيهودي، موقع *واي* نت، ٢٠٢١/٣/١ على الموقع التالي: https://www.ynet.co.il/news/article/HyWNcK5GO (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٣٠)

من الضم الرسمي إلى الضم الفعلي الزاحف

مهند مصطفى

تحت المجهر	■ سياسات الضم الفعلي للضفة الغربية مستمرة رغم تجميد صفقة القرن ■ تسجيل أراضي الضفة الغربية- مشروع إسرائيل الجديد ■ دخول الصندوق القومي اليهودي على خط الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية ■ إسرائيل تدرس نقاط القوة والضعف في قرار محكمة الجنايات الدولية الجديد.

مواطن أعزل يواجه التوسع الاستيطاني في قريته بيت دجن قرب نابلس أواخر آذار ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

وفّر التقاطع بين وجود إدارة ترامب التي تدعمها تيارات أفنجيلية صهيونية ذات رؤية خلاصية، وحكم نتنياهو، تربة خصبة للمضي قدمًا نحو فرض الرؤية الإسرائيلية اليمينية لحل الصراع، المتمثلة بمحاولة إنهاء القضية الفلسطينية.

أدت خسارة ترامب للانتخابات الأميركية وتنصيب جو بايدن، وما رافق المشهد من أحداث دراماتيكية داخلية مرتبطة بممارسات ترامب، إلى تحول مهم في البيئة الدولية، سيكون لها أثر على سلوك إسرائيل تجاه المسألة الفلسطينية.

متغيرات أممية جديدة تؤثر في البيئة العامة التي تدير فيها إسرائيل الملف الفلسطيني، من بينها قرار محكمة الجنايات الدولية بدء التحقيق في جرائم حرب ارتكبت في الأراضي الفلسطينية.

على الأرض، تستمر إسرائيل في سياسات الضم الفعلي، وتتبنى سياسة مزدوجة تعمل على تهويد مناطق «ج» من جهة، مقابل تضييق الخناق وملاحقة الوجود الفلسطيني والسعي لطرده، أو على الأقل احتوائه، من جهة أخرى.

تشكل الجمعيات الاستيطانية واليمينية التي تحظى بدعم حكومي ذراعًا أساسيًّا في محاصرة الوجود الفلسطيني وتنفيذ مشاريع التهويد.

الصندوق القومي اليهودي (كيرن كييمت) ينضم إلى مساعي التهويد في الضفة الغربية، وذلك بعد اتخاذه قرارًا تاريخيًّا بالعمل داخل الأراضي الفلسطينية، بعد أن كان نشاطه مقتصرًا على داخل إسرائيل.

أثار طرح صفقة القرن نقاشًا بين اليمين وتياراته، ما بين مؤيد ومعارض ومتحفظ ومطالب بأكثر، هذا التنافس اليميني على مدى الضم وأسلوبه وتوقيته أدى إلى صعود خطاب الأبرتهايد المعارض للاحتلال.

مدخل

إسرائيل والمسألة الفلسطينية في بيئة إقليمية ودولية متغيرة

وفّر التقاطع بين وجود إدارة ترامب التي تدعمها تيارات أفنجيلية صهيونية ذات رؤية خلاصية، وحكم نتنياهو، تربة خصبة للمضي قدمًا وبشكل حثيث نحو فرض الرؤية الإسرائيلية اليمينية لحل الصراع، المتمثلة بمحاولة إنهاء القضية الفلسطينية. فقد تبنت إدارة ترامب مجموعة خطوات تستهدف حسم قضايا الصراع المركزية، كالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إلى القدس واعتبار الاستيطان غير مخالف للقانون الدولي والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان. وكانت الذروة مع إطلاق صفقة القرن، التي وُضعت بالتنسيق الكامل مع الجهات الإسرائيلية. إسرائيليًا، استكملت هذا الدور من خلال العمل في مسارين متوازيين: الأول على الأرض عبر تكثيف مساعي التهويد في مناطق «ج» والقدس مقابل التضييق على الوجود الفلسطيني، وتم ذلك عبر أدوات الدولة العسكرية، خاصة الإدارة المدنية. وثانياً عبر طرح نتنياهو لمسألة الضم وفرض السيادة على أجزاء من الأراضي المحتلة، بما يحول الأمر الواقع إلى «حل نهائي»، وهو ما تم تجميده بعد توقيع اتفاقيات أبراهام التي اختمرت وخرجت للعلن على خلفية تقاطع الترامبية والنتنياهوية من جهة، والمصالح الإقليمية والداخلية الخاصة للدول الموقعة من جهة أخرى.

تنطوي اتفاقيات التطبيع على إسقاطات مهمة مرتبطة بإدارة إسرائيل للاحتلال، أهمها قلب معادلة «الأرض مقابل السلام» والاستعاضة عنها بمعادلة «السلام مقابل السلام» التي روّج لها نتنياهو منذ سنوات طويلة. وهذا يعني التنازل عن حل القضية الفلسطينية كشرط أساسي قبل البدء بالتطبيع كما جاء في مبادرة الدول العربية، بل إن «تجميد» الضم (وليس معارضته أو إلغاءه بشكل صريح) يعني الرد على مساعي نتنياهو بفرض الضم المنافي للقانون الدولي من خلال مكافأته وتوقيع اتفاقيات سلام معه، وبالتالي، فإن التهديد الإسرائيلي وسياسات الاستقواء الإسرائيلية قوبلت بالسماح له بتحقيق «إنجازات» إقليمية.

على الرغم من وجود بعض التطورات في العام ٢٠٢١، التي تشكل فرصًا فلسطينية يمكن البناء عليها (انظر الجدول رقم ١)، فإن الخطوات العملية والخطط النظرية التي خلفها التماثل الترامبي- النتنياهوي خلال العام ٢٠٢٠ لا يمكن تجاهل تداعياتها الدراماتيكية على المدى المنظور. وفي ظل الندب الحادة التي تركتها إدارة ترامب على ملامح القضية الفلسطينية، إلا أنه في نهاية العام ٢٠٢٠، ومع خسارة ترامب، انتقلت العلاقات الأميركية- الإسرائيلية من التماثل المطلق إلى مرحلة سياسية جديدة تتميز حتى الآن بالبرود والقلق.

يناقش هذا الفصل العلاقة المعقّدة بين إسرائيل والمسألة الفلسطينية على ضوء هذه التحولات، من خلال:

- **القسم الأول:** قراءة في الممارسات الإسرائيلية التي تراوحت بين الإعلان «نظريًا» عن صفقة القرن، وبين مساعي الضم «فعليًا» في الضفة الغربية. لقد دفع خطاب الضم الإسرائيلي إلى تصاعد اتهام إسرائيل بالأبرتهايد، وهو ما ظهر في تقرير مؤسسة «بتسيلم»، الذي يشكل انتقالاً مهمًا في خطاب المؤسسة التي تتابع الاحتلال في الأراضي الفلسطينية منذ عقود.

- **القسم الثاني**: يناقش قرار محكمة الجنايات الدولية بإمكانية البدء بالتحقيق في جرائم حرب إسرائيلية ارتكبت في الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتباره متغيرًا جديدًا سيؤثر في البيئة العامة التي تدير فيها إسرائيل الملف الفلسطيني. فبعد سنوات من المساعي الإسرائيلية لحسم المسألة الفلسطينية على الأرض، من خلال تبني سياسات التهويد والاستيطان والضم الزاحف والعمل على قطف ثمار هذه السياسات من خلال صفقة القرن، إلا أن قرار المحكمة قد يجبر إسرائيل على الانتقال من حالة «الهجوم» إلى وضعية «الدفاع»، لمواجهة تهم ارتكاب جرائم الحرب، تشمل نقل سكان إسرائيليين للاستيطان الدائم في الأراضي المحتلة.

نتائج التماثل بين ترامب ونتنياهو في الشأن الفلسطيني في العام ٢٠٢٠	مستجدات في العام ٢٠٢١ توفر فرصًا فلسطينية يمكن استثمارها
٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠ طرح صفقة القرن من قبل دونالد ترامب بحضور بنيامين نتنياهو. في خضم المعركة الانتخابية الثالثة، نتنياهو يعيد تكرار خطته التي أعلنها في أيلول ٢٠١٩ عن ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية. **نيسان ٢٠٢٠** توقيع الاتفاق الائتلافي بين نتنياهو وغانتس، وبموجبه، سيبدأ نتنياهو، وبالتوافق مع الإدارة الأميركية، خطوات الضم في ١ تموز ٢٠٢٠. شخصيات دولية ومنظمات مجتمع مدني وأممية تطالب نتنياهو بعدم تنفيذ الضم، ولا ضوء أخضر من واشنطن. **١٣ آب ٢٠٢٠** الإعلان عن اتفاق تطبيع بين إسرائيل والإمارات، تلته اتفاقات مع البحرين والسودان والمغرب، ونتنياهو يعلن أنه استبدل بمبدأ الأرض مقابل السلام، مبدأ السلام مقابل السلام. **٣ تشرين الثاني ٢٠٢٠** انتخابات في الولايات المتحدة، ترامب يخسر الانتخابات ويتهم معارضيه بتزويرها ويرفض قبول النتائج. **٦ كانون الثاني ٢٠٢١** مؤيدو ترامب يقتحمون الكابيتول في مشهد صادم.	**١٢ كانون الثاني ٢٠٢١** «بتسيلم» تنشر تقريرًا يتهم إسرائيل بممارسة الأبرتهايد بين النهر والبحر: «النظام الإسرائيلي بين النهر والبحر، والقوانين، والممارسات، وعنف الدولة؛ تهدف كلها إلى تأبيد فوقية جماعة واحدة من البشر –اليهود– على مجموعة أخرى من البشر– الفلسطينيين»[١] **٢٠ كانون الثاني ٢٠٢١** تنصيب جو بايدن رئيسًا للولايات المتحدة، وبداية تغيّر في السياسة الخارجية الأميركية، وإعادة تقييم للسياسات التي اعتمدها ترامب. تماثل نتنياهو مع ترامب يتحول إلى مصدر للتوتر والقلق، دون أن تُمَس العلاقات الإسرائيلية الأميركية الإستراتيجية. **٥ شباط ٢٠٢١** الجنائية الدولية تتخذ قرارًا بالأغلبية أن الأراضي الفلسطينية تقع ضمن اختصاصها، وتمهد بذلك للبدء بالتحقيق مع إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، من بينها الاستيطان. **٣ آذار ٢٠٢١** رئيسة الادعاء العام بالمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا تعلن فتح تحقيق رسمي في تهم جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة) منذ ١٣ حزيران عام ٢٠١٤.

١. إسرائيل تمضي قدمًا في سياسة الضم الزاحف من خلال الاستمرار في تهويد مناطق «ج» وخنق الوجود الفلسطيني

١.١ طرح صفقة القرن وخطة نتنياهو للضم- نقاشات داخل اليمين

في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠، أعلن ترامب عن خطته لـ «السلام»، من خلال نشر تفاصيل ما باتت تعرف بـ «صفقة القرن» (راجع تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٢٠ للعام ٢٠١٩). وقوبل الموعد الذي عينه نتنياهو لإعلان السيادة الإسرائيلية على مناطق «ج» في شهر تموز ٢٠٢٠ بنوع من التشكيك الممزوج بالترقب الحذر من المجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية. بيد أن اقتراب نهاية ولاية ترامب، وانشغال أميركا بانتخاباتها الداخلية، والإعلان عن «تجميد» الضم لقاء التطبيع مع الإمارات، كل هذه العوامل دفعت نتنياهو إلى إرجاء وقف/ مشروع فرض السيادة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية. هذا السيناريو الذي تجد إسرائيل نفسها خلاله تتقدم ثم تتراجع، وتقترب ثم تبتعد عن لحظة الضم الفعلي، قد يستمر في المستقبل القريب، ويتحول في كثير من الأحيان إلى ورقة مساومة جديدة تستخدمها إسرائيل، إما للمضي قدمًا في تطبيعها مع دول عربية جديدة، أو في ابتزاز السلطة الفلسطينية وضبط مساحة المناورة الفلسطينية وفق الأهواء الإسرائيلية.

> أدى التفاعل الإسرائيلي الداخلي، والإسرائيلي - الفلسطيني حول صفقة القرن، إلى إخراج مشروع الضم من الجوارير الداخلية للقيادة الإسرائيلية وطرحه للتفاعل العام معه باعتباره خارطة الطريق الإسرائيلية الجديدة.

بدايةً، أدى التفاعل الإسرائيلي الداخلي، والإسرائيلي– الفلسطيني حول صفقة القرن، إلى إخراج مشروع الضم من الجوارير الداخلية للقيادة الإسرائيلية وطرحه للتفاعل العام معه باعتباره خارطة الطريق الإسرائيلية الجديدة. فبعد إعلان صفقة القرن، زاد النقاش حول ضم مناطق فلسطينية في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، لا سيّما أن نتنياهو كان قد حدّد الأول من تموز ٢٠٢٠ موعدًا لتنفيذ الضم، ولم ينفذه. في حينه، كانت سيناريوهات الضم المحتملة كالتالي:[٢]

- ضم المستوطنات فقط، إما بضم المساحة المبنية وما حولها من مساحات قريبة (أي أقل من ٤٪ من مساحة الضفة الغربية)، أو ضم مناطق نفوذ المستوطنات (نحو ١٠٪ من الضفة الغربية).
- ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية وحسب، لا سيّما تلك الكتل التي تحظى بإجماع إسرائيلي واسع، وأغلبها غربيّ الجدار الفاصل، وهي تشكل ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية.
- ضم غور الأردن، ويشكل ١٧٪ من مساحة الضفة الغربية.
- ضم مناطق «ج» كاملة، التي تشكل ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية.

- ضم كل المناطق التي حددتها الخطة الأميركية (صفقة القرن) كجزء من دولة إسرائيل، وهي تشمل نصف مساحة منطقة «ج» (أي ٣٠٪ من الضفة الغربية)، وغور الأردن (١٧٪)، ومساحة المستوطنات (٤٪)، والكتل الاستيطانية (١٠٪).

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن زعماء المستوطنين في الضفة الغربية منقسمون على أنفسهم تجاه خطوة الضم وتجاه مجمل الخطة الأميركية، فهناك التيار الداعم لنتنياهو، وهو التيار الذي يصوّت لليكود داخل المستوطنات. ويَعتبر هذا التيار أن خطوة الضم مهمة في مسيرة إكمال فرض السيادة على جميع المستوطنات، وأن الخطة الأميركية فرصة تاريخية لشرعنة الاستيطان ومنع إقامة دولة فلسطينية على المدى البعيد. فكما قال نتنياهو لزعماء المستوطنين، فإنه لا يَعتبر الدولة الفلسطينية المشار إليها في الخطة الأميركية دولة، حيث إن السيطرة الأمنية الكاملة على الأرض ستكون لإسرائيل.[٤]

وقد عبَّر عن هذا الموقف أحدُ منظِّري اليمين الأيديولوجي في إسرائيل، من خلال نقده لموقف المستوطنين المعارضين للضم، حيث أشار اليميني الإسرائيلي المعروف، نداف شرغاي، في مقالة بعنوان «الفرصة الغائبة عن العين»، إلى أن الضم هو فرصة لبناء إجماع إسرائيلي من جديد حول الدولة اليهودية، لذلك، يجب على المستوطنين قبول مشروع الضم، المفترض تطبيقه في تموز ٢٠٢٠، إذ إن «فرض سيادة يهودية على جزء من أرض الوطن في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] ليس نهاية المطاف، وإنما البداية، فالسيادة على ٣٠٪ من الأرض سوف تشكل أرضيةً صلبة لجهودنا لتخليص (أي تحرير بالمفهوم الصهيوني) كامل الأرض».[٥]

في المقابل، هناك تيار داخل المستوطنين يعارض الضم بشكله المعروض في الخطة الأميركية. وتنطلق معارضتهم من

نتنياهو عن خطة الضم:

«ضمن الخطة [الأميركية]، هناك فرصة تاريخية لتغيير المسار التاريخي الذي كان باتجاه واحد كل الوقت، كل الخطط التي اقترحت علينا في الماضي اشتملت على تنازلات عن مساحات من أرض إسرائيل، كالعودة إلى خطوط ٦٧، وتقسيم القدس، وعودة اللاجئين. هنا يوجد العكس. لسنا نحن المطالبين بالتنازل، بل الفلسطينيون. العملية سوف تستمر إذا وافقوا على تنفيذ عشرة شروط صعبة، تشمل فرض السيادة الإسرائيلية في منطقة غرب نهر الأردن، والحفاظ على القدس موحدة، وعدم دخول أي لاجئ، وعدم اقتلاع أي مستوطنة، وفرض السيادة الإسرائيلية في مناطق واسعة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وشروط أخرى هنا وهناك. عليهم الاعتراف أننا السلطة الأمنية على كل المنطقة. إذا وافقوا على كل ذلك، فستكون لهم سلطة خاصة بهم، يُعرّفها الرئيس ترامب بدولة. قال لي دبلوماسي أميركي: «بيبي، لكن هذه ليست دولة». قلت له: «سمّوها ما شئتم».[٣]

انقسم زعماء المستوطنين في الضفة الغربية على أنفسهم تجاه خطوة الضم وتجاه مجمل الخطة الأميركية، وقد اعتبر التيار الداعم لنتنياهو أن خطوة الضم مهمة في مسيرة إكمال فرض السيادة على جميع المستوطنات، وأن الخطة الأميركية فرصة تاريخية لشرعنة الاستيطان ومنع إقامة دولة فلسطينية على المدى البعيد.

أن الضم المقترح لن يشمل كل المستوطنات، وكل مناطق «ج» في الضفة الغربية التي تشكل نحو ٦٠٪ من الضفة، وتشمل جميع المستوطنات والمستوطنين. كما أنهم يعتقدون أن نتنياهو ذاهب إلى الضم ضمن الخطة الأميركية التي تنطلق أيضاً من إقامة دولة فلسطينية على ٧٠٪ من الأرض، الأمر الذي يترك لإسرائيل ٣٠٪ من المساحة فقط. كما يعارض هذا التيار إبقاء ١٥ مستوطنة كجيوب داخل الدولة الفلسطينية المطروحة في الخطة الأميركية، وتجميد البناء في المستوطنات التي لن يتم ضمها حاليًا.[٦] وقد قال أحد زعماء المستوطنين المعارضين، دافيد الحيّاني، الذي يرأس مستوطنة في غور الأردن، إن «ترامب وكوشنير أثبتا في خطتهما أنهما ليسا صديقين لدولة إسرائيل، ولا يفكران في مصالحها الأمنية والاستيطانية.[٧] وهو موقف أغضب نتنياهو كثيرًا، مُعتبرًا أن هذه المواقف للمستوطنين المعارضين تهدد كل الخطة والعلاقة الخاصة مع إدارة ترامب.

انعكس هذا السجال السياسي حول الضم على مواقف الجمهور الإسرائيلي أيضًا، فحسب استطلاع أجراه معهد القدس للدراسات الإستراتيجية والأمن، تبين أن ٤٢٪ من الإسرائيليين يؤيدون فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن، بينما عارض ذلك ٢٧٪، والباقي ليس لهم موقف من الموضوع، ومن بين من لهم موقف فقط (معارض ومؤيد)، وصلت نسبة التأييد إلى ٦٠٪. أما فيما يتعلق بفرض السيادة على المستوطنات، فقد أيد ذلك ٤٣٪، وعارضه ٣٢٪، و٢٥٪ لم يُبدوا موقفًا من الموضوع. ومن بين من لديهم موقف، وصلت نسبة التأييد إلى ٥٧٪.[٩] وفي استطلاع آخر أجراه معهد دراسات الأمن القومي، وهو على يسار معهد القدس من حيث تقديراته السياسية ورؤيته الإستراتيجية، تبين أن ٢٦٪ يؤيدون ضمًّا أحاديّ الجانب للكتل الاستيطانية، و١٤٪ يؤيدون ضمًّا أحاديّ الجانب لكل المستوطنات، و٧٪ يؤيدون

موقف حزب «يمينا»

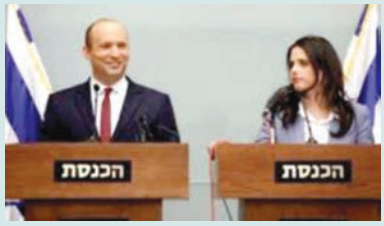

«وضعت خطة ترامب عمليًا بواسطة نتنياهو، لذا، يجب أن تسمى خطة نتنياهو. منذ خطاب بار إيلان، يتحدث نتنياهو عن دولة فلسطينية منزوعة السلاح، دولة أقل من الدولة التي أرادها [إيهود] أولمرت [وتسيفي] ليفني، لكنها لا تزال دولة فلسطينية. نحن نعارض قيام دولة فلسطينية، ولكي ندعم هذه الخطة، يجب إجراء تغييرات عليها. أولاً يجب تغيير الخريطة، ففي الخرائط التي رأيتها، هناك تواصل فلسطيني وجيوب إسرائيلية. يجب أن يكون العكس: تواصل إسرائيلي وجيوب فلسطينية، بالإضافة إلى ذلك، فحسب الخريطة التي بيدنا، سيكون هناك تجنيس لنحو ١٠٠ ألف فلسطيني. إذا كان الحديث عن ضم مناطق «ج»، فيمكن ابتلاع تجنيس ١٠٠ ألف فلسطيني، ولكن عندما يتم فرض السيادة على ٣٠٪ من الأرض فقط، فإنه لا يساوي ذلك... نحن لا يمكن أن نقبل اتفاقًا يعطي الفلسطينيين ٥٠٪ من الأرض، في هكذا وضع، نحن مستعدون للانتظار ٥٠ عامًا أخرى، لدينا صبر على ذلك... هذه الخطة يمكن أن تكون خطيرة على الاستيطان».[٨]

هناك تيار استيطاني يعارض الضم بشكله المعروض في الخطة الأميركية. وتنطلق معارضته من أن الضم المقترح لن يشمل كل المستوطنات، وكل مناطق «ج» في الضفة الغربية التي تشكل نحو ٦٠٪ من مساحتها، وتشمل جميع المستوطنات والمستوطنين. كما أنهم يعتقدون أن نتنياهو ذاهب إلى الضم ضمن الخطة الأميركية التي تنطلق أيضاً من إقامة دولة فلسطينية.

ضمًّا أحاديّ الجانب لكل مناطق الضفة الغربية، و٨٪ يؤيدون ضم مناطق «ج»، بينما يعارض ٤٥٪ كل خطوة ضم أحادية الجانب من طرف إسرائيل.[١٠] وفي نفس الاستطلاع، يؤيد ٤٦٪ من الجمهور الإسرائيلي إعطاء الفلسطينيين الذين سيتم ضمهم مكانة مقيمين بدون مواطنة، فيما يعتقد ٣٢٪ أنه يجب ألا يُمنحوا لا حقوق مواطنة ولا إقامة، ويؤيد ٢٢٪ منحهم حقوق مواطنة كاملة[١١]. ويتبين من نتائج الاستطلاعين تباين النتائج بينهما حول مواقف الإسرائيليين من موضوع الضم، ما يُصعب معرفة التوجهات الحقيقية لدى الجمهور الإسرائيلي فيما يتعلق بالضم (انظر الشكل رقم ١).

تبيّن من استطلاع أجراه معهد القدس للدراسات الإستراتيجية والأمن، أن ٤٢٪ من الإسرائيليين يؤيدون فرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن، بينما عارض ذلك ٢٧٪، والباقي ليس لهم موقف من الموضوع.

الشكل رقم (١): مواقف الإسرائيليين من مشروع ضم أراضٍ داخل الضفة الغربية

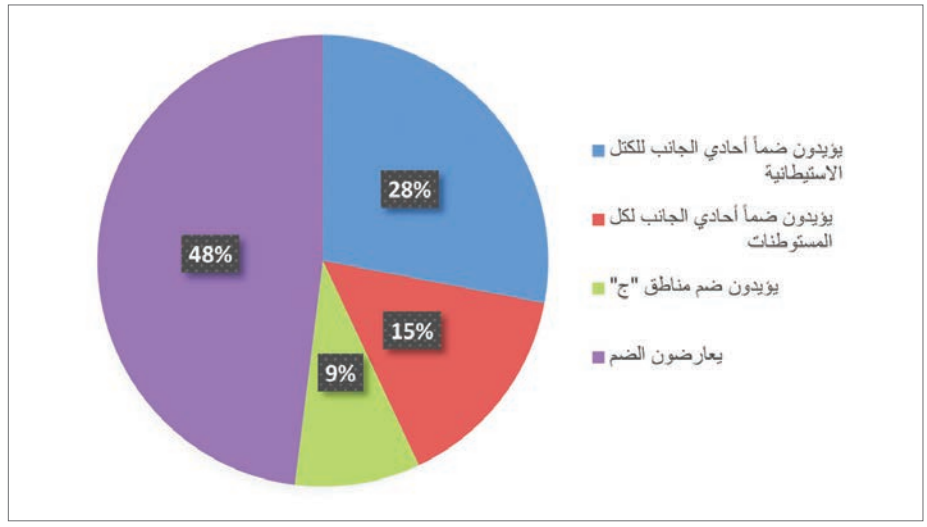

١.٢ السجال حول الضم يساهم في صعود "خطاب الأبرتهايد" المعارض للإحتلال في المشهد الإسرائيلي

ساهم السجال الذي كان في إسرائيل حول الضم (لمزيد من التفاصيل، راجع تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٢٠ للعام ٢٠١٩)، في صعود خطاب مضاد له، يحذر من أن الضم سوف يؤدي إلى إنتاج نظام أبرتهايد في الضفة الغربية. ففي دراسة أعدها المركز اليميني «معهد القدس للدراسات الإستراتيجية والأمن»، اعتبر أن الإستراتيجية الفلسطينية لمواجهة إسرائيل بُنيت على أسس ثلاثة:[١٢]

- أولاً: نزع الشرعية عن إسرائيل واعتبارها نظام أبرتهايد، وذلك من أجل السعي إلى حصارها، على غرار ما حدث مع جنوب أفريقيا فترة نظام الفصل العنصري.

- ثانيًا: تحديد مرجعية تفاوضية ذات سقف عالٍ يمكن فرضها على إسرائيل قبيل الرجوع للمفاوضات. وهذه المرجعية قد تشمل مساعي لإلزام إسرائيل بالانسحاب من الضفة (ربما مع تبادل أراضٍ بالحد الأدنى)، وسيادة فلسطينية على القدس الشرقية واعتبارها عاصمة، والاعتراف بشرعية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو ما يسمى فلسطينيًّا الشرعية الدولية.
- ثالثًا: استعادة الوحدة الفلسطينية، أي المصالحة مع حركة حماس على أساس يُبقي السلطة الفلسطينية ملتزمة بخيارات التسوية التاريخية مع إسرائيل.

تشير الورقة إلى أن الإستراتيجية الفلسطينية انهارت، فاتفاقيات التطبيع مع دول عربية عززت مواقف إسرائيل السياسية في المنطقة، والنابعة مع تقاطع، وأحيانًا تماهي، المصالح الإستراتيجية المشتركة بين إسرائيل ودول عربية، لا سيّما في الملف الإيراني، إضافة إلى تعزيز علاقات إسرائيل الدولية في أفريقيا، وآسيا، وأميركا الجنوبية. وحسب الورقة المذكورة، فإن دولاً صغيرة وكبيرة لم تعد تخشى أو تتوجس من بناء علاقات دبلوماسية مكشوفة مع إسرائيل، علاوة على الموقف الأميركي وسياسة ترامب التي أضعفت بشكل جوهري الإستراتيجية الفلسطينية، وهنالك شك في أن تتغير إستراتيجية الفلسطينيين في عهد بايدن.[١٣]

في المقابل، أثار تقرير نشرته منظمة «بتسيلم» حول نظام الأبرتهايد الإسرائيلي، نقاشًا جديدًا حول ذلك، حيث أعدت منظمة «بتسيلم» تقريرًا حاولت من خلاله تأطير ومقاربة ما يحصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وداخل الخط الأخضر، على أنه نظام أبرتهايد. ويوضح التقرير مركبات وسمات نظام الأبرتهايد الإسرائيلي من خلال أربعة مركبات: الأرض، والمواطنة، وحرية الحركة، والمشاركة السياسية،[١٤] حيث يقوم نظام الأبرتهايد الإسرائيلي على الفصل بين الفلسطينيين واليهود في هذه المركبات. وبالنسبة للأرض، تقوم سياسات التخطيط الإسرائيلية على تضييق الحيز الفلسطيني عبر المصادرة، والهدم، وتقليص عدد التراخيص للفلسطينيين، ومنع تطور التجمعات الفلسطينية. في المقابل، تم بناء ٢٦٠ مستوطنة إسرائيلية يسكنها نحو ٦٠٠ ألف يهودي. وفيما يتعلق بالمواطنة، تمنع إسرائيل الفلسطينيين عمومًا، وداخل الخط الأخضر، من التمتع بحقوق المواطنة بواسطة منع لمّ الشمل مثلاً، فضلاً عن منعهم من الانتقال إلى مناطق فلسطينية، حتى لو كان لديهم أقارب في الضفة الغربية، وتسمح في المقابل لكل يهودي في العالم بالهجرة إلى إسرائيل والحصول على المواطنة الإسرائيلية بشكل فوري. كما يتمتع الإسرائيليون بحرية الحركة في المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، بينما تفرض نظامًا صارمًا من التصاريح على تنقل السكان الفلسطينيين. أما فيما يتعلق

ورقة إسرائيلية: "الإستراتيجية الفلسطينية انهارت، فاتفاقيات التطبيع مع دول عربية عززت مواقف إسرائيل السياسية في المنطقة، والنابعة مع تقاطع، وأحيانًا تماهي، المصالح الإستراتيجية المشتركة بين إسرائيل ودول عربية، لا سيّما في الملف الإيراني، إضافة إلى تعزيز علاقات إسرائيل الدولية في أفريقيا، وآسيا، وأميركا الجنوبية».

بالمشاركة السياسية، فإن إسرائيل تمنح حق التصويت لكل السكان الإسرائيليين في الضفة الغربية المسيطَر عليها (المستوطنين)، وتنزع الشرعية عن مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات.

في هذا الإطار، كتب الناشط الحقوقي المعروف ميخائيل سفراد مقالة رأي في صحيفة هآرتس بعنوان «نعم.. هذا أبرتهايد، حتى بدون الضم»،[١٥] خلص فيه إلى أن الواقع في الأراضي الفلسطينية يُمثل حالة أبرتهايد حتى بعد أن تم تجميد قرار الضم. ويشير إلى أنه في الضفة الغربية هناك مجموعتان من السكان: المستوطنون الذين يتمتعون بالامتيازات والسيطرة على الموارد، من الأرض والماء، ومجموعة الفلسطينيين الذين يفتقرون لحقوقهم وهم مغيبون عن التمثيل في المؤسسات التي تقرر بشأن حياتهم.

> واقع الأبرتهايد: توجد في الضفة الغربية مجموعتان من السكان: المستوطنون الذين يتمتعون بالامتيازات والسيطرة على الموارد، والفلسطينيون الذين يفتقرون لحقوقهم وهم مغيبون عن التمثيل في المؤسسات التي تقرر بشأن حياتهم.

وأشارت المحامية والكاتبة الإسرائيلية سيفان طال إلى أن الضم لن يغير من واقع الأبرتهايد، ولكنه سيجعله قانونيًّا، حيث تشير إلى أنه على الرغم من أن الدبلوماسية الإسرائيلية تطرقت للاحتلال كوضع مؤقت، ولكن عمليًّا، انتهكت إسرائيل كل القوانين، وأقامت تجمعات استيطانية كثيرة، وسرقت الشوارع، وصادرت أراضي، وأقيم بالتالي نظام أبرتهايد قاسٍ.[١٦] وتكمل طال: «المرحلة الأولى كانت ضم كل مناطق ٦٧، الضفة وغزة، وعمليًّا، تم ضمها منذ وقت طويل. كما أن القانون الإسرائيلي مفروض على مواطني إسرائيل في الضفة، وغير مفروض على السكان الفلسطينيين. الضم الفوري للمناطق لن يغير شيئًا من الواقع على الأرض، ولكنه سيشكل اعترافًا بالواقع: إسرائيل هي نظام أبرتهايد. لا توجد أراضٍ مسيطر عليها، أراضٍ محتلة، أراضٍ مختلف عليها، بل يوجد أبرتهايد، أي فصل جغرافي، فيزيائي، قضائي، قانوني. لا يوجد نظام أكثر أبرتهايدية من ذلك الموجود في الضفة وغزة».[١٧]

٣.١ الاستمرار في الضم الزاحف وتشديد الخناق على الفلسطينيين

بالتوازي مع السجالات التي صاحبت فرض السيادة القانونية لإسرائيل على أراضٍ داخل الضفة الغربية، تمضي إسرائيل في تطبيق سياساتها في فرض وقائع جديدة تقوم على المزيد من الضم الزاحف من جهة، وتشديد الخناق على الفلسطينيين من جهة ثانية. يمكن تلخيص أهمها على النحو التالي:

١.٣.١ الضم الزاحف في مناطق «ج»

تشكل السياسات التهويدية في مناطق «ج» استمرارًا للنهج الذي قاده اليمين بزعامة نتنياهو، والذي يعمل على حسم مستقبل هذه المناطق وحصر الوجود الفلسطيني في مناطق محدودة (خاصة داخل مناطق «أ» و «ب».[١٨] وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة الإسرائيلية من خلال أذرعها العسكرية والأمنية

غدعون ساعر حول ما تقوم به الإدارة المدنية في مناطق «ج»: «القتال الأساسي، والمعركة المركزية على أرض إسرائيل في مناطق «ج»، مطلبنا، وهو ينبع أيضًا من الاتفاقيات، المطالبة بكل مناطق (ج)».

والإدارة المدنية ووزاراتها المختلفة من أجل تنفيذ رؤيتها. وقد تم التعبير عن هذه السياسات في الاجتماعات التي عقدت في هذا الشأن في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، حين أعلن ممثل عن الإدارة المدنية، «نجاح إسرائيل في المعركة» على مناطق «ج» أمام الفلسطينيين والاتحاد الأوروبي.[١٩] وعقدت هذه الاجتماعات في شهري تموز وآب ٢٠٢٠ تحت مسمى «السيطرة الفلسطينية على منطقة (ج)».

وقد حضر الجلسات نواب كنيست من اليمين، بالإضافة إلى ممثلين عن المستوطنين، وجمعية «ريجافيم: للحفاظ على أراضي الوطن» اليمينية، التي تعتبر أداة تخطيطية من أجل التضييق على الفلسطينيين، وإتاحة البناء الاستيطاني في مناطق «ج». في الاجتماعين المذكورين، وصف غدعون ساعر ما تقوم به الإدارة المدنية في مناطق «ج» بأنه: «القتال الأساسي، والمعركة المركزية على أرض إسرائيل في مناطق «ج»، مطلبنا، وهو ينبع أيضًا من الاتفاقيات، المطالبة بكل مناطق (ج)». وفي تموز ٢٠١٩، خصص المجلس الوزاري الأمني المصغر جلسة من أجل مناطق «ج»، وتم التأكيد فيه على «أهمية الحفاظ على مناطق (ج) من زاوية قومية». وعندما شغل بينيت منصب وزير الدفاع، قام بتعيين كوبي اليراز، الذي كان مستشارًا لشؤون الاستيطان لمنصب رئيس «المعركة على مناطق (ج)». لكن بيني غانتس الذي خلفه في الوزارة لم يجدد العقد لهذا المنصب.[٢٠]

في جلسة أخرى مهمة للجنة الخارجية والأمن في تشرين الثاني ٢٠٢٠، حذرت الإدارة المدنية من أن السلطة الفلسطينية تُشغل مئات العاملين من أجل تسجيل الأراضي في منطقة «ج»، بينما لا يعمل لدى الإدارة في هذا الأمر سوى عشرين شخصًا. على ضوء ذلك، قال تسيفي هاوزر، رئيس لجنة الخارجية والأمن إن هذه المعلومات تكشف «الوجه الحقيقي لدولة إسرائيل، التي تتحدث منذ سنوات عن المعركة على مناطق (ج)، ولكنها في الواقع تُشغل عددًا قليلاً من الأشخاص، وهي تعرف أن السلطة تسابق للوصول إلى الأرض وتسجيلها، وتُشغل في سبيل ذلك ٦٠٠ عامل».[٢١] وتشير وثيقة للإدارة المدنية من العام ٢٠١٧ إلى أن السلطة الفلسطينية، ومنذ العام ٢٠١٥، تقوم بعمل حثيث من أجل تخطيط وتسجيل الأراضي في المنطقة حسب مالكيها، وتسجل ذلك بشكل منظم، وتحديدًا في منطقتي بيت لحم والخليل. وتشير الوثيقة إلى أن عمل السلطة يمتد على آلاف الدونمات، تقوده وزارة العدل الفلسطينية وسلطة الأراضي في السلطة. وقد أوصت الإدارة المدنية في الوثيقة بتكثيف العمل في هذا المجال، لمنع السلطة من تسجيل الأراضي والقيام بعمليات بيع وشراء في المنطقة. واستمرارًا لهذه التوصية، أوصت لجنة الخارجية والأمن في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بالعمل على تسجيل الأراضي في المنطقة. وتقترح الإدارة المدنية بأنه بدل تسجيل الأراضي غير

الواضح، تتم تسوية الأراضي في المنطقة، وهي خطوة لم تتخذها إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧. وترمي خطوة التسوية إلى منع «السيطرة» على الأراضي في المنطقة من طرف السلطة الفلسطينية أو السكان الفلسطينيين، وإغلاق إمكانية التوجه للمحكمة العليا، حيث إن التسوية ستكون نهائية في هذه المنطقة.[٢٢]

تعكف مؤسسة «آمنا»، برئاسة المستوطن زئيف حافير، على السيطرة على أراضٍ فلسطينية وإقامة مزارع للرعي في الضفة الغربية. واعتبر حافير أن هذه الطريقة هي أنجع في السيطرة على الأرض من إقامة البؤر الاستيطانية.

وكما أظهرنا في التقرير السابق، تستعمل إسرائيل سياسة إعلان مناطق واسعة كمحميات طبيعية، من أجل وضع اليد عليها، والسيطرة على الأرض الفلسطينية. أما المستوطنون، فتبنوا أسلوبًا جديدًا للسيطرة على الأرض يتمثل في إقامة المزارع لخدمة الهدف نفسه. ولا شك في أن هذا الأمر ما كان لينجح لولا الدعم السياسي الذي يتلقاه المستوطنون ومؤسساتهم من الحكومة الإسرائيلية، والحماية الأمنية التي يتلقونها من الجيش. وكانت مؤسسة «آمنا»، برئاسة المستوطن زئيف حافير، قد بدأت بالسيطرة على أراضٍ فلسطينية وإقامة مزارع للرعي في الضفة الغربية. واعتبر حافير أن هذه الطريقة هي أنجع في السيطرة على الأرض من إقامة البؤر الاستيطانية، حيث أشار إلى أنك من خلال «البناء، تمسك القليل من الأرض، لاعتبارات اقتصادية، وقد وصلنا إلى ١٠٠ كيلومتر مربع بعد أكثر من ٥٠ عامًا»، في المقابل، هناك أراضٍ «أكثر بضعفين من مساحة المستوطنات المبنية، وإقامة مزرعة واحدة للمستوطنين ستحافظ على أرضٍ بآلاف الدونمات».[٢٣] وكشف حافير أن مؤسسة «آمنا» هي التي بادرت لمشروع تنفذه وزارة الاستيطان المتمثل في رصد ٢٠ مليون شيكل من أجل مراقبة البناء الفلسطيني في مناطق «ج».

١.٣.٢ الصندوق القومي «الكيرن كييمت» يمدد نشاطه إلى داخل الضفة الغربية

تُظهِر متابعة النشاط الاستيطاني في مناطق «ج» أن هذه المناطق تحولت إلى ساحة العمل المركزية للجمعيات الاستيطانية التي تبرز من بينها بشكل خاص جمعية «ريجافيم»، التي تسعى إلى تهويد الأرض مقابل حصر الوجود الفلسطيني.

ويعتبر بتسالئيل سموترش (الرئيس الحالي لحزب الصهيونية الدينية) من أكثر الممثلين للصهيونية الاستيطانية حضورًا ونشاطًا في هذا المجال، ويطالب بأن تحصل المستوطنات على صلاحيات الرقابة والهدم على البناء الفلسطيني في المناطق المفتوحة. فيما تقترح الوزيرة السابقة إيليت شكيد

جمعية ريجافيم

تأسست في العام ٢٠٠٦ بهدف تطوير الأجندة الصهيونية خاصة فيما يتعلق بالأراضي. تسعى هذه الجمعية للتأثير على الجهات المختلفة في إسرائيل بالوسائل القانونية والبرلمانية لدفعها للعمل وفق المبادئ الصهيونية المتعلقة بإحكام السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية من خلال الاستيطان. تعتبر ريجافيم من أهم الأدوات اليمينية التي تعمل على تشجيع الاستيطان ودعمه والتضييق على الفلسطينيين والاستيلاء على أرضهم وملاحقتهم قانونيًا.[٢٤]

(من حزب يمينا) الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتعيين مسؤول تنفيذي تكون مهمته «منع السيطرة على مناطق (ج)» التي تعتبرها «أرضًا إسرائيلية». واقترح عضو الكنيست أرييل كهانا (من حزب يمينا) إقامة سلطة إسرائيلية خاصة لتنفيذ هذه المهمة.

يمثل دخول الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كييمت) لشراء أراضٍ خاصة فلسطينية في الضفة الغربية تأكيدًا على التوجه الإسرائيلي للسيطرة والاستيطان على مناطق في الضفة الغربية، فضلاً عن غياب التمييز بين الاستيطان داخل الخط الأخضر وفي الضفة الغربية.

وفي ١٤ شباط ٢٠٢١، صادق مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي «الكيرن كييمت»، بشكل أولي، على مشروع قرار ينظم عملها في الضفة الغربية. وحسب القرار، ستقوم الكيرن كييمت بشراء أراضٍ خاصة في إطار «إنقاذ الأرض». وحسب القرار الأولي، ستُعطى أفضلية لشراء الأراضي في مناطق الاستيطان التي توجد فيها فرص عالية للبناء أو تلك القريبة من المستوطنات بهدف توسيعها. يشكل هذا القرار تطورًا مهمًّا؛ إذ عملت الكيرن كييمت في الأراضي الفلسطينية حتى الآن عبر شركات وسيطة وليس بشكل مباشر. وجاء هذا القرار بعد أن أحكم اليمين، بقيادة الليكود، سيطرته عليه، ومن المتوقع أن يتم التصويت على هذا القرار في الهيئة العامة للصندوق بعد الانتخابات الإسرائيلية المُقبلة.[٢٥]

يمثل دخول الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كييمت) لشراء أراضٍ خاصة فلسطينية في الضفة الغربية تأكيدًا على التوجه الإسرائيلي للسيطرة والاستيطان على مناطق في الضفة الغربية، فضلاً عن غياب التمييز بين الاستيطان داخل الخط الأخضر وفي الضفة الغربية، فقد أقرت الهيئة الإدارية للصندوق القومي تخصيص ٣٨ مليون شيكل (أكثر من ١٠ ملايين دولار) لشراء أراضٍ في الضفة الغربية[٢٦]. وتم إقرار هذا المبلغ في سياق النقاش الداخلي في الصندوق القومي حول توجهه الجديد للعمل في الضفة الغربية، أي شراء أراضٍ فلسطينية لأهداف يهودية. وحتى إقرار الهيئة الإدارية لهذا المبلغ، فإن الصندوق القومي كان يعمل في مناطق الـ٤٨ فقط.

يهدف الصندوق القومي من قراره إلى تنفيذ فكرة «تخليص الأرض»، التي شكلت أحد شعارات الصهيونية المركزية في بدايات الاستعمار في فلسطين، ويسعى الصندوق بالذات إلى وضع اليد على الأراضي التي تحاذي الكتل الاستيطانية، لا سيّما في القدس والخليل.[٢٧] ورغم معارضة اليهودية الإصلاحية والليبراليين اليهود في الولايات المتحدة لهذا التوجه (وهم يشكلون جزءًا أساسيًّا من المانحين والمتبرعين)،[٢٨] فإن الصندوق القومي مُصر على اتخاذ وتنفيذ هذه السياسة الجديدة، التي لا يمكن فصلها عن فكرة الضم التي يحملها اليمين الإسرائيلي. ويرأس الصندوقَ القومي، الذي يضم مختلف الأحزاب الإسرائيلية أيضًا، شخصٌ يسمى أبراهام دوبدوباني، وهو من الصهيونية الدينية، فضلاً عن أن لليمين أغلبية في الهيئة الإدارية للصندوق القومي.

من جهته، اعتبر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية أن الصندوق القومي اليهودي هو أداة

استيطان، وسيُقاضى أمام محكمة الجنايات الدولية، حيث أوضح اشتية أن السلطة الفلسطينية سوف تدرج «الصندوق القومي اليهودي كإحدى أدوات الاستعمار الاستيطاني أمام محكمة الجنايات الدولية لتتم مقاضاته هناك».[٢٩] وأضاف اشتية «أن الصندوق مُسجل في بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وإسرائيل كجمعية خيرية، يتقاضى تبرعات يتم إعفاؤها من الضرائب، وهذه الأموال تستخدم في المستعمرات، وهذا غير قانوني وغير شرعي».[٣٠] وتصب سياسات الصندوق القومي والتوجهات الحكومية ونشاط الجمعيات الاستيطانية في المسعى المنهج لتهويد مناطق «ج» من جهة، وتعزيز التهويد في القدس من جهة أخرى.

١.٣.٣ الهدم والبناء الفلسطيني

أشار تقرير لمنظمة OCHA إلى ارتفاع حاد في عدد المباني التي هدمت منذ ٢٠٠٩ حتى عودة إسرائيل إلى سياسات الهدم في القدس في تشرين الثاني عام ٢٠٢٠، بعد أن تم تجميدها لفترة، فقد تم هدم ٧٥٪ من الوجود الرعوي في مناطق «ج»، إضافة إلى تدمير مضخات مياه تستخدم من قبل ٧٠٠ ساكن فلسطيني في مناطق ج.[٣١]

الجدول رقم (١): عمليات الهدم التي نفذتها إسرائيل في الضفة الغربية ٢٠١٥-٢٠٢٠[٣٢]

	وحدات سكنية	أصحاب بيوت هدمت بيوتهم	أطفال تضرروا من هدم البيوت	أبنية ليست للسكن
٢٠٢٠	١٥١	٦١٠	٣١١	٤١٣
٢٠١٩	١٠٤	٣٤٩	١٦٠	١٥٧
٢٠١٨	٨١	٢٤٢	١٢١	١١٤
٢٠١٧	١٠٢	٣٦٦	٢٠٣	١٠٦
٢٠١٦	٢٧٧	١١٧٤	٦٠٠	٣٦٨
٢٠١٥	١٢٧	٥٠٦	٢٩٣	٢٠٥

من أهم القوانين التي تعتمد عليها إسرائيل في سياساتها الاحتلالية لخنق الوجود الفلسطيني في مناطق «ج»: المرسوم المتعلق بإزالة أبنية متنقلة، والمرسوم المتعلق بالأبنية غير المرخصة. وللمفارقة، فإن هذين التعديلين جاءا بالذات لمواجهة البؤر الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية الخاصة، ولكن قوات الاحتلال تستعملهما ضد الفلسطينيين الذين يبنون في الغالب على أراضيهم الخاصة.

وتشير معطيات منظمة «بتسيلم» إلى أن إسرائيل هدمت خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٠ نحو ١٦٧٣ بناءً سكنيًا فلسطينيًا في الضفة الغربية، ونحو ١٩٧٥ مبنى غير سكني. وأدت عمليات الهدم خلال هذه الفترة

منظمة «بتسيلم»: هدمت إسرائيل خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٢٠ نحو ١٦٧٣ بناءً سكنيًا فلسطينيًا في الضفة الغربية، ونحو ١٩٧٥ مبنى غير سكني. وأدت عمليات الهدم خلال هذه الفترة إلى تشريد ٧٢٦٠ فلسطينيًا من بينهم ٣٦٤٦ طفلاً. وبالمقارنة، فخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤، هدمت إسرائيل نحو ١٠٤٩ بناء فلسطينيًا.

إلى تشريد ٧٢٦٠ فلسطينيًا، وتشريد ٣٦٤٦ طفلاً فلسطينيًا.[٣٣] وبالمقارنة، فخلال الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٤، هدمت إسرائيل نحو ١٠٤٩ بناء فلسطينيًا.[٣٤] وفي أيلول ٢٠٢٠، نشر منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة جيمي ماكغولدريك، معطيات حول هدم البيوت الفلسطينية، جاء فيه أن إسرائيل هدمت وصادرت بين شهري آذار وآب ٢٠٢٠، ٣٩٨ مبنى بمُلكية فلسطينية في الضفة الغربية والقدس، أي بمعدل هدم ٦٥ مبنى في الشهر. وحسب المكتب الأممي، فإن هذا يعتبر معدل الهدم الأعلى منذ أربع سنوات، علمًا أن ٧٩٪ من هذه المباني كانت في منطقة «ج». علاوة على أن ٥٠ مبنى هُدِم وصودر مُنِحت للفلسطينيين كمساعدة إنسانية.[٣٥]

ولم تتوقف إسرائيل في خطواتها الاستيطانية بعد خسارة ترامب، فعشية دخول بايدن للبيت الأبيض، أعلنت إسرائيل عن مناقصات لبناء مئات الوحدات السكنية في الضفة الغربية، شملت مناقصات لبناء ٢٥٧٢ وحدة سكنية جديدة في الضفة الغربية والقدس، منها ٢١١٢ وحدة سكنية في مستوطنات تتواجد في جميع أنحاء الضفة، وليس في الكتل الاستيطانية فقط، و٤٦٠ وحدة سكنية في القدس، وشملت المناقصات مباني تجارية وصناعية أيضًا. وأشارت حركة «السلام الآن» إلى أن ٧٥٪ من الوحدات السكنية التي شملتها المناقصات، وهي عبارة عن ١٩٤٦ وحدة سكنية، تتعلق بمستوطنات «ستضطر إسرائيل إلى إخلائها في إطار حال دائم ووفقًا لخطة مبادرة جنيف».[٣٦]

١.٣.٤ تقييد المشاريع الأوروبية في مناطق «ج»

يتضح أن إسرائيل نجحت في تقليص عدد المشاريع الفلسطينية المُمولة دوليًا في المنطقة بصورة كبيرة، علمًا أن أغلب هذه المشاريع هي مبادرات إنسانية ترمي إلى تمكين الفلسطينيين من العيش بكرامة بصورة لائقة في ظل التقييدات الإسرائيلية الصارمة. وخلال اجتماع تموز في لجنة الخارجية والأمن، تم عرض موقف وزير الخارجية الإسرائيلي، غابي أشكنازي، بأنه يعتبر كل نشاط أوروبي قائم أو مخطط له في هذه المناطق، لا يحترم الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بإعطاء تصاريح بناء، وأنها «تدخل أوروبي من أجل ترسيم الحدود». وأوضح بيان أشكنازي أنه «في حال لم يتم إعطاء تصريح في المنطقة، فيجب توقع التداعيات النابعة من هذه الخروقات»، وأن إسرائيل ترفض بشكل قاطع «طلبات دفع التعويض على الهدم أو مصادرة أجهزة» تابعة للفلسطينيين الساكنين فيها.

وفي قرار غير مسبوق، خصّصت الحكومة الإسرائيلية في أيلول ٢٠٢٠ مبلغًا قدره ٢٠ مليون شيكل من أجل رصد البناء الفلسطيني «غير المرخص» في منطقة «ج».[٣٧] وأدت السياسات المنهجة هذه إلى

تقليص عدد المشاريع الفلسطينية الممولة دوليًا من ٧٥ مشروعًا في العام ٢٠١٥ إلى ١٢ في العام ٢٠١٩. وتم اقتلاع نحو ٧٥٠٠ شجرة زرعها الفلسطينيون في المناطق التي أعلنت عنها إسرائيل مع مرور الوقت أنها تُعرف كأرض دولة ومخصصة لليهود فقط. وتمت مصادرة ٧٠٠ آلية ثقيلة، مثل الجرارات، والجرافات، وغيرها، ووصل مجمل ما هدمته قوات الاحتلال في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٠ إلى ٢٤٢ وحدة بناء مقارنة بستة أبنية في العام ٢٠١٥,[٣٨]

١.٣.٥ البنية التحتية

استمرارًا لمساعي الضم الهادئ للمستوطنات، تقوم إسرائيل بتنفيذ مشاريع بنى تحتية وشق شوارع جديدة تربط بين إسرائيل والمناطق الاستيطانية. وقد شهد العام ٢٠٢٠ استمرارًا مكثفًا لهذا النشاط. وتضمن ذلك –كما نشرت حركة السلام الآن– الإعلان عن فتح باب العطاءات من أجل تنفيذ مشروع الطريق السفلي لقلنديا (underpass)، الذي يهدف لربط المستوطنات في مناطق رام الله والقدس والأغوار مع داخل إسرائيل، من خلال شق طريق سفلي لقلنديا يتجاوز الحاجز. كما تمت في حزيران ٢٠٢٠ المصادقة على شق شارع جديد «شارع ٤٥– الكسارات» الذي يهدف إلى ربط مستوطنة كوخاب يائير المقامة على أراضي البيرة مع حاجز قلنديا، من دون المرور ببلدتي الرام وجبع الفلسطينيتين.[٣٩] كما أعلنت وزيرة المواصلات ميري ريجف عن تخصيص ميزانيات لتخطيط جديد لشارع ٥٠٥ الذي يمتد من شرق غور الأردن إلى غربه، مرورًا بمفترق تفواح وشارع أرئيل، وصولاً إلى داخل إسرائيل، معتبرة أن هذا الطريق يعني ربط إسرائيل و «يهودا والسامرة».[٤٠] يشار إلى أن حكومة نتنياهو صادقت على ميزانية بمبلغ ٨٠٠ مليون شيقل في تشرين الأول ٢٠١٧ من أجل شق طرق التفافية في الضفة الغربية. [٤١]

١.٣.٦ القدس.. استمرار مساعي التهويد

مع استمرار مساعي التهويد في مناطق «ج»، تستمر إسرائيل في مساعي التهويد في القدس، وقد تحولت مشاريع الاستيطان إلى التركيز على داخل الأحياء الفلسطينية في سلوان والشيخ جراح ورأس العامود والبلدة القديمة خاصة. وتتصدر هذه المشاريع الجمعيات الاستيطانية، وعلى رأسها جمعيتا عطيرت كوهانيم وإلعاد. وتعتمد الجمعيات في وضع يدها على البيوت الفلسطينية في هذه الأحياء على قانون أقر عام ١٩٧٠ بخصوص إعادة أملاك اليهود الذين سكنوا في الجزء الشرقي من المدينة قبل ١٩٤٨ واضطروا إلى الخروج منها بسبب الحرب، في نفس الوقت، يحرِم هذا القانون الفلسطينيين ممن طردوا وخرجوا من بيوتهم في الجزء الغربي من المدينة من استعادتها. المهم أن القانون لا يقتصر على إعادة الأملاك لأصحاب الأملاك، بل إن الجمعيات الاستيطانية هي التي تضع يدها على هذه البيوت وتعمل على إخراج السكان الفلسطينيين، كما يحدث في بطن الهوى في سلوان والشيخ جراح.

وفي هذا الإطار، تلقى ١٦٠ مواطنًا في حي الشيخ جراح أوامر لإخلاء منازلهم، وينتمي هؤلاء لـ ١٢ عائلة مختلفة، وتعيش ٢٨ عائلة ممتدة لاجئة من ٦٠٠ نفر على مساحة ١٨ دونمًا في «كرم الجاعوني» في الشيخ جراح، المهدد من قبل الجمعيات الاستيطانية، ويبلغ عددهم ٦٠٠ فرد. المحامي سامي ارشيد أحد المكلفين بالدفاع عن العائلات، التي تعيش في كرم الجاعوني بحي الشيخ جراح بالقدس، قال إنهم جميعًا لاجئون فلسطينيون من الداخل الفلسطيني عام ١٩٤٨، وقد قررت الحكومة الأردنية بالتعاون مع الأونروا توطينهم في القدس في الخمسينيات مقابل تخليهم عن حقوقهم كلاجئين. وتم اختيار ٢٨ عائلة بنيت لها وحدات سكنية في كرم الجاعوني، وتعاقد الأردن مع المواطنين على دفع إيجارات مدة ٣ أعوام، ثم تصبح المنازل بعدها ملكًا لهم، وانتهت عقود الإيجار في العام ١٩٥٩، وبات المواطنون يتصرفون تصرف المالك في العقارات.[٤٢]

١.٣.٧. عمليات تدفيع الثمن.. إطلاق يد المستوطنين في استباحة حياة الفلسطينيين

في مقابل سياسات التهويد المنهجة للأراضي الفلسطينية، تشهد الأراضي الفلسطينية استمرار الظاهرة المسماة «تدفيع الثمن» ممثلة باعتداءات يقوم بها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، وترهيب الفلسطينيين على الطرق الالتفافية بشكل خاص، عبر إلقاء الحجارة على السيارات الفلسطينية ومهاجمة سائقيها. وتشير المعطيات إلى ارتفاع منسوب عمليات تدفيع الثمن بشكل متواتر خلال الأعوام السابقة. ومما يساهم في تصاعد هذه العمليات تواطؤ الجيش في غض الطرف عن هذه العمليات، فضلاً عن احتضانه أحيانًا لها، وهذا ما فعله قائد المنطقة الوسطى عندما التقى بمجموعة استيطانية في أعقاب مقتل مستوطن كان يلقي الحجارة مع مجموعة مستوطنين على سيارات فلسطينية، وعندما هرب من الشرطة، تعرضت سيارتهم لحادث قتل على إثره. وقد اعتبر أن هذه العمليات نابعة من سوء تربية، وأن هناك مسؤولية على الدولة أن تجد أطرًا تعليمية لهؤلاء الشباب. ويحمل هذا التصريح تواطؤًا مع عمليات تدفيع الثمن، وذلك على الرغم من أن المحكمة العليا أقرت في أيار ٢٠٢٠ أن عمليات تدفيع الثمن هي عمليات إرهابية منظمة.[٤٣] وقد أشار تقرير لجمعية يش دين الإسرائيلية إلى أنه ما بين ٢٠٠٥–٢٠١٩ أغلقت ٩١٪ من الشكاوى التي تقدم بها فلسطينيون ضد عمليات استهدفتهم وأن لا متابعة أو ملاحقة لمن يقومون بعمليات استهداف ومهاجمة للفلسطينيين.[٤٤]

١.٤ مستقبل الضم الزاحف والاحتلال الخانق في ظل تغير الإدارة الأميركية: السيناريوهات المحتملة

شغل بايدن منصب نائب الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، وكان بايدن من الشخصيات التي صاغت السياسة الأميركية الخارجية لإدارة أوباما. عرض أوباما رؤيته لتسوية الصراع الإسرائيلي

الانقضاض الإسرائيلي على سردية الضحية: فلسطين حكاية أجيال. (أ.ف.ب)

الفلسطيني على أساس حل الدولتين، معارضًا الاستيطان، ومراقبًا له في أحسن الأحوال، ما لجم البناء الاستيطاني نسبيًا. وفي أعقاب فشله في تسوية بين الطرفين، أنهى أوباما ولايته بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار يدين الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. في المقابل، تبنى ترامب الرؤية الإسرائيلية للتسوية، وطرح صفقة القرن، ونقل السفارة إلى القدس، واعترف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، ولاحق المؤسسات الدولية الداعمة للفلسطينيين، مثل وكالة الأونروا، والمحكمة الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، وغيرها. كما قطع ترامب الدعم الاقتصادي عن السلطة الفلسطينية، فضلاً عن حصارها سياسيًا على المستوى الدبلوماسي، إضافة إلى إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير في واشنطن.

انطلقت إدارة أوباما من أن تسوية هذا الصراع سوف تجلب الاستقرار للمنطقة، وقد عبر عن هذا الموقف وزير الخارجية آنذاك جون كيري، ففي تصريح له في مؤتمر ميونخ للأمن في شباط ٢٠١٤، قال: «هنالك حملة متصاعدة لنزع الشرعية... والناس حساسة جدًا لذلك... يتحدثون عن مقاطعة وأشياء من هذا القبيل... هل سيكون أفضل لنا إذا حدث ذلك».[٤٥] وقد أثار هذا التصريح موجة غضب من الحكومة الإسرائيلية وتصريحات مباشرة من وزراء إسرائيليين ضد كيري. وكان يعلون قد أدلى بتصريحات قاسية ضد كيري بسبب مثابرة الأخير على التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، فقد وصف يعلون

يعتقد أغلب المحللين الإسرائيليين أن إدارة بايدن لن تتخذ خطوات جدية تجاه الملف الفلسطيني رغم التوتر بينه وبين نتنياهو.

كيري بأنه «مهووس ومسياني، ونرجو أن يحصل على جائزة نوبل ويتركنا وشأننا»، حيث يعتقد يعلون أن التوجه الأميركي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي حالاً هو خطأ، وأن عدم الاستقرار بالمنطقة ليس نابعًا من هذا الصراع.[٤٦]

ويعتقد أغلب المحللين الإسرائيليين أن إدارة بايدن لن تتخذ خطوات جدية تجاه الملف الفلسطيني رغم التوتر بينه وبين نتنياهو. وفي ورقة أعدها معهد القدس للدراسات الإستراتيجية والأمن، حول توجهات محتملة لإدارة بايدن تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، يشير المعهد إلى أن إدارة بايدن لن تعود إلى سياسة باراك أوباما في التعامل مع هذا الملف، فبايدن سياسي محافظ وبراغماتي ويعلم أنه لا يستطيع فرض حل تقليدي للصراع كما كان قبل إدارة دونالد ترامب.[٤٧] وتشير الورقة إلى أنه:

«على الفلسطينيين ألا يتوقعوا أن تكون طموحاتهم على رأس أولويات الرئيس بايدن، فهو يحتاج أولاً إلى أن يعالج جائحة كورونا والاقتصاد الأميركي المتعثر. وهناك احتمال ألا يسير بايدن على خُطى أوباما، الذي اعتقد بحماسة أن المسألة الفلسطينية هي مفتاح لعلاقات جيدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي. علاوة على ذلك، فالمعادلة الأميركية لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، التي استعملتها إدارات أميركية كثيرة فشلت كل مرة. في نهاية الأمر، فإن بايدن متمرس أكثر في السياسة الخارجية مقارنة مع أوباما، لذلك، وكسياسي براغماتي، فهو يفهم أن الحالة الإسرائيلية- الفلسطينية ليست ناضجة لانطلاقة من خلال سياسات دراماتيكية... والظروف الدولية ناضجة لإقناع الإدارة الجديدة بتبني توجه واقعي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس مركبات من خطة ترامب، ولكن دون استعمال اسمه أو تبني اقتراحاته بحذافيرها».[٤٨]

من مراجعة مجمل التصريحات الأميركية في الشأن الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، يمكن الإشارة إلى أن أمام الإدارة الأميركية الجديدة خيارات عديدة للتعامل مع خطة ترامب ومجمل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية:

السيناريو الأول: إلغاء صفقة القرن الأمريكية

يتبنى جو بايدن مواقف الإدارة الأميركية التقليدية من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، كما أنه يحمل ترسبات العلاقة المتوترة بين إدارة أوباما وإسرائيل، كونه شغل منصب نائب أوباما الذي اتخذ موقفاً غير مسبوق عشية تركه منصب الرئاسة بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن على قرار رقم ٢٣٣٤ في العام ٢٠١٦ الذي يَعتبر الاستيطان الإسرائيلي مخالفًا للقانون الدولي، حيث لم تستعمل الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد القرار. وعلى المستوى الشخصي، فإن لبايدن موقفًا سلبيًا من نتنياهو بعد أن قام الأخير بإهانته خلال زيارته لإسرائيل في آذار ٢٠١٠، حينما وعده نتنياهو بتجميد أمر بناء مشروع

استيطاني في القدس، لكنْ فور مغادرته إسرائيل، تم إقرار المشروع، الأمر الذي اعتبره بايدن إهانة كبيرة له.[٤٩] وضمن هذا الخيار، من المتوقع أن يتخذ بايدن الخطوات التالية:

- إلغاء الخطة الأميركية بشكل مباشر، أو غير مباشر، عبر الإعلان عن أن الحل سيكون من خلال تسوية سياسية يتوصل لها الطرفان على أساس حلّ الدولتين.
- إعادة دعم الولايات المتحدة لوكالة الأونروا، وجميع التعهدات الأميركية فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية.
- سيُعلن بايدن التزامه، كما يفعل جميع رؤساء الولايات المتحدة، بأمن إسرائيل، لكنه سينطلق من فكرة أن أمن إسرائيل يكون من خلال تنفيذ حلّ الدولتين.
- سيعود بايدن إلى معارضة البناء الاستيطاني في الضفة الغربية عمومًا، وفي القدس خصوصًا، وهو ما فعلته إدارة أوباما، التي وإن لم تتقدم بالمسيرة السياسية بين الطرفين، إلا أنها لجمت الاستيطان إلى حد بعيد، وخاصة في المناطق التي تعيق حلّ الدولتين.

السيناريو الثاني: تجميد الخطة والإبقاء على ما تم تنفيذه (المسار الراجح)

ينطلق هذا الخيار من صعوبة إلغاء ما تم تنفيذه على الأرض من الخطة الأميركية، ولكن تتجه إدارة بايدن إلى إلغاء ما لم يتم تنفيذه. وضمن هذا الخيار، قد يعمل بايدن وفق الأسس التالية:

- تجميد أو إلغاء مركبات من الخطة، إلا إذا قامت إسرائيل بضم مناطق في الضفة الغربية، فعندها، سيكون من الصعب العودة عن هذا القرار. وما قد يقوم به بايدن هو وقف باقي الإجراءات المتعلقة بالخطة باستثناء ما تم تنفيذه على الأرض، أو إعلانه عن عدم اعترافه بشرعية ما تم تنفيذه، وخاصة إذا كان ذلك يتعلق بفرض السيادة الإسرائيلية بشكل أحاديّ الجانب على مناطق في الضفة الغربية. وقد أعلن البيت الأبيض أنه سيمنع إسرائيل من اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب فيما يتعلق بالضفة الغربية.[٥٠]

لن يستطيع بايدن التراجع عن القرار بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، وسيكون هذا الموضوع نقطة خلاف مع السلطة الفلسطينية، لكنه قد يشير إلى أن نقل السفارة لا يعني بالنسبة للإدارة الأميركية تحديد وضعية القدس في مفاوضات الحل الدائم بين الأطراف، فقد أقر مجلس النواب الأميركي في جلسته في شباط ٢٠٢١ إبقاء السفارة الأميركية في القدس بأغلبية ٩٧ عضوًا ومعارضة ثلاثة أعضاء (منهم بيرني ساندرز)، فضلاً عن ذلك، فقد صرح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أن إدارة بايدن لا تنوي تغيير قرار الإدارة السابقة المتعلق بنقل السفارة الأميركية إلى القدس.[٥١]

إذًا، ستكون علاقة بايدن بالسلطة الفلسطينية علاقة حساسة؛ فالسلطة الفلسطينية سوف تراهن على العودة إلى النقطة التي سبقت الخطوات التي قامت بها إدارة ترامب، غير أن بايدن لن يستطيع القيام بذلك بشكل مطلق.

ستكون علاقة بايدن بالسلطة الفلسطينية علاقة حساسة؛ فالسلطة الفلسطينية سوف تراهن على العودة إلى النقطة التي سبقت الخطوات التي قامت بها إدارة ترامب، غير أن بايدن لن يستطيع القيام بذلك بشكل مطلق.

٢. قرار المحكمة الجنائية الدولية طرح موضوع الاستيطان من جديد

أقر مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، في الثالث من آذار ٢٠٢١، الشروع في إجراء تحقيق «يتعلق بالوضع في فلسطين، وسيغطي التحقيق جرائم تدخل في اختصاص المحكمة، التي يُزعم أنها ارتُكبت منذ ١٣ حزيران ٢٠١٤».[٥٢] وفي نفس البيان، قالت بنسودا «إن قرار فتح تحقيق جاء بعد فحص أولي شاق أجراه مكتبها استمر قرابة خمسة أعوام، مشددة على عدم وجود أي أجندة «سوى الوفاء بواجباتنا القانونية بموجب نظام روما الأساسي بنزاهة مهنية».[٥٣]

جاء قرار محكمة الجنايات الدولية في فتح تحقيق ضد إسرائيل بسبب ارتكابها جرائم حرب في الضفة الغربية، ليعيد سؤال الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الاستيطانية في الضفة الغربية إلى الساحة الدولية من جديد. غير أن قرار المحكمة يدعو إلى التحقيق مع حركة حماس أيضًا بسبب ادعاء المحكمة أنها ارتكبت جرائم حرب بإطلاق الصواريخ على المناطق المدنية الإسرائيلية. ويُواجه قرار المحكمة العديد من التحديات، مثل وجود موقف دول رائدة معارضة لهذا القرار، وتحديات تتعلق بإخراج التحقيق إلى حيز التنفيذ، فضلاً عن التوجه إلى وضع إسرائيل وحركة حماس في خانة واحدة.

جاء قرار بنسودا في الثالث من آذار، تجسيدًا لإعلانها في شباط أن مكتب المدعية العام يفحص قرار فتح التحقيق في هذا الشأن. في هذا الصدد، عارضت دول أوروبية قرار محكمة الجنايات الدولية، فقد اعتبر وزير الخارجية الألماني، هيكو ماس، أنه لا توجد صلاحية لنقاش الجرائم التي ارتكبت (إذا ارتكبت برأيه) في مناطق السلطة الفلسطينية، فحسب رأيه، لا توجد للمحكمة صلاحيات في فلسطين، لأن فلسطين لا تحظى بمكانة دولة حسب القانون الدولي. وجاءت هذه التصريحات بعد جهود دبلوماسية تقوم بها إسرائيل من أجل تجنيد الدول والرأي العام العالمي ضد قرار المحكمة، إضافة إلى ذلك، باشرت لجنة

المحكمة الجنائية الدولية

المحكمة الجنائية الدولية هي مؤسسة قضائية دولية، أقيمت في العام ٢٠٠٢ بموجب ميثاق روما من العام ٢٠٠٢. هدفها هو مقاضاة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. تشمل صلاحيات المحكمة البت في الانتهاكات التالية: جرائم إبادة شعب (جينوسايد)، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية. الجدير بالذكر أنه في العام ٢٠١٠ أضيف جُرم آخر لصلاحيات المحكمة، وهو الاعتداء، الذي تم تبنيه في الجمعية العامة للدول الأعضاء في المحكمة في اجتماعها في العام ٢٠١٠، حيث تستطيع المحكمة بموجب ذلك، التحقيق في هذه الجريمة بين الدول التي وافقت على تغيير ميثاق المحكمة، بحيث يسري مفعوله منذ العام ٢٠١٧.

كانون الثاني ٢٠٠٩: قدمت السلطة الفلسطينية بيانًا للمدعي العام للمحكمة أعلنت فيه قبولها صلاحيات المحكمة على أعمال مورست في مناطقها منذ العام ٢٠٠٢.

نيسان ٢٠١٢: قرر المدعي العام أن السلطة الفلسطينية لم تستوفِ الشروط، لأنه من غير الواضح ما إذا كانت السلطة الفلسطينية دولة حسب القانون الدولي.

كانون الثاني ٢٠١٥: قدمت السلطة الفلسطينية بيانًا لمدعية محكمة الجنائية الدولية بأنها تقبل صلاحية القضاء للمحكمة على أعمال كانت في منطقتها منذ ١٣ حزيران ٢٠١٤، علاوة على طلبها الانضمام كعضو دائم في المحكمة.

رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، وهي لجنة تضم خمسين منظمة يهودية، بحملة لتجنيد الرأي العالم العالمي ضد قرار المحكمة، حيث وصفت اللجنة قرار المحكمة بأنه «خطير وصادم».[٥٤] كما رفضته الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها، واعتبره نتنياهو دليلاً على أن المحكمة جسم سياسي. في المقابل، رحب به رئيس الوزراء الفلسطيني، محمد اشتية، الذي اعتبره انتصارًا للعدل والإنسانية.[٥٥] وأشارت بنسودا في بيانها في شباط، إلى أن هناك أساسًا للتحقيق ضد إسرائيل بتهمة ارتكابها جرائم حرب بسبب نقلها لسكان إسرائيليين للضفة الغربية. وأضافت بنسودا حول مسألة المستوطنات تحديدًا «أنه على الرغم من التوجهات المتواصلة لإسرائيل لتتوقف عن أعمالها في الأراضي المحتلة التي تخالف القانون الدولي، فليس هناك مؤشر على أنها سوف تتوقف عن ذلك، بناء على ذلك، هناك مؤشرات تشير إلى أن إسرائيل تريد ضم هذه المناطق.. رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وعد بضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية إذا انتخب مرة أخرى لرئاسة الحكومة».[٥٦] وبموجب «نظام روما الأساسي»،[٥٧] سوف تشمل التحقيقات ما إذا كانت ثمة مسؤولية جنائية فردية أيضًا عن تلك الجرائم.

جاء قرار محكمة الجنايات الدولية في هاغ فتح تحقيق ضد إسرائيل بسبب ارتكابها جرائم حرب في الضفة الغربية، ليعيد سؤال الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الاستيطانية في الضفة الغربية إلى الساحة الدولية من جديد. غير أن قرار المحكمة يدعو إلى التحقيق مع حركة حماس أيضًا.

نيسان ٢٠١٥: تم قبول طلب السلطة الفلسطينية إحالة صلاحيات المحكمة على أراضيها، وذلك بسبب اعتراف الأمم المتحدة في أيلول ٢٠١١ بفلسطين كدولة في مكانة مراقب في الجمعية العامة. وهذا ساعد كثيرًا على اعتبار السلطة الفلسطينية بمكانة دولة حسب القانون الدولي.

بعد إعلان المحكمة عن صلاحيتها بفتح تحقيق، تم التشكيك بإمكانية الإعلان عن التحقيق، لا سيما أنه يقف أمام تحديات على نحو: التغيير الذي حدث على منصب المدعية العامة في المحكمة بُعيد إصدار قرارها، والذي قد يؤثر على مجرى التحقيق أو حتى المباشرة فيه، فبنسودا، المدعية العامة الحالية، سوف تنتهي فترة ولايتها في حزيران ٢٠٢١، وقد اختارت الجمعية العامة للدول الأعضاء في المحكمة المحامي البريطاني كريم خان لتقلُّد المنصب في حزيران ٢٠٢١. يذكر أن خان، الذي كان قد ترأس في السابق طاقم الدفاع عن سيف الإسلام القذافي في الدعاوى ضده في المحكمة الجنائية الدولية، كان المرشح المفضل لإسرائيل لخلافة بنسودا. وسوف يكون للمدعي العام الجديد تأثير كبير في أولويات الادعاء، وكذلك في مجريات التحقيق واختيار الملفات.[٥٨] غير أن بنسودا أعلنت في آذار فتح تحقيق في هذا الشأن، وعلى إسرائيل أن ترد عليه خلال ٣٠ يومًا.

بعد إعلان المحكمة عن صلاحيتها بفتح تحقيق، تم التشكيك بإمكانية الإعلان عن التحقيق، لا سيما أنه يقف أمام تحديات على نحو: التغيير الذي حدث على منصب المدعية العامة في المحكمة بعيد إصدار قرارها، والذي قد يؤثر على مجرى التحقيق أو حتى المباشرة فيه، فبنسودا، المدعية العامة الحالية، سوف تنتهي فترة ولايتها في حزيران ٢٠٢١.

يتمحور الادعاء الإسرائيلي المركزي على أن إسرائيل تحقق في أي انتهاك من طرفها ومن طرف جنودها في الضفة الغربية، كما أوصت بذلك لجنة تيركل. غير أن عالم الاجتماع الإسرائيلي، يغيل ليفي يشير إلى أن هذه التحقيقات كانت شكلية في أغلب الأحيان، فإسرائيل لم تنفذ قرارات لجنة «تيركل» التي أوصت بملاءمة التحقيقات التي تجريها إسرائيل حول انتهاكات في الأراضي الفلسطينية وفق القانون الدولي. وقد كشف تقرير لمراقب الدولة عام ٢٠١٨ عن الفجوات بين التحقيقات الإسرائيلية في هذا الشأن وبين توصيات لجنة تيركل.[٥٩]

على الرغم من الادعاء الإسرائيلي، فإنه لن يفيد في موضوع الاستيطان الذي يعتبر جريمة حرب حسب القانون الدولي، وهو موثق بشكل مفصل لدى منظمات دولية وحتى إسرائيلية، وتوجد بشأنه عشرات القرارات الدولية في الأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، وحتى في مجلس الأمن، لا سيّما القرار رقم ٢٣٣٤ (عام ٢٠١٦) الذي صادق عليه مجلس الأمن عشية انتهاء ولاية الرئيس أوباما، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن استعمال حق النقض الفيتو ضد القرار الذي يجرم الاستيطان، واكتفت بالامتناع عن التصويت. علاوة على ذلك، فالاستيطان في الضفة الغربية يعتبر قانونيًّا في المحاكم الإسرائيلية، ولم يتم فتح تحقيق بشأنه في إسرائيل، ما يجعل ملف الاستيطان من الملفات السهلة التي يمكن للمحكمة الدولية فتح تحقيق بشأنه ضد إسرائيل بوصفه جريمة حرب.

المحور	نقاط القوة الفلسطينية	نقاط القوة الإسرائيلية
نظريًّا	على فلسطين أن تثبت أمام المحكمة أنها دولة وعضو مراقب في الأمم المتحدة.	إسرائيل ستدعي أن السلطة الفلسطينية ليست دولة، وأن إسرائيل ليست دولة احتلال في الضفة الغربية.
قانونيًّا	تستند المحكمة إلى القانون الدولي الذي يعتبر أن أراضي الضفة الغربية هي منطقة واقعة تحت الاحتلال.	هناك منظومة القضاء والتحقيقات الإسرائيلية، حيث تجري إسرائيل تحقيقات حول أي انتهاك لقوانين الحرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتتدخل المحكمة العليا في سياسات الحكومة في الضفة الغربية، ما يجعل عمل المحكمة الدولية غير قانوني في هذا الصدد.
سياسيًّا	إعادة إحياء القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، خاصة مسألة الاحتلال الإسرائيلي.	لا تزال دول غربية مهمة، مثل الولايات المتحدة، رافضة لقرار المحكمة، وتعتبره غير شرعي.
إجرائيًّا	على فلسطين أن تزوّد المحكمة بكافة المعطيات حول الاستيطان، التي دأبت على جمعها بشكل حثيث طيلة السنوات السابقة.	إسرائيل قادرة على عرقلة عمل المحققين أو حتى منعهم من دخول الضفة الغربية وقطاع غزة.

يشير الكثير من المختصين في إسرائيل إلى أن المسافة بين إعلان محكمة الجنايات التحقيق وبين إصدار أوامر اعتقال بحق عسكريين وسياسيين في إسرائيل هي مسافة بعيدة جدًّا، وربما لن تصل إلى هناك. ويعول هذا الموقف على أن أغلب الدول الرائدة في العالم تتفق مع الموقف الإسرائيلي الرسمي بعدم صلاحية المحكمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لأنه لا يوجد كيان دولة اسمه فلسطين حسب القانون الدولي، فضلاً عن أن التحقيق هو تحقيق مركب ومعقد ويحتاج إلى شهادات وإفادات، وبدون تعاون إسرائيل مع التحقيق، ستكون من الصعوبة إدارة هذا الملف من طرف المحكمة، فضلاً عن الادعاء أن المحكمة لا تملك صلاحيات في مناطق «ج» والقدس الشرقية وعلى الإسرائيليين المتواجدين فيها، وهذا الأمر مهم فيما يتعلق بالمستوطنات المقامة في هذه المناطق.[٦٠] كما أن إسرائيل تستطيع وضع العراقيل أمام عمل المحققين، مثل منعهم من دخول الضفة الغربية، وعدم التعاون مع المحكمة، واستمرار نهجها في نزع شرعية المحكمة من خلال تجنيد دول في العالم لصالح موقفها وضد المحكمة.

إجمال

ظل الصراع على الأرض محور العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في العام ٢٠٢٠ وبداية العام ٢٠٢١، وتمثل هذا في البدء في مساعي فرض الضم والاستيلاء على أجزاء واسعة من الأرض الفلسطينية، واستمر بمساعي تمرير الضم، خاصة في مناطق «ج» في الضفة الغربية، وقد شكل انتهاء عهد ترامب الذي لعب دور عراب الرؤية الإسرائيلية الاستيطانية عاملاً مهمًّا في الانتقال من السعي إلى حسم الصراع إلى العمل على الأرض من أجل فرض الوقائع والتهويد ومساعي تمرير الضم الهادئ ، حيث تحاول إسرائيل أن تحد من الخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين تحسبًا لسيناريو العودة إلى المفاوضات في ظل إدارة بايدن، التي تسعى إسرائيل إلى تحويلها إلى عودة شكلية بعد أن تحكم قبضتها على الأرض. وكانت العلاقات الإسرائيلية– الفلسطينية، التي تتصف أصلاً بالتعقيد، وصلت إلى ذروة التوتر في ظل الإعلان عن نية إسرائيل ضم أراضي الضفة بشكل رسمي. وقد أدى ذلك إلى قطع العلاقات الرسمية بين الطرفين، الأمر الذي فاقم من معاناة الفلسطينيين في ظل وقف تحويل أموال المقاصة وتفاقم أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية على المجتمع، وأعيدت هذه العلاقات مع تغير الإدارة الأميركية.

الهوامش

١ بتسيلم، نظام تفوق يهودي من النهر إلى البحر: إنه أبرتهايد، ٢٠٢١/٠١/١٢ ، https://www.btselem.org/arabic/publications/fulltext/202101_this_is_apartheid (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٢ أودي ديكل، ليا مورن– غلعاد وعنات كورتس، الضم برعاية الكورونا، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠٢٠، https://bit.ly/2OylQhz. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٣٠).

٣ أمنون لورد، «مقابلة مطولة مع بنيامين نتنياهو: تغيير حلمنا فيه»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٥/٢٨، ص ٢.

٤ ديكل وغلعاد وكورتس، «الضم برعاية الكورونا».

٥ نداف شرغاي، «الفرصة الغائبة عن العين»، *ملحق يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٦/١٢، ص ٦.

٦ نوعا لنداو وأمير طيبون، «ريبلين: السجال حول مسألة الضم يجب أن يكون، ممنوع إسكات تساؤلات حوله»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٦/٥، ص ٤.

٧

٨ يهودا شلزنغر، «مقابلة مطولة مع إيليت شكيد،» ملحق يسرائيل هيوم، ٢٠٢٠/٦/٥، ص ٢٥–٢٩.

٩ أرييل كهانا، «أغلب الجمهور يؤيد فرض القانون الإسرائيلي على غور الأردن ويهودا والسامرة»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٥/٢٢، https://bit.ly/2OGRXeU. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/١٦).

١٠ تسيفي يسرائيلي، مقياس الأمن القومي: دراسة الرأي العام، معهد *دراسات الأمن القومي الإسرائيلي* ٢٠٢١، https://bit.ly/38P0Eux. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٢).

١١ المرجع السابق.

١٢ ليرمان عيران، انهيار الإستراتيجية العليا الفلسطينية: المعاني لإسرائيل، القدس: معهد *القدس للإستراتيجية والأمن* ٢٠٢٠، http://bit.ly/3cLZa5z. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٢).

١٣ عيران، انهيار الإستراتيجية العليا.

١٤ بتسيلم، نظام تفوق يهودي.

١٥ ميخائيل سفراد، «نعم هذا أبرتهايد، حتى بدون ضم،» *هآرتس*، ٢٠٢٠/٧/٩، http://bit.ly/3qRyjd3. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٢).

١٦ سيفان طال، «الضم الآن– السلام بعد ذلك»، موقع *همكوكتس*، ٢٠١٩/٩/٤، http://bit.ly/3vxH6o9. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٢).

١٧ طال، «الضم الآن...».

١٨ حول هذه السياسات، انظر/ي: مهند مصطفى، «مشهد إسرائيل والمسألة الفلسطينية: مساعي تصفية المسألة الفلسطينية سياسيًا وأخلاقيًا،» في: هنيدة غانم (محرر)، تقرير *مدار الإستراتيجي ٢٠٢٠: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٩* رام الله: مركز مدار، ٢٠٢٠، ٢٧–٣٣. (٢٣–٥٨).

١٩ انظر/ي تقرير OCHA، على الرابط https://www.ochaopt.org/content/west-bank-demolitions-and-displacement–november-202 وأيضًا انظر/ي عميرة هس، «إسرائيل أبعدت أوروبا من مناطق C، في الطريق لإبعاد الفلسطينيين،» *هآرتس*، ٢٠٢٠/٩/١٣ ، http://bit.ly/3ltl3KS. (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٢/٠٤).

٢٠ المرجع السابق.

٢١ موقع سيروغيم، «في الإدارة المدنية يعترفون: السلطة الفلسطينية تنظم الأرض في مناطق C»، موقع *سيروغيم*، ٢٠٢٠/١١/٢٣، http://bit.ly/3bWwTtH. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٤).

٢٢ افرات فورشر، «هل هي نهاية للفوضى في يهودا والسامرة؟»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/١١/٢٣، https://bit.ly/30OLfG8. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٤).

٢٣ هغار شيزاف، «في خطوة نادرة: قائد المنطقة المركزية التقى شبابًا من بؤرة استيطانية في الضفة»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٢/٢٣، ص ٦.

٢٤ لمزيد من المعلومات حول الجمعية، راجع موقعها على شبكة الانترنت: https://bit.ly/3mfRr3U

٢٥ للمزيد حول هذا القرار، انظر/ي: ألون فنكس، «حتى وقت قريب، بايدن لم يكن يعرف ما هو الكيرن كييمت، الآن أصبح مصدر إزعاج سياسي»، هآرتس، ٢٠٢١/٠٢/١٤، http://bit.ly/2OKH9wn. وأيضًا: أنطوان شلحت، «انتصار آخر للمستوطنين»، *المشهد الإسرائيلي*، ٢٠٢١/٠٢/٢٢، http://bit.ly/3lmK-M7C (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٣٠).

٢٦ هغار شيزاف وآخرون، «الهيئة الإدارية للصندوق القومي اليهودي أقر تخصيص ٣٨ مليون شيقل لشراء أراضٍ في الضفة،» *هآرتس*، ٢٠٢١/٢/٢٦، ص ١٢.

٢٧ ألون فوكس، «نية الصندوق القومي توسيع المستوطنات تعتبر استفزازًا لإدارة بايدن في مرحلة حساسة،» *هآرتس*، ٢٠٢١/٢/١٤، ص ١–٤.

٢٨ بن صماوليس، «الإصلاحيون في الولايات المتحدة: سنتصدى لخطوة الصندوق القومي اليهودي»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٢/١٤، ص ٤.

٢٩ الاتحاد، «اشتية: الصندوق القومي اليهودي أداة استيطان وسيقاضى أمام الجنائية الدولية»، *الاتحاد*، ٢٠٢١/٢/١٦، ص ١.

٣٠ المرجع السابق.

٣١ OCHA المصدر السابق.

٣٢

٣٣ بتسيلم، هدم البيوت التي بنيت...».

٣٤ المرجع السابق.

٣٥ شيزاف، «الدولة تخصص ٢٠ مليون شيكل...».

٣٦ موقع عرب ٤٨، «إسرائيل تنشر مناقصات لبناء ٢٥٧٢ مسكنًا استيطانيًا بالضفة والقدس»، *موقع عرب ٤٨*، ٢٠٢١/١/٢٠ http://bit.ly/2OHJ0Sz ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٤).

٣٧ هغار شيزاف، «الدولة تخصص ٢٠ مليون شيقل لرصد البناء الفلسطيني غير المرخص في مناطق C»، *نا ماركر*، ٢٠٢٠/٩/١١، http://bit.ly/3cFp4rq، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٩/٢٠).

٣٨ المرجع السابق.

٣٩ السلام الآن، عطاء لشق شارع شيكوا ع قلنديا، ٢٠٢١/٠٢/٢٢١، https://peacenow.org.il/qalandiya-underpass (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٢١).

٤٠ السلام الآن، المصدر السابق.

٤١ السلام الآن، ٢٠١٧/١٠/٢٦، https://peacenow.org.il/en/800-million-shekel-plan-bypass-roads-west-bank-approved-netanyahu (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٢١).

٤٢ أسيل الجندي، أنقذوا حي الشيخ جراح، *موقع الجزيرة نت*، ٢٠٢١/٣/١٧، https://bit.ly/3rAd2Fe (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٥).

٤٣ يعيل فريدسون، العليا حددت: عمليات تدفيع الثمن: عمل إرهابي منظم، موقع Ynet، ٢٠٢٠/٥/٤، https://bit.ly/2PsLrbX (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/١٢).

٤٤ منظمة يش دين، ورقة معلوماتية، فرض القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، معلومات ٢٠٠٥–٢٠١٩، على صفحة الجمعية: https://bit.ly/3dh8tuc (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٥).

٤٥ مارك هيلر، «مقاطعة، سحب استثمارات وعقوبات، كيف يمكن التصدي للتهديد»، *مباط عال*، عدد ٥١٦ (٢٠١٤)، ص ١–٢.

٤٦ براك ربيد، «يعلون عن كيري: يجب ألا ننجر وراء التخويفات، الزمن لا يلعب ضدنا»، *هآرتس*، ٢٠١٤/١/١٤، http://bit.ly/3vCRPgY. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

٤٧ أفرايم عنبار وعيران لرمان، حان الوقت لمبادرة سلام إسرائيلية تجاه الفلسطينيين، القدس: معهد القدس للدراسات الإستراتيجية والأمن، ٢٠٢٠، http:// bit.ly/38PQYzW. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

٤٨ عنبار ولرمان، حان الوقت لمبادرة سلام إسرائيلية.

٤٩

٥٠ جودي ميلتس، «إدارة بايدن: سنطلب من إسرائيل الامتناع عن أي خطوات أحادية الجانب تُصعب حل الصراع»، *هآرتس*، ٢٠٢١/١/٢٦، http://bit.ly/30RGFqB. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٥١ هآرتس، «مجلس الشيوخ الأمريكي أقر إبقاء السفارة في القدس»، هآرتس، ٢٠٢١/٢/٧، ص ٤.

٥٢ موقع الأمم المتحدة، المحكمة الجنائية الدولية تؤكد الشروع بتحقيق رسمي في مزاعم ارتكاب جرائم حرب في فلسطين، موقع الأمم المتحدة باللغة العربية، ٢٠٢١/٣/٣، http://bit.ly/30Pqwlp. (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٥).

٥٣ المرجع السابق.

٥٤ جودي مليتس، «وزير الخارجية الألماني: لمحكمة الجنايات الدولية في ها غ لا توجد صلاحيات لنقاش ما يحدث في الضفة،» *هآرتس*، ٢٠٢١\٢\١١، ٥.

٥٥ غادي ميلتس ونوعا لنداو، «المحكمة في ها غ أقرت فتح تحقيق ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب»، هآرتس، ٢٠٢١/٢/٧، ١–٤.

٥٦ ميلتس ولنداو، «المحكمة في ها غ أقرت...،» ٤.

٥٧ حول نظام روما الأساسي، انظر/ي: http://bit.ly/3vD57ue.

٥٨ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «*داعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن اختصاصها على فلسطين*»، ورقة تقدير موقف، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١، ٢.

٥٩ يغيل ليفي، «اليئور ازاريا في أعقاب ها غ»، هآرتس، ٢٠٢١/٢/١٤، ص ٢.

٦٠ بنينا شربيط باروخ، ضوء أخضر لفتح تحقيق في محكمة الجنايات الدولة فيما يتعلق بإسرائيل، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ٢٠٢١/٠٢/٠٨. 2021https://bit.ly/30RBveh/ (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٦).

المشهد السياسي- الحزبي

أنطوان شلحت

تحت المجهر	■ انتخابات رابعة خلال عامين، والأزمة السياسية تراوح مكانها ■ الانزياحات والانشقاقات الحزبية فشلت مرة أخرى في إحداث اختراق على مستوى الأزمة السياسية ■ المزيد من الجنوح في الخارطة الحزبية نحو اليمين المتطرف

انتخابات آذار ٢٠٢١: لا حسم، والمشهد المنقسم مرشّح للاستمرار. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

شهدت انتخابات الكنيست الـ ٢٤ تراجعًا ملموسًا في الإقبال على التصويت، خاصة في المجتمع العربي حيث انخفضت النسبة إلى ما دون ٥٠٪.

لا يزال حزب الليكود برئاسة نتنياهو في مقدمة المشهد السياسي الإسرائيلي دون أن يكون قادراً على حسم معالم الحكومة الجديدة.

تعيد الانتخابات الرابعة إنتاج الأزمة السياسية: لا توجد أغلبية لحكومة يؤلفها معسكر الأحزاب المؤيد لاستمرار حكم نتنياهو، ولا أغلبية لحكومة يؤلفها معسكر الأحزاب المناهض لاستمرار حكمه، وشبح انتخابات خامسة في الأفق.

تميزت هذه الانتخابات بارتفاع عدد القوائم الفائزة التي استطاعت تجاوز نسبة الحسم (٣,٢٥٪)، حيث فازت ١٣ قائمة في مقابل ٨ قوائم في الانتخابات الماضية، وهو ما يعزز من حالة التفكك في المشهد السياسي الإسرائيلي.

بتسلئيل سموترتش، سليل مئير كهانا، يتحول إلى لاعب أساسي في صياغة المشهد السياسي الإسرائيلي على الرغم من صغر حجمه. بل إن نتنياهو يطلب استمرار حضوره على الساحة السياسية للحفاظ على منصب رئيس الحكومة حتى لو كلفه ذلك ثمنًا سياسيًا.

حالت ميخائيلي دون الاندثار السياسي لحزب العمل أو الذوبان بداخل حزب «أبيض-أزرق»، لكنها تظل عاجزة عن إخراج الحزب من هامش الخارطة السياسية الجانحة نحو اليمين.

زاد الاستعصاء السياسي الذي أدى إلى أربع جولات انتخابية من شعور فقدان الثقة بين الإسرائيليين ومؤسسات الدولة.

مدخل

منذ انطلاق عمل الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٥ (حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة) في أيار ٢٠٢٠، كان واضحاً أن كل اللاعبين في المشهد السياسي الإسرائيلي يتعاملون مع هذه الحكومة، التي قامت رئاستها على اتفاقية تناوب بين رئيس الليكود نتنياهو ورئيس «أزرق أبيض» بيني غانتس، على أساس أنها حكومة مؤقتة، وأن الانتخابات القادمة قريبة جدًا.

منذ انطلاق عمل الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٥ (حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة) في أيار ٢٠٢٠، كان واضحاً أن كل اللاعبين في المشهد السياسي الإسرائيلي يتعاملون مع هذه الحكومة، التي قامت رئاستها على اتفاقية تناوب بين رئيس الليكود نتنياهو ورئيس «أزرق أبيض» بيني غانتس، على أساس أنها حكومة مؤقتة، وأن الانتخابات القادمة قريبة جدًا.

وكان موعد الأزمة التي ستطيح بهذه الحكومة متوقعًا ومنتظرًا من قبل الجميع في ضوء الخلاف على ميزانية الدولة العامة الذي كان بمثابة التعبير الظاهر لأزمة أخفت بداخلها أزمات أخرى. فقد طالب الليكود بإقرار ميزانية لسنة واحدة، بينما طالب حزب «أزرق أبيض» بإقرار ميزانية لمدة سنتين، وكان هذا الخلاف نابعًا من عدم ثقة «أزرق أبيض» بنتنياهو حيث اعتبر أن الهدف من إقرار ميزانية لسنة واحدة هو نيّة نتنياهو التنصل من اتفاقه مع بيني غانتس على التناوب على منصب رئيس الحكومة. وظلت هذه الأزمة تنذر بحلّ الكنيست وإجراء انتخابات جديدة مُبكرة. فبحسب قانون أساس الكنيست، إذا لم يتم إقرار الميزانية السنوية فإن ذلك يعني إعلان الكنيست عن حلّ نفسه وإجراء انتخابات خلال ٩٠ يومًا. تم تخطي هذا الأزمة بتسوية داخل الحكومة تقضي بتأجيل البت في الميزانية مدة ثلاثة أشهر (حتى ٢٣ كانون الأول ٢٠٢٠)، بناء على اقتراح قدمه عضو الكنيست تسفي هاوزر من حزب «ديرخ إيرتس» داخل كتلة «أزرق أبيض». وعليه، تم تشريع قانوني خاص داخل الكنيست لأن الحكومة لا تمتلك صلاحية نظامية تخولها بتأجيل إقرار الميزانية، وتمثلت استراتيجية الليكود في هذا الصدد بتأجيل الأزمة، واستغلال هذه الفترة لتعزيز التحالف مع الأحزاب اليمينية والدينية اليهودية تحسبًا للانتخابات القادمة.

سنتناول في هذا الفصل نتائج الانتخابات التي جرت يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١ وكانت الرابعة خلال أقل من عامين، وإلى ماذا تحيل. وسنحاول إجمال أبرز ملامح ولاية الحكومة الإسرائيلية الـ٣٥، وأبرز التطورات التي طرأت على المشهد الحزبي وصولاً إلى تلك الانتخابات. كما سنتطرّق إلى أهم تداعيات أزمة الاستعصاء السياسي تحت وطأة فيروس كورونا وإسقاطاته الاقتصادية والاجتماعية.

١. نتائج الانتخابات للكنيست الـ ٢٤

حتى توقيت كتابة هذا الفصل (أواخر آذار ٢٠٢١) لم تتضح بعد أي حكومة إسرائيلية يمكن أن يتم تأليفها برسم النتائج النهائية لانتخابات الكنيست الـ ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١، وكانت الرابعة

خلال أقل من عامين. كما لم يتضح بعد فيما إذا كانت هذه الجولة الرابعة هي الأخيرة أم أنها، كسابقاتها، ستؤدي إلى جولة انتخابات خامسة على خلفية الأسباب نفسها. ما بدا واضحا في حينه أنه ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلفها معسكر الأحزاب المؤيد لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو، وفي الوقت عينه ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلفها معسكر الأحزاب المناهض لاستمرار حكمه.

هناك حزبان فقط لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة الانتخابية، وهما «يمينا» برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة برئاسة عضو الكنيست منصور عباس. وبناءً على ذلك فإن أيًا منهما لن ينكث وعوده إذا ما قرر السير مع نتنياهو أو الانضمام إلى خصومه. وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تنجح فرص تأليف حكومة يبقى الليكود خارجها.

هناك حزبان فقط لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة الانتخابية، وهما «يمينا» برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة برئاسة عضو الكنيست منصور عباس. وبناءً على ذلك فإن أيًا منهما لن ينكث وعوده إذا ما قرر السير مع نتنياهو أو الانضمام إلى خصومه، وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تنجح فرص تأليف حكومة يبقى الليكود خارجها.

شكل رقم (٢): عدد مقاعد الأحزاب والقوائم بعد انتخابات الكنيست في آذار ٢٠٢١.

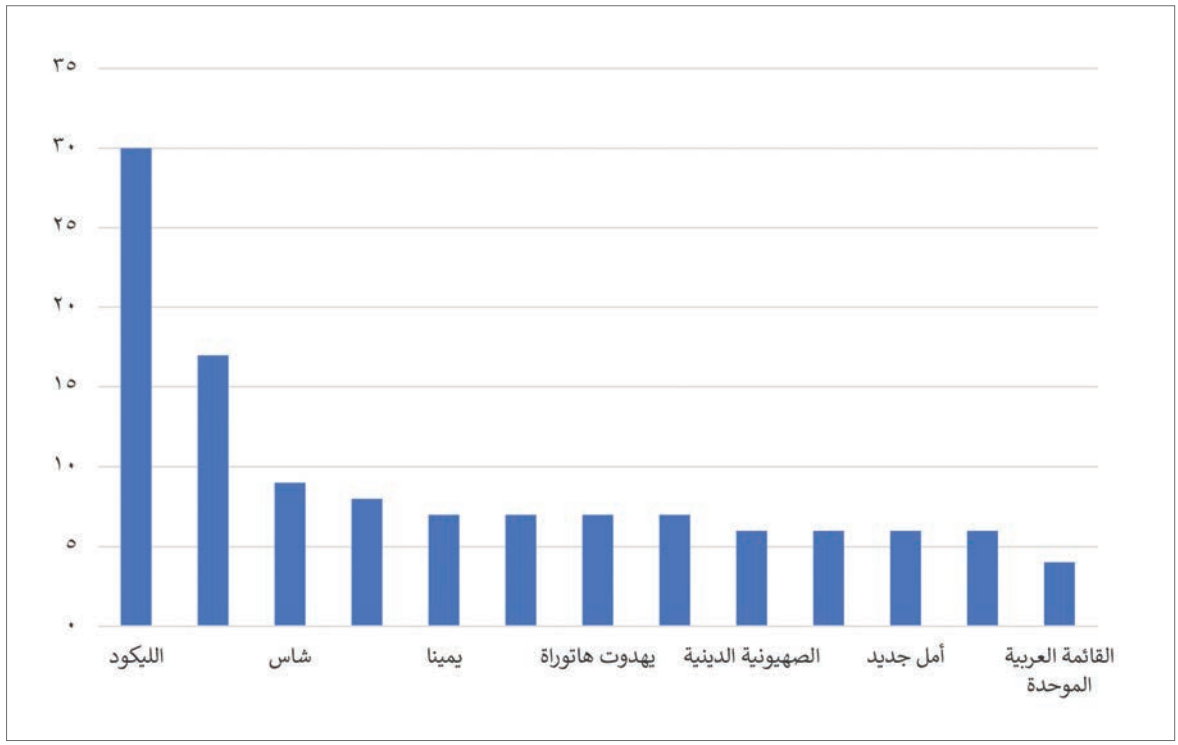

جاءت الانتخابات الرابعة نتيجة الأزمات التي عصفت بالحكومة المنتهية ولايتها. وكان موعد حل الكنيست متوقعًا وينتظره الجميع، فقد كان الخلاف على ميزانية الدولة العامة عبارة عن التعبير الظاهر للأزمة والتي أخفت بداخلها أزمات أخرى. وظهرت الأزمة الجادة بين مركبي الحكومة في مسألة إقرار الميزانية العامة للدولة، التي كانت من بين المسوغات الأساسية التي ساقها كل طرف كشرط لانضمامه إلى الطرف الآخر ضمن ائتلاف حكومي في وقت سابق. فقد طالب حزب الليكود بإقرار ميزانية لسنة واحدة، بينما طالب حزب «أزرق أبيض» بإقرار ميزانية لمدة سنتين. وكان هذا الخلاف نابعاً من عدم ثقة «أزرق أبيض» ببنيامين نتنياهو، حيث اعتبر أن الهدف من إقرار ميزانية لسنة واحدة هو نيّة الأخير التنصل من اتفاقه مع بيني غانتس، رئيس «أزرق أبيض»، على التناوب على منصب رئيس الحكومة. وظلت هذه الأزمة بمثابة مؤشر لأن تؤدي إلى حلّ الكنيست وإجراء انتخابات جديدة مُبكرة حتى نهاية العام ٢٠٢٠. وفي استطلاع للرأي العام أكد ٤٥٪ من المستطلعين أن نتنياهو سيكون المتهم بإجراء انتخابات جديدة، بينما ٢٠٪ حملوا غانتس المسؤولية عن ذلك، و٢٥٪ حملوا الإثنين المسؤولية.[١]

تميزت الانتخابات الإسرائيلية الرابعة بتراجع نسبة التصويت العامة من ٧١٪ إلى ٦٧٪ مقارنة بسابقتها. غير أن التراجع الكبير كان في المجتمع الفلسطيني حيث تراجعت النسبة من ٦٥٪ في انتخابات آذار ٢٠٢٠ إلى أقل من ٥٠٪ في انتخابات آذار ٢٠٢١، علمًا أن هناك من يدعي أن النسبة لم تتعدَّ ٤٥ ٪.

أسباب تراجع نسب التصويت في انتخابات آذار ٢٠٢١

- تفكيك القائمة المشتركة، حيث ساهم ذلك في تراجع نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني بشكل كبير، مما انعكس على نسبة التصويت العامة في الدولة كلها.
- حالة اللامبالاة التي أصابت المجتمع الإسرائيلي من جراء تكرار دورات الانتخابات، حيث أجريت أربع دورات انتخابية خلال عامين، وأصبحت إسرائيل أكثر دولة غربية برلمانية في معدل عدد الدورات الانتخابية.
- عدم الثقة بالقدرة على تغيير الخارطة السياسية، حيث إن ما كان هو ما سوف يكون في هذه الانتخابات.
- تداعيات جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية التي رافقتها ولا تزال.

تميزت هذه الانتخابات أيضًا بارتفاع عدد القوائم الفائزة التي استطاعت تجاوز نسبة الحسم (٣,٢٥٪)، حيث فازت ١٣ قائمة في مقابل ٨ قوائم في الانتخابات الماضية. وهذا يدل على حالة تفكك في المشهد السياسي الإسرائيلي. فالقائمة المشتركة تفككت إلى قائمتين (القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة)، وكتلة يمينا انشقت إلى اثنتين (حزب يمينا وقائمة الصهيونية الدينية)، وانشق جدعون ساعر عن حزب الليكود مكونًا حزبًا جديدًا تحت اسم تكفا حداشا ليسرائيل (أمل جديد لإسرائيل)، وتفكك تحالف «أزرق

أبيض» إلى حزبين («أزرق أبيض» و «يوجد مستقبل»)، وتفكك تحالف حزب العمل- ميرتس إلى قائمتين من جديد (العمل وميرتس). وهذا يدل على أن التكتلات التي تشكلت في الانتخابات السابقة بالإضافة إلى التفكك في الانتخابات الحالية لم ينقذا إسرائيل من معضلتها السياسية الموجودة فيها منذ انتخابات نيسان ٢٠١٩.

الجدول رقم (٢): نتائج انتخابات الكنيست في الدورات الانتخابية الثلاث الأخيرة.[٢]

القائمة	أيلول ٢٠١٩	آذار ٢٠٢٠	آذار ٢٠٢١
الليكود	٣١	٣٦	٣٠
«يوجد مستقبل»			١٧
«أزرق أبيض» (كحول لفان)	٣٣	٣٣	٨
العمل	٦ (تحالف مع غيشر)	٧ (تحالف العمل- غيشر-ميرتس)	٧
ميرتس	٥ (تحالف مع إيهود باراك)		٦
يهدوت هتوراة	٨	٧	٧
شاس	٩	٩	٩
«إسرائيل بيتنا»	٨	٧	٧
تحالف أحزاب اليمين	٧ (يمينا)	٦	٧ (يمينا)
القائمة المشتركة	١٣	١٥	٦
القائمة العربية الموحدة			٤
«الصهيونية الدينية»			٦
«أمل جديد لإسرائيل»			٦
المجموع	١٢٠	١٢٠	١٢٠

١.١ الليكود

تراجع عدد المقاعد التي حققها الليكود في هذه الانتخابات مقارنة بالانتخابات الثلاث السابقة، فقد حصل في انتخابات أيلول ٢٠١٩ على ١,١١٣,٦١٧ صوتًا، فيما حصل في انتخابات آذار ٢٠٢٠ على ١,٣٥٢,٤٤٩ صوتاً بزيادة قدرها ٢٠٠ ألف صوت.[٣] أما في الانتخابات الحالية فتراجع عدد مصوتي

حافظ حزب شاس برئاسة آرييه درعي على تسعة مقاعد، لكن عدد الأصوات هبط من نحو ٣٥٢ ألف صوت في الانتخابات السابقة إلى نحو ٣١٥ ألف صوت في الانتخابات الحالية، بمعدل ٧,١٪ من مجمل الأصوات.

الليكود إلى ١,٠٦٦,٥٩٥ صوتًا، أي أن الحزب تراجع بنحو ٣٠٠ ألف صوت عن الانتخابات السابقة. وحصل الليكود في هذه الانتخابات على ٢٤,١٪ من الأصوات ليحصد ٣٠ مقعداً، أقل بستة مقاعد عن انتخابات آذار ٢٠٢٠. ويمكن إرجاع سبب تراجع الليكود إلى العوامل التالية:

- أولاً: انشقاق جدعون ساعر عن الليكود في نهاية العام ٢٠٢٠ مكوناً حزبًا جديدًا باسم «أمل جديد لإسرائيل»، وانشق مع ساعر عدد من قيادات الليكود على المستوى القطري مثل الوزير زئيف إلكين، وساهم هذا الانشقاق في خسارة الليكود أصواتاً كثيرة، حيث تنافس ساعر وحزبه على نفس القواعد الاجتماعية لليكود.
- ثانيًا: عزوف الناس عن التصويت حيث تراجعت نسبة التصويت العامة بنحو ٤٪، مما ساهم في فقدان الليكود عددًا لا بأس به من الأصوات.
- ثالثًا: الأزمة الاقتصادية التي تعيشها إسرائيل من جراء جائحة كورونا، واتهام نتنياهو بالأداء الفاشل أو المتردد في إدارة الأزمة، والذي ساهم في تراجع الفئات الاجتماعية الضعيفة عن التصويت له.

هذا الأمر يأخذنا إلى الحزب الجديد الذي أسسه جدعون ساعر المنشق عن الليكود، والذي تآكلت شعبيته تدريجياً منذ تأسيسه. فبعد التأسيس تنبأت استطلاعات الرأي العام بأن ساعر سيحصد نحو ٢٠ مقعداً، بعد إعلانه أنه يطرح نفسه كمرشح لرئاسة الحكومة. ثم مع اقتراب موعد الانتخابات تآكلت شعبيته حتى وصلت في الانتخابات إلى ٦ مقاعد. وحصل الحزب على ٤,٤٪ من الأصوات، أي نحو ٢٠٩ آلاف صوت، وهي الأصوات التي – على ما يبدو – أخذ أغلبها من حزب الليكود، الذي تراجع، كما ذكر سابقاً، بنحو ٣٠٠ ألف صوت.

١.٢ تحالف «أزرق أبيض»

أما فيما يخص تحالف «أزرق أبيض»، فقد تفكك هو الآخر على إثر مشاركة رئيس التحالف بيني غانتس في حكومة نتنياهو الأخيرة (الخامسة). وبقي من هذا التحالف حزبان خاضا الانتخابات، وهما حزب «أزرق أبيض» برئاسة غانتس، وحزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد. وقد انسحب الحزب الثالث وهو «تلم» برئاسة وزير الدفاع السابق موشيه يعلون من التحالف مع «يوجد مستقبل» ثم من المنافسة في الانتخابات.

١.٣ حزب يوجد مستقبل

حصل حزب «يوجد مستقبل» على ١٧ مقعدًا، حيث أصبح الحزب الثاني من حيث التمثيل البرلماني. وحصل الحزب على ١٣,٩٪ من الأصوات، أي نحو ٦١٣ ألف صوت، في حين حصل

حزب «أزرق أبيض» على نحو ٢٩١ ألف من الأصوات بنسبة ٦,٦٪ من الأصوات الصحيحة حاصدًا ٨ مقاعد في الكنيست. هذا يعني أنهما مجتمعان حصلا على أقل مما حصل عليه التحالف في انتخابات آذار ٢٠٢٠ (نحو مليون و٢٠٠ ألف صوت)، ويؤكد على توزع الكثيرين من مصوتي التحالف السابق على الأحزاب الأخرى، مثل حزب العمل وحزب ميرتس بالأساس، فضلاً عن تراجع نسبة التصويت عمومًا.

١.٤ الأحزاب الحريدية

حافظ حزب شاس برئاسة آرييه درعي على تسعة مقاعد، لكن عدد الأصوات هبط من نحو ٣٥٢ ألف صوت في الانتخابات السابقة إلى نحو ٣١٥ ألف صوت في الانتخابات الحالية، بمعدل ٧,١٪ من الأصوات. أي أن الحزب حافظ على تمثيله على الرغم من تراجع عدد المصوتين له، ويعود ذلك إلى تراجع نسبة التصويت في المجتمع الإسرائيلي، لكنه في المجمل حافظ على أغلب قاعدته الانتخابية، وهو ما يميز الأحزاب الدينية الحريدية، حيث أن قواعدها ثابتة إلى حدّ ما.

أما حزب يهدوت هتوراه، فحصل في الانتخابات الحالية على نحو ٢٤٨ ألف صوت، بمعدل ٥,٦٪ من الأصوات، بينما حصل في الانتخابات السابقة على ٢٧٤ ألف صوت، متمثلاً بسبعة مقاعد حافظ عليها في الانتخابات الحالية على الرغم من تراجع عدد الأصوات. وهو مثل حزب شاس لم يخسر الكثير من المصوتين، على الرغم من أن الحزب زعم أنه كان يستطيع الحصول على عدد أكبر أو شبيه بالعدد السابق، لولا الدعم الذي حصل عليه حزب «الصهيونية الدينية» من طرف نتنياهو، مما أدى إلى تصويت قسم من مصوتي الحزبين (شاس ويهدوت هتوراة) لصالح حزب «الصهيونية الدينية».

غدعون ساعر (١٩٦٦-)

محام إسرائيلي عمل كمدير لمكتب نتنياهو في العام ١٩٩٩ مدة عام ونصف. في انتخابات الليكود الداخلية في العام ٢٠٠٣ تم انتخابه على قائمة الليكود ممثلاً عن مدينة تل أبيب. شغل مناصب مهمة في كرئيس كتلة الليكود في الكنيست، ورئيس المعارضة أثناء حكومة شارون الثانية. وقد استقال من منصبه مرات عدة نتيجة مواقفه اليمينية الراديكالية التي دفعته إلى رفض «خطة الانفصال» الإسرائيلية عن قطاع غزة.

وقد دخل الكنيست لأول مرة بعد انتخابات العام ٢٠٠٦ واستقال من السياسة بين العام ٢٠١٤ والعام ٢٠١٧، حيث تفرغ لدراسة الماجستير، وعمل خلال هذه الفترة باحثٌ في معهد الأمن القومي.

مع عودته إلى الحياة الحزبية بدأت تطفو على السطح خلافات بينه وبين نتنياهو، حاول عبرها إبراز نفسه كبديل محتمل. حرمه نتنياهو من تقلد منصب وزير في الحكومة الـ ٣٥، بعد أن شغر منصب وزير التربية والتعليم ووزير الأمن الداخلي في حكومات سابقة. في كانون الأول ٢٠٢٠ استقال من حزب الليكود، وأعلن تشكيل حزب «أمل جديد» الذي طرح نفسه على يمين حزب الليكود.

ولساعر مواقف يمينية متطرفة تعود إلى رفضه الشديد للانسحاب الإسرائيلي من سيناء في العام ١٩٧٩، ومعارضته لحل الدولتين والترويج لإسرائيل الكبرى.

في انتخابات آذار ٢٠٢١، عرض ساعر نفسه كبديل «قوي» لنتنياهو. لكن في الأسابيع القليلة قبل الانتخابات راحت استطلاعات الرأي تقلل من وزنه إلى أن تم إعلان فشله في خلافة نتنياهو من خلال حزبه الجديد، إذ حصل على ٦ مقاعد فقط. ومن غير المعروف ما إذا كانت هذه الانتخابات بداية لنهايته السياسية أم مقدمة لانزياحات أخرى في الخارطة السياسية الإسرائيلية.

اليمين الإسرائيلي: فشل الرهان على الرقم ٦١. (أ.ف.ب)

١.٥ الصهيونية الدينية

استطاع حزب «الصهيونية الدينية» برئاسة بتسلئيل سموتريتش، والذي يشمل حركة «عوتسما يهوديت (قوة يهودية)» التي تضم أتباع حركة «كاخ» التي أسسها الحاخام مئير كهانا، الحصول على ٢٢٥ ألف صوت، بمعدل ٥,١٪ من الأصوات. وقد عمل نتنياهو كثيرًا على بناء هذا الحزب خوفًا من خسارته وضياع عشرات الآلاف من أصوات اليمين، كما حدث في دورات الانتخابات السابقة. واستطاع الحزب تحقيق إنجاز انتخابي كبير بحصوله على ستة مقاعد في الكنيست، ليعاد تمثيل حزب كهانا القديم/ الجديد في الكنيست لأول مرة منذ سنوات الثمانينيات، حيث كان مئير كهانا عضوًا في الكنيست ومنع حزبه (كاخ) من خوض الانتخابات في العام ١٩٨٨. وفي العام ١٩٩٤ أعلن عنه منظمة إرهابية، وهو مُدرج ضمن لائحة المنظمات الإرهابية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا.

استطاع حزب «الصهيونية الدينية» برئاسة بتسلئيل سموتريتش، والذي يشمل حركة «عوتسما يهوديت (قوة يهودية)» التي تضم أتباع حركة «كاخ» التي أسسها الحاخام مئير كهانا، الحصول على ٢٢٥ ألف صوت، بمعدل ٥,١٪ من مجمل الأصوات.

ووفقاً لبعض التحليلات، فإن فوز قائمة «الصهيونية الدينية» ينطوي على شرعنة الكهانية (نسبة الى مئير كهانا)، فضلاً عن أنه لم يأتِ تقريبًا على حساب الحزبين الحريديين، شاس

ويهدوت هتوراه. وبالتالي فإن نحو ٢٠ بالمئة من الناخبين اليهود انتخبوا أحزاباً أصولية يهودية، وهم فعلوا ذلك بمباركة وتشجيع من رئيس حكومة إسرائيل.[٤]

١.٦ حزب «يمينا»

أما حزب «يمينا» برئاسة نفتالي بينيت فقد كان في بداية الحملة الانتخابية على غرار حزب جدعون ساعر، من حيث قوته، كما أشارت استطلاعات الرأي العام. غير أنه حصل في الانتخابات على ٧ مقاعد فقط، مبددًا آمال بينيت في أن يكون مرشحاً لرئاسة الحكومة. وحصل حزب «يمينا» على نحو ٢٧٣ ألف صوت بمعدل ٦,٢٪ من الأصوات، بمعنى أن قوته لم تكن كبيرة مقارنة مع قوة حزب «الصهيونية الدينية». وكان نفتالي بينيت قد رفض أن يضم كلاً من رئيس حزب «الصهيونية الدينية» بتسلئيل سموتريتش، وحزب «قوة يهودية» الكهاني برئاسة إيتمار بن غفير، طامحاً من وراء ذلك إلى استقطاب مصوتين من المركز السياسي الإسرائيلي، غير أن استراتيجيته فشلت، وذلك لأسباب عديدة، في مقدمها الحملة الدعائية التي شنها نتنياهو عليه، ومؤداها أنه سيكون مركباً من حكومة «يسارية» برئاسة يائير لبيد.

١.٧ العمل: من حزب سلطة إلى حزب هامشي

على الجانب الآخر من الخارطة السياسية والحزبية، استطاعت رئيسة حزب العمل وعضو الكنيست ميراف ميخائيلي إنقاذ الحزب من السقوط في الانتخابات. فقد حصل حزب العمل على نحو ٢٦٨ ألف صوت، بمعدل ٦٪ من الأصوات حاصداً وحده ٧ مقاعد في الكنيست. في الانتخابات السابقة حصل الحزب على ٧ مقاعد أيضاً، لكن بتحالف مع ميرتس ومع حزب «غيشر»، عندما حصل على ٢٦٧ ألف صوت بمعدل ٥,٨٪ من الأصوات. وتدل هذه النتائج على النجاح الذي حققته ميخائيلي في زيادة عدد مصوتي الحزب من جهة، وتمثيله وحده بعدد المقاعد التي كانت للتحالف في السابق من جهة أخرى. ولكن فرحة حزب العمل بهذا النجاح تدل على أنه فقد منذ العام ٢٠١٣ صفته كحزب سلطة وكبديل سياسي لحزب الليكود، وهو بلا شك بمثابة انهيار سياسي لحزب العمل.

أنقذت ميخائيلي الحزب بعد الانهيار الذي حصل في السنوات الأخيرة، وتحديدًا منذ العام ٢٠١٩ وبعد أن تسلم عمير بيرتس رئاسته. فبعد فشل الحزب في انتخابات آذار ٢٠٢٠ قرر بيرتس الدخول إلى حكومة نتنياهو- غانتس جاعلاً حزب العمل يبدو كجزء من حزب «أزرق أبيض». واعترضت ميخائيلي على هذه الخطوة وحاربتها حتى بعد تصويت حزب العمل على الدخول إلى حكومة نتنياهو، وبقيت على موقفها الرافض والمعارض لهذه الخطوة التي اعتبرتها تدميرًا للحزب ومخططًا لدمجه في حزب «أزرق أبيض».[٥] بعد حلّ الكنيست وتقديم موعد الانتخابات، رفض عمير بيرتس إجراء انتخابات داخلية في الحزب، وفي الوقت نفسه رفض الخروج من الحكومة بعد حلّ الكنيست. وتوجهت ميخائيلي إلى المحكمة التي حكمت

بدورها ضد قرار بيرتس، ولصالح إجراء انتخابات. في هذه الفترة، كانت أغلب استطلاعات الرأي العام تنذر بفشل الحزب في اجتياز نسبة الحسم، الأمر الذي كان سيحسم نهج بيرتس في دمج الحزب مع حزب «أزرق أبيض». بعد قرار المحكمة أجريت انتخابات لرئاسة الحزب فازت بها ميخائيلي، وبعد فوزها أظهرت استطلاعات الرأي العام فوز حزب العمل بـ٧–٨ مقاعد في الانتخابات، بمعنى أنه ضاعف قوته الانتخابية بعد فوزها. وعلى ضوء هذه النتائج أعلن كل من بيرتس وإيتسيك شمولي، اللذين كانا يشغلان منصبي وزيرين في الحكومة عن انسحابهما من الحياة السياسية، ولكنهما قررا البقاء في منصبيهما كوزيرين في الحكومة، حتى تشكيل الحكومة المقبلة، وذلك على الرغم من القرار الذي اتخذته ميخائيلي والقاضي بانسحاب حزب العمل من الائتلاف الحكومي.

ويمكن إرجاع هذا التحول في النتائج إلى الأسباب التالية:

- أولاً: بعد انضمام حزب العمل إلى الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو، تراجع تأييد الحزب لدى قواعده التي اعتبرت هذه الخطوة «خيانة» لمصوتيه، وقررت التصويت لأحزاب بقيت في المعارضة مثل حزب «يوجد مستقبل». وعندما تم انتخاب ميخائيلي عاد جزء من المصوتين للحزب، لا سيما بعد قرار الانسحاب من الائتلاف الحكومي.
- ثانياً: تضرر حزب العمل جراء التحالف الذي قام به بيرتس في دورتي الانتخابات السابقتين مع حزب «غيشر»، لا سيما بعد أن حافظ بيرتس على هذا التحالف على الرغم من إخفاقه في دورة انتخابات الكنيست الـ ٢٢ (أيلول ٢٠١٩). وبعد أن انسحبت رئيسة الحزب، أورلي ليفي– أبكسيس، من التحالف بُعيد الانتخابات، تم الكشف عن تصريحاتها التي أعلنت فيها رفضها المشاركة في فعالية لإحياء ذكرى إسحق رابين، ومع ذلك لم يتخذ حزب العمل أي موقف جراء ذلك.
- ثالثاً: انتخاب ميخائيلي أعاد الأمل إلى الكثير من مصوتي الحزب الذين قرروا عدم التصويت له بسبب توجه بيرتس لدمج حزب العمل مع حزب «أزرق أبيض»، والذين اعتبروا أيضًا أن رئيسه غانتس خدع مصوتيه بانضمامه إلى حكومة مع نتنياهو.
- رابعاً: انتهازية بيرتس، فالكثير من المصوتين لحزب العمل اعتبروا أن بيرتس دمر الحزب في الدورتين السابقتين، فضلاً عن انتهازيته وتنقله بين الأحزاب المختلفة. وبعد انتخابه تراجعت قوة الحزب في جولة الانتخابات السابقة ربما كنوع من الاحتجاج على عودة بيرتس لرئاسة الحزب. في المقابل، اعتبرت ميخائيلي بأنها إنسانة مثابرة في مواقفها الأيديولوجية والسياسية، فرفضت الانضمام لحكومة نتنياهو وظلت في موقع المعارضة حتى بعد انضمام حزب العمل، وهو ما أعاد الكثير من المصوتين التقليديين للحزب. وكانت ميخائيلي من أشد المعارضين لدخول الحزب إلى حكومة نتنياهو، فقد كتبت حينها مقالاً تحت عنوان «لحظة قبل الانتحار النهائي لحزب العمل»

اعترضت فيه بشدة على هذا القرار، وحذرت من أن حزب العمل ينتحر سياسيًا جراء هذه الخطوة،[٦] وبدأت ميخائيلي مقالها بنداء للقراء المؤيدين لحزب العمل جاء فيه:

«لدينا بضعة أيام (تقصد قبل التصويت في مؤتمر الحزب على الانضمام للحكومة) لإنقاذ اليسار الصهيوني في إسرائيل. أريدكم وأريدكن معي لنمنع الانتحار النهائي لحزب العمل الذي يقوده عمير بيرتس وإيتسيك شمولي والذي سيؤدي إلى اندثار الحزب داخل حكومة نتنياهو، الحكومة الأكثر خطورة وفسادًا. يريدون أن يكون حزب العمل شريكًا في إلغاء اتفاق السلام مع الأردن وشطب اتفاق أوسلو».

وتضيف ميخائيلي أن هذه ليست المرة الأولى التي يقف فيها الحزب أمام مفترق طرق، إذ وصل لهذا الوضع برأيها، بسبب دخوله إلى حكومات يمينية وتنفيذ سياساتها المدمرة، وأن بيرتس يفعل ما فعله إيهود باراك في العام ٢٠٠٨. ففي ذلك العام استخدم باراك «الكلمات الكبيرة» حول صالح الدولة، مدعياً أن هناك «إنجازات» في الاتفاقات الائتلافية رائعة، ولكن انتهى الأمر إلى ما انتهى إليه الوضع سواء، فيما يتعلق بواقع الدولة أو واقع الحزب.

١.٨ أحزاب أخرى

استطاع حزب ميرتس برئاسة نيتسان هوروفيتس أن يعزز من قوته بعد فشل التحالف السابق مع حزب العمل وحزب «غيشر». فقد خاض الانتخابات بشكل منفرد، محاولاً أن يكسب أصواتًا من المجتمع العربي بواسطة إدراج مرشحين عربيين في المكانين الرابع والخامس. وحصل الحزب على ٢٠٢ ألف صوت بمعدل ٥,٤٪ من الأصوات محققًا تمثيلاً بستة مقاعد في الكنيست. وهي نتيجة لم يتوقعها الحزب، حيث كان يصارع على تجاوز نسبة الحسم في الانتخابات.

وحافظ حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان على قوته التمثيلية في الكنيست بسبعة مقاعد كما في المرات السابقة، وهو ما يؤكد أن للحزب قواعد اجتماعية انتخابية ثابتة نسبيًا. حصل الحزب

ميراف ميخائيلي (١٩٦٦-)

إعلامية إسرائيلية انضمت إلى حزب العمل في العام ٢٠١٣، وانتخبت في الترتيب الخامس على قائمة الحزب. وبما أن حزب العمل حصل على ١٥ مقعدًا في انتخابات العام ٢٠١٣، استطاعت ميخائيلي الانضمام إلى الكنيست ولعب دور فعال في لجانه الداخلية، خاصة في مجال الجندر والرياضة والعلاقات الأفريقية.

اتهمت ميخائيلي، والتي تعتبر حديثة العهد في حزب العمل، كلًا من عمير بيرتس وإيتسك شمولك بالانتهازية عند قبولهم الانضمام إلى حكومة «وحدة وطنية» في حكومة نتنياهو-غانتس في أيار ٢٠٢٠. وقد لاقى اعتراضها هذا قبولاً واسعًا في صفوف الحزب.

ولميخائيلي مواقف نقدية من سياسات الحكومات اليمينية التي اتهمتها بأنها أحيانًا تنفيذ سياسات عنيفة بشكل غير مبرر تجاه الفلسطينيين. في كانون الثاني ٢٠٢١، وعشية انتخابات الكنيست في آذار ٢٠٢١، انتُخبت ميخائيلي لرئاسة حزب العمل، وبينما كانت استطلاعات الرأي ترجح حصوله على أصوات تقف به على حافة نسبة الحسم.

نجحت ميخائيلي في الحصول على ٧ مقاعد. لكن مجرد فكرة دخول ناشطة وإعلامية الى حزب العام في العام ٢٠١٣، وصعودها لتحتل رئاسة الحزب خلال بضع سنوات إنما تعكس الأزمة الداخلية التي يعيشها حزب العمل بشكل خاص، واليسار الصهيوني بشكل عام، والتي تتمثل في انحصار شعبيته، وافتقاده لقادة تاريخيين.

على نحو ٢٤٨ ألف صوت بنسبة ٥,٦٪ من الأصوات، في حين حصل في الانتخابات السابقة على نحو ٢٦٣ ألف صوت بنسبة ٥,٧٪ من الأصوات، وهو ما يؤكد على ثبات قواعد الحزب التي يهمها موضوع الدين والدولة ولجم قوة الأحزاب الدينية في المشهد السياسي الإسرائيلي.

أخيراً، جاء تفكيك القائمة المشتركة ليضرب التمثيل العربي في الكنيست الـ ٢٤. فبعد الإنجاز الانتخابي الكبير في الانتخابات السابقة وحصول القائمة المشتركة على ١٥ مقعداً، تراجع تمثيل القائمة المشتركة (التي أبقت على هذا الاسم) إلى ٦ مقاعد، بينما حصلت القائمة الموحدة على ٤ مقاعد. وكانت نسبة التصويت في المجتمع العربي (لا يشمل المدن المختلطة) في ارتفاع من ٤٩٪ في انتخابات نيسان ٢٠١٩، الى نحو ٦٠٪ في انتخابات أيلول ٢٠١٩، ثم نحو ٦٥٪ في انتخابات آذار ٢٠٢٠ . ولكن في هذه الانتخابات تراجعت نسبة التصويت بشكل لافت إلى أقل من ٥٠٪. وحصلت القائمة المشتركة في انتخابات آذار ٢٠٢٠ على ٥٧٧,٣٥٥ صوتًا، ما يعادل ١٢,٥٪ من أصوات الناخبين، منها ما يعادل ٨٧٪ من مجمل أصوات الناخبين العرب، بينما ذهبت باقي الأصوات للأحزاب الصهيونية. في هذه الانتخابات، حصلت القائمة المشتركة على نحو ٢١٢ ألف صوت، أي ما نسبته ٤,٨٪ من مجمل الأصوات حاصدة بذلك ٦ مقاعد فقط، بينما حصلت القائمة الموحدة على نحو ١٦٧ ألف صوت بنسبة ٣,٧٪ من الأصوات، أو ما يعادل ٤ مقاعد. للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلّقة بالقائمة المشتركة، يُرجى مراجعة فصل «الفلسطينيون في إسرائيل» في هذا التقرير الاستراتيجي.

٢. استمرار الأزمة السياسية الداخلية

٢.١ السياسة تهدد «المناعة القومية» لإسرائيل

على الرغم من أن انتخابات آذار ٢٠٢١ هي الرابعة خلال عامين، إلا أنها الأولى التي شهدت قيام شخصيات إسرائيلية رسمية بإطلاق تحذيرات من مغبة أن يؤدي الاستعصاء السياسي إلى ما يشبه الفوضى والانهيار. ولعل أبرز هذه الشخصيات رئيس الدولة الإسرائيلية، رؤوفين ريفلين، الذي حذر من أن الأزمة السياسية المستمرة في إسرائيل تهدّد بفقدان ثقة الجمهور بالمؤسسات الرسمية، مشيراً إلى أن هذه الأزمة تعزّز في الوقت نفسه الأصوات التي تنادي بإقصاء مجموعات بأكملها من المجتمع الإسرائيلي.[٧]

ولأول مرة أدرج «معهد أبحاث الأمن القومي» (جامعة تل أبيب) في تقديره الاستراتيجي السنوي ٢٠٢٠-٢٠٢١، الأزمة الداخلية في إسرائيل باعتبارها أحد ثلاثة أخطار بارزة تهدد مناعة الدولة القومية في الفترة الحالية. في التقرير، قام رئيس المعهد والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») اللواء احتياط عاموس يدلين، بالتوجه إلى رئيس الدولة الإسرائيلية ريفلين بالقول: «إسرائيل موجودة حالياً في خضم أزمة متعددة الأبعاد مستمرة منذ نحو سنة ومتشابكة مع أزمة سياسية متواصلة. إن

هذه الأزمة المُركّبة من شأنها أن تقوّض أسس الأمن القومي بمفهومه الواسع، إذ إنها تؤدي إلى إضعاف منظومات الدولة ومؤسساتها وتتجسّد في صعوبات الأداء وشلل عمليات اتخاذ القرارات وانخفاض ثقة الجمهور بالمؤسسات وانعدام التضامن والهدف المشترك بين مختلف فئات المجتمع الإسرائيلي».[٨]

ووفقاً لادعاءات الباحثين في المعهد، فإن إسرائيل في مستهل سنة ٢٠٢١ هي دولة قوية ذات قدرات عسكرية وسياسية وتكنولوجية واقتصادية متفوقة على الرغم من أزمة فيروس كورونا التي اجتاحتها أسوة بالعالم أجمعين. ومع ذلك، يقدر الباحثون أن إسرائيل هي مجتمع متشرذم يعاني أزمة داخلية كشفتها أزمة كورونا وزادتها تفاقمًا، إلى جانب التحديات الأمنية التي ستستمر ماثلة أمام إسرائيل حتى بعد زوال تهديد الفيروس.[٩]

ورد تقييم مماثل في ورقة تقدير موقف صادرة عن باحثي معهد هرتسليا للسياسات والاستراتيجيا بإشراف مدير المعهد اللواء احتياط عاموس غلعاد. وجاء فيها: «إن دخول إسرائيل في معركة انتخابية رابعة خلال عامين يكشف تدهوراً وضرراً مستمراً للمناعة الوطنية». مضيفا أن إسرائيل تغرق في أزمات صحية واقتصادية – اجتماعية حادة، وهي في حالة شلل سياسي مستمر، وتعمل من دون ميزانية تستشرف المستقبل، ومن دون خطة عمل منتظمة، ومن دون استراتيجيا وسلّم أولويات. وهذه التطورات تنعكس سلباً على صورة إسرائيل القوية وعلى مكانتها الإقليمية والدولية، وضررها على المستويات السياسية – الأمنية، وخصوصًا في فترة تبدُّل الإدارة في الولايات المتحدة، يمكن أن يكون فادحًا.»[١٠]

وعن تأثير الأزمة، أوضح استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠٢٠» الذي يُجريه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، أن «ثمة تراجعًا حادًا وخطيرًا في الشعور بالتضامن الاجتماعي في المجتمع الإسرائيلي»، وقد سجل مؤشر هذا الشعور في سنة ٢٠٢٠ النسبة الأدنى من نحو العقد. ووفقًا لما قاله رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، فإن معطيات «مؤشر الديمقراطية» لسنة ٢٠٢٠ «أن الأزمة ... قد كشفت عن، بل ربما ساهمت أيضًا في، مدى عمق الانقسامات والتصدعات في المجتمع الإسرائيلي»، وأن استمرار هذه الأزمة واستمرار الشعور بأنها لا تُدار بصورة صحيحة وباعتبارات موضوعية خالصة قد أديا إلى تعمّق التآكل في ثقة الجمهور بمؤسساته الرسمية ومنتخَبيه، إضافة إلى تعميق التنافر والشعور بالاغتراب. وتوقع استمرار الهبوط الحاد في ثقة الجمهور بالسلطات الرسمية، حتى بعد تبدد غبار المعركة الانتخابية الحالية وبعد تشكيل حكومة جديدة.[١١]

وحذّر بعض المحللين من تفاقم حالة الكراهية الداخلية داخل المجتمع الإسرائيلي لأنها ستؤدي بهم إلى الهاوية، وأشاروا إلى أن إسرائيل باتت تشهد انتشارًا غير مسبوق لما يوصف بوباء الكراهية

ورد تقييم في ورقة تقدير موقف صادرة عن باحثي معهد هرتسليا للسياسات والاستراتيجيا بإشراف مدير المعهد اللواء احتياط عاموس غلعاد أن «دخول إسرائيل في معركة انتخابية رابعة خلال عامين يكشف تدهوراً وضرراً مستمراً للمناعة الوطنية».

الداخلية. وفيما يسقط وباء كورونا آلاف الإسرائيليين، ويشل اقتصادهم بشكل شبه كامل، ويغير أسلوب حياتهم، فقد فشلت إسرائيل فشلا ذريعًا في محاولة الحفاظ على «وحدتها الوطنية».[١٢] من مظاهر التصدع داخل المجتمع الإسرائيلي في العام ٢٠٢٠، حملات احتجاجات ضد نتنياهو على خلفية محاكمته بشبهات فساد، وعلى خلفية أداء حكومته في مواجهة وباء كورونا (طالع عن الحملة في فصل المشهد الاجتماعي في هذا التقرير). ومن جانب آخر، ولأسباب بعضها يتعلق بالمعتقدات الدينية، وبعضها الآخر بالموقف من مؤسسات الدولة، رفض مجتمع اليهود الحريديم المتشددين دينياً الانصياع لإجراءات الإغلاق لمواجهة تفشي كورونا. وساهم هذا الرفض في اتساع الفجوة والعداء بين المجتمع الإسرائيلي وبين الحريديم.

يضاف إلى ذلك قرار حكم قضائي صدر أخيرًا عن المحكمة الإسرائيلية العليا في الأول من آذار ٢٠٢١ بشأن الاعتراف بالتهويد حسب منهج التيارين الإصلاحي والمحافظ في الديانة اليهودية، وليس وفق منهج التيار الأرثوذكسي فقط. وهو اعتراف في سياق «قانون العودة» الإسرائيلي الذي يحدد بموجبه اليهودي لإجراءات الهجرة والتجنس فقط. وعقب القرار هدّد الجناح الأرثوذكسي بأنه سيشترط انضمامه إلى أي ائتلاف حكومي بعد الانتخابات بتعهد مسبق بإلغاء قرار الحكم القضائي هذا بواسطة تشريع قانوني خاص يسنه الكنيست الجديد فور انتخابه وبدء دورته الجديدة. وكان لهذا التهديد أثر فوري تجسد في بيانات صدرت عن حزب الليكود وأحزاب اليمين الأخرى تضمنت هجومًا على المحكمة العليا وقرارها وتعهداً بإلغائه، في مقابل بيانات الدفاع عن المحكمة وامتداح قرارها من جانب أحزاب «الوسط ـ يسار»، خصوصاً.

وتوقعت تحليلات كثيرة أن تكون لهذا القرار تداعياته على سلوك الحريديم وحزبيهما السياسيين (يهدوت هتوراه وشاس)، إضافة إلى أحزاب «التيار الديني الوطني» والصهيونية اليمينية، في كل ما يتعلق بالتحالفات والائتلاف الحكومي المستقبلي. وقد زاد هذا القرار من حدّة الهجوم اليمينيّ على المحكمة العليا، وهو ما سنتطرّق إليه في سياق لاحق.

٢.٢ الوقائع المرتبطة بذهاب إسرائيل إلى جولة انتخابات رابعة

ذهبت إسرائيل إلى انتخابات الكنيست الـ ٢٤ بعد أن تم حل الكنيست الـ٢٣ تلقائيًا منتصف ليلة ٢٣ كانون الأول ٢٠٢٠، بعد الفشل في التوصل إلى تسوية في اللحظة الأخيرة بشأن الميزانية العامة للدولة. وتقرّر أن تتجّه إسرائيل نحو انتخابات عامة جديدة يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١.

هاجم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وزير الدفاع بني غانتس وحزبه «أزرق أبيض» بعد الفشل في التوصل إلى تسوية بشأن الميزانية، وقال إن حزب الليكود لم يكن يريد الانتخابات، وصوت ضدها مراراً وتكراراً، لكن غانتس انسحب من الاتفاقات وتسبب بجر إسرائيل إلى الانتخابات جرّاء صراعات داخلية في حزبه. وأضاف نتنياهو: «للأسف انسحب غانتس من الاتفاقات وهذا الإجراء يجرنا

إلى صناديق الاقتراع. لقد تراجع بسبب إصراره على السماح لوزير العدل آفي نيسانكورن بترويج ديكتاتورية المسؤولين اليساريين الذين يدوسون على إرادة الجمهور، نحن ضد الانتخابات، إنه قرار خاطئ لدى حزب أزرق أبيض، وعلى الرغم من ذلك سننتصر».

وتعقيباً على أقوال رئيس الحكومة هذه، قال حزب «أزرق أبيض» في بيان صادر عنه إن نتنياهو المُلاحق بثلاث لوائح اتهام هو الذي يجر البلد إلى ٤ معارك انتخابية، وأكد أنه لو لم تكن هناك محاكمة لكانت هناك ميزانية عامة ولِما كانت انتخابات.

يُذكر أنه بعد ٣ انتخابات جرت في العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وحقق نتنياهو وغانتس فيها نتائج شبه متعادلة، اتفقا في نيسان ٢٠٢٠ على تأليف حكومة الوحدة والطوارئ لمعالجة أزمة فيروس كورونا، وإنهاء أطول أزمة سياسية في تاريخ إسرائيل. وتضمن الاتفاق التناوب على رئاسة الحكومة، ونصّ بصورة خاصة على أن تتبنى الحكومة ميزانية واحدة لسنتين (٢٠٢٠ و٢٠٢١)، لكن حزب الليكود بزعامة نتنياهو اقترح تمرير ميزانيتين مختلفتين، وهو ما رفضه حزب «أزرق أبيض» بزعامة غانتس، وأصبحت هذه المسألة، التي بقيت من دون حل، نقطة ضعف الائتلاف الحكومي، وفاقمت التوتر القائم بين الحزبين.[١٣]

بعد حلّ الكنيست الـ ٢٣ قال «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إن إسرائيل الآن هي «الديمقراطية البرلمانية الليبرالية التي أجرت أكبر عدد من الانتخابات العامة في العالم منذ سنة ١٩٩٦» (بمتوسط ٢,٣ سنة بين كل انتخابات). ووفقًا لهذا المعهد «لم تجر أي ديمقراطية برلمانية ليبرالية أخرى انتخابات عامة بمثل هذه الوتيرة». ويؤكد المعهد أن هذا الواقع هو نتيجة لأزمة حكم عميقة الجذور تم خلالها استسهال الذهاب إلى انتخابات مبكرة في كل مرة، وذلك في الوقت الذي يقوم فيه رئيس حكومة باحتجاز المصلحة العامة كرهينة لاعتباراته الشخصية، في إشارة إلى نتنياهو الذي يحاكم بتهمة الفساد في ثلاث قضايا. ويمكن وصف المشهد السياسي عشية الانتخابات الرابعة في آذار ٢٠٢١، كما يأتي:

- أولاً: كان التنافس الأساس فيها بين أحزاب اليمين التي باتت متشرذمة على خلفية معارضة استمرار حكم نتنياهو جراء اتهامه بشبهات فساد، لا على خلفية مناهضة سياسته العامة، ولا سيما حيال المسألة الفلسطينية وسائر القضايا الإقليمية.
- ثانيًا: التضخم في عدد الأحزاب بشكل عام، إذ أعلن رئيس جهاز الموساد السابق داني ياتوم تأسيس حزب جديد باسم «قدامى إسرائيل» (انسحب لاحقًا من المنافسة)، وذلك بعد أن أعلن جدعون ساعر الانشقاق عن حزب الليكود وإقامة حزب جديد باسم «أمل جديد– وحدة لإسرائيل» سرعان ما انضم إليه وزراء وأعضاء كنيست من الليكود و «أزرق أبيض». وبعد أن انشق معظم وزراء وأعضاء الكنيست من «أزرق أبيض» وانضموا إلى أحزاب إما جديدة أو قائمة تركوا وراءهم بيني غانتس من دون شخصيات بارزة تحيط به داخل حزبه «أزرق أبيض». كما أعلن عضو الكنيست عوفر شيلح انشقاقه عن حزب «يوجد مستقبل» وإقامة حزب جديد باسم «تنوفا» (انطلاقة)، وأعلن المحاسب

العام السابق لوزارة المالية يارون زليخة، إقامة حزب جديد لـ «إنقاذ إسرائيل من الإفلاس» («الحزب الاقتصادي»)، وأقام رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي حزباً جديداً باسم «الإسرائيليون» انضم إليه من حزب «أزرق أبيض» وزير العدل السابق آفي نيسانكورن.

- ثالثاً: ازدياد اهتمام الأحزاب الإسرائيلية بجمهور الناخبين العرب البالغ عددهم نحو مليون ناخب (١٥٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع). فبعد أن دلت استطلاعات الرأي العام على أن القائمة المشتركة التي حظيت في انتخابات آذار ٢٠٢٠ بنحو ٨٧٪ من أصوات العرب ستتراجع من ١٥ عضو كنيست إلى ١٠ أعضاء بسبب الخلافات الناشبة فيها، انقض قادة الأحزاب اليهودية للفوز بهذه الأصوات الضائعة. وحتى نتنياهو الذي كان يشكك بشرعية الأحزاب العربية واشتهر بتحذيره منها في انتخابات ٢٠١٥ حين ذكر أن «العرب يتدفقون إلى صناديق الاقتراع بألوفهم في حافلات تمولها جهات أجنبية»، بدأ يخطط للحصول على مقعدين من الأصوات العربية، وقام بزيارتين إلى مدينتين عربيتين حتى «يطمئن بأنهم يحصلون على لقاح ضد كورونا» وللترويج لـ «اتفاقات أبراهام» لتطبيع العلاقات مع إسرائيل التي وقعها مع عدة دول عربية برعاية الولايات المتحدة قبل نهاية ولاية الرئيس دونالد ترامب.

وعشية انتهاء مهلة تقديم القوائم الانتخابي، أعلن رئيس حزب «تنوفا» عوفر شيلح ورئيس حزب «الإسرائيليون» رون خولدائي أنهما لن يتنافسا في الانتخابات الإسرائيلية العامة، بعد فشل المفاوضات التي أجراها كل منهما مع رئيسة حزب العمل وعضو الكنيست ميراف ميخائيلي لخوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة لمعسكر الوسط– اليسار. كما تبين بعد انتهاء مهلة تقديم القوائم إلى لجنة الانتخابات المركزية أن حزب «البيت اليهودي» لن يتنافس بعد أن توصل إلى تفاهمات مع حزب «يمينا». وقدمت القائمة العربية الموحدة قائمة مستقلة عن القائمة المشتركة، بينما قدمت الأخيرة قائمة مؤلفة من تحالف أحزاب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير. كما قدم «الحزب الاقتصادي» برئاسة المحاسب العام السابق لوزارة المالية الإسرائيلية يارون زليخا قائمة مستقلة على الرغم من عدم اجتيازه نسبة الحسم في استطلاعات الرأي العام الأخيرة. واختارت رئيسة العمل وعضو الكنيست ميراف ميخائيلي عدم استخدام صلاحيتها بشأن تحصين أماكن مضمونة ضمن قائمة الحزب لمرشحين من خارجه. وقالت مصادر مسؤولة في العمل إن شيلح وخولدائي طالبا بضمان أماكن لمرشحين آخرين من حزبيهما. ولاحقاً، قرر كلٌّ من شيلح وخولدائي الانسحاب من التنافس كي لا يتسببا بضياع أصوات من معسكر الوسط– اليسار. وأكد شيلح أن ميخائيلي تتحمل المسؤولية الكاملة عن فشل المفاوضات.

ازداد اهتمام الأحزاب الصهيونية بجمهور الناخبين العرب البالغ عددهم نحو مليون ناخب (١٥٪ من مجموع أصحاب حق الاقتراع). فبعد أن دلت استطلاعات الرأي العام على أن القائمة المشتركة التي حظيت في انتخابات آذار ٢٠٢٠ بنحو ٨٧٪ من أصوات العرب ستتراجع من ١٥ عضو كنيست إلى ١٠ أعضاء بسبب الخلافات الناشبة فيها، انقض قادة الأحزاب الصهيونية للفوز بهذه الأصوات الضائعة.

وقال بيان مشترك لحزبيْ «يمينا» و «البيت اليهودي» إنه تم الاتفاق على عدم خوض الأخير الانتخابات مقابل دعم ترشيح نفتالي بينيت (رئيس «يمينا») لمنصب رئيس الحكومة الإسرائيلية المقبلة. وفي مقابل ذلك وعد «يمينا» بتعيين رئيسة «البيت اليهودي» حجيت موشيه في منصب وزيرة مسؤولة عن شؤون الصهيونية الدينية في الحكومة المقبلة، وذلك على إثر فشل المفاوضات بين «البيت اليهودي» وحزب «الصهيونية الدينية» برئاسة عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش، الذي قرّر أن يخوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة مع حزب «عوتسما يهوديت» («قوة يهودية») من أتباع الحاخام مئير كهانا.

أعلن حزب الليكود تحصين كلٍّ من الكاتبة الصحافية اليمينية غاليت ديستل- أتبريان في المكان العاشر، وعضو الكنيست أورلي ليفي - أبكسيس من حزب «غيشر» (جسر) في المكان ٢٦ ضمن قائمته الانتخابية. وتم إدراج مرشح من حزب «الصهيونية الدينية» في المكان ٢٨ من القائمة وفقًا للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الليكود وسموتريتش. كذلك قام نتنياهو بإدراج أول مرشح عربي مسلم وهو نائل زعبي في المكان ٣٩ الذي لا يُعتبر مضموناً.

كما قدم حزب ميرتس قائمته الانتخابية التي تضم مرشحيْن عربيين في المكانين الرابع والخامس (غيداء ريناوي- زعبي وعضو الكنيست السابق عيساوي فريج). وقال المرشح الثالث في ميرتس عضو الكنيست يائير غولان إنه مستعد للانضمام إلى حكومة برئاسة جدعون ساعر الذي انشق عن حزب الليكود وأقام حزباً جديداً باسم «أمل جديد»، من أجل إسقاط حكومة نتنياهو. ورداً على سؤال عن أسباب عدم خوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة مع حزب العمل، قال غولان إن رئيسة العمل تعاملت ببرود مع ميرتس منذ انتخابها لهذا المنصب. كما ضمت قائمة العمل عدداً من الوجوه الجديدة، بينها المخرجة السينمائية العربية ابتسام مراعنة، المرشحة في المكان السابع.[١٤]

القائمة الصهيونية الدينية

هي قائمة تشكلت عشية انتخابات الكنيست الـ ٢٥، وتضم ثلاثة أحزاب: ١) حزب «تكوما» برئاسة بيتسلئل سموتريتش الذي يحتل المنصب الأول في القائمة الصهيونية الدينية. وهو حزب أقيم في العام ١٩٩٩ من قبل أشخاص مستقيلين من حزب المفدال الاستيطاني. ٢) «عوتسما يهوديت» برئاسة ايتمار بن غفير الذي يأتي في المرتبة الثانية ضمن القائمة. وهو حزب يضم أتباع مائير كهانا. ٣) حزب «ناعام» القومي اليهودي برئاسة آفي معوز الذي جاء في المرتبة الثالثة ضمن القائمة. تم تشكيل القائمة بتاريخ ٣ شباط ٢٠٢١ تحضيرًا لانتخابات آذار ٢٠٢١. ولأن القائمة بمركباتها الثلاثة تستند في قاعدتها على المستوطنين واليمين المتطرف، فإنها تعتبر أقرب من الناحية الأيديولوجية إلى حزب البيت اليهودي الذي يرأسه نفتالي بينيت. بيد أن التشرذم الحزبي الذي طال كامل الخارطة السياسية في إسرائيل خلال العامين الماضيين، ألقى بظلاله أيضًا على اليمين الاستيطاني، سيما وأن نتنياهو يسعى باستمرار إلى تفتيت القوائم التي تعتبر منافسة له لتشتيت أصواتها. وبالفعل، فشلت المفاوضات لدمج القائمة الصهيونية الدينية مع حزب نفتالي بينيت، خاصة وأن نتنياهو قدم عرضًا لحزب تكوما، إذ منح نتنياهو المقعد رقم ٢٨ في قائمة الليكود إلى أوفير سوفر (ممثل عن الاتحاد القومي- تكوما) وذلك لإغراء الصهيونية الدينية بالتحالف، وبشكل مسبق مع الليكود، وضمان ولائه بعد فرز الأصوات والبدء بتشكيل الائتلاف الحكومي. ←

٢.٣ حكومة نتنياهو الخامسة: البداية والنهاية

أدت حكومة بنيامين نتنياهو الخامسة (الحكومة الإسرائيلية الـ٣٥) اليمين الدستورية يوم ١٧ أيار ٢٠٢٠، وأيد الحكومة الجديدة ٧٣ عضو كنيست وعارضها ٤٦ عضواً. وأدى زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو اليمين الدستورية كرئيس للحكومة لولاية خامسة منذ ٢٠٠٩. كما أدى رئيس حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس اليمين الدستورية كرئيس حكومة بديل ورئيس حكومة مستقبلي، وكان من المقرر أن يحل محل نتنياهو كرئيس للحكومة يوم ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢١. كما أدى غانتس اليمين كوزير للدفاع. وبالإضافة إلى نتنياهو وغانتس، ضمت الحكومة ٣٢ وزيرًا.

ويبلغ مجموع أعضاء الائتلاف الحكومي ٧٤ عضو كنيست، ٣٦ منهم من حزب الليكود، و١٦ من حزب «أزرق أبيض»، و٩ من حزب شاس، و٧ من حزب يهدوت هتوراة، و٢ من حزب العمل، و٢ من حزب «ديرخ إيرتس» المنشق عن حزب «تلم» بزعامة موشيه يعلون، وعضو الكنيست رافي بيرتس من حزب «البيت اليهودي»، وعضو الكنيست أورلي ليفي-أبكسيس من حزب «غيشر».

وقال نتنياهو في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل أول جلسة للحكومة عُقدت في الكنيست مباشرة بعد مراسم أداء اليمين الدستورية: «إن المهمة الأولى هي فيروس كورونا والصحة، وطالما أن الفيروس هنا ولا يوجد لقاح من الممكن أن يعود بين عشية وضحاها». وأشار نتنياهو إلى أن المهمة الثانية التي ستكون ماثلة أمام الحكومة هي تمرير الميزانية العامة للدولة وإنعاش الاقتصاد، والمهمة الثالثة هي محاربة إيران، والمهمة الرابعة محاربة التحقيق في ارتكاب جرائم حرب في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، الذي وصفه بأنه تهديد استراتيجي لإسرائيل والجيش الإسرائيلي، والمهمة الخامسة ستكون ضم مناطق من الضفة الغربية إلى إسرائيل، وقال نتنياهو إنه ينوي طرح مسألة الضم على الحكومة بسرعة.

يعتبر سموتريتش، رئيس الصهيونية الدينية، شخصية مثيرة للجدل، خاصة وأنه انضم لعضوية الكابينيت المصغر في العام ٢٠١٩، وساهم كعضو كنيست في تقديم العديد من القوانين الداعمة للاستيطان. ويعتبر سموتريتش من أشد المعارضين لحل الدولتين، ويرى أن منظمة التحرير الفلسطينية (والسلطة الوطنية) قد جاءت لمحاربة الحركة الصهيونية وإنهاء وجود دولة إسرائيل، وأن التعامل معها لا يجب أن يشمل بعدًا سياسيًا، وإنما وفق معادلة الردع المستمر. ينشط سموتريتش بشكل خاص في شرعنة الاستيطان في أراضي الضفة الغربية المحتلة من خلال السعي لمنح الصندوق القومي اليهودي صلاحيات في شراء أراضي في الضفة.

من بين مركبات القائمة الصهيونية الدينية هناك حزب عوتسما يهوديت (القوة اليهودية) الذي شكّله اتباع المتطرف مائير كهانا. يدافع الحزب بشدة عن فكرة «شعب الله المختار» الذي يجب أن يحكم كامل «أرض إسرائيل» كما وردت في التوراة. وعليه، لا يحق لأي قائد أو زعيم إسرائيلي تقديم تنازلات عن أي شبر من أرض إسرائيل (خاصة يهودا والسامرة- أي الضفة الغربية المحتلة). كما أن الحزب يسعى إلى عودة اليهود إلى جبل الهيكل من خلال احتلال المسجد الأقصى والشروع بتشييد الهيكل المزعوم. أما فيما يتعلق بالوجود الفلسطيني، فيعتبر أعضاء الحزب أن الفلسطينيين أعداء اليهود وعليهم مغادرة البلاد فورًا. وعليه، يقترح الحزب شن حملات لتشجيع الفلسطينيين على الهجرات الجماعية وإخلاء «أرض الميعاد».

وتشكلت الحكومة على أساس نموذج ائتلاف غير مسبوق في السياسة الإسرائيلية، إذ تم بين فريقين، يترأس كل واحد منهما الكتلة الأكبر داخل فريقه: من جهة هناك الليكود وحلفاؤه الدائمون شاس ويهدوت هتوراه وكتلة تحالف «يمينا» التي في نهاية المطاف بقيت خارج الائتلاف، باستثناء نائب منها، بسبب شكل توزيع الحقائب، والنائبة أورلي ليفي- أبكسيس، التي شكلت حزبا لها أسمته «غيشر»، وكانت قد انشقت بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠ الأخيرة عن تحالفها مع حزبي العمل وميرتس، بعد ٧٢ ساعة من الانتخابات إياها.

ويترأس الفريق الثاني حزب «مناعة لإسرائيل»، برئاسة بيني غانتس، الذي أخذ لنفسه اسم كتلة «أزرق أبيض»، بعد الانشقاق عن التحالف الثلاثي، مع حزبي «يوجد مستقبل» و «تلم». ولكتلة «أزرق أبيض» ١٥ نائبًا. وانضم لهذا الفريق نائبان من أصل ثلاثة في كتلة حزب العمل، التي شقت تحالفها الانتخابي الأخير مع حزب ميرتس؛ وقد أعلنت النائبة الثالثة في كتلة العمل، ميراف ميخائيلي، أنها لا تعتبر نفسها جزءًا من الائتلاف، وأن تصويتها سيكون عينياً، بحسب ما يتوافق مع رؤى الحزب؛ ولكنها حتى الآن، لا تنوي الانشقاق رسميًا عن كتلة حزبها. كما انضم إلى فريق «أزرق أبيض»، نائبان منشقان عن حزب «تلم» الشريك في التحالف السابق لـ «أزرق أبيض»، ويجيز لهما القانون الانشقاق، لأنهما نائبان من أصل ٥ نواب لهذا الحزب المسجل رسميًا، من أصل الكتلة السابقة التي ضمت ٣٣ نائباً. وجرى تعديل قانون انشقاق الكتل البرلمانية، بحيث يسمح للنائبين بالحصول على ميزانية حزب شهرية فوراً، بدلًا من مرور عامين، بحسب القانون السائد حتى حينه، لغرض إتمام عملية الانشقاق. وهما النائبان يوعز هندل وتسفي هاوزر (كلاهما من أفراد طاقم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو سابقاً).

وبموجب الاتفاق بين رأسي الائتلاف، فإن رئاسة الحكومة تكون بداية لبنيامين نتنياهو، لمدة ١٨ شهراً، تنتهي يوم ١٧ تشرين الثاني من العام ٢٠٢١، ثم تنتقل رئاسة الحكومة لفترة مطابقة لبيني غانتس، بصفته «رئيس الحكومة البديل»، دون الحاجة لحل الحكومة وطلب الثقة من الكنيست.

كما ينص الاتفاق على أن كل كتلة منهما، الليكود و «أزرق أبيض»، توقع اتفاقيات مع الكتل الحليفة، حول تقاسم الوظائف الحكومية والبرلمانية، في حين أن الاتفاق المبرم بين الكتلتين الأكبرين، يكون هو اتفاق السقف للائتلاف الحكومي.

وبموجب اتفاق الليكود و «أزرق أبيض»، فإن هذه تُعد حكومة طوارئ لمدة ٦ أشهر، ويكون برنامجها المرحلي معالجة الأزمتين الصحية والاقتصادية، ولا شيء غير ذلك، سوى عملية فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة. وجاء هذا البند السياسي، لكون نتنياهو يسعى لإنجاز هذا المخطط قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت يوم الثالث من تشرين الثاني ٢٠٢٠؛ ما يعني أن توقيت مخطط نتنياهو كان يجب أن يقع في فترة الأشهر الستة لتشكيل الحكومة.

بموجب اتفاق الليكود و«أزرق أبيض»، فإن هذه تُعد حكومة طوارئ لمدة ٦ أشهر، ويكون برنامجها المرحلي معالجة الأزمتين الصحية والاقتصادية، ولا شيء غير ذلك، سوى عملية فرض ما تسمى «السيادة الإسرائيلية» على المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة.

كما يقضي الاتفاق بأنه خلال الأشهر الستة، تتفاوض كل كتل الائتلاف حول برنامج الحكومة في كل المجالات، بما فيها المجال السياسي، على الرغم من ذكره في اتفاق الليكود– «أزرق أبيض». وفي الاتفاقية الثنائية بين الليكود ويهدوت هتوراة، وأيضًا بين الليكود وشاس، عدة بنود تتعلق بالقضيتين الحاسمتين بالنسبة لكتلتي الحريديم وهما قوانين السبت اليهودي، وتجنيد الشبان الحريديم في الجيش. فقد تعهد الليكود للكتلتين بأنه سيحافظ على «الوضع القائم» (الستاتيكو)، بمعنى عدم السماح بتغيير القوانين والأنظمة القائمة، على الرغم من تناقض هذا مع برنامج «أزرق أبيض». كما يتضمن الاتفاق بين الليكود وكتلتي الحريديم إقرارًا نهائيًا لقانون تجنيد الشبان الحريديم، بعد تعديل صيغته التي وضعها الجيش وأقرها الكنيست بالقراءة الأولى في شهر تشرين الثاني ٢٠١٨. وهذا التعديل الجديد، الذي قبلته كتلة «أزرق أبيض»، يفرغ القانون من مضمونه، إذ يمنح الحكومة الحق في تحديد أعداد الشبان الحريديم الذين سيتجندون سنويًا، من أصل الشبان الذين يصلون إلى سن التجنيد. وطالما أن الأمر بيد الحكومة فهذا يعني أن القرار سيخضع لإملاءات كتلة يهدوت هتوراه بالذات، وتساندها كتلة شاس. وقضية قانون التجنيد، شكلت عقبة بعد كل انتخابات، من دورات الانتخابات الثلاث الأخيرة، أمام انضمام «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان إلى الحكومة الأقرب له سياسيًا؛ إلى جانب قضايا أخرى ظهرت لاحقًا، منها رفض ليبرمان لحكومة برئاسة نتنياهو.

وعانت الحكومة الإسرائيلية منذ تشكلها من مشاكل داخلية بين مركبيّها الأساسيين، الليكود و«أزرق أبيض». فقد توترت العلاقات بينهما في الكثير من الملفات، وأدى ذلك إلى إطلاق تصريحات هجومية بين الطرفين بشكل غير مسبوق. وعادة تتميز الحكومات الائتلافية بنوع من اللباقة السياسية في تعامل مركباتها مع بعضها البعض، غير أن مركبات الحكومة الحالية تتصرف مع بعضها وكأنه صراع بين معارضة وبين الحكومة يتبادل الطرفان فيه هذه الأدوار. وظهرت الأزمة الجادة بين المركبين في مسألة إقرار الميزانية العامة للدولة، كما أشرنا أعلاه.

لكن أزمة إقرار الميزانية كانت مجرد واحدة من قضايا التوتر داخل الحكومة، فإلى جانبها كانت هناك ملفات أخرى اعتبرت بؤر توتر، مثل الموقف من الجهاز القضائي وسلطات إنفاذ القانون، واللذين يتعرضان لهجوم مستمر من طرف نتنياهو ووزراء وأعضاء الكنيست من الليكود، في حين يقف حزب «أزرق أبيض» مدافعًا عن هذه الأجهزة، لا سيّما وأن وزير العدل السابق، آفي نيسانكورن، ينتمي إلى حزب «أزرق أبيض». وصعّد نتنياهو والليكود من مهاجمة هذه السلطات في الآونة الأخيرة بشكل كبير، مما زاد التوتر بين الطرفين، حيث تمت مهاجمة وزير العدل نفسه، وقد أخذت التصريحات الهجومية بين الطرفين شكل التراشقات المعهودة بين حكومة ومعارضة بينهما خصومة سياسية وأيديولوجية.

كما ظهر التوتر بين الطرفين عندما استثنى نتنياهو كلا من بيني غانتس وهو وزير الدفاع ورئيس الحكومة البديل، وغابي أشكنازي وهو وزير الخارجية، من المشاركة في اتفاق التطبيع الذي تم الإعلان عنه مع دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث تفاجأ الرجلان من إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن الاتفاق بين الدولتين وعقد علاقات دبلوماسية وتطبيع بينهما. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل برّر نتنياهو عدم إشراكهما بحجة أنه تخوف من أن يؤدي ذلك إلى إفشال الاتفاق لأن الرجلين كانا سيسربان الموضوع، واصفا إياهما بأنهما قد «يتحدثان بصورة غير مسؤولة مع مقربين لهما» حول الاتفاق.[١٥] والحقيقة أن نتنياهو لم يشركهما في الاتفاق لأنه أراد أن يحتفظ لنفسه بهذا الإنجاز على أنه إنجاز شخصي له، وهذا ما قد يوظفه جيدًا في أي انتخابات قادمة.

في السياق ذاته، حدث توتر بين الليكود و «أزرق أبيض» في أعقاب تصريحات وزير الخارجية أشكنازي والتي أعلن فيها أن موضوع الضم لم يعد موجوداً على جدول الأعمال، وأنه بدل مرحلة الضم بدأت مرحلة التطبيع مع الدول العربية. وهو التصريح الذي أثار حفيظة أعضاء من حزب الليكود الذين أكدوا مرارًا، مثلهم مثل نتنياهو، أن إلغاء الضم لم يكن ثمنًا لاتفاق السلام مع الإمارات، بل تم تأجيله. وهذا الموضوع يعتبر مهمًا لليكود لأن شرعيته السياسية في أوساط جزء من قواعده الانتخابية تتمثل في وعوده بضم مناطق في الضفة الغربية.

لم ينحصر التوتر داخل الحكومة بين حزبيّ الليكود و «أزرق أبيض» فحسب، وإنما نشب أيضًا توتر مع أحزاب اليهود الحريديم في الحكومة (حزبا يهدوت هتوراه وشاس) على خلفية انتشار جائحة كورونا في البلدات اليهودية المتدينة (مثل مدينة بني براك). حيث عارضت هذه الأحزاب اتخاذ إجراءات صارمة داخل البلدات والأحياء الدينية اليهودية، وخرجت ضد مدير إدارة الأزمة، الذي طالب بفرض إجراءات كهذه على بلدات صنفت بأنها حمراء (وهذا يعني أن الوباء منتشر فيها بصورة كبيرة)، وطالبته بالاستقالة من منصبه بعد توصيته بمنع سفر المتدينين اليهود إلى أوكرانيا لزيارة قبر أحد أولياء اليهود المشهورين، والذي تعتبر زيارته بمثابة أكبر حدث ديني في اليهودية الأرثوذكسية. وخضع نتنياهو لمطالب هذه الأحزاب، ففرضت الحكومة في النهاية إغلاقًا جزئيًا على البلدات الحمراء، بدلاً من الإغلاق الكلي، كما طالب مدير إدارة الأزمة، وذلك كنوع من التسوية مع الأحزاب الدينية، التي تخضع لضغوط كبيرة من المجتمع اليهودي المتدين في هذا الشأن.

٢.٤ المحكمة العليا في مرمى أحزاب اليمين

قُدّمت طلبات التماس للمحكمة العليا ضد الاتفاقية الائتلافية بين الليكود وحزب «أزرق أبيض»، وضد تكليف بنيامين نتنياهو بتأليف حكومة جديدة على خلفية تقديم لوائح اتهام ضده بشبهة ارتكاب مخالفات فساد. وتعرضت المحكمة إلى هجوم من معسكر نتنياهو حتى قبل صدور قرارها هذا، ولمجرّد قيامها بمناقشة تلك الطلبات. وبتاريخ ٦ أيار ٢٠٢٠ رفضت المحكمة بالإجماع طلبات الالتماس.

وحذر نتنياهو في أثناء انعقاد جلساتها من أن تدخّل المحكمة الإسرائيلية العليا في الاتفاقية الائتلافية «يمكن أن يزيد من فرص الانجرار إلى انتخابات رابعة». وقال في مؤتمر صحافي: «في دولة ديمقراطية، الشعب هو الذي يحدّد مَن يقوده، ولقد انتُخبت بأغلبية الأصوات. ونال الحزب الذي أترأسه أكبر عدد من الأصوات. هناك أغلبية كبيرة من الجمهور تريدني أن أقود الحكومة، وهناك أغلبية كبيرة في الكنيست تريد ذلك، وهذا ما يجب أن يحدث»، وأضاف: «الاتفاق بيننا وبين أزرق أبيض وُضع بدقة، وبحذر كبير جداً، وبمسؤولية كبيرة، وزعزعته يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص الانجرار إلى انتخابات رابعة. آمل ألاّ تفعل المحكمة العليا ذلك».[١٦] وذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية «كان» (تابعة لهيئة البث الرسمية الجديدة) أن نتنياهو شنّ خلال محادثة مغلقة مع مسؤولين في الليكود هجوماً حادّاً على المحكمة العليا، قبل ساعات من بدئها مناقشة طلبات التماس ضد تكليفه بمهمة تشكيل الحكومة، وذلك على خلفية تقديم لوائح اتهام جنائية ضده. وكشفت قناة التلفزة أن نتنياهو قال في تلك المحادثة إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم الغربي التي فيها المحكمة العليا قادرة على اتخاذ قرارات من دون أن يتمكن أحد من كبحها، الأمر الذي وفر لها إمكانية العمل من دون ضوابط.[١٧]

وجاء ثاني أبرز هجوم تعرضت له المحكمة العليا على خلفية البدء بمناقشة طلبات التماس قدمت إليها ضد «قانون أساس: القومية» الذي يقضي بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، في كانون الأول ٢٠٢٠. فقد وجّه رئيس الكنيست الإسرائيلي ياريف ليفين من الليكود رسالة إلى رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا القاضية إستير حيوت حذّرها فيها من مغبة التدخل في أي قانون أساس. وقال ليفين إن مناقشة قوانين أساس بحدّ ذاتها هي تحدٍّ للمبادئ الديمقراطية الأساسية المرتبطة بسيادة الشعب، وبالفصل بين السلطات، وأكد أن أي تدخّل في قوانين الأساس يفتقر إلى الصلاحية، وبالتالي لن يكون له أثر قانوني. وأكد نتنياهو أيضاً في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام، أن لا صلاحية للمحكمة العليا في النظر في قوانين أساس الكنيست. وتعقيبًا على ذلك، قال رئيس تحالف «يوجد مستقبل- تلم» وزعيم المعارضة وعضو الكنيست يائير لبيد إن التهديد الواضح الذي يوجهه رئيس الحكومة إلى المحكمة العليا ما هو إلّا محاولة لترهيب القضاة من محاكمته. وأضاف أن تحالفه لن يسمح بتقويض الديمقراطية الإسرائيلية، وسيدافع عن المحاكم واستقلاليتها بكل قوة. وبدأت المحكمة العليا بهيئة موسعة مؤلفة من ١١ قاضياً الاستماع إلى طعون ١٥ طلب التماس قُدمت إليها ضد «قانون القومية الإسرائيلي» الذي سنّه الكنيست قبل أكثر من سنتين. وأكد مقدّمو طلبات الالتماس أن القانون يميز

جاء ثاني أبرز هجوم تعرضت له المحكمة العليا على خلفية البدء بمناقشة طلبات التماس قدمت إليها ضد «قانون أساس: القومية» الذي يقضي بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، في كانون الأول ٢٠٢٠. فقد وجّه رئيس الكنيست الإسرائيلي ياريف ليفين من الليكود رسالة إلى رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا القاضية إستير حيوت حذّرها فيها من مغبة التدخل في أي قانون أساس.

ضد مجموعات عرقية غير يهودية، وفي الأساس ضد الأقلية العربية في إسرائيل، والتي تشكل نحو ٢٠٪ من مجمل سكان الدولة، خاصة أنه لا يعتمد على المساواة بين مختلف المواطنين في إسرائيل. وستتخذ المحكمة العليا قرارها بعد الانتهاء من المداولات. ولم تتدخل المحكمة العليا حتى الآن ولم ترفض أي قانون أساس دستوري على الإطلاق. وسبق للمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت أن أكد أن المحكمة العليا لا تمتلك صلاحية إلغاء قوانين أساس.[١٨]

وخلال ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١ تصاعدت تحذيرات من مغبة الهجوم على الجهاز القضائي من جانب شخصيات رسمية في طليعتها رئيس الدولة رؤوفين ريفلين، الذي قال في سياق كلمة ألقاها خلال مراسم تأدية قضاة جدد لقسم الولاء أقيمت في مقر رؤساء إسرائيل في القدس يوم ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢١، إن الجهاز القضائي في إسرائيل يتعرض في السنوات الأخيرة لانتقادات شديدة اللهجة يتخطى بعضها الخطوط الحمراء. وأضاف أن هذا الأمر يحدث أحياناً تحت شعار الحَوْكمة، وشدد على ضرورة الحفاظ على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

بدورها حذرت رئيسة المحكمة الإسرائيلية العليا إستير حيوت من المحاولات الهادفة إلى النيل من الجهاز القضائي، وإقحامه في القضايا السياسية، مؤكدة ضرورة الحفاظ على استقلاليته. وأضافت أنه لا أساس من الصحة للادعاء القائل إن المحاكم، وبصورة خاصة المحكمة العليا، تؤدي دوراً في الساحة السياسية، وأكدت أن الجهاز القضائي جهاز مستقل ومحايد والقضاة يحسمون في القضايا المقدمة إليهم بموجب أحكام القانون فقط.[١٩]

وأكد المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت في كلمة له أمام مؤتمر جمعية القضاء العام عُقد في أواخر كانون الثاني ٢٠٢١، أهمية الوصول إلى مرحلة ما بعد أزمة فيروس كورونا وقد تم الحفاظ على حقوق الإنسان ومؤسسات الدولة وفي مقدمها الجهاز القضائي. وأضاف مندلبليت: «للأسف الشديد نشهد أحيانًا استغلالاً للوضع من أجل المساس بشرعية أجهزة تطبيق القانون ونشر معلومات كاذبة واتهامات تصل بشكل مفرط إلى حدّ الافتراء.» وأوضح مندلبليت أن كل من يحرص على سيادة القانون يجب أن يقول نعم للنقد المشروع ولا للتحريض والأكاذيب ونزع الشرعية.[٢٠]

إجمال

من الواضح أن إسرائيل ظلت عالقة في شرك أزمة سياسية عميقة بعد الجولة الرابعة من الانتخابات أيضًا. واتسمت هذه الجولة بأنها جرت في ظل عدد من الانشقاقات. ففي اليمين، انشق جدعون ساعر عن حزب الليكود وأقام حزباً جديداً تحت اسم «أمل جديد لإسرائيل»، وانشقت «الصهيونية الدينية» إلى حزبين، الأول برئاسة نفتالي بينيت، والثاني برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وهذا الأخير تحالف مع أتباع

كهانا بضغط من نتنياهو. وفي الوسط – اليسار استمر انشقاق تحالف «أزرق أبيض» إلى حزبين («يوجد مستقبل» و «أزرق أبيض») الذي بدأ على خلفية قيام غانتس بالانضمام إلى حكومة نتنياهو بعد الانتخابات الثالثة، وكذلك خاض حزبا العمل وميرتس الانتخابات بصورة منفردة.

ولدى المجتمع العربي أيضاً تنافست في الانتخابات قائمتان بعد انشقاق القائمة المشتركة، وفازتا بعشرة مقاعد في الكنيست الـ ٢٤.

وعلى الرغم من مرور سنة تعتبر مضطربة للغاية، على خلفية أزمة فيروس كورونا التي تسببت بآلاف الوفيات، وبنسبة تفشٍّ للوباء من بين الأعلى في العالم، وببطالة كبيرة، وبانهيار عشرات آلاف الأعمال، وبعملية تلقيح تعتبر سبّاقة، فإن ذلك لم ينجح في كسر التعادل في الخريطة السياسية بين معسكر الأحزاب المؤيدة لاستمرار حكم نتنياهو ومعسكر الأحزاب المناهضة لاستمرار حكمه.

ظلت إسرائيل عالقة في شرك أزمة سياسية عميقة بعد الجولة الرابعة من الانتخابات أيضًا. واتسمت هذه الجولة بأنها جرت في ظل عدد من الانشقاقات. ففي اليمين، انشق جدعون ساعر عن حزب الليكود وأقام حزباً جديداً تحت اسم «أمل جديد لإسرائيل»، وانشقت «الصهيونية الدينية» إلى حزبين، الأول برئاسة نفتالي بينيت، والثاني برئاسة بتسلئيل سموتريتش، وهذا الأخير تحالف مع أتباع كهانا بضغط من نتنياهو. وفي الوسط - اليسار استمر انشقاق تحالف «أزرق أبيض» إلى حزبين («يوجد مستقبل» و «أزرق أبيض») الذي بدأ على خلفية قيام غانتس بالانضمام إلى حكومة نتنياهو بعد الانتخابات الثالثة. وكذلك خاض حزبا العمل وميرتس الانتخابات بصورة منفردة.

ووفقاً لتحليلات إسرائيلية عديدة، حاول نتنياهو الاستفادة من فتح مرافق الاقتصاد، وانخفاض أعداد المرضى، وتلقيح أغلبية السكان، وعودة الدراسة والتجارة، لكنه لم يحظَ بالنصر الذي كان يتمناه. في المقابل، لم ينجح خصوم نتنياهو أيضاً في استغلال تقصيره في سنة كورونا لإطاحته من الحكم.

الهوامش

١ استطلاع: حزب برئاسة غادي أيزنكوت سيأخذ أربعة مقاعد من اليمين، *هآرتس*، ٢٠٢٠/١٢/٣.

٢ نتائج الانتخابات الواردة في الجدول والنص مأخوذة من موقع لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ٢٤ (آذار ٢٠٢١) أنظر/ي الرابط: ועדת הבחירות המרכזית לכנסת ה-24 | תוצאות ארציות (bechirot.gov.il).

وموقع لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الـ ٢٣ (آذار ٢٠٢٠)، أنظر/ي الرابط: (bechirot.gov.il).

٣ أنظر/ي نتائج الانتخابات في موقع لجنة الانتخابات المركزية على الرابط: https://www.bechirot.gov.il/.

٤ أنشيل بيبر، «الفائز الأكبر في الانتخابات هو اليهودية الأصولية»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٣/٢٤.

٥ ميراف ميخائيلي، «ارفع رأسك يا روغل ألفر»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٢/١٢.

٦ ميراف ميخائيلي، «لحظة قبل الانتحار النهائي لحزب العمل»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٤/٢٤.

٧ جاءت أقوال ريفلين في سياق كلمة خلال مؤتمر عقدته قيادة شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» تحت عنوان «جيش الشعب»، *يديعوت أحرونوت*، ٢٠٢١/٣/١٠.

٨ أنظر/ي الفصل الاجتماعي في هذا التقرير.

٩ التقدير الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٠–٢٠٢١، معهد أبحاث الأمن القومي – جامعة تل أبيب، أنظر/ي الرابط: https://bit.ly/3w8BZev.

طال ليف– رام، الأزمة الداخلية أحد ثلاثة أخطار بارزة تهدد مناعة دولة إسرائيل في الفترة الحالية، *معاريف* ٢٠٢١/١/٧.

١٠ باحثو معهد هرتسليا للسياسات والاستراتيجيا بإشراف مدير المعهد عاموس غلعاد، تقدير موقف: *المحافظة على «العلاقات الخاصة» مع إدارة بايدن في ظل أزمة داخلية في إسرائيل*؛ الموقع الإلكتروني للمعهد، ٢٠٢١/١/٣. أنظر/ي الرابط:
https://www.idc.ac.il/he/research/ips/pages/insights/insights–3-1-21-ips.aspx.

١١ مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢٠، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢١/١/١١، أنظر/ي الرابط: https://www.idi.org.il/articles/33446.

١٢ يوسي أحيمئير، «الكراهية الداخلية بين الإسرائيليين تأخذهم نحو الفوضى»، *معاريف*، ٢٠٢١/١/٢٥.

١٣ «حلّ الكنيست الإسرائيلي تلقائياً والذهاب نحو انتخابات رابعة خلال أقل من سنتين يوم ٢٣ آذار «٢٠٢١، *معاريف* ٢٠٢٠/١٢/٢٣.

١٤ يهونتان ليس، «آخر مستجدات المشهد الانتخابي في إسرائيل بعد انتهاء مهلة تقديم القوائم»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٢/٥.

١٥ نوعا لنداو، نتنياهو: «لم أخبر غانتس وأشكنازي عن الاتفاق مع الإمارات خوفًا من أن يسرّبا الأمر إلى مقربيهما»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٨/١٧.

١٦ خبر، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٥/٦.

١٧ خبر، *معاريف*، ٢٠٢٠/٥/٦.

١٨ خبر، *يديعوت أحرونوت*، ٢٠٢٠/١٢/٢٣.

١٩ خبر، *معاريف*، ٢٠٢١/١/٢٧.

٢٠ خبر، *معاريف*، ٢٠٢١./١/٢٩

مشهد العلاقات الخارجية

خالد عنبتاوي

تحت المجهر

- إسرائيل تتموضع عبر اتفاقيات التطبيع ضمن خارطة التحالفات الإقليمية
- الهجمات الإسرائيلية داخل سورية تمر عبر بوابة التنسيق الإسرائيلي- الروسي
- أزمات الاتحاد الأوروبي فرصة لتوطيد علاقات دبلوماسية ثنائية بين إسرائيل ودول أوروبية
- إسرائيل في قلب تحالف أورو- متوسطي لاستغلال حقول الغاز
- إسرائيل تحول المفهوم الجديد لمعاداة السامية إلى سلاح دبلوماسي لمواجهة الانتقادات المتعلقة بجرائم الاحتلال
- تحالف نتنياهو ترامب يخلخل علاقات إسرائيل مع يهود الولايات المتحدة.

ترامب وفريقه: التماهي مع اليمين الاستيطاني الإسرائيلي. (الصورة عن «جيتي نيوز»)

الملخص التنفيذي

شكل توقيع اتفاقيات «أبراهام» التطبيعية أحد أهم منجزات نتنياهو في ٢٠٢٠، حيث نجح في تحقيق رؤيته القائمة على استبدال مبدأ «الأرض مقابل السلام» بمبدأ «السلام مقابل السلام». عملياً، لم يعد تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول إقليمية مشروطًا بتراجع مشروع الاحتلال أو إنهائه.

تحوّل اتفاقيات أبراهام – خاصة مع الإمارات والبحرين – إسرائيل إلى عنصر أساسي في التحالفات الإقليمية بوصفها جزءًا من المحور «السني المعتدل».

يشكّل النفوذ الإيراني محورًا أساسيًا في السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تثابر على مواجهة الحضور الإيراني في المنطقة، خاصة في سورية.

تستمر إسرائيل في تعزيز تحالفها مع قبرص واليونان في حوض المتوسط. تتوج هذا التحالف، الذي يقلق تركيا بالتحديد، من خلال توقيع معاهدة «منتدى غاز الشرق الأوسط»، الذي يضم أيضًا مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية.

تتبنى إسرائيل استراتيجية تعزيز العلاقات مع الدول الواقعة تحت تأثير اليمين الشعبوي في الاتحاد الأوروبي بهدف التأثير على قراراته المناصرة للقضية الفلسطينية.

تبذل الخارجية الإسرائيلية جهودًا كبيرة لحث دول جديدة على تبني التعريف الجديد لمعاداة السامية، الذي بات يعتبر أي موقف ناقد للاحتلال الإسرائيلي والصهيونية بمثابة معاداة للسامية، في مسعى لنزع شرعية النضال الفلسطيني.

تستفيد إسرائيل من تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي في تقنية المعلومات والزراعة والمياه واستخراج الموارد الطبيعية والبحث العلمي لتعميق تغلغلها في القارة الأفريقية.

مدخل

يرصد الفصل الحالي مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية، من خلال التركيز على أبرز التطورات خلال العام ٢٠٢٠ وبداية العام ٢٠٢١ كما تجلّت في ممارسة إسرائيل وخطابها الرسمي. يضم الفصل خمسة أقسام أساسية: يحلل القسم الأول التطبيع الإسرائيلي مع بعض الدول العربية، ويتابعه من خلال قراءة الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط الساعية لبلورة تحالف عربي (سني)– إسرائيلي في منطقة الخليج. أما القسم الثاني فيتناول التعاون الإسرائيلي في منطقة المتوسط، مركزًا على العلاقة المركّبة التي تجمع إسرائيل مع روسيا في الساحة السورية، بالإضافة إلى اتفاقيات الغاز ذات البعد الاستراتيجي التي أبرمتها عدة دول متوسطية بمشاركة إسرائيل. القسم الثالث يتناول الساحة الأوروبية حيث تقوم إسرائيل بتعزيز علاقاتها مع اليمين الشعبوي لتعطيل قرارات مناصرة للقضية الفلسطينية قد تُتخذ على مستوى الاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، تستمر إسرائيل في استثمار مسألة معاداة السامية لضرب حركات مناهضة الاحتلال الإسرائيلي، خاصة على ضوء قرار محكمة الجنايات الدولية الذي يبشر بإمكانية فتح تحقيق ضد جرائم الاحتلال في الضفة الغربية. يتطرق القسم الرابع إلى سؤال العلاقات الأميركية الإسرائيلية بعد وصول بايدن والحزب الديمقراطي إلى الحكم، وإمكانية تأثير ذلك على السياسة الخارجية الإسرائيلية. كما يتناول القسم العلاقة مع المجتمعات اليهودية في الولايات المتحدة التي تختلف توجّهاتها إزاء الانتخابات والسياسة الداخلية الأميركية. وفي القسم الخامس نتابع آخر التطورات في الساحة الأفريقية حيث تستمر إسرائيل في استثمار قوّتها الناعمة المتمثلة بتفوقها في مجال البحث التكنولوجي والزراعة والصحة واستخراج المواد الطبيعية و«التنمية المجتمعية» لاختراق بعض الدول الأفريقية واستمالتها سياسيًا في المحافل الدولية.

١. اتفاقيات أبراهام: إسرائيل تتموضع ضمن خارطة التحالفات الإقليمية

١.١ اتفاقيات أبراهام: الظروف والسياق التاريخي

شهد العام ٢٠٢٠ تطورات دراماتيكية تمثلت في توقيع اتفاقيات «أبراهام» التطبيعية بين إسرائيل وكل من البحرين والإمارات العربية المتحدة والمغرب بالإضافة إلى قطع أشواط كبيرة نحو التطبيع الرسمي مع السودان. ويمكن ربط اتفاقات التطبيع والتقارب الرسمي بين إسرائيل وبعض الأنظمة العربية ببعض التغيرات الإقليمية التي حصلت في السنوات الأخيرة ودفعت إسرائيل إلى إعادة بلورة سياساتها الخارجية في المنطقة، وهي: ١) تراجع قوة النظام الرسمي العربي والمؤسسات العربية الجامعة في أعقاب فشل الثورات العربية؛ ٢) تعاظم دور ونفوذ بعض دول الخليج العربي؛ ٣) تعاظم دور تركيا وإيران كلاعبين إقليميين، الأمر الذي يجعل من قلق إسرائيل والإمارات والسعودية قاسماً مشتركًا؛ ٤) تهميش المسألة الفلسطينية وتحوّلها إلى شأن ثانوي في المنطقة.

اتفاقيات أبراهام

هي اتفاقيات تطبيع رسمية بين إسرائيل ودول عربية. بدأت الاتفاقيات من خلال التوقيع في ١٥ أيلول ٢٠٢٠ على اتفاق إسرائيلي- إماراتي، وإسرائيلي- بحريني في ساحة البيت الأبيض. تم اختيار الاسم «أبراهام» (أو النبي إبراهيم عليه السلام بالعربية) كناية عن القاسم المشترك الذي يجمع ما بين اليهود والمسلمين، وهو محاولة لتصوير الصراع الإسرائيلي-العربي على أنه مجرد صراع ديني.

لقد شكل تقاطع هذه العوامل أثناء وجود دونالد ترامب في سدة الحكم في الولايات المتحدة حافزًا دفع باتجاه توقيع اتفاقيات التطبيع في هذه الفترة. وقد رأت الحكومة الإسرائيلية في هذه المتغيّرات فرصةً من أجل التموضع في خارطة التحالفات الإقليمية بوصفها شريكة للمحور «السني» في مواجهة النفوذ الإيراني والتركي. وبالتالي، وجدت إسرائيل فرصة سانحة لإعادة صياغة المعادلة الدبلوماسية الإقليمية بناء على رؤية نتنياهو المتمثلة بفرض مبدأ «السلام مقابل السلام» بدلاً من مبدأ «الأرض مقابل السلام». هذا يعني البدء بالتطبيع الرسمي قبل، أو بمعزل عن، التسوية مع الفلسطينيين وهو ما يعتبر مكسبًا أمنيًا وسياسيًا واستراتيجيًا لإسرائيل.[١]

يعتبر جيرارد كوشنير، صهر الرئيس الأميركي ترامب، عرّاب اتفاقيات أبراهام التي تُعد جزءًا أساسيًا من صفقة القرن. ويمكن اعتبار اتفاقيات أبراهام «حالة» قد تستمر بشكل متدحرج. فبعد أن أعلن كل من ترامب ونتنياهو في مناسبتين مختلفتين عن وجود دول عربية أخرى مستعدة للانضمام إلى اتفاقيات أبراهام، أعلن السودان في ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٠، بشكل رسمي، عن وجود جهود حثيثة تهدف إلى الوصول إلى اتفاق تطبيع مع إسرائيل. وفي كانون الأول ٢٠٢٠ انضمت المغرب إلى اتفاقيات أبراهام بشكل رسمي.

وكان نتنياهو أعلن أمام الجمعية العامة للأمم المتّحدة في أيلول ٢٠١٦ عن وجود توافق جديد مع دول عربية، مشيرًا إلى أن: «التغيير الأكبر هو التقرب من إسرائيل والذي يجري في مكانٍ آخر، [أي] في العالم العربي،[...]، دول عديدة في المنطقة تعترف أن إسرائيل ليست عدوّها، تعترف أن إسرائيل هي حليفتها». وأشار إلى أن إسرائيل وهذه الدول تعتبر إيران وداعش أعداءها المشتركين».[٢]

ترجم هذا التوجه عمليًا خلال العام ٢٠٢٠. ففي الثالث عشر من آب ٢٠٢٠، وتحت عنوان «اتفاق أبراهام»، أعلنت معاهدة السلام بين إسرائيل ودولة الإمارات العربيّة المتّحدة للجمهور العام. وهو الاتفاق الإسرائيلي- العربي الأول بعد توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن (اتفاق وادي عربة) قبل نحو ربع قرن. وُقِّع الاتفاق رسميًا في ١٥ أيلول من العام نفسه في باحة البيت الأبيض، وانضمت إليه دولة البحرين. تلا الاتفاق إعلان تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكلّ من: السودان في ٢٣ تشرين الأول ٢٠٢٠، المملكة المغربية في ١٠ كانون الأول من العام نفسه. وتبعت ذلك تسريبات إسرائيلية عن وجود اتصالات مع السعودية وحصول لقاء جمع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مع وليّ العهد السعودي محمد بن سلمان في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بحضور وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو.[٣] وسبق ذلك في تشرين الأول ٢٠١٨ زيارة نتنياهو إلى سلطنة عمان على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين. يضاف إلى ذلك استمرار التنسيق والتعاون بين إسرائيل وقطر خاصة في إدارة ملف قطاع غزة. وكان نتنياهو قد أعلن في ١٥ اذار ٢٠٢١ أنه ينتظر توقيع أربع اتفاقيات تطبيع جديدة مع دول عربية أخرى.[٤]

تشكل اتفاقيات أبراهام انعطافة استراتيجية في مكانة إسرائيل الإقليمية التي تحولت بموجبها وبشكل رسمي إلى جزء في خارطة التحالفات والاصطفافات الإقليمية. كما مثلت انتصارًا للموقف اليميني الذي قاده نتنياهو بفك الارتباط بين الوصول إلى حلّ للقضية الفلسطينية من جهة والتطبيع مع الدول العربية من جهة أخرى، الأمر الذي يعني تعزيز مبدأ «السلام مقابل السلام» بدلًا عن مبدأ «السلام مقابل الأرض». وعلى العكس من اتفاقيات إسرائيل السابقة مع مصر والأردن اللتان تتشاركان مع إسرائيل بحدود جغرافية وخاضت الأخيرة حروبًا معهما، فإن هذه الاتفاقيات تأتي مع دول لم تكن قد خاضت حروبًا في السابق مع إسرائيل، ولا تتشارك معها بحدود جغرافية. تشمل «اتفاقيات أبراهام» خطوات عدة لتطبيع العلاقات على المستويين المجتمعي والثقافي مما يمكن اعتباره محاولات لخلق تطبيع شعبي وكسر الإجماع العام الرافض للصهيونية.[٥] فيما يلي تلخيص لأهم التطورات في كل قُطر عربي على حدة.

١.٢ التطبيع مع الإمارات العربية المتحدة

لم تبدأ العلاقات الإماراتية الإسرائيلية في العام ٢٠٢٠، فبعد لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو مع وزير الخارجية الإماراتي في العام ٢٠١٢ على هامش اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة،[٦] بدأت سلسلة خطوات تمهيدية، كان من بينها السماح للإسرائيليين حاملي الجنسية الثانية بالدخول إلى الإمارات، إلى جانب

استقبال شخصيات سياسية، كزيارة مدير عام وزارة الخارجية دوري غولد في العام ٢٠١٥,[٧] كما توسّعت العلاقات لتشمل الجوانب المدنيّة والرياضية، وسمحت الإمارات في أواخر العام ٢٠١٨ لبعثة الجودو الإسرائيلية بالمشاركة في المسابقة العالمية للجودو المقامة في أبو ظبي، فضلاً عن السماح للمنتخب الإسرائيلي برفع علمه أثناء إذاعة «النشيد الوطني الإسرائيلي» (هتكفا) في المسابقة.[٨] تشيرّ التقارير الإسرائيلية والعالمية أن التعاون العسكري كان قد بدأ بين البلدين قبل الاتفاق بسنوات، حيث شارك سلاح الطيران الإسرائيلي والإماراتي بثلاث مناورات مشتركة بوجود طرف ثالث.[٩]

حمل خطاب بنيامين نتنياهو في آب ٢٠٢٠ حول اقتراب توقيع الاتفاق مع الإمارات رسائل مركزيّة تعكس أبعاده الاستراتيجية، ويمكن تلخيص أهم المرتكزات بالآتي: سياسيًا، استبدال مبدأ «الأرض مقابل السلام» بمبدأ «السلام مقابل السلام». اقتصاديًا، فتح الأسواق أمام إسرائيل، وهو ما يعني تعزيز قدراتها الاقتصادية وانتشارها وتوسيع استثمارها. أمنيًا، تموضع إسرائيل في علاقات تحالف مع الدول المحيطة بإيران.

جاء العام ٢٠٢٠ تتويجًا لهذه العلاقات من خلال التوقيع بشكل رسمي على اتفاق التطبيع في ١٥ أيلول ٢٠٢٠ في باحة البيت الأبيض. وحمل خطاب بنيامين نتنياهو في آب ٢٠٢٠ حول اقتراب توقيع الاتفاق رسائل مركزيّة تعكس أبعاد الاتفاق الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية–أمنية. ويمكن تلخيص أهم الأبعاد بالآتي: سياسيًا، استبدال مبدأ «الأرض مقابل السلام» بمبدأ «السلام مقابل السلام»، إذ إن الاتفاق جاء دون أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية أو العربية المحتلة في العام ١٩٦٧.[١٠] اقتصاديًا فتح الأسواق أمام إسرائيل، وهو ما يعني تعزيز قدراتها الاقتصادية وانتشارها وتوسيع استثمارها.[١١] أمنيًا، تموضع إسرائيل في علاقات تحالف مع الدول المحيطة بإيران وتعزيز قدراتها على مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة.

التعاون الإسرائيلي–الإماراتي	
دبلوماسيًا	– علاقات دبلوماسية كاملة – فتح مكاتب تمثيل متبادلة – إقامة حوارات ثنائية دائمة حول القضايا السياسية والإقليمية – برامج إعلامية موجّهة للرأي العام في الدولتين
اقتصاديًا وماليًا	– بلورة معاهدة ضريبة – اتفاقية إطار تجاري– اقتصادي – التعاون في مجال مكافحة تبييض الأموال – مذكرة تفاهم للتعاون والحوار حول قضايا الخدمات المالية – بلورة اتفاق حماية الاستثمار – الاتفاق على ضرورة الوصول إلى بروتوكول مالي بين الدولتين

الطيران والتأشيرات	– إبرام اتفاقية طيران وفتح خطوط جويّة مباشرة – ترتيب مشترك لقضايا تأشيرات السفر
الاستثمار والابتكار	– استثمارات في قطاعات محددة، بما في ذلك الطاقة والفنادق وغيرها – التعاون في مجال البحث والتطوير وإنشاء صندوق مشترك للابتكار
الصحة	– تعاون استراتيجي حول فيروس كورونا – اتفاقية تعاون بين الجهات الصحية في مجال التأهب للطوارئ
الثقافة والسياحة	– اتفاقيات سياحة إقليمية بالتعاون مع الأردن ومصر – التسويق المشترك لحزم سياحية تجاه إسرائيل والإمارات تستهدف سياحًا من دول العالم الثالث. – عقد اتفاقية لتشجيع الإنتاج المشترك في السينما والتلفزيون – اتفاقية تعاون في إطار الفعاليات الثقافية – الحوار بين الأديان
الفضاء والعلوم	– اتفاقية تعاون في مجال الفضاء المدني – الاتفاق على أطر للتعاون العلمي والتكنولوجي في مجالات متنوعة

في آب ٢٠٢٠، سافرت البعثة الإسرائيلية برئاسة مستشار الأمن القومي الإسرائيلي مائير بن شبات إلى أبو ظبي من أجل الاتفاق على مجالات التعاون والتي شملت الجوانب العسكرية والاقتصادية المشتركة، وهي اللقاءات التي جرت بحضور كبير مستشاري الرئيس الأميركي ترامب جاريد كوشنير.[١٢] وقد برز في هذه البعثة حضور مندوبين عن الاقتصاد الإسرائيلي يمثلون «بنك إسرائيل» ووزارات الاقتصاد والتكنولوجيا والصحة، ورئيس قسم السايبر القومي.[١٣] وفي نهاية آب ٢٠٢٠، أعلن خليفة بن زايد عن إلغاء قانون مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وهو القرار الذي حيّاه بنيامين نتنياهو ببيان خاص.[١٤]

كما أصدر مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية بيانًا يفصّل طواقم العمل التي ستعمل على مستويات متنوعة وتعتبر اللبنة الأساسية في الاتفاق بين البلدين،[١٥] بيد أن الجوانب العسكرية والأمنية بقيت في معظمها طي الكتمان، وبرز في ملف التعاون الثقافي اتفاق بين «مفوّضية السينما» في أبو ظبي (ADFC) وبين «صندوق السينما الإسرائيلي» ومدرسة «سام شبيغيل للإنتاج السينمائي» في القدس،[١٦] والتي تلعب دورًا في تفعيل السينما في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، وسبق وأن وضعتها مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ضمن القوائم السوداء التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية.

تتعامل إسرائيل مع الاتفاق الإماراتي ليس بوصفه مكسبًا سياسيًا وأمنيًا استراتيجيًا فحسب، بل كذلك مكسب لتعزيز التعاون فيما سياق ما يعرف «بالقوة الناعمة»، كالمشاريع التنموية على مستوى مراكز دراسات وأبحاث بالإضافة إلى تعاون ثقافي ورياضي و«تنموي». ويشمل ذلك إعلان الشراكة بين

مركز «موشيه ديان» التابع لجامعة تل- أبيب، مع مركز «ترينـدز» للبحث والاستشارة في أبو ظبي، في تشرين الأول ٢٠٢٠،[١٧] وإعلان اتفاق شراكة بين معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)، وبين مركز الإمارات للسياسات (EPC).[١٨] بالإضافة إلى الاتفاقيات والصفقات الرياضية التي تم تنفيذ بعضها، وكان أبرزها عقد اتفاق بين فريق «بيتار القدس» المعروف بعنصريته وعداء جمهوره التاريخي للعرب، وبين الشيخ حمد بن خليفة الإماراتي. وكان من المفترض أن يبيع النادي الإسرائيلي ٥٠٪ من أسهمه لابن خليفة، إلا أن اتحاد كرة القدم الإسرائيلي أعلن في بداية شباط ٢٠٢١ عن سحب مالكي فريق «بيتار القدس» للطلب.[١٩] يُذكر أن الطلب قوبل برفض واسع بين صفوف جمهور الفريق الذين نظمّوا مظاهرات منددّة بالاتفاق المتوقع وحملوا لافتات عنصرية ضد العرب والمسلمين.[٢٠]

كما تسعى إسرائيل إلى تطوير التعاون في مجالات التبادل الاقتصادي في قطاع الأموال والبناء والسايبر وتجارة الماس، حيث أشارت طالي زيجينير، الخبيرة الاقتصادية الإسرائيلية، أن إسرائيل تعتبر دبي والإمارات أهدافًا استراتيجية للاستثمار الإسرائيلي خاصة على ضوء التوجّه الإماراتي الواضح بالتحرّر من الاعتماد على تصدير النفط كمصدر أساسي للاقتصاد. يأتي ذلك إلى جانب التعاون في مجال الهايتك والمبادرات الريادية (ستارت-آب)، والتي تعتبر إسرائيل واحدة من أبرز الدول فيها.[٢١] ويؤكد زئيف لافيه، نائب المدير العام للتعاون الدولي في نقابة التجّار الإسرائيلية، أن أكثر من ٣٠٠ شركة إسرائيلية تعمل في دولة الإمارات، مع أن معظمها تعمل في إطار بعثات دولية.[٢٢]

يذكر أن عددًا من اتفاقيات التعاون الثنائي في القضايا آنفة الذكر قد أُبرمت بين جهات رسمية مختصّة في كل من إسرائيل والإمارات. فمثلاً، في الأول من أيلول ٢٠٢٠ وقّع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية ومحافظ مصرف الإمارات العربية المتّحدة عبد الحميد سعيد على بروتوكول تفاهم في مجال البنوك يتيح إقامة لجنة مشتركة لتطوير التعاون في مجال الاستثمارات المالية وتقديم التسهيلات في هذا الصدد.[٢٣] وعلى ضوء هذا البروتوكول واتفاقية السلام، نشر بنك إسرائيل تعميمًا في حول قواعد العمل بموجب هذا الاتفاق. كما نظّمت وزارة الخارجية مؤتمرًا اقتصاديًا في إسرائيل، في ٢٠/٨/٢٧، شارك فيه أكثر من ٨٠٠ رجل أعمال إسرائيلي حول إمكانيات الاستثمار الاقتصادي في دولة الإمارات ودراسة السوق الاقتصادية الإماراتية وإمكانيات الاستثمار فيها.[٢٤]

بدورها، قامت وزارة الاقتصاد الإسرائيلية بنشر تقرير مسحيّ في تشرين الأول ٢٠٢٠، يشرح بصورة مفصلة مجالات التعاون الاقتصادي الممكنة مع الإمارات. وذكر التقارير الذي حمل عنوان «الإمكانات الاقتصادية القائمة مع الإمارات العربية المتحدة» مجالات عدة كالتجارة، والاستثمار، والمياه، والزراعة، والبناء، والماس والمجوهرات، والسايبير، والتكنولوجيا المالية، والصحة.[٢٥]

تعتبر «مواجهة الخطر الإيراني» أحد محفزات اتفاق التطبيع الإسرائيلي الإماراتي. وقد عبر الجنرال السابق إسحق غرشون عن ذلك بقوله إن «المسافة بين إسرائيل وإيران تصل إلى ٢٠٠٠ كيلو متر

(ذهابًا وايابًا)، بيد أن المسافة التي تفصل الإمارات عن المنشآت النووية الإيرانية لا تتعدى عشرات الكيلومترات». وقد كان هذا التصريح تعبيرًا واضحًا عن أهمية الاتفاق على المستوى الجيو- استراتيجي بالنسبة لإسرائيل الذي يشكل جزءًا من مفهوم «ردع إيران».[٢٦] كما بيّن رئيس معهد القدس للدراسات الاستراتيجية والأمنية أفرايم عنبار، أن وجود اتفاق كهذا بين الطرفين في العلن يتيح لإسرائيل استخدام القواعد العسكرية الإماراتية في أي عملية عسكرية في المنطقة، ويجعلها قريبة من مسرح أي معركة قد تندلع مع إيران، خاصة على ضوء الانسحابات الأميركية من المنطقة. ويمتدّ التعاون الأمني ليشمل مجالات استخباراتية بين البلدين.[٢٧]

كان انضمام إسرائيل للتحالف الأمني الدولي (The International Security Alliance)، في ٢٠٢٠/١٠/٢٦، من حصاد النتائج المبكرة لاتفاقية السلام مع الإمارات، حيث إن التحالف يضم وزارات الداخلية والأمن الداخلي للدول الأعضاء فيه والتي تشمل الإمارات والبحرين والمغرب ودول أوروبية أخرى. وكانت إسرائيل الدولة العاشرة العضو في هذا التحالف الذي تأسس على يد الإمارات وفرنسا في العام ٢٠١٧ لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء في قضايا الأمن والشرطة.[٢٨]

توضح المعطيات أن الاتفاق مع الإمارات تعدى التطبيع إلى تعاون متعدد المستويات ويشمل العسكري- الأمني والاستراتيجي فضلاً عن الاقتصادي. وينبع هذا التعاون من الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى التحالف مع «دول سنية معتدلة» أمام النفوذ الإيراني في المنطقة. وترى إسرائيل أن الإمارات العربية المتحدة هي القوّة السياسية والاقتصادية البارزة في الخليج العربي حاليًا، وتتجّه إلى تحويل اتفاق التطبيع معها إلى نمط جديد للتحالفات الإسرائيلية- العربية في المنطقة يشمل أيضا أبعادًا مجتمعية وثقافية وشعبية.

وكان انتشار جائحة كورونا في العالم مدخلاً لتعزيز التعاون وتكريسه بين البلدين منذ أوائل العام ٢٠٢٠. وشمل ذلك نقل مواد طبية ومسحات فحص كورونا أرسلت من الإمارات لإسرائيل،[٢٩] إضافة إلى توقيع اتفاقيات تعاون بين شركات إسرائيلية وإماراتية تعمل في مجال التطوير التكنولوجي ضمن مساعي مواجهة فيروس كورونا.[٣٠] كما تم توقيع اتفاق بين مجموعة الدول الأربعة وعشرين (G-24) وشركتي رفائيل والتصنيع الجوي لتطوير تكنولوجيا في مجالات مكافحة الكورونا.[٣١]

أخيراً، توضح المعطيات أعلاه أن الاتفاق مع الإمارات تعدى التطبيع إلى تعاون متعدد المستويات ويشمل العسكري- الأمني والاستراتيجي فضلاً عن الاقتصادي. وينبع هذا التعاون من الاستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى التحالف مع «دول سنية معتدلة» أمام النفوذ الإيراني في المنطقة. وترى إسرائيل أن الإمارات العربية المتحدة هي القوّة السياسية والاقتصادية البارزة في الخليج العربي حاليًا، وتتجّه إلى تحويل اتفاق التطبيع معها إلى نمط جديد للتحالفات الإسرائيلية- العربية في المنطقة يشمل أيضا أبعادًا مجتمعية وثقافية وشعبية.

١.٣ التطبيع مع البحرين

أعلن في الحادي عشر من أيلول عن انضمام البحرين إلى «اتفاقيات أبراهام» وتم التوقيع على الاتفاق بشكل رسمي في الخامس عشر من أيلول ٢٠٢٠. وعليه، أكد بيان رئيس الحكومة الإسرائيلية على سيادة مبدأ «السلام مقابل السلام» و «السلام من منطلق القوة» الذي لا يستدعي الانسحاب من الأراضي المحتلة.[٣٢] على إثره هاتف نتنياهو ولي العهد البحريني سلمان بن حمد آل خليفة واتفقا أن يتحول الاتفاق إلى سلام أمني واقتصادي وسياحي وتكنولوجي وثقافي.[٣٣] وفي منتصف تشرين الثاني ٢٠٢٠ ترأس وزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني بعثة بحرينية دبلوماسية أثناء اتفاقه مع وزير الخارجية الإسرائيلي على افتتاح سفارات رسمية بين البلدين،[٣٤] لتتلوها زيارة لوزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني إلى إسرائيل في بداية كانون الأول ٢٠٢٠ للتوقيع على اتفاقيات تعاون سياحي واقتصادي.[٣٥] يذكر في هذا الصدد أن الزيارة شملت لقاءً مع المدراء العامين لخمسة بنوك في إسرائيل لبحث إنشاء بنية تحتية بنكية لدعم استثمارات وصناعات مشتركة بين البلدين.[٣٦] أما في جانب التعاون الصحي فقد اتفق رئيس الحكومة الإسرائيلي في محادثة مع ولي العهد البحريني على دعم البحرين الساعية لبناء مصنع تابع لشركة «فايزر» الأميركية لإنتاج لقاحات ضد الكورونا.[٣٧]

١.٤ التطبيع مع السودان

بعد مضي أقل من عام على إشاعة الأنباء حول لقاء في أوغندا جمع رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو والجنرال عبد الفتاح البرهان، رئيس المجلس السيادي السوداني، أعلن البيت الأبيض بتاريخ ٢٠٢٠, ١٠, ٢٣ عن اتفاق تطبيع وإنهاء «حالة الحرب» بين إسرائيل والسودان،[٣٨] تضّمن الإعلان تعاونًا اقتصاديًا وتجاريًا بين البلدين خاصة في مجال الزراعة.[٣٩] يُذكر أن إزالة السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، فضلاً عن الدعم المالي كانا أحد أهم الأسباب التي دفعت المجلس العسكري السوداني للمضي في خطواته التطبيعية، وهي وعود وضمانات قدّمتها الإدارة الأميركية، برئاسة ترامب، الأمر الذي يمنحها حصانةً في الدعاوى المرفوعة ضدها في هذا الشأن، فضلاً عن إزالة العقبات المالية وتسوية ديون السودان أو تخفيف أعبائها أمام البنك الدولي.[٤٠] وجاء في بيان الخارجية الإسرائيلية حول الاتفاق أن «انضمام السودان لاتفاق أبراهام بعد الإمارات والبحرين هو رد على اللاءات الثلاث التي صدرت عن قمة الخرطوم قبل ٥٣ عامًا. فبعد اللاءات الثلاث جاءت الموافقات الثلاث من الإمارات والبحرين والسودان».[٤١] تعكس هذه التصريحات البعد السياسي الاستراتيجي الذي توليه إسرائيل لهذه الاتفاقيات.

١.٥ التطبيع مع المغرب

عرفت العلاقات بين المغرب وإسرائيل تطبيعًا وتعاونًا منذ سنوات الخمسينيات، ثم تحوّلت إلى علاقات علنية ورسمية في العاشر من كانون الأول ٢٠٢٠. يرى عاموس جلعاد (جنرال سابق) أن أهمية الإعلان اليوم لا تنبع من أنها تعزز ما كان قائمًا، بل تفتح الأفق لتطوير التعاون في مجالات تتعدّى الأمن كالعلاقات الاقتصادية والثقافية والسياحية، وأن الجمهور العربي يقتنع أن وجود إسرائيل في المنطقة ليس مؤقتًا بل دائم.[٤٢] وفي منتصف كانون الثاني ٢٠٢١ وقع الطرفان على اتفاق طيران يسمح بالرحلات الجوية المباشرة بين الطرفين،[٤٣] وفي نهاية كانون الثاني من العام الجاري جرت مكالمة بين مئير بن شبات، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ووزير الخارجية المغربي، واتفقا على إنشاء مجموعة عمل لتطوير العلاقة بين الطرفين في قضايا الاستثمارات والسياحة والمياه وجودة البيئة والطاقة وغيرها.[٤٤]

أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن التقارب المغربي- الإسرائيلي يظهر مدى صحة مبدأ «الطريق إلى قلب واشنطن يمرّ عبر تل أبيب»، في إشارة إلى مصلحة مغربية في نسج اتفاق تطبيع مع إسرائيل مقابل حصول المغرب على اعتراف أميركي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية.

وأثناء توقيع اتفاق التطبيع، كان هناك اهتمام خاص بالمجال الثقافي. وساهم في ذلك وجود أعداد كبيرة من اليهود الإسرائيليين من أصول مغربية، حيث عزز الاتفاق الحديث عن «الموروث اليهودي في المغرب». فمثلاً، قامت المغرب بإحداث تغيير في بعض مناهج التعليم، من خلال دمج تاريخ الشعب اليهودي في الدولة. وفي سياق مشابه، وافقت المغرب على إقامة مشاريع تطوير وترميم لمواقع أثرية يهودية كالكُنس والمقابر والمدارس اليهودية والأحياء اليهودية،[٤٥] لذا، من المتوقع أن يكون قطاع السياحة أكبر هذه الاستثمارات المشتركة، خاصة وأن مملكة المغرب من أكثر الدول التي اعتادت استقبال السيّاح الإسرائيليين في السابق، إذ تشير التقديرات إلى استقبال ما بين ٢٥-٤٥ ألف سائح إسرائيلي سنويًا.[٤٦]

بالنسبة للمغرب، يعتبر اتفاق التطبيع مع إسرائيل فرصة للحصول على اعتراف أميركي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. فقد أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن التقارب المغربي- الإسرائيلي يظهر مدى صحة مبدأ «الطريق إلى قلب واشنطن يمرّ عبر تل أبيب»، حيث تتحدّث التقارير عن مصلحة مغربية في نسج اتفاق تطبيع مع إسرائيل مقابل حصول المغرب على اعتراف أميركي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية.[٤٧]

١.٦ مستقبل التقارب الإسرائيلي السعودي

تعتبر إسرائيل أن السعودية قوة بارزة وصاحبة دور استراتيجي في المنطقة. وهي من الدول التي تصطف في مواجهة ما تسميه إسرائيل «التهديد الإيراني» المتمثل في تزايد نفوذها في العراق واليمن.

ومن وجهة نظر السياسة الخارجية الإسرائيلية فإن اتفاقًا مستقبليًا مع السعودية يعتبر فرصة مواتية لإحكام «الطوق مع الدول السنيّة المعتدلة على إيران».[٤٨]

على الرغم من عدم انضمام السعودية إلى اتفاقيات التطبيع الأخيرة، فقد شهد العام الأخير تعاظمًا في العلاقات غير الرسمية وغير المعلنة بين الطرفين، ظهر ذلك من خلال سماح السلطات السعودية لطائرة إماراتية تحمل وفدًا رسميًا إلى تل أبيب أن تعبر من سماء المملكة في أوائل أيلول ٢٠٢٠،[٤٩] وهو ما سبق وأن أعلنه نتنياهو كإنجاز دبلوماسي إسرائيلي آخر، معتبرً الأمر «دعمًا للاتفاق من الخارج».

مفاوضات سياسية وتفاهمات أمنية سريّة: في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٢٠ نشرت الصحافة الإسرائيلية تسريبات على لسان مصادر رسمية لم يُذكر اسمها، حول زيارة سريّة قام بها رئيس الوزراء نتنياهو ورئيس الموساد يوسي كوهن إلى المملكة السعودية، حيث التقيا مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وتحدثا حول قضية تطبيع العلاقات بين البلدين.[٥٠] سبق ذلك إعلان في بداية العام السابق عن مفاوضات تمت بين قيادات رسمية سعودية وأخرى إسرائيلية بوساطة أميركية حول إمكانية دمج السعودية في مجلس الوقف الإسلامي المسؤول عن إدارة المسجد الأقصى المبارك.[٥١] ازدادت في الشهر الأخير (شباط ٢٠٢١) التقارير الإسرائيلية التي تتحدث عن تطوّر في العلاقات على ضوء إعلان الولايات المتحدة نيّتها العودة للاتفاق النووي مع إيران، إذ أعلن الصحافي الإسرائيلي روعي كيس على قناة «كان ١١»، أن مباحثات تجري بين الطرفين السعودي والإسرائيلي على ضوء الإعلان الأميركي.[٥٢]

تلا ذلك إعلانٌ لقناة « i24NEWS» الإخبارية، أن مباحثات تجري في الشهر الحالي (شباط ٢٠٢١)، بين إسرائيل، والبحرين والإمارات والسعودية حول إقامة تحالف دفاع إستراتيجي بين الدول المذكورة بما يشبه تحالف «الناتو». لم يؤكد مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية المعلومات الواردة إلا أنه وفقًا لصحيفة «يسرائيل هيوم» فقد أكدتها مصادر إماراتية وبحرينية رسمية، فيما لم تنف السعودية أو تؤكد التسريبات.[٥٣]

وعلى الرغم من استمرار الإعلام الإسرائيل بتسريب أنباء عن وجود تواصل وتنسيق مع السعودية، فإن الأخيرة تقابل هذا النشر بنفي رسمي، وتؤكد على موقفها من المبادرة العربية التي تحول دون الوصول إلى اتفاق تطبيع قبل حلّ القضية الفلسطينية.[٥٤] في هذا الإطار، ترجح التقديرات الإسرائيلية أن تغيير الإدارة الأميركية وانتهاء عهد ترامب الذي دفع بكل قوته من أجل عقد اتفاقيات «أبراهام» لن يكون سهلًا، خاصة وأن إدارة بايدن تتبنى استراتيجية دولية مغايرة، ستهتم بموجبها في المرحلة الحالية بالتبعات الداخلية لأزمة كورونا.[٥٥]

١.٧ عمان وقطر: علاقات بلا تطبيع رسمي

في جانب متّصل، تستمر إسرائيل بالمحافظة على علاقتها ومحادثاتها الدبلوماسية مع سلطنة عمان، على الرغم من عدم الإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات أو الوصول لاتفاق بهذا الصدد،

حيث أجرى وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي، محادثة مع نظيره العماني يوسف بن علوي، وقال الأخير خلال المحادثة إنه يدعم اتفاق سلام إقليمي، كما يدعم تجديد محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.[٥٦]

وفي إطار آخر، أشارت مصادر صحافية إسرائيلية إلى احتمال أن تكون دولة قطر هي الهدف الإسرائيلي القادم للتوصل لاتفاق سلام، وهو ما أشار إليه ألون بن دافيد في تشرين الأول ٢٠٢٠,[٥٧]

تربط الترجيحات الإسرائيلية هذه المسألة بإدارة ملف قطاع غزّة وسيناريو التوصّل إلى تهدئة في هذا الصدد، وكانت وسائل الإعلام الإسرائيلية أوضحت أن المبعوث القطري (لإعادة اعمار غزّة) محمد العمادي ونائبه خالد حردان – قاما خلال ٢٠٢٠ بأكثر من زيارة إلى غزة، عبر مطار بن غوريون وصولاً لقطاع غزة عبر معبر إيريز لإدخال أموال المساعدات القطرية للقطاع بعد الحصول على الموافقة الإسرائيلية. جدير بالذكر أن المصادر نفسها قالت بأن لقاءات جمعت العمادي ونائبه مع مسؤولين أمنيين إسرائيليين خلال هذه الزيارات لبحث ملف التهدئة مع القطاع.[٥٨،٥٩] في المقابل، أعلنت قطر وفي أكثر من مناسبة، رفضها التوقيع على اتفاق سلام دون التوصّل إلى حل للقضية الفلسطينية، وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية القطرية ومساعدته لولوة الخاطر.[٦٠]

١.٨ الأردن

على الرغم من وجود علاقات دبلوماسية واقتصادية على مدار أكثر من ربع قرن بين إسرائيل والأردن، فإن فتورًا طرأ على مشهد العلاقات الخارجية بين البلدين في السنوات الأخيرة. أحد أسباب هذا الفتور هو الخرق الإسرائيلي لتفاهم «الوضع القائم» في المسجد الأقصى واستفزاز الأردن والفلسطينيين بالمضي في مخطط التقسيم الزماني والمكاني للأقصى. يضاف إلى ذلك التصريحات المستمرة للقيادة الإسرائيلية حول نيّة فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق (ج) ضمن مشروع الضم (راجع التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٠).[٦١]

على الرغم من ذلك، كانت هناك مساعٍ إسرائيلية لاحتواء الفتور مع الأردن، خاصة منذ منتصف العام ٢٠٢٠ تزامنًا مع إعلان تجميد مخطط الضم. وعليه، وقعت الأردن وإسرائيل في تشرين الأول ٢٠٢٠ على اتفاق طيران مشترك تسمح بعبور طائرات مدنية وعسكرية في المجالين الجويين للدولتين، مما يقصّر مدة الطيران بين دول الخليج والشرق الأوسط وبين أوروبا وأميركا. إضافة إلى أن الاتفاق يسمح بعبور طائرات في الأجواء الإسرائيلية بعد عبورها الأجواء الإيرانية.[٦٢] يأتي ذلك إلى جانب التوقيع على ميثاق «منتدى غاز الشرق الأوسط» الذي تشارك فيه الأردن إلى جانب إسرائيل ودول متوسطية أخرى (انظر لاحقًا). وفي جانب متصّل أعلنت إسرائيل في شباط ٢٠٢١ عن حزمة من المشاريع الاقتصادية المشتركة المزمع تنفيذها مع الأردن، حيث اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي ثلاث مرات بنظيره الأردني أيمن الصفدي.[٦٣]

صورة من قمة في أنقرة في أيلول ٢٠١٩، تَجمع عدداً من لاعبي الإقليم: بوتين روحاني وأردوغان. (أ.ف.ب)

ونشرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» تسريبًا عن لقاء جمع وزير الدفاع الإسرائيلي بني غانتس بالملك الأردني عبد الله الثاني خلال شهر شباط ٢٠٢١،[٦٤] وأفاد التسريب أن غانتس تناول مسألة تطوير العلاقات بين البلدين وكسر الجليد القائم. جاء هذا التسريب بعد أيام عدّة من قيام الأمير الحسن بن طلال بنشر مقال في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في ٢٦,٠٢,٢٠٢١ دعا من خلاله لإعادة إحياء عملية السلام وتطويرها.[٦٥]

وصل التوتر بين إسرائيل والأردن ذروته مع إلغاء زيارة بنيامين نتنياهو للإمارات في آذار ٢٠٢١، بعد أن وضعت الأردن صعوبات وقيودًا مشدّدة على عبور طائرته لمجالها الجوي، أدّت في نهاية المطاف لإلغاء الزيارة. وأكّد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في مقابلة أجراها مع شبكة CNN أن الأردن غاضب من إلغاء زيارة ولي العهد الأردني إلى الحرم القدسي الشريف بحجة الترتيبات الأمنية، وهي زيارة كانت مقررة قبل يوم واحد من الموعد المقرر لتحليق نتنياهو إلى الإمارات، وقال الصفدي مُتعجّبًا: «نتنياهو يُعطّل زيارة دينية ويتنظر منا الموافقة على الطيران في الأجواء الأردنية، لنكن جادين!».[٦٦]

٢. التعاون الإسرائيلي في حوض المتوسط

يقوم التفاهم الروسي الإسرائيلي في الشأن السوري على المعادلة التالية: تتفهم إسرائيل دور روسيا ومكانتها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط مقابل موافقة روسيا على حريّة العمل العسكري الإسرائيلي «لتأمين» حدودها الشمالية، وعدم السماح بوجود قاعدة عسكرية قوية لإيران داخل سورية.

تركزت السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط في محورين أساسيين: ١) مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، ما دفع إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها مع دول خليجية (وهذا ما تم تناوله أعلاه)، بالإضافة إلى استمرار صيغ التفاهم الروسي- الإسرائيلي فيما يخص التدخلات الإسرائيلية في سورية (وهذا ما سيتم تناوله بعد قليل). ٢) كبح جماح النفوذ التركي في المنطقة، وهذا يعتبر من الحوافز الأساسية التي دفعت إسرائيل إلى المشاركة الفعالة في صياغة تحالف أورو- متوسطي (وهذا ما سيتم تناوله بعد قليل).

٢.١ التفاهم الروسي- الإسرائيلي في سورية

ترى إسرائيل أن نفوذها في منطقة الشرق الأوسط لا يستقيم دون التفاهم مع روسيا باعتبارها إحدى القوى العالمية الفاعلة في الشرق الأوسط، خاصة في أعقاب موجات «الربيع العربي» والانسحاب الأميركي التدريجي من المنطقة. وعليه، سعت إسرائيل خلال الفترة الأخيرة إلى تعزيز تفاهماتها السياسية والأمنية مع روسيا بما يضمن أمن حدودها الشمالية من جهة، وضبط التوسّع الإيراني في سورية من جهة ثانية، والحدّ من نمو ترسانة حزب الله العسكرية من جهة ثالثة. خلال العام ٢٠٢٠ كان مكتب نتنياهو هو من يدير هذا الملف بهدف تعزيز التفاهمات الإسرائيلية- الروسية. ويتبين عند إجراء مسح عام للبيانات الرسمية الصادرة عن مكتب نتنياهو أن روسيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأميركية هي الجهات الأبرز التي ركزت عليها محادثات نتنياهو وتحركاته في الملف الخارجي[٦٧] (أنظر ملحق رقم ١). ويقوم التفاهم الروسي الإسرائيلي على المعادلة التالية: تتفهم إسرائيل دور روسيا ومكانتها الجديدة في منطقة الشرق الأوسط مقابل موافقة روسيا على حريّة العمل العسكري الإسرائيلي «لتأمين» حدودها الشمالية، وعدم السماح بوجود قاعدة عسكرية قوية لإيران داخل سورية.

لم تنحصر العلاقات الروسية الإسرائيلية في مجال التنسيق والتعاون في سورية والشرق الأوسط وحسب، بل في الجانب الاقتصادي والصحي أيضًا، وكان من الأحداث البارزة في هذا الشأن في العام الأخير تصريح السفير الروسي في إسرائيل حول نيّة التعاون لتصنيع لقاح مشترك ضد فيروس كورونا في كانون الثاني ٢٠٢١,[٦٨] وهو ما يتوافق مع تصريح نتنياهو حول محادثته مع الرئيس الروسي بوتين للتعاون بين البلدين في مواجهة كورونا.[٦٩]

وفي تطوّر متّصل، نشرت وسائل إعلام إسرائيلية في شباط ٢٠٢١ بعض التفاصيل عن صفقة تتبلور بين إسرائيل وسورية بوساطة روسية تقضي بإطلاق سراح مواطنة إسرائيلية تخطّت الحدود السورية خطأً، مقابل شراء إسرائيل مليونيّ جرعة من اللقاح الروسي «سبوتنيك» وتقديمها لسورية كنوع من الفدية، ووفقًا للتسريبات، فقد دفعت إسرائيل لروسيا أكثر من مليون دولار في سبيل تنفيذ الصفقة.[٧٠]

المزيد على مشهد التعاون الإسرائيلي- المتوسطي
اتفاقيات الغاز في البحر المتوسط

سجّلت السنوات الأخيرة تطورًا لافتًا في تعزيز العلاقات العسكرية- الأمنية بين إسرائيل ودول أورو- متوسطية، بالإضافة إلى التعاون في مجال التنقيب عن الغاز الطبيعي. وأفضى التعاون إلى بلورة تحالف في شرقيّ حوض المتوسّط، يشمل كلا من إسرائيل ومصر والأردن، إضافة لقبرص واليونان ودول أخرى. وتمثّل التطور الأبرز في العام ٢٠٢٠ في التوقيع على معاهدة وميثاق «منتدى الغاز في شرقيّ البحر المتوسّط» (EMGF) في ٢٢ أيلول، الذي ضمّ بالإضافة إلى إسرائيل كلا من: مصر، الأردن، قبرص، اليونان، إيطاليا والسلطة الفلسطينية.[٧١] بدأ المنتدى في كانون الثاني ٢٠١٩ بهدف تأسيس سوق غاز إقليمية للتنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة، فضلاً عن تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء. إن التوقيع على معاهدة وميثاق المنتدى من شأنه أن يحوّله بشكل رسمي إلى «هيئة إقليمية متعددة الحكومات»، الأمر الذي تترتب عليه انعكاسات دولية. كما يعزّز الميثاق من وجود إسرائيل في المنطقة ويدمجها في اقتصاد الغاز المتوسطي، إضافة إلى تعزيز مكانتها أمام تركيا، حيث ستكون في موقع قوّة أثناء التفاوض معها.[٧٢] وفي إطار متصّل، أوردت تقارير إسرائيلية عن صفقة إسرائيلية- مصرية- أردنية تقضي بتصدير إسرائيل الغاز إلى مصر والأردن بقيمة ٣٠ مليار دولار، وفقًا لتصريح وزير الطاقة الإسرائيلي شتاينتس.[٧٣]

وقد وقّعت كل من قبرص واليونان على ميثاق المنتدى الذي أُقرّ في تشرين الأول ٢٠٢٠، على أن يشمل مدّ قناة غاز ضمن مشروع «إيست ميد» الذي سيزيد من صادرات الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا من خلال قناة مائية تصل إلى ٢٠٠٠ كيلومتر.[٧٤] يعتبر إقرار الميثاق تتويجًا لجهود إسرائيلية حثيثة منذ سنوات مع المحور القبرصي- اليوناني، ومكسبًا جيو-استراتيجيًا؛ حيث ستكون هناك حرية حركة إسرائيلية في موانئ هذه الدول ومطاراتها في حالة الحرب، فضلاً عن حرية الحركة التجارية من إسرائيل إلى أوروبا عبر هذه البوابات.[٧٥] أما على مستوى العسكري- الأمني فقد أتاح التقارب الإسرائيلي مع قبرص واليونان تنظيم مناورات عسكرية مشتركة على نحو واسع، كان أبرزها مناورة مشتركة شاركت فيها الإمارات العربية المتحدة في اليونان في كانون الثاني ٢٠٢٠، شاركت فيها الولايات المتحدة الأميركية، وكندا، وإسبانيا وسلوفاكيا.[٧٦]

٣. مشهد العلاقات الخارجية على مستوى أوروبا

منذ توليه منصب وزير الخارجية، صرّح غابي اشكنازي أن العلاقات مع أوروبا ستكون ضمن أولويات العلاقات الخارجية الإسرائيلية. وفي العام ٢٠٢٠، أقامت الخارجية الإسرائيلية لقاءات مع معظم وزراء الخارجية في دول الاتحاد الأوروبي. تركزت العلاقات الإسرائيلية– الأوروبية خلال العام ٢٠٢٠ حول ثلاثة ملفات أساسية: ١) العلاقة الدبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي، ٢) إعادة تعريف مفهوم معاداة السامية، ٣) التبادل التجاري.

٣.١ العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي

شهدت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي ودوله في العقد الأخير مدًا وجزرًا بسبب الملف الفلسطيني واستمرار الاحتلال الذي أفضى إلى تأزم مسار التفاوض والسلام، ولا يزال الاتحاد الأوربي ومعظم أعضائه يرفضون مشروع الاستيطان الإسرائيلي في مناطق ١٩٦٧ ويتمسّكون بحلّ الدولتين. من جانب آخر، تتوجس دول أوروبية كثيرة من تحالف نتنياهو مع اليمين الشعبوي العالمي والأوروبي وتعتبره تحديًا لقيمها الليبرالية والديمقراطية. وكان إعلان الحكومة الإسرائيلية عن نيّتها ضم مناطق «ج» للسيادة الإسرائيلية حافزًا دفع غالبية الدول الأوروبية، خاصة فرنسا، إلى رفض تطبيق المخطط من جانب واحد، معتبرة ذلك ضررًا بملف التفاوض السياسي مع الفلسطينيين، وضربةً لحل الدولتين.

شهدت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي ودوله في العقد الأخير مدًا وجزرًا بسبب الملف الفلسطيني واستمرار الاحتلال الذي أفضى إلى تأزم مسار التفاوض والسلام، ولا يزال الاتحاد الأوربي ومعظم أعضائه يرفضون مشروع الاستيطان الإسرائيلي في مناطق ١٩٦٧ ويتمسّكون بحلّ الدولتين.

ففي منتصف أيار ٢٠٢٠، نشرت وزارة الخارجية الفرنسية تحذيرًا اعتبرت بموجبه أن أي إعلان عن ضم مناطق محتلة للسيادة الإسرائيلية ستكون له إسقاطات مباشرة على العلاقة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، مؤكدة أن تنفيذ المخطط يعتبر انتهاكًا للقانون الدولي.[٧٧] وقد عبّر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي عن رفضه لأي خطوات أحادية الجانب في هذا الصدد، وحاول إصدار بيان باسم ٢٧ دولة من دول الاتحاد الاوروبي يحمل تحذيرًا وتهديدًا في حال قررت الحكومة الإسرائيلية فرض الضم من جانب واحد. إلا أن البيان لم يصدر في نهاية الأمر، بعد أن أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعميمًا على سفراء إسرائيل في أوروبا لإحباط إصداره.[٧٨]

كان نجاح الخارجية الإسرائيلية في إحباط صدور هذا البيان ثمرة ظروف موضوعية وتحوّلات يمرّ بها الاتحاد الأوروبي ككل. فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن التحدّيات التي يواجهها الاتحاد فيما يتعلق بالهجرات الجماعية وتداعيات أزمة الكورونا التي أثرت على اقتصاديات دوله، كلّ هذا قلل

من إمكانية الوصول إلى إجماع داخل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدوره الخارجي، وزاد من فرص إسرائيل في التأثير على دوله بشكل منفرد.[٧٩] ويتضّح من سياسة العلاقات الخارجية الإسرائيلية تجاه الاتحاد الأوروبي ودوله أن ثمّة تحالفًا تسعى إسرائيل إلى توثيقه مع الدول الأوروبية التي يسيطر فيها اليمين الشعبوي وتلك الهامشية منذ سنوات، وهي دول تتجّه نحو سياسات من شأنها أن تحدّ من نطاق تدخّل الاتحاد في شؤونها الداخلية، وتتميّز بتغليب السياسات المحلية والأولوية القومية على السياسيات الموحِّدة الإقليمية، مثل: بولندا، تشيك، هنغاريا، سلوفاكيا، دول البلقان، بلغاريا ورومانيا وغيرها.[٨٠]

سجّلت إسرائيل مكسبًا سياسيًا حين تبنت ٧ دول أوروبية، هي ألمانيا والنمسا وأستونيا وسلوفينيا وليتوانيا ولاتفيا وتشيك قرارًا باعتبار حزب الله تنظيمًا إرهابيًا، فضلاً عن تغيير سبع دول لتصويتها في الأمم المتحدة ومؤسساتها في قضايا لصالح إسرائيل. كما زار ١٢ وزير خارجية أوروبيًا إسرائيل خلال فترة الكورونا.

في المقابل، ساهم تجميد مشروع الضمّ وتفاقم جائحة كورونا خلال العام ٢٠٢٠، في التقليل من حدة الخلافات الدبلوماسية وتحسين العلاقات الإسرائيلية- الأوروبية وفتح مساحات جديدة تتيح التعمق في علاقات الطرفين على المستويين السياسي واقتصادي. على المستوى السياسي أبدى جوزيف بوريل، ممثّل الملف الخارجي في الاتحاد الأوروبي، نيته في التقرب أكثر من إسرائيل بعد أن أُعتبر في السنوات الأخير ناقدًا ومناهضًا للعديد من ممارساتها، حيث أيّد تجديد النقاشات السياسية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي داخل ما يسمى مجلس التفاكر،[٨١] وهو مجلس إسرائيلي أوروبي مشترك لخلق حوار سياسي وشراكات تجارية بين الطرفين، علمًا أن الاجتماع الأخير الذي عقده المجلس كان في العام ٢٠١٢ وجُمدت الاجتماعات بعدها. كما طالبت بعض الدول الأوروبية بإعادة التئام المجلس وذلك أثناء اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد، حيث دُعي وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي إليه في آب ٢٠٢٠.[٨٢]

كما سجّلت إسرائيل مكسبًا سياسيًا حين تبنت ٧ دول أوروبية، هي ألمانيا والنمسا وأستونيا وسلوفينيا وليتوانيا ولاتفيا وتشيك قرارًا باعتبار حزب الله تنظيمًا إرهابيًا. فضلاً عن تغيير سبع دول لتصويتها في الأمم المتحدة ومؤسساتها في قضايا لصالح إسرائيل. كما زار ١٢ وزير خارجية أوروبيًا إسرائيل خلال فترة الكورونا.[٨٣]

٣.٢ معاداة السامية الجديدة محور الدعاية الإسرائيلية

يمكن اعتبار المسعى الإسرائيلي لربط معاداة السامية بمناهضة الصهيونية، أحد محاور العمل المركزيّة لنشاط الخارجية الإسرائيلية على وجه العموم، وفي أوروبا على وجه الخصوص؛ إذ تعمل الدعاية الإسرائيلية على تسييس مفهوم معاداة السامية واعتبار أي معارضة للنظام الإسرائيلي أو أي انتقاد للاحتلال الإسرائيلي ممارسات معادية للسامية.[٨٤] تتعاون في هذا الشأن وزارة الخارجية ووزارة

الشؤون الاستراتيجية ووزارة الشتات، فضلاً عن مكتب رئيس الحكومة، وتسعى إلى تعزيز هذا المفهوم الجديد من أجل رفع الغطاء عن حركات مناهضة الاحتلال ونزع شرعيتها، خاصة الأطراف التي تدعم حركة المقاطعة (BDS)، وكان المثال الأبرز على ذلك هو دور وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية التي اتخذت قرارًا سمّته «محاربة نزع الشرعية عن إسرائيل وحركة المقاطعة»، وفي هذا السياق نشرت الوزارة تقريرًا خاصًا حول ما أسمته «أبعاد معاداة السامية في حركة المقاطعة».[٨٥]

يكمن المسعى الإسرائيلي في السنوات الأخيرة في محاولة التأثير على الدول في العالم بشكل عام وأوروبا بشكل خاص، لتبنّي التعريف الجديد لمعاداة السامية. وقد حققت السياسة الخارجية اختراقات مهمة في العام ٢٠١٩ عندما وافقت فرنسا على تعريف معاداة السامية الجديد، جدير بالذكر أن خمس دول أوروبية جديدة تبنّت هذا التعريف في العام ٢٠٢٠، وهي إسبانيا وصربيا والسويد وألبانيا وإيطاليا.

وقد تبّنت ألبانيا أيضًا التعريف الجديد لمعاداة السامية بعد جهود إسرائيلية للتغلغل في منطقة البلقان كان من بينها العمل على بلورة «منتدى البلقان لمحاربة معاداة السامية»،[٨٨] ويشارك فيه كل من: رئيس حكومة ألبانيا، وزيرة «الشتات» الإسرائيلية، رؤساء برلمانات كل من ألبانيا وكوسوفو وشمال مقدونيا، إضافة إلى رئيس الكنيست يريف ليفين، ورئيس التحالف الدولي «لإحياء ذكرى الهولوكست»، وآخرون.[٨٩] كما تبنّت كل من: الأرجنتين، إسبانيا، وصربيا التعريف في العام نفسه، إضافة إلى كنتاني وغواتيمالا في العام ٢٠٢١ ,[٩٠] وحتى الآن تبّنت ٣٦ دولة ومنظّمة حول العالم التعريف الجديد لمعاداة السامية (انظر الملحق رقم ٢).

تعريف معاداة السامية الجديدة

في ٢٦ أيّار ٢٠١٦، صادقت منظمة «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكست» (IHRA) على اعتماد تعريف جديد لمعاداة السامية. ووفق التعريف الجديد، فإن مهاجمة «مؤسسات المجتمع اليهودي» (صيغة عامة وجامعة) تعتبر معاداةً للسامية. وتحاول إسرائيل حثّ دول العالم على اعتبار دولة إسرائيل أحد «مؤسسات المجتمع اليهودي»، وبالتالي فإن مهاجمتها سياسيًا أو انتقاد ممارساتها يجب أن يندرج تحت بند معاداة السامية.[٨٦] تسعى إسرائيل من وراء ربط مناهضة الصهيونية أو انتقاد دولة إسرائيل بمعاداة السامية إلى مواجهة احتمالات العزل الشعبي والدولي الذي قد ينجم في حال قررت محكمة «لاهاي» فتح تحقيق جنائي ضد ممارساتها في المناطق المحتلة. فقد صرح نتنياهو في ٠٣ أذار ٢٠٢١، رداً على قرار محكمة لاهاي بأن: «قرار محكمة الجنايات الدولية اليوم بفتح تحقيق ضد إسرائيل حول جرائم حرب هو عبثي. هذه معاداة خالصة للسامية، ونفاق».[٨٧]

٣.٣ من محاربة حملة المقاطعة، إلى محاربة كل من يعارض الصهيونية

ثمّة توجّه داخل الوزارات الإسرائيلية (خاصة وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية) لتوسيع محاربتها لما تعتبره مساعي «نزع الشرعية» عن إسرائيل دوليًا، من خلال المضي قدمًا في محاربة حركات المقاطعة وربطها بمعاداة السامية. وعُقدت في ٢٨ تموز ٢٠٢١، جلسة خاصة للجنة شؤون مراقبة الدولة في الكنيست، عُرضت خلالها خطوات عمل واضحة في هذا المجال، ووضعت لها ميزانية تُقدر بـ ١٢٨ مليون دولار سنويًا.

هـذا بالإضافـة إلـى ملايـين الشـواكل التـي تحـوّل سـنويًا إلـى جمعيـات صهيونيـة تنشـط فـي هـذا المجـال، مثـل «كونتسـرت» و «كيشـت دافيـد»[٩١] وغيرهـا.[٩٢] وقـد تحـدّث مديـر عـام وزارة «الشـؤون الاسـتراتيجية» فـي جلسـة الكنيسـت آنفـة الذكـر قائـلاً:

«فـي هـذا الوقـت، نواجـه عـددًا مـن التحديـات المهمـة، مـن بينهـا: القـرار الوشـيك للمحكمـة الجنائيـة الدوليـة فـي لاهـاي، ونشـر وتعميـم القائمـة السـوداء للجنـة حقـوق الإنسـان التابعـة لـلأمم المتحـدة، وتزايـد معـاداة السـامية عبـر الإنترنـت وخارجهـا. [كل ذلـك] يتزامـن مـع أزمـة صحيـة واقتصاديـة عالميـة ممـا يُنتـج ضجّـة وعـدم اسـتقرار اجتماعـي فـي جميـع أنحـاء العالـم ويشـكّل أرضيـة خصبـة لزيـادة الظواهـر والأفعـال المعاديـة لإسـرائيل».[٩٣]

يشـير هـذا التصريـح إلـى تَعمُّـد وزارة الشـؤون الاسـتراتيجية الإسـرائيلية الخلـط مـا بيـن معـاداة السـامية وبيـن أي محـاولات لـ «نـزع الشـرعية» عـن إسـرائيل وملاحقتهـا جنائيًـا أو اتخـاذ موقـف سياسـي مـن ممارسـاتها.[٩٤]

فـي السـياق نفسـه، التقـت وزيـرة «الشـتات» الإسـرائيلية عومـر ينكلفيتـش مـع «اتحـاد المنظمـات اليهوديـة فـي أوروبـا» فـي أيلـول ٢٠٢٠ لمناقشـة مسـألة معـاداة السـامية فـي ظـل جائحـة كورونـا.[٩٥] فـي اللقـاء، عكسـت ينكلفيتـش عمـق اسـتراتيجية السياسـة الخارجيـة الإسـرائيلية الماضيـة قدمًـا فـي تسـيس معـاداة السـامية، مـن خـلال ربطهـا بمثلـث مـن التناقضـات يشـمل: اليميـن المتطـرف، الإسـلام الراديكالـي واليسـار الراديكالـي، ذلـك فـي إطـار المسـاواة بيـن معـاداة السـامية وبيـن معـاداة الصهيونيـة. كمـا ربـط تقريـر وزارة «الشـتات» الإسـرائيلية السـنوي قضيـة معـاداة السـامية بحـركات اليسـار الراديكاليـة رغـم اعترافـه فـي الوقـت نفسـه أن التهديـد الأكبـر علـى المجتمعـات اليهوديـة يأتـي مـن التنظيمـات اليمينيـة المتطرفـة والنازيـة الجديـدة، كتنظيـم «سـيادة البيـض» فـي أميـركا. علـى الرغـم مـن ذلـك، ركـزّ التقريـر فـي مقدّمتـه وملخّصـه التنفيـذي علـى سـعي منظّمـات يسـارية للربـط مـا بيـن معـاداة السـامية وبيـن معـادة إسـرائيل، كمـا يعمـد التقريـر إلـى الـزج باسـم التنظيمـات والحـركات اليسـارية المناهضـة للصهيونيـة جنبًـا إلـى جنـب مـع اليميـن المتطـرف ومـا يسـميه «الإسـلام المتطـرّف».[٩٦]

كان التطـرّق لجائحـة الكورونـا مـن الأمـور الملفتـة فـي سـياق التنـاول الإسـرائيلي الرسـمي لمظاهـر معـاداة السـامية. ففـي حـين تُظهـر التقاريـر الرسـمية[٩٧] أن مظاهـر معـاداة السـامية والاعتـداءات الفعليـة سـجّلت انخفاضًـا مقارنـة بسـنوات سـابقة، إلا أن التقاريـر الإسـرائيلية تدّعـي بـأن جهـات عـدة تتهـم اليهـود بالوقـوف وراء الجائحـة مـن خـلال نسـج روايـات وتفسـيرات «مؤامراتيـة».[٩٨] فـي هـذا الصـدد، نشـرت وزارة الشـؤون الاسـتراتيجية الإسـرائيلية تقريـرًا «لإثبـات» التقاطـع مـا بـين معـاداة السـامية ومحـاولات نـزع الشـرعية عـن إسـرائيل وجائحـة كورونـا. اللافـت فـي الأمـر أن التقاريـر تناولـت اتهامـات وُجّهـت لليهـود بالضلـوع بصـورة مـا بنشـر فيـروس كورونـا.[٩٩] ونشـرت الـوزارة التقريـر تحـت عنـوان «جائحـة الكراهيـة» كتقريـر مكمّـل لتقريـر سـابق تحـت عنـوان «وراء الأقنعـة» ربطـت فيـه بـين مظاهـر معـاداة السـامية الكلاسـيكية وبـين منشـورات لحـركات المقاطعـة (BDS) فـي محـاولة لتبريـر المسـاعي الإسـرائيلية الراميـة إلـى ربـط «معـاداة السـامية» مـع نشـطاء المقاطعـة السياسـيّين ونـزع الشـرعية عنهـم.[١٠٠]

٣.٤ تسييس قضية معاداة السامية

في فرنسا، تحاول التقارير الرسمية والروايات الإسرائيلية ربط معاداة السامية بما تسميه «الإسلام المتطرف»، وقد ظهر ذلك من البيانات الإسرائيلية حيال حادثة قتل المدرّس صاموئيل فاتي، الذي ذُبح على يد أحد المتطرفين حتى دون وجود علاقة مباشرةً لليهود.[١٠١] أما في بريطانيا فلا يزال التركيز الإسرائيلي الأبرز على ما تسميه مظاهر معاداة السامية داخل حزب «العمال» البريطاني. حيث ربطت تقارير إسرائيلية (من بينها تقرير وزارة «الشتات») بين معاداة السامية وعودة كوربين إلى حزب العمّال.[١٠٢] أما في ألمانيا فربطت تقارير وزارة «الشؤون الاستراتيجية» الإسرائيلية ووزارة «الشتات» بين اليمين الألماني المتطرّف وما أسمته «اسلام متطرف» وناشطي مقاطعة إسرائيل واعتبرت أن هناك توجهًا متناميًا لدى فئات شعبية ألمانية نحو «التحرر من التزامها الأخلاقي تجاه اليهود ودولة إسرائيل». تسعى هذه المحاولات إلى تسييس محاربة معاداة السامية، حيث تسعى إسرائيل إلى القول إن من يعارض وصم حركات المقاطعة (BDS) بالمعادية للسامية إنما هو معادٍ للسامية.[١٠٣] وفي هولندا، تم تعيين مسؤول خاص لمحاربة معاداة السامية. أما الاتحاد الأوربي فقد اتخذ قرارًا بجعل قضية معاداة السامية جزءًا من «سياساته المركزيّة.[١٠٤] ولا تقتصر المساعي الإسرائيلية هذه على أوروبا، إذ نجحت السياسة الخارجية الإسرائيلية في حث دول ذات أغلبية مسلمة على تبني التعريف الجديد لمعاداة السامية مثل البحرين. أما الولايات المتحدة الأميركية فقد أعلنت أن حركة المقاطعة (BDS) هي حركة معادية للسامية.[١٠٥]

لم تقتصر السياسة الإستراتيجية على تسييس معاداة السامية على مستوى العلاقة مع الدول فحسب، بل شملت المنظمات كذلك؛ ففي رسالة أبرقتها وزيرة «الشتات» الإسرائيلية عومير ينكلوفيتش في نهاية أيلول ٢٠٢٠ إلى إدارة المتجر الإلكتروني «أمازون»، طالبت بمنع عرض كتب معادية للسامية على منصة بيع الكتب الإلكترونية. والملفت أن الفقرة الأخيرة من الرسالة ربطت ما بين المطلب الإسرائيلي في حظر بيع هذه الكتب، وتعريف معاداة السامية الجديد.

لم تقتصر السياسة والاستراتيجية الإسرائيليتان على تسييس معاداة السامية على مستوى العلاقة مع الدول فحسب، بل شملت المنظمات كذلك؛ ففي رسالة أبرقتها وزيرة «الشتات» الإسرائيلية عومير ينكلوفيتش في نهاية أيلول ٢٠٢٠ إلى إدارة المتجر الإلكتروني «أمازون»، طالبت بمنع عرض كتب معادية للسامية على منصة بيع الكتب الإلكترونية.[١٠٦] والملفت أن الفقرة الأخيرة من الرسالة ربطت ما بين المطلب الإسرائيلي في حظر بيع هذه الكتب، وتعريف معاداة السامية الجديد الذي بلورته منظمة «IHRA»، حيث جاء في الرسالة: «يمكننا أن نزوّد متّخذي القرار في أمازون بقائمة الكتب المنشورة حاليًا التي تنتهك التوافق الدولي حول تعريف «IHRA» لمعاداة السامية».[١٠٧]

٣.٥ التبادل التجاري بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي

يُعتبر التعاون الاقتصادي بين إسرائيل ودول أوروبية في مجال التكنولوجيا المتطورة والسايبر واستخراج الغاز الطبيعي من مجالات التبادل الاقتصادي الأبرز خلال السنوات السابقة.[١٠٨] (للمزيد انظر/ي الفصل الاقتصادي في هذا التقرير). وتم في إطار تعميق العلاقات التجارية، توقيع اتفاق «السماء المفتوحة» بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي. يفتح الاتفاق مجال التنافس بين شركات الطيران الإسرائيلية والأوروبية، مما يساهم في خفض أسعار الطيران إلى أوروبا، وزيادة عدد السيّاح القادمين من أوروبا إلى إسرائيل وبالعكس.[١٠٩] كما تم توقيع اتفاق التجارة الحرة مع أوكرانيا وبريطانيا في الأول من كانون الثاني ٢٠٢١. ودخل اتفاق منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل وأوكرانيا من جهة وإسرائيل وبريطانيا من جهة أخرى حيّز التنفيذ؛[١١٠] يشمل الاتفاق خفض الضرائب على الصادرات الإسرائيلية لأوكرانيا وبريطانيا والواردات منهما، وتطوير مساهمات تجارية مشتركة، ويعتبر قطاع الكيماويات من القطاعات الاقتصادية البارزة التي تتصدّر مشهد الصادرات الإسرائيلية لأوكرانيا بواقع ٦٣٪ من الصادرات، يليها البلاستيك (١٠٪) والسيارات (٨٪).[١١١]

٣.٦ تحديات تواجه إسرائيل في علاقتها بالساحة الأوروبية

على الرغم من الإنجازات الإسرائيلية على المستوى السياسي والاقتصادي في الساحة الأوروبية، فإن ثمّة تحديّات لا تزال تشكّل عقبة أمام العلاقات الإسرائيلية- الأوروبية، ويمكن إجمال هذه التحديات التي تعمّقت خلال العام ٢٠٢٠ في ثلاثة محاور:

١. **تباين التوجّهات السياسية بين الاتحاد الأوروبي وحكومة نتنياهو في الملفين الفلسطيني والإيراني:** تشكّل سياسة نتنياهو خلال العقد الأخير تجليّا لرؤى اليمين الجديد في إسرائيل فيما يخص المسألة الفلسطينية وترمي إلى حسم الصراع فيها، وليس إدارته كما كان في السابق.[١١٢]. يتمثّل ذلك في تعميق الاستيطان والضم الزاحف على الأرض، وتقويض فكرة الدولة الفلسطينية، وإطباق الهيمنة اليهودية والصهيونية اليمينية على مؤسسات الدولة داخل إسرائيل، فضلاً عن الرفض المطلق للاتفاق النووي مع إيران. في حين لا يزال الاتحاد الأوروبي يرفض الاستيطان ويعتبره مخالفًا للقانون الدولي، ويتمسّك بحلّ الدولتين كإطار وحيد لحل القضية الفلسطينية.[١١٣] كما يرفض الاتحاد «صفقة القرن» ويدعم الاتفاق حول الملف النووي الإيراني، وهذه أمور تجعل رؤى الاتحاد الأوروبي متناقضة مع رؤى نتنياهو في هذه القضايا.

٢. **التحالف بين معسكر نتنياهو واليمين الشعبوي في أوروبا:** تتميز سياسة نتنياهو الخارجية واستراتيجيته تجاه أوروبا بالتفرّد بدول الاتحاد الأوروبي من خلال نسج علاقات ثنائية، خاصة مع تلك الدول التي تسيطر أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف على سدة الحكم فيها. تشكل هذه

العلاقات عاملاً إضافيًا للتباعد بين نتنياهو ودول أوروبية أخرى. وترى بعض الدول الأوروبية بهذا الحلف الوثيق بين إسرائيل وأحزاب اليمين الشعبوي تهديدًا لقيمها ومساهمة في إضعاف قوة الاتحاد الأوروبي وتقليل فرص الإجماع بين أعضائه. فضلاً عما تشكّله هذه الاستراتيجية من تناقض واضح في السياسة الإسرائيلية، حيث تسعى من جانب إلى تعزيز التحالف مع أحزاب اليمين الشعبوي المتطرف، وتستثمر معاداة السامية للدعاية الإسرائيلية. إن العلاقة مع اليمين المتطرف لا تضع إسرائيل في تناقض مع بعض الدول الأوروبية فحسب، بل مع المجتمعات اليهودية في أوروبا كذلك بسبب دور الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا في شيوع مظاهر معاداة السامية.

٣. **استمرار نشاط حركات المقاطعة (BDS)**: على الرغم من المكاسب الإسرائيلية الكثيرة على الساحة الأوروبية، ونجاحها في احتواء حركات المقاطعة المختلفة ولجمها، فإن نقاش حركات المقاطعة لا يزال رائجًا داخل المجتمعات الأوروبية. مؤخرًا، سمحت سويسرا بإجراء استفتاء حول دمغ البضائع الإسرائيلية المصنّعة في المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، على سبيل المثال لا الحصر، وهو ما يدفع إسرائيل إلى الربط بين حركات المقاطعة ومعاداة السامية كاستراتيجية لمواجهة ما تعتبره محاولات «نزع الشرعية عنها». ومن المرجّح أن يشكل هذا الأمر تحديا لإسرائيل في العام القادم، خاصة على ضوء قرار محكمة الجنايات الدولية الأخير بفتح تحقيق ضد إسرائيل بتهم ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية.

٤. علاقة إسرائيلي بالولايات المتحدة في ظل الانتقال من إدارة ترامب إلى بايدن

٤.١ ترامب ونتنياهو وتماهي المواقف من القضية الفلسطينية

يمكن اعتبار سنوات إدارة ترامب ذروة التقارب بين إسرائيل والولايات المتحدة، وتحوّلًا من حالة الدعم الواسع إلى التماهي في الأيديولوجيا والممارسة. تمثّل هذا في إعلان «صفقة القرن» بداية العام ٢٠٢٠ والتي تبنّت رؤية اليمين الإسرائيلي للمسألة الفلسطينية في قضايا المستوطنات والقدس واللاجئين، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل، والاعتراف بضمّ القدس ونقل السفارة الأميركية إليها، فضلاً عن التماهي في الموقف من الملف الإيراني، الأمر الذي أفضى إلى انسحاب أميركا بشكل رسمي من الاتفاق النووي مع إيران. كما أن الولايات المتحدة الأميركية كانت عراب اتفاقيات التطبيع الأربع مع الدول العربية التي وُقعت خلال ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١ قبيل خروج ترامب من إدارة البيت الأبيض.

وقد استمر الدعم الخارجي الإسرائيلي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية على المستوى السياسي في معظم الملفات، من بينها خطّة الإدارة الأميركية فيما يتعلق بالأوضاع السياسية في فنزويلا.[١١٤] كما نسّق الطرفان الخطوات السياسية المطلوبة لمواجهة قرار محكمة الجنايات الدولية في حزيران ٢٠٢٠ والذي يشكّل تحديًا دبلوماسيًا وسياسيًا لإسرائيل، وذلك أثناء مكالمة مطولة بين وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ونتنياهو.[١١٥]

ولم يطرأ تغيير ملحوظ على الدعم الأميركي المالي والعسكري الأميركي لإسرائيل، ويشكّل هذا الدعم إجماعًا بين الحزب الجمهوري والديمقراطي كما هو واضح من الجدول الآتي.

الجدول رقم (٣): الدعم الأميركي المالي والعسكري لإسرائيل بملايين الدولارات (١٩٤٦-٢٠٢٠).[١١٦]

(الأرقام بملايين الدولارات).

السنة	الدعم العسكري	الدعم المالي	دفاع ضد الصواريخ	إجمالي
1946-2017	94,790.100	34,281.000	5,705.609	154,776.709
2018	3,100.000	-	705.800	3,805.800
2019	3,300.000	-	500.000	3,800.000
2020	3,300.000	-	500.000	3,800.000
104,490.100		**34,281.000**	**7,411.409**	**166,182.509**

٤.٢ التحديات المتوقعة في مشهد العلاقات الخارجيّة على ضوء انتخاب بايدن

لم تخف حكومة نتنياهو خيبتها من نتائج الانتخابات الأميركية في نهاية ٢٠٢٠، الأمر الذي تمثّل في تأخر بنيامين نتنياهو في تهنئة الرئيس المنتخب بايدن. وعلى غير العادة، أجرى نتنياهو ورئيس الدولة ريفلين مكالمات التهنئة بتأخير أكثر من ١٢ ساعة عن إعلان بايدن حسم النتيجة، فيما كانت تهنئة وزير الأمن الإسرائيلي بيني غانتس مبكرة نوعًا ما.[١١٧] تكرر الأمر في أحداث اقتحام الكونغرس، التي وقعت في ٨ كانون الثاني ٢٠٢١، أثناء التئام الكونغرس لجلسة إعلان فوز بايدن رسميًا في الانتخابات، وهي الأحداث التي تحوّلت إلى علامة فارقة في تاريخ الانتخابات الأميركية، حيث اقتحم أنصار دونالد ترامب مبنى الكونغرس الأميركي لمنع استمرار عقد الجلسة ومنع المجلس من إعلان النتيجة. ففي الوقت الذي سارع فيه رؤساء العالم وزعماؤه لإدانة الأحداث، تأخر الرد الرسمي الإسرائيلي مرة أخرى، حيث تحدّث نتنياهو عن الأحداث وأدانها للمرة الأولى بعد أكثر من ١٢ ساعة من وقوعها، وبعد إدانة ترامب نفسه لها.[١١٨] كما امتلأت صفحات وزراء اليمين الإسرائيلي ومناصريه ثناءً على ترامب ما قدمه لإسرائيل من دعم غير مشروط خلال فترة رئاسته.[١١٩]

هناك ترقّب إسرائيلي غير متفائل من مواقف بايدن المتعلقة بدعم «حل الدولتين» ورفض مشروع الضم الإسرائيلي، حيث ترجح إسرائيل احتمال عودة التحديّات التي واجهها نتنياهو أثناء فترة إدارة أوباما.

تطرقت التقارير والدراسات الإسرائيلية إلى التحدّيات في العلاقة الخارجية الإسرائيلية –الأميركية خاصة فيما يتعلق بثلاثة ملفّات أساسيّة: الملف الفلسطيني، الملف الإيراني وملف العلاقة مع يهود أميركا.

على مستوى الملف الفلسطيني: أشارت تقارير «مدار» الاستراتيجية السابقة إلى التحوّل في العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة خلال عهد ترامب من علاقة دعم مطلق وواسع لإسرائيل إلى تماهٍ مطلق في معظم المواقف السياسية وعلى رأسها الملفان الفلسطيني والإيراني. وهناك ترقّب إسرائيلي غير متفائل من مواقف بايدن المتعلقة بدعم «حل الدولتين» ورفض مشروع الضم الإسرائيلي، حيث ترجح إسرائيل احتمال عودة التحديّات التي واجهها نتنياهو أثناء فترة إدارة أوباما، حيث شغل بايدن منصب نائب الرئيس.[١٢٠] وقد أبدى بايدن دعمه لاتفاقيات التطبيع التي تمّت بين إسرائيل والدول العربية، إلا أنه صرّح في الوقت نفسه أنها لا تشكّل بديلاً عن اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلاً عن تلميح بإعادة الدعم الأميركي للسلطة الفلسطينية ورفض الاستيطان الإسرائيلي. كما تنبع الخشية الإسرائيلية من أن تؤدي الخلافات في وجهات النظر إلى عدم تجنّد الولايات المتّحدة لوقف القضية المتداولة في محكمة الجنايات الدولية ضد إسرائيل خاصة في ظل نيّة المحكمة فتح تحقيق ضدّها، وهو من الملفات الأكثر تحديًا لإسرائيل في الفترة القريبة.[١٢١]

مع ذلك، ثمة أطراف إسرائيلية تدعو إلى عدم القلق من إدارة بايدن، فهو وإن طرح توجّها مختلفًا عن ترامب على مستوى السياسة الخارجية الأميركية في معظم الملفات، إلا أنه لن يتخلّى عن إسرائيل التي تحظى بدعم الحزبين الأميركيين، وترى هذه الأصوات بأنه حتى لو أعلن بايدن نيته عدم المضي في خطى ترامب تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، فإنه لن يسعى للتراجع عن قرارات ترامب فيما يخص الاعتراف الأميركي بالقدس كعاصمة لإسرائيل أو أعادة السفارة إلى تل أبيب، أو سحب إعلان الاعتراف بضمّ الجولان.[١٢٢]

ربما كان خطاب بايدن الرسمي الأول حول السياسة الخارجية في ٤ شباط ٢٠٢١، تأكيدًا على سلّم أولويات إدارة بايدن القادمة، التي لا تشكل فيها المسألة الفلسطينية أولوية؛ حيث لم يتطرق الخطاب إلى المسألة الفلسطينية بصورة خاصة، بل ركز على «استعادة دور أميركا القيادي على مستوى العالم»، والحفاظ على العلاقة مع المؤسسات الدولية والإقليمية والتحالف مع الدول القريبة، فضلاً عن أولوية معالجة التحديات البيئية والصحية العالمية.[١٢٣] ربما كان ذلك تأكيدًا على أن الترقّب الإسرائيلي الأساسي من سياسة بايدن تجاه المسألة الفلسطينية، لا ينبع من تخوّف في سحب الدعم الأميركي لإسرائيل، بل من وقف مسار «التماهي بين الإدارة الأميركية» ومواقف نتنياهو واليمين الإسرائيلي، بالتالي، فإن التخوّف الإسرائيلي هو من إيقاف مسار الدعم الأميركي الذي بدأه ترامب لإنهاء المسألة الفلسطينية من خلال فرض الضم رسميًا وتشريع الاستيطان.[١٢٤]

عمّق التحالف والتماثل بين ترامب ونتنياهو من التوتر بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل، وشكّل مصدر قلق للعديد من الساسة والمراقبين الإسرائيليين.

التحدّي على مستوى الملف الإيراني: ظهر بصورة مبكرة الخلاف الأميركي- الإسرائيلي في التوجّه والسياسة تجاه إيران وملف الاتفاق النووي. جاء ذلك على ضوء إعلان نيد بريس، المتحدّث باسم الخارجية الأميركية، أن الإدارة الأميركية معنية بالعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، حيث سارع مكتب نتنياهو إلى إصدار بيان لوسائل الإعلام أكد من خلاله أن السياسة الإسرائيلية تجاه هذا الملف لن تتغيّر.[١٢٥] وجاء في البيان المنشور في ١٩ شباط ٢٠٢١، أن الموقف الإسرائيلي ضد العودة لاتفاق النووي مع إيران لم يتغيّر، وأن العودة إلى الاتفاق السابق ستؤدي إلى امتلاك إيران لسلاح نووي. ولم تأتِ التخوفّات من الجانب السياسي الإسرائيلي فحسب، بل والعسكري الرسمي أيضًا، ففي تصريح له في مؤتمر الأمن القومي الإسرائيلي، قال كوخافي، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، «أن العودة إلى اتفاق ٢٠١٥ حتى ولو كان بعد التوصل لاتفاق مُحسَّن، سيكون اتفاقًا سيئًا على المستوى العملي والاستراتيجي، لذلك يجب عدم السماح لمثل هذا الاتفاق أن يتم».[١٢٦]

التحدّي على مستوى العلاقات مع يهود أميركا: عمّق التحالف والتماثل بين ترامب ونتنياهو من التوتر بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل، وشكّل مصدر قلق للعديد من الساسة والمراقبين الإسرائيليين، حيث لم يبدأ التوتر في العلاقة خلال العامين الأخيرين فقط، فجذوره تمتدّ إلى عقود مضت وتميزّت بتحولّات عدة. فمن جهة تتوقع القيادة الإسرائيلية دعمًا غير مشروط من قبل يهود الولايات المتحدة على المستوى السياسي الداخلي الأميركي، وعلى مستوى التعاون الاقتصادي الأميركي-الإسرائيلي، في المقابل تتوقّع المجتمعات اليهودية الأميركية من أصحاب القرار في إسرائيل أن يتم أخذ احتياجاتهم في عين الاعتبار في القرارات المتعلّقة بالإصلاحات الدينية وهوية الدولة والهجرة وقانون العودة. وبالتالي، فإن عدم تلبية هذه التوقعات المتبادلة من قبل الطرفين خلق توترًا بينهما في كثير من الأحيان والمواقف. زادت حدّة هذا التوتر في الأعوام الأخيرة نتيجة لتغيرات بنيوية واجتماعية تضرب في عمق كل من المجتمعيّن الإسرائيلي والأميركي على حدّ سواء، فاعتماد نتنياهو في تحالفاته الائتلافية جميعها على التيارات الأرثوذكسية الدينية مثل شاس ويهدوت هتوراة (باستثناء حكومة ٢٠١٣-٢٠١٥) كان له أثر كبير على القرارات المتخذة بخصوص الدين والدولة، من بينها قضية «مخطط الصلاة في الهيكل» الذي طالبت به المجتمعات اليهودية الأميركية الإصلاحية والمحافظة، وكانت الحكومة الإسرائيلية صادقت عليه في ٢٠١٦ ثم جمّدته في العام ٢٠١٧ على أثر ضغط الأحزاب الحريدية، مما خلق توترًا كبيرًا مع المجتمعات اليهودية في أميركا.

في المقابل، تُظهر أنماط تصويت المجتمعات اليهودية الأميركية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأميركية، أن غالبيتها العظمى (أكثر من ٧٠٪) تصوت للحزب الديمقراطي وتدعم مرشّحه للرئاسة،[١٢٧] ما يجعلها في تناقض واضح مع طموحات اليمين الإسرائيلي الحاكم في إسرائيل الساعي للتحالف مع

الجمهوريين، أي التحالف بين نتنياهو وترامب. كما أن التغييرات الاجتماعية- الديمغرافية التي تضرب بالمجتمعات اليهودية الأميركية، سواء الزواج المختلط أو سطوة التيار اليهودي الإصلاحي على المؤسسات اليهودية، تعمّق وجود فجوات اجتماعية-ثقافية وأحيانًا سياسية بين أوساط كبيرة في المجتمعات اليهودية الأميركية وبين المجتمع الإسرائيلي.[١٢٨] وتتجلّى هذه التغييرات في الانخراط المتزايد لأوساط يهودية في التيار التقدمي للحزب الديمقراطي، فضلاً عن ازدياد قوّة التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي الذي يزيد مخاوف اليمين في إسرائيل.

ازدادت حدّة التوتر الأخيرة في حقبة ترامب أكثر من غيرها، نتيجة التقارب السياسي الإسرائيلي مع إدارة ترامب التي لا تحظى بتأييد كافة المجتمعات اليهودية في أميركا،[١٢٩] وذلك لأسباب داخلية أميركية تتعلّق بأولويات المجتمعات اليهودية الأميركية، كمواجهة معاداة السامية، وسياسات ترامب تجاه الاقتصاد والهجرة، فضلاً عن التحريض المستمر لمؤيدي ترامب ضد الأقليات، ومن بينها اليهود.

ألقت هذه الديناميكيات بظلالها على العلاقة بين إسرائيل ويهود أميركا، خاصة خلال العام ٢٠٢٠ على ضوء الانتخابات الأميركية وتجنّد الغالبية العظمى للمجتمعات الأميركية اليهودية لصالح بادين والحزب الديمقراطي. جاء ذلك مناقضًا لتقارب اليمين الإسرائيلي الواضح مع إدارة ترامب ودعمه بأشكال مباشرة وغير مباشرة. يبقى القول إن وجود هذه التوترات بين المجتمعات اليهودية وإسرائيل وتشكيلها تحديًا أمام السياسة الخارجية الإسرائيلية لا يعني استفحال أزمة ما في العلاقات، وإنما مؤشر على بداية تحولات يصعب استشراف مستقبلها، إذ لا يزال دعم إسرائيل يشكّل شبه إجماع عند غالبية المؤسسات اليهودية الأميركية.

٥. «القوّة الناعمة» والتغلغل المتنامي لإسرائيل في القارة الأفريقية

تميزت الاستراتيجية الإسرائيلية نحو القارة الافريقية في العام ٢٠٢٠ باستمرار إسرائيل في تعزيز مكانتها في القارة السوداء على المستوى السياسي والاقتصادي بهدف تحقيق إنجازات في المحافل الدولية والإقليمية. تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية على تحقيق اختراقات إضافية في الدول الافريقية من خلال، أولاً: استثمار العلاقات الإسرائيلية- الأميركية في حل قضايا بعض الدول الافريقية لقاء أثمان سياسية، وبالتالي تحقيق اختراقات في دول المنطقة وأفريقيا، وثانيًا، الاستفادة من تفوق إسرائيل في مجال التكنولوجيا المتطوّرة والزراعة واستخراج الموارد الطبيعية لعرض «خدماتها» على دول أفريقية فقيرة، وهو ما يسمى بالقوة الناعمة.

لقد عبّر وزير الاستخبارات الإسرائيلية إيلي كوهين عن هذه الاستراتيجية في العام ٢٠٢٠ قائلاً

«إفريقيا قارة كبيرة ومهمة، تصوت دولها وتؤثر على القرارات المتعلقة بإسرائيل في العديد من المحافل الإقليمية والدولية. بعض هذه الدول لديها مصالح مشتركة مع إسرائيل، مما يفتح لنا العديد من الفرص

للتعاون في مجالات الأمن والاقتصاد والطاقة والزراعة وغيرها – والتي يمكن أن تسهم في الأمن القومي لإسرائيل من ناحية، وتساعد تلك الدول من الناحية الأخرى. سنعمل على أساس تعميق النشاط وتقوية روابط دولة إسرائيل في إفريقيا».[١٣٢]

جاء تصريح وزير الاستخبارات الإسرائيلية تعقيبًا على دراسة أصدرتها الوزارة بهذا الشأن في تشرين الثاني ٢٠٢٠، وأظهرت ما أسمته «القوة الكامنة في العلاقات مع أفريقيا»، وإمكانية الاستفادة السياسية منها. وخلص التقرير إلى إمكانية مساهمة إسرائيل في التأثير على ٥ دول في أفريقيا لتغيير أنماط تصويتها من خلال تطوير مصالح مشتركة معها، وهي: الكاميرون، توغو، رواندا، جنوب السودان، وجمهورية الكونغو.[١٣٣] ويقترح التقرير الاستفادة من عاملين أساسين: العلاقة الإسرائيلية القريبة من واشنطن كقناة لفتح الباب لهذه الدول بالتقرّب من أميركا لما لإسرائيل من تأثير في هذا الشأن، إضافة إلى قوة إسرائيل الاقتصادية في مجال التكنولوجيا المتطوّرة.[١٣٤]

كما عملت إسرائيل خلال العام الأخير على فتح قنوات تواصل وشراكات اقتصادية مع دولتيّ غانا وأثيوبيا، وقد اجتمع مدير عام وزارة الصناعة والاقتصاد الإسرائيلي في شباط ٢٠٢٠ مع مسؤولين من الدولتين، وتمخّضت الزيارة عن اتفاق تعاون بين إسرائيل وكل من غانا وأثيوبيا بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي خاصة في مجالات الزراعة والسايبر والصحّة.[١٣٥]

مفهوم القوة الناعمة[١٣٠] في السياسة الخارجية الإسرائيلية

تستثمر إسرائيل تفوقها في مجال الخدمات الاجتماعية والبحثية والأكاديمية من أجل مدّ جسور التعاون مع دول أفريقية فقيرة وغير متطوّرة[١٣١] وتحتاج الدول الأفريقية الفقيرة لخدمات إسرائيل الاقتصادية إلى جانب التكنولوجيا المتطوّرة، خاصة تلك المتعلّقة بالزراعة والطاقة والمياه.

تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية في القارة الأفريقية على تحقيق اختراقات إضافية من خلال، أولاً: استثمار العلاقات الإسرائيلية-الأميركية في حل قضايا بعض الدول الافريقية لقاء أثمان سياسية. ثانيًا: الاستفادة من تفوق إسرائيل في مجال التكنولوجيا المتطوّرة والزراعة واستخراج الموارد الطبيعية لعرض «خدماتها» على دول أفريقية فقيرة، وهو ما يسمى بالقوة الناعمة.

كورونا: فرصة لتعزيز حضور إسرائيل في أفريقيا

استثمرت إسرائيل في العام ٢٠٢٠ جائحة كورونا من أجل تعزيز نفوذها في القارة الأفريقية، حيث أقامت مشاريع تعاون مع دولة الكاميرون من أجل تطوير تكنولوجيا جديدة لمواجهة فيروس كورونا، فضلاً عن المساعدة في تزويد كمامات واقية. وفي ساحل العاج ساهمت إسرائيل مع الصليب الأحمر في تنظيم ورش توعية وإرشاد صحي. أما في نيبال ورواندا وزامبيا والسينغال، فتبرّعت إسرائيل بمعدّات طبيّة ووقائية وطرود غذائية، إلى جانب نشاطات تأهيل وإرشاد تربوي، في إطار المساعدات لمواجهة الجائحة الصحيّة.[١٣٦]

يُذكر في هذا الشأن أن نتنياهو خطط لنقل عدد كبير من لقاحات شركة «موديرنا»، والتي اعتبرت في

إسرائيل «تطعيمات فائضة عن الحاجة» إلى عدد من الدول من بينها دول أفريقية. وسرّبت الصحافة الإسرائيلية تفاصيل عن نيّة نتنياهو القيام بهذه الخطوة كجزء من تعزيز علاقات إسرائيل الدبلوماسية مع عدد من الدول، وعلى رأسها دول أفريقيا، مثل: موريتانيا، تشاد، المغرب، الكونغو، غينا الاستوائية، أوغندا، النيجر، كينيا وأثيوبيا، فضلاً عن دول آسيوية وأوروبية وأميركية وسطى، إلّا أن المسعى قد جُمّد بعد تدخّل المستشار القضائي للحكومة، سيما وأن القرار لم يصدر بالتشاور مع وزارة الصحة ووزارة الخارجية والأمن.[١٣٧]

إجمال

تطرق الفصل الحالي إلى مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٠ وبدايات العام ٢٠٢١. فقد سجّلت إسرائيل سلسلة من المكاسب السياسية الاستراتيجية المهمة، كان أهمها الوصول إلى ٤ اتفاقيات تطبيع رسمية مع دول عربية، هي: الإمارات، البحرين، المغرب والسودان، وذلك في ظل تهميش تام للمسألة الفلسطينية. اعتبرت إسرائيل ذلك انجازًا استراتيجيًا على مستوى السعي لبلورة تحالف عربي- إسرائيلي للجم ما تعتبره إسرائيل «التوسّع الإيراني» في المنطقة. ثانيًا، عزّز التطبيع من مكانة إسرائيل كقوة مركزية في المنطقة دون الحاجة إلى تقديم تنازلات في المسألة الفلسطينية أو الانسحاب من الأراضي المحتلة، وهو ترجمة لرؤية اليمين الجديد في إسرائيل القائمة على مبدأ «السلام مقابل السلام». ثالثًا، أفضى التطبيع إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع دولة الإمارات. وأخيرًا، تحقيق اختراق في الوعي المجتمعي العربي من خلال السعي لتجميل صورة إسرائيل، حيث تحاول إسرائيل فرض سردية صهيونية جديدة تهمش المسألة الفلسطينية في أوساط إعلامية وبحثية ومجتمعية عربية.

على المستوى الأوروبي، أحدثت الاستراتيجية الإسرائيلية اختراقات جديدة، من حيث استمالة بعض الدول الأوروبية لتبنّي تعريف معاداة السامية الجديد الذي يربط بين معاداة السامية وبين معاداة الصهيونية. كما استثمرت إسرائيل مسألة التجميد المؤقت للضم وتفشي جائحة كورونا من أجل تعزيز بعض التعاون مع أوروبا في المجال الاقتصادي والعلمي. وبرز في العلاقات الإسرائيلية-الأوروبية في حوض المتوسط استمرار التعاون وتعزيزه مع اليونان وقبرص وصولًا إلى توقيع معاهدة «منتدى الغاز في شرق حوض المتوسط». فضلاً عن استمرار التنسيق والتفاهم الإسرائيلي- الروسي في المنطقة فيما يتعلّق بنفوذ إيران في سورية وحريّة التدخلات العسكرية الإسرائيلية فيها.

وفي أفريقيا استمرت استراتيجية إسرائيل الأساسية القائمة على استثمار التفوق في الاقتصاد والتكنولوجية المتطورة (أو ما يسمى بالقوة الناعمة) لاستمالة بعض الدول الأفريقية سياسيًا، وقد عزّزت جائحة كورونا من ذلك خلال العام ٢٠٢٠.

ملحق رقم (١)

خارطة اتصالات نتنياهو وزياراته الخارجية وفقًا لمسح البيانات الصادرة[١٣٨]

الدولة	مجموع الاتصالات والزيارات
أميركا	٧
روسيا	٦
الهند	٤
الإمارات	٣
اليونان	٢
ألمانيا	٢
بريطانيا	٢
رومانيا	١
الدنمارك	١
قبرص	١
سلوفانيا	١
السودان	١
المغرب	١
أستراليا	١
إثيوبيا	١
البحرين	١
كوسوفو	١
مصر	١
فرنسا	١
بريطانيا	١
بلغاريا	١

تشيكيا	١
برازيل	١
الكونغو	١
كولومبيا	١
الأرجنتين	١
كندا	١
هنغاريا	١

ملحق رقم (١)

الدول التي تبنت تعريف معاداة السامية الجديد، كما جاء في الموقع الرسمي لـ «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكست».[١٣٩]

الرقم	الدولة	تاريخ تبنّي التعريف
١	كنتاكي	٢٦ شباط ٢٠٢١
٢	جواتيمالا	٢٧ كانون الثاني ٢٠٢١
٣	ألبانيا	٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٠
٤	إسبانيا	٢٢ تموز ٢٠٢٠
٥	الأرجنتين	٤ حزيران ٢٠٢٠
٦	صربيا	٢٦ شباط ٢٠٢٠
٧	أورغواي	٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٠
٨	السويد	٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠
٩	إيطاليا	١٧ كانون الثاني ٢٠٢٠
١٠	فرنسا	٣ كانون الأول ٢٠١٩
١١	قبرص	١٨ كانون الأول ٢٠١٩

١١ كانون الأول ٢٠١٩	الولايات المتّحدة الأميركية	١٢
٨ تشرين الثاني ٢٠١٩	اليونان	١٣
١٠ تموز ٢٠١٩	لوكسمبورغ	١٤
٢٧ حزيران ٢٠١٩	كندا	١٥
١٨ شباط ٢٠١٩	هنغاريا	١٦
٢٥ كانون الثاني ٢٠١٩	تشيكيا	١٧
١٤ كانون الأول ٢٠١٨	بلجيكيا	١٨
٢٠ كانون الأول ٢٠١٨	سلوفينيا	١٩
٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٨	هولندا	٢٠
٢٨ تشرين الأول ٢٠١٨	سلوفاكيا	٢١
٦ آذار ٢٠١٨	شمال مقدونيا	٢٢
٢٤ كانون الثاني ٢٠١٨	ليتوانيا	٢٣
١٨ كانون الثاني ٢٠١٨	مولدوفيا	٢٤
١٨ تشرين الأول ٢٠١٧	بلغاريا	٢٥
٢٠ أيلول ٢٠١٧	ألمانيا	٢٦
٢٥ أيار ٢٠١٧	رومانيا	٢٧
٢٥ نيسان ٢٠١٧	النمسا	٢٨
٢٢ كانون الثاني ٢٠١٧	إسرائيل	٢٩
١٢ كانون الأول ٢٠١٦	بريطانيا	٣٠

الهوامش

١ روعي كيبريك، «الخامات غير المُستَغَلّة في علاقات إسرائيل والدول العربية: تعاون إقليمي في ظل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني»، *حتلنة استراتيجية*، المجلد ٢٣، العدد ٣ (٢٠٢٠)، ص ٩٩–١٠٤. (عبريّة).

٢ مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، «خطاب رئيس الحكومة نتنياهو في الجلسة العمومية للأمم المتّحدة»، *موقع وزارة الخارجية*، ٢٠١٦/٠٩/٢٢، https://bit.ly/3qPKAP7، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٣ جيمي كوين، «بومبيو: دول أخرى ستؤسس قريبًا علاقات مع إسرائيل»، *ميدا*، (عبريّة)، ٢٠٢٠/١١/٢٤، https://bit.ly/3qZLnOC، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٤ نتنياهو في لقاء مع Ynet– الموقع الإلكتروني لصحيفة *يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢١/٠٣/١٥.

٥ كيبريك، ١٠٥.

٦ باراك رافيد، «إنجاز سياسي: إسرائيل تفتح للمرة الأولى ممثّلية رسمية وعلانية في أبو ظبي»، *هآرتس*، ٢٠١٥/١١/٢٧، https://bit.ly/3csSuJf، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

7 Barak Ravid. Exclusive: «Netanyahu Secretly Met with UAE Foreign Minister in 2012 in New York», Haaretz, 252017/07/, Available at: https://bit.ly/38EcZS5

٨ يانيف توخمان، «الإمارات تؤكد: منتخب إسرائيل للجودو ستنافس تحت علم إسرائيل في بطولة جراند سلام أبو ظبي»، *موقع واللا العبري*، ٢٠٢١٨/٠٩/٠٣، https://bit.ly/30GM4Rh، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٨).

٩ جيلي كوهين، «سلاح الجو بدأ مناورة مشتركة في اليونان مع الإمارات، الولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا»، *هآرتس*، ٢٠١٧/٠٢/٢٧، https://bit.ly/3bKYqhv، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٠ مكتب رئيس الحكومة، « كلمة رئيس الحكومة نتنياهو حول اتفاق السلام مع الإمارات»، *موقع مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٨/١٦، https://bit.ly/3lbOK2Q، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١١ المرجع السابق.

١٢ مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، «رئيس الحكومة نتنياهو حول البعثة الإسرائيلية التي ستسافر لأبو ظبي»، *موقع مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٥، https://bit.ly/3vxBfzk، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٨).

١٣ مكتب رئيس الحكومة، « بعد إعلان رئيس الوزراء نتنياهو عن اتفاق السلام التاريخي بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، سيتوجه وفد إسرائيلي مهني برئاسة مجلس الأمن القومي ومستشار الأمن القومي مئير بن شبات إلى أبو ظبي غدًا»، *موقع مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٨/٣٠، https://bit.ly/3qMxrq4، (٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٤ مكتب رئيس الحكومة، «رئيس الوزراء نتنياهو يرحب بقرار رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلغاء قانون مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والاتصالات الاقتصادية مع الإسرائيليين»، *موقع مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٩، https://bit.ly/2NeOBiq، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٥ مكتب رئيس الحكومة، «رئيس البعثة الإسرائيلية إلى أبو ظبي مستشار الأمن القومي ورئيس مجلس الأمن القومي مئير بن شبات يعقدون جلسة أولية للبعثة الإسرائيلية»، *موقع مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٨/٣١، https://bit.ly/3ewDyMW، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٧).

١٦ معاريف أونلاين، «تعاون تاريخي بين إسرائيل والإمارات المتحدة في مجال السينما والتلفزيون»، *معاريف*، ٢٠٢٠/٠٩/٢١، shorturl.at/eyFU1 ، (٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٧ جامعة تل أبيب، «تعاون بحثي أول مع أبو ظبي»، *موقع جامعة تل أبيب*، ٢٠٢٠/١٠/٢٥، https://bit.ly/3rOujeJ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

١٨ معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، «وفد من معهد دراسات الأمن الوطني يزور أبو ظبي يوقع مذكرة تفاهم مع معهد أبحاث رائد في الإمارات»، *موقع المعهد*، https://www.inss.org.il/he/inss-uae/، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٤).

١٩ يائير تسوكير، «موشيه هوغ يسحب الطلب: تم إلغاء بيع بيتار القدس للشيخ بن خليفة»، دافار، ٢٠٢١/٠٢/١١، https://www.davar1.co.il/٢٨٢٠٩٦/، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٢٠ المرجع السابق.

٢١ وزارة الزراعة وتطوير القرية، «وزارة الزراعة في تحليل مميّز لاحتماليّات التصدير الزراعي لمنتجات طازجة إلى الإمارات»، موقع وزارة الزراعة وتطوير القرية، ٢٠٢٠/١٠/٢٧، https://bit.ly/3tltfPI، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٩).

٢٢ داني زاكن، «الأمن والسايبر والتكنولوجيا المتطوّرة والماس: الفرص العظيمة لإسرائيل من الاتفاقية مع الإمارات العربية المتحدة»، *غلوبس*، ٢٠٢٠/٠٨/١٦، https://bit.ly/2NhBSf5، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٦).

٢٣ مكتب رئيس الحكومة، «تصريحات رئيس الوزراء نتنياهو حول التوقيع على مذكرة التفاهم الأولية بين إسرائيل والإمارات حول التعاون في المجال المصرفي والمالي»، موقع مكتب رئيس الحكومة، ٢٠٢٠/٠٩/٠١، https://bit.ly/30GO4Jj، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٢٤ وزارة الخارجية، «بمبادرة من وزارة الخارجية ومعهد التصدير، عقد اليوم مؤتمرًا فريدًا من نوعه لرجال الأعمال المهتمين بالعلاقات التجارية مع دولة الإمارات العربية المتحدة»، *موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٧، https://bit.ly/30NDOyN، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٧).

٢٥ وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، «الاحتمالات الاقتصادية مع الإمارات العربيّة المتّحدة»، (تقرير رقميّ: وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، تشرين الأول ٢٠٢٠)، https://bit.ly/3vik5FP.

نويت زومر، «الإمارات تقرّ استيراد مباشر للخضروات والفاكهة من إسرائيل»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢٠/١٠/٢٩، https://bit.ly/3csDafQ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٢٦ أفرايم عنبار، «اتفاقية السلام التي تتبلور مع الإمارات العربية المتّحدة: المحور الإسرائيلي»، *معهد القدس للاستراتيجية والأمن*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٣، https://bit.ly/3cJyVg7، (٢٠٢١/٠٣/٠٦).

٢٧ المرجع السابق.

٢٨ وزارة الأمن الداخلي، «تعاون سياسي – أمني هو الأول من نوعه بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسنغال»، موقع *وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلي*، ٢٠٢٠/١٢/١٠، https://bit.ly/3vqcdSr، (٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٢٩ إيتي بلومنتل، «سُمح للنشر: هكذا بدأ التعاون بين إسرائيل والإمارات حول الكورونا»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢٠/٠٦/٢٥، https://bit.ly/30Fu7Tl، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٣٠ المرجع السابق.

٣١ زاكن، «الأمن والسايبر...».

٣٢ مكتب رئيس الحكومة، «حديث رئيس الحكومة نتنياهو حول اتفاقية السلام مع البحرين»، موقع *مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٩/١١، https://bit.ly/3to6Z8d، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٣٣ مكتب رئيس الحكومة، «رئيس الوزراء نتنياهو يتحدث مع الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي عهد البحرين»، موقع *مكتب رئيس الحكومة*، ٢٠٢٠/٠٩/٢٢، https://bit.ly/2OO0lZM، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٣٤ وزارة الخارجية، «بيان مشترك لوزير الخارجية أشكنازي مع وزير خارجية البحرين عبد اللطيف الزياني»، موقع *وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/١١/١٨، https://bit.ly/3lglGqN، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٣٥ وزارة الخارجية، «وزير الخارجية غابي أشكنازي يلتقي وزير الصناعة والتجارة والسياحة البحريني زايد الزياني»، موقع *وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/١٢/٠٢، https://bit.ly/38Ezdn4، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٤).

٣٦ وزارة الخارجية، «بناء جسور السلام» – لقاء للرؤساء التنفيذيين لأكبر خمسة بنوك في إسرائيل مع وزير الصناعة والصناعة والسياحة البحريني زايد الزياني»، موقع *وزارة الخارجية الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/١٢/٠٣، https://bit.ly/38DOIvy، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٨).

٣٧ أخبار ICE، «هل يستثمر وريث البحرين في مصنع لقاح في إسرائيل؟»، ICE، ٢٠٢١/٠٢/٢٥، https://bit.ly/3bLBOxz، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٤).

٣٨ باراك رافيد وجاي الستر، «إسرائيل والسودان أعلنتا عن اتفاقية تطبيع بين الدولتين»، موقع *والا العبري*، ٢٠٢٠/١٠/٢٣، https://bit.ly/3voCi4n، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٠).

٣٩ المرجع السابق.

٤٠ آنا برسكي، «السودان توقّع رسميًا على اتفاق لتطبيع العلاقات مع إسرائيل»، *معاريف*، ٢٠٢١/٠١/٠٦، https://bit.ly/3eBQ7GC، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

٤١ وزارة الخارجية، «وزير الخارجية غابي أشكنازي يتحدث عن قرار حكومة السودان الانضمام لاتفاقات أبراهام وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل»، موقع *وزارة الخارجية*، ٢٠٢٠/١٠/٢٤، https://bit.ly/3vkZr7Q، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

٤٢ معهد السياسات والاستراتيجية، «الجنرال المتقاعد عاموس جلعاد– مقابلة لشارون واوري (١١ ,١٢ ,٢٠)»، فيديو يوتيوب، ٢٠/١٢/١٤، متاح في: https://bit.ly/3vmylgA

٤٣ هدار كانه، «إسرائيل والمغرب توقّعان على اتفاق طيران مباشر»، *ني ماركر*، ٢٠٢١/٠١/٢١، https://bit.ly/3eAB0x9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٥).

٤٤ مكتب رئيس الحكومة، «أجرى رئيس مجلس الأمن القومي، مئير بن شبات، محادثة هاتفية مع وزير خارجية المغرب، ناصر بوريطة»، موقع *مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية*، ٢٠٢١/٠١/٢٩، https://bit.ly/3tgO0MC، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٩).

٤٥ موران زاجا وروعي كيفريك، «خاتمة: العلاقات بين إسرائيل والدول العربية– القضيّة الفلسطينية هي البوابة للشرق الأوسط»، لدى روعي كيفرك ونمرود جوردين وميراف كوهين–داغان، علاقات إسرائيل والدول العربية: الاحتماليات غير المُستغلّة (إصدار رقمي: ميتافيم، ٢٠٢٠ ١١٢– ١٢١، ١١٩.

٤٦ المرجع السابق.

٤٧ اورئيل ليفيه، «الاعتراف بالسيادة المغربية في الصحراء الغربية قبل العلاقات مع إسرائيل»، *دافار*، ٢٠٢٠/١٢/١٢، https://www.davar1.co.il/٢٦٧٦٦٢/، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٤٨ يوني بن ميناحم، «في الطريق إلى التحالف الإقليمي الجديد»، *المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة*، ٢٠٢٠/١٠/٢٧، https://bit.ly/3tdtJY8، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٢).

٤٩ واي نت، « وفد امارتي وصل إسرائيل بطيران مباشر من فوق السعودية»، *واي نت*، ٢٠٢٠/٠٩/٠٨، متاح في: https://bit.ly/3m7j9ji

٥٠ حاييم ليفنسون وجاكي خوري ونوعا ليندو، «غانتس: تسريب رحلة رئيس الوزراء السرية إلى السعودية مزعج وغير مسؤول»، *هآرتس*، ٢٠/١١/٢٣، متاح في: https://bit.ly/3meUklp

٥١ دانييل سوريتي، «الحرم في لبّ النقاش: إسرائيل والسعودية والمفاوضات السرية للجم الرئيس أردوغان»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٦/٠١، متاح في: https://bit.ly/31E0EJK

٥٢ معاريف اون لاين، « تقرير: هل تتجها إسرائيل والسعودية لانفراج سياسي؟»، *معاريف*، ٢٠/٠٢/٢٣، متاح في: https://bit.ly/3ftKHy1

٥٣ ارئيل كاهنا ودانييل سريوتي ونيطع بار، «تقرير: تشكيل تحالف عسكري يجري بين إسرائيل والسعودية والإمارات والبحرين»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠/٠٢/٢٦، متاح في: https://bit.ly/3dESKFR

54 Prince Faisal, «A Conversation with Foreign Minister Prince Faisal bin Farhan al-Saud», Washington institute, 132020/10/, Available at: https://bit.ly/3czAVHo.

٥٥ كيرين بتسلئيل، «تقرير: ولي العهد السعودي ينسحب من التطبيع مع إسرائيل بسبب فوز بايدن»، *القناة ١٢*، ٢٠٢٠/١١/٢٨، https://bit.ly/3cpIrok، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٦).

٥٦ طال شنايدر، «دفء العلاقات مع دول الخليج: محادثة هاتفية بين وزراء خارجية إسرائيل وسلطنة عمان»، *غلوبوس*، ٢٠٢٠/٠٨/١٧، https://bit.ly/3vVR82t ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٥٧ ألون بن دافيد، «انقلاب إقليمي: قطر هي الهدف السياسي القادم لإسرائيل»، معاريف، ٢٠/١٠/٢٤، متاح في: https://bit.ly/39bMa8d

٥٨ أليئور ليفي، «بعد أربعة شهور: من المتوقع أن يصل المبعوث القطري لغزة الأسبوع المُقبل،» Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢٠/٠٦/٠٦، آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٢٥، https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5743085,00.html.

شاحر كلايمان وشلومي دياز، «الجيش قصف قاعدة أرضية لحماس،» *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٦، آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٢٥، https://www.israelhay-om.co.il/article/794781.

٥٩ يواف زيتون واليئور ليفي، «الجيش الإسرائيلي يهاجم أنفاقا في قطاع غزة ومقتل ٤ نشطاء في «حادث عمل»»، *واي نت*، ٢٠/٠٨/٢٥، متاح في: https://bit.ly/39dipUu

٦٠ شاحار كلايمن، «الدوحة لن تطبّع علاقات مع إسرائيل»، يسرائيل هايوم، ٢٠/٠٩/١٥، متاح في: https://bit.ly/3tSLsok

٦١ نعوم أمير، «الأردن تؤكد: نحن هنا ونحن جزء من المعادلة»، مكور ريشون، ٢٠٢٠/٠٦/٠٤، https://www.makorrishon.co.il/news/235027/، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٢).

٦٢ موشيه كوهين، «لحظة تاريخية: إسرائيل والأردن وقعتا على صفقة للطيران عبر المجال الجوي»، *معاريف*، ٢٠٢٠/١٠/٠٨، https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-794463، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٦٣ أريئيل كاهانا، «رسالة أردنية لإسرائيل: تجديد قناة المياه»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/١٢/٠٨، https://www.israelhayom.co.il/article/٨٢٧٨٩٣، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

٦٤ ايتمار آيخنار، «بني غانتس التقى سرًا بالملك عبد الله في الأردن»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢١/٠٢/٢٨، https://www.ynet.co.il/news/article/SkJjDNdf00، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٢).

٦٥ سمدار بري، «الأمير الأردني حسن: معًا نستطيع التوصل إلى سلام شامل في نهاية العقد»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢١/٠٢/٢٦، https://www.ynet.co.il/news/article/rJbZmf8Gd، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٦٦ هآرتس، «وزير الخارجية الأردني يقول إن بلاده أعاقت رحلة طائرة نتنياهو المتوجهة للإمارات»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٠٣/١٣، https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.9615881 ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٢٥).

٦٧ مسح ذاتي (من المحرّر) لبيانات مكتب نتنياهو للإعلام.

٦٨ هآرتس، «السفير الروسي: إسرائيل وموسكو تدرسان المشاركة في إنتاج لقاح لكورونا»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٠١/٢٢، https://bit.ly/3bMUb5b، (٢٠٢١/٠٣/٠٦).

٦٩ المرجع السابق.

٧٠ واي نت، «إسرائيل اشترت لقاحات تطعيم لسورية مقابل إعادة إسرائيلية»، *كلكليست*، ٢٠٢١/٠٢/٢٠، https://bit.ly/3thFXPF، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٦).

٧١ داني زاكن، «بمشاركة إسرائيل: تم التوقيع على اتفاقية لإنشاء منظمة غاز إقليمية في الشرق الأوسط»، *غلوبوس*، ٢٠٢٠/٠٩/٢٢، https://bit.ly/2OTGoko، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٨).

٧٢ عيران ليرمان، «ميثاق منتدى غاز شرق البحر المتوسّط»، *معهد القدس للاستراتيجية والأمن*، ٢٠٢٠/١٠/١١، https://bit.ly/3rOAVJZ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٧٣ جلعاد تسويك، «إسرائيل ستبيع الغاز الطبيعي لمصر والأردن بـ ٣٠ مليار دولار»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٩/٢٢، https://bit.ly/3bN2Jce، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٧٤ المرجع السابق.

٧٥ أورنا مزراحي، «السياسة الإسرائيلية تجاه مثلث العلاقات مع اليونان وقبرص»، *منصّة سياسية، المجلد ٢٣، العدد ٣*، (تموز ٢٠٢٠)، https://bit.ly/3qHY937.

٧٦ طال ليف رام، «لأول مرة: تدريب علني مشترك لسلاح الجو الإسرائيلي والإمارات العربية المتحدة، نشر أول»، *معاريف*، ٢٠٢١/٠١/١٥، https://bit.ly/2OTgInI، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٧٧ ايتمار ايخنير، «فرنسا تحذّر: الضم سيؤثر على علاقات إسرائيل– أوروبا»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢٠/٠٥/١٩، https://bit.ly/2NhyQY5، (٢٠٢١/٠٣/١٢).

٧٨ المرجع السابق.

٧٩ ميخائيل هرارى، «السياسة الخارجية الإسرائيلية: براغماتية منتعشة (لكن) فاقدة للرؤية»، ميتفيم، كانون الثاني ٢٠٢٠.

٨٠ إيال رونين ونمرود جورن، «سياسة مُجزِّئة: سياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه»، لدى مورئيل اسبورغ ونمرود جورن، مجزَّئين ومُجزِّئين: أوروبا وإسرائيل ودعم السلام الإسرائيلي– الفلسطيني، (إصدار رقميّ: ميتفيم، ٢٠٢٠، ١٣–٢٢)، ١٦.

٨١ نمرود جورن، «شباك الفرص في العلاقات الإسرائيلية– الأوروبية فُتح، هل سنُحسِن استغلاله؟»، *غلوبوس*، ٢٠٢٠/٠٩/٠٧، https://bit.ly/2Opr5A9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٨٢ ايتمار آيخنر، «بعد التخلي عن الضم: الأوروبيون يريدون تطوير العلاقات مع إسرائيل»، Ynet– الموقع الإلكتروني لصحيفة *يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢٠/٠٨/٢٨، https://bit.ly/3ltftIt، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٨٣ أرئيل كهانا، «وزارة الخارجية: ٢٠٢٠– عام جيّد في العلاقات مع أوروبا»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢١/٠١/٠٥، https://bit.ly/3tff5Q8، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٨٤ انظر/ي الملخّص التنفيذي لتقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢٠، مشهد العام ٢٠١٩.

٨٥ مايكين شيرا، «معاداة الساميّة الجديدة لنتنياهو»، هآرتس، ٢٠١٩/٠٩/٠١، https://bit.ly/2Qi5h77، (٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٨٦ وزارة الشتات. معاداة السامية للعام ٢٠٢٠: صورة الوضع القائم، الطبقات والأحداث، (إصدار رقمي: وزارة الشتات الإسرائيلية، كانون الثاني ٢٠٢١). متاح في: https://bit.ly/3lhkYcO

٨٧ مكتب رئيس الحكومة. «تصريحات رئيس الوزراء نتنياهو ردًا على قرار..».

٨٨ تسفيكا كلاين، «سنبقى دائما مكانًا آمنًا لليهود»: ألبانيا تنضم إلى مناهضة معاداة السامية»، مكور ريشون، ٢٠٢٠/١٠/٢٢، https://bit.ly/3cMnfcv، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٨٩ المرجع السابق.

90 Philissa Cramer, «Kentucky Becomes First U.S. State to Adopt IHRA Antisemitism Definition», Haaretz, 282021/02/, Available at: https://bit.ly/2NkbLnN.

٩١ جمعية «كونتسرت (معا لأجل إسرائيل)»، هي مبادرة مشتركة بين وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، ومنظمات مؤيدة لإسرائيل حول العالم. جمعية «كيشت دافيد» وهي جمعية تعنى ببناء دراسات استراتيجية حول الخطاب القائم في شبكات الإنترنت.

٩٢ عيدان بنيامين، «لماذا تقوم الدولة بتحويل مئات الملايين من الدولارات لمناهضة ال BDS إلى منظمات غير ربحية دون رقابة؟»، شاكوف، ٢٠٢٠/٠٤/٠٥، https://shakuf.co.il/11545K (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٩٣ الكنيست الإسرائيلية. « أنشطة المقاطعة وسير عمل وزارة الشؤون الاستراتيجية: النضال الدبلوماسي– الإعلامي ضد حركة المقاطعة ومظاهر معاداة السامية في الخارج – تقرير مراقب الدولة ٦٦ ج»، موقع *الكنيست الإسرائيلية*، ٢٠, ٠٧, ٢٨، متاح في: https://bit.ly/3tlNL32

٩٤ المرجع السابق.

٩٥ وزارة الشتات. «وزير الشتات يانكيليفيتش في نقاش خاص حول معاداة السامية في رابطة المنظمات اليهودية في أوروبا»، موقع وزارة الشتات الإسرائيلية، ٢٠٢٠/٠٩/٢٩، https://bit.ly/3tk99W7، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٩٦ وزارة الشتات. «معاداة السامية: صورة الوضع القائم...»، ١٠.

٩٧ المقصود تقريرا وزارتيّ «الشتات» و«الشؤون الاستراتيجية» الإسرائيلية.

٩٨ المرجع السابق، ٩.

٩٩ دان لافيه، « »وباء الكراهية»: تقرير يكشف كيف تنتعش معاداة السامية في ظل الكورونا»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٥/١٣، https://bit.ly/3qHv0oU، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٠٠ المرجع السابق.

١٠١ وزارة الشتات. «معاداة السامية: صورة...».

١٠٢ المرجع السابق.

١٠٣ المرجع السابق.

١٠٤ المرجع السابق، ١١.

١٠٥ المرجع السابق، ١١.

١٠٦ وزارة الشتات، «الوزيرة يانكليفيتش للرئيس التنفيذي لشركة أمازون: «أزل كل الكتب المعادية للسامية من الموقع»»، موقع *وزارة الشتات الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/٠١/١٠، https://bit.ly/38GcYgz، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٠٧ المرجع السابق.

١٠٨ رونين وجورن، ١٦.

١٠٩ طال شلو، «على خلفية التوترات حول الضم: الموافقة على اتفاقية السماء المفتوحة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي»، موقع *والاه العبري*، ٢٠٢٠/٠٦/١٨، https://bit.ly/3qOF0gf، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١١٠ نقابة التجّار، «البريكزيت انطلق: اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل وبريطانيا تدخل حيز التنفيذ في ٢٠٢١/٠١/٠١، موقع *نقابة التجّار الإسرائيلية*، ٢٠٢١/٠١/٠٣، https://bit.ly/2Njhqu9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٥).

١١١ وزارة الاقتصاد والصناعة، «اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل وأوكرانيا تدخل حيّز التنفيذ»، موقع *وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية*، ٢٠٢١/٠١/٠٤، https://bit.ly/30QeAzP، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١١٢ راجع تقارير مدار في هذا الشأن للعام: الملخّص التنفيذي للعام ٢٠١٦.

١١٣ رونين وجورن، ١٣.

١١٤ مكتب رئيس الحكومة، «تصريحات رئيس الوزراء نتنياهو بخصوص الخطة الأميركية فيما يتعلق بفنزويلا»، موقع مكتب *رئيس الحكومة الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/٠٤/٠٢، https://bit.ly/38GRnV9 (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١١٥ مكتب رئيس الحكومة، «رئيس الوزراء نتنياهو يتحدث مع وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو»، موقع مكتب *رئيس الحكومة الإسرائيلية*، ٢٠١٩/١٢/٣٠، https://bit.ly/3cwia7Z (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١١٦ المصدر: Sharp, J. (٢٠١٩). US Foreign Aid to Israel. Congressional Research Service, P. 2

١١٧ آنا برسكي، «بتأخير ١٢ ساعة تقريبًا: نتنياهو وريفلين يهنّئون بايدن بفوزه»، *معاريف*، ٢٠٢٠/١١/٠٨، https://bit.ly/2PW7M1s (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١١٨ هيئة يسرائيل هيوم، «الهجوم على مبنى الكابيتول كان مشينًا»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢١/٠١/٠٧، https://bit.ly/3vqIh8P (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

١١٩ ميري ريغف، صفحة الفايسبوك الرسميّة، ٢٠٢١/٠١/٢٠، متاح في: https://bit.ly/2OomFJL.

ميكي زوهر، صفحة تويتر الرسميّة، ٢٠٢٠/١١/٠٨، متاح في: https://bit.ly/3tyiPN9.

١٢٠ عاموس جلعاد، «إسرائيل وأميركا: علاقات تحت الاختبار»، *معهد السياسات والاستراتيجية*، ٢٠٢١/٠٢/١٨، https://bit.ly/2Q67DJ5 (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٢١ المرجع السابق.

١٢٢ كيرين بتسلئيل، «كيف سيؤثر الانتخاب المتوقّع لبايدن على العلاقات الأميركية– الإسرائيلية؟»، القناة ١٢، ٢٠٢٠/١١/٠٦، https://bit.ly/38GH9US (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٢٣ أودي افنتيل، «خطاب بايدن الأول في مجال السياسة الخارجية – رؤى ومعانٍ لإسرائيل»، *معهد السياسات والاستراتيجية*، ٢٠٢١/٠٢/١٨، https://bit.ly/3s1dgGg (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٢٤ طال شيلو، «هوية الشخص الجالس في البيت الأبيض ستحدد ما إذا كان عصر حلم «السيد أميركا» على وشك الانتهاء»، موقع واللا العبري، ٢٠٢٠/١١/٠٢، https://bit.ly/30GMtmK (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٢٥ معاريف أونلاين، «مكتب رئيس الوزراء: «موقف إسرائيل من الاتفاق النووي لم يتغير»»، *معاريف*، ٢٠٢١/٠٢/١٩، https://bit.ly/3tjLUvt (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٨).

١٢٦ المرجع السابق.

١٢٧ تال شنايدر، «استطلاع: ٧٥٪ من اليهود الأميركيين يؤيدون بايدن و٧٧٪ غير راضين عن أداء ترامب»، *غلوبوس*، ٢٠٢٠/١٠/١٩، https://bit.ly/3cCbCEV (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٩).

١٢٨ جين ايزنر وجونتان جرينبلت وشيرا رودرمان، «الفجوات بين إسرائيل ويهود أميركا: هل ثمة سبب للقلق؟»، *معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي*، المؤتمر السنوي، https://bit.ly/3rTlujS.

١٢٩ هيئة مكور ريشون وصندوق رودرمان، «حقبة جو: كيف ستبدو العلاقات الإسرائيلية مع يهود أميركا في عهد بايدن؟، مكور ريشون، ٢٠٢١/٠١/٢٠، https://bit.ly/38CzqHd (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٨).

١٣٠ تميّز أدبيات العلاقات الدولية والسياسات الخارجية بين نوعيّن من القوى التي تضبط العلاقات الدولية، القوّة الناعمة (Soft power)، والقوّة الخشنة (Hard power)، بحسب جوزيف ناي، ويرى الفصل أن القوة الناعمة لدى إسرائيل تعتبر رصيدًا استراتيجيًا لنسج علاقات جديدة في ساحات جديدة على رأسها أفريقيا. فالقوة الناعمة بخلاف الخشنة تقوم على استخدام التعاون في مجالات الثقافة، التعليم المساعدات الإنسانية التمكين المجتمعي وغيره من أجل استمالة الدولة المقابلة، وذلك في مقابل استخدام الأدوات الأخرى. للاستزادة انظر: Nye Jr. Joseph. Bound to lead: The changing nature of American power, Basic books, Soft power: The means to success in world politics, New York, 1990.

١٣١ تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢٠.

١٣٢ أرئيل كهانا، «تحسين العلاقات الإسرائيلية الأفريقية – قاب قوسين أو أدنى»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/١١/١٥، https://bit.ly/30GCHRI (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

١٣٣ المرجع السابق.

١٣٤ المرجع السابق.

١٣٥ وزارة الاقتصاد والصناعة، «شاي رينسكي، مدير عام وزارة الاقتصاد والصناعة، في زيارة إلى غانا وإثيوبيا»، *موقع وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية*، ٢٠٢٠/٠٢/٠٤، https://bit.ly/3liJ9HX (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٨).

١٣٦ إيتمار آيخنر، «حتى أثناء الطاعون: تواصل المساعدات الإسرائيلية للدول الإفريقية»، **واي نت**، ٢٠٢٠/٠٤/٠٨، https://bit.ly/3cvXsVz (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٧).

١٣٧ عمير كورتس، «ماندلبليت يفحص ما إن كان نقل لقاحات إلى دول أجنبية فاقدًا للصلاحية»، *كلكليست*، ٢٠٢١/٠٢/٢٥، https://bit.ly/3liUBn0 (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٦).

١٣٨ يعتمد الجدول على مسح خاص للبيانات الرسمية الصادرة من مكتب نتنياهو.

١٣٩ موقع «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكست» الرسمي: https://bit.ly/2OwMp6E.

المشهد الأمني العسكري

فادي نحاس

تحت المجهر	■ التطبيع مع دول خليجية يسمح بفتح المجال أمام إقامة تحالف إقليمي عربي – إسرائيلي ■ إيران لا تزال تعتبر القضية الأولى التي تشغل المستوى العسكري والأمني ■ إسرائيل تعمل بحرية في سورية وتوجه ضربات مستمرة في عمقها ■ توقع استمرار الهدوء على الساحة الفلسطينية ■ الكورونا تواجه كمسألة أمن قومي.

مِن مناورة عسكرية إسرائيلية في الجولان المحتل. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

تميّز وضع إسرائيل الإستراتيجي في العام ٢٠٢٠ بالثبات والاستقرار وخلا من التهديدات الوجودية.

المعضلة العسكرية التي لا تزال تقلق إسرائيل هي اندلاع حرب متعددة الأطراف والجبهات، تستوجب مواجهات متزامنة في الجبهات الحدودية والبعيدة.

تفتح اتفاقيات التطبيع الجديدة مع الإمارات والبحرين المجال لبلورة تحالف عسكري إستراتيجي في منطقة الخليج بقيادة إسرائيل.

يعزز نقل إسرائيل من منطقة القيادة الأميركية الأوروبية (EUCOM) إلى القيادة المركزية (CENTCOM) في كانون الثاني ٢٠٢١ التموضع الإستراتيجي الإقليمي لإسرائيل.

يقوم الجيش الإسرائيلي بتنفيذ خطة العمل الخماسية «تنوفا»، التي وضعها رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي في شباط ٢٠٢٠، وتهدف إلى تحقيق حسم سريع وواضح في كل المواجهات والحروب، دون الاكتراث إلى الظروف الوضعية المدنية للعدو، والحفاظ على الحدّ الأدنى من الخسائر والإصابات بين صفوف الجيش والمدنيين في الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

شهد العام ٢٠٢٠ العديد من الهجمات ضد شخصيات علمية وعسكرية في إيران، بالإضافة إلى هجمات مضادة ضد مواقع سايبرية إسرائيلية. لم تنجح هذه الهجمات التي قد تعني بداية مرحلة جديدة من الصراع الإسرائيلي–الإيراني حتى الآن في إحداث تغيير جذري في ميزان القوى القائم بين الطرفين.

تتوقع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار حالة الاستقرار والهدوء في الساحة الفلسطينية.

على الرغم من طرح مشروع الضم وصفقة القرن واتفاقيات التطبيع مع دول عربية، وفي ظل الكورونا، تراجع عدد العمليات الفلسطينية التي استهدفت الاحتلال في الضفة الغربية، في العام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٠١٨ – ٢٠١٩.

تتعامل المؤسسة العسكرية والأمنية مع الكورونا كـ «حرب غير تقليدية»، وتشارك بشكل فعال في صياغة سياسات مواجهتها.

مدخل

نستعرض في هذا الفصل أهم الوقائع والتحــولات التي شــهدها المحور الأمني العســكري الإسرائيلي في العام ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١، ونرصد تبعاتها المحلية والإقليمية في ســت ملفات أساســية تضم: **أولًا** البيئة الإســتراتيجية وأهــم معالمهــا وفق التقديــرات الأمنية الإســرائيلية. **ثانيًا** الملف النــووي الإيراني ووجهته في ظل إدارة بايدن. **ثالثًا** مســتجدات الجبهة الشــمالية. **رابعًا** مســتجدات الملف الفلســطيني. **خامسًا** العلاقات الإســرائيلية–العربية في ظل اتفاقيات التطبيع الجديدة. **وسادسًــا** جائحة الكورونا ودلالاتها في سياق الأمن القومي الإسرائيلي.

١. مميزات البيئة الإستراتيجية لإسرائيل في العام ٢٠٢٠ وبداية ٢٠٢١

لخّصت التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في العام ٢٠٢٠ وبداية العام ٢٠٢١ بأنه تميز بالثبات والاستقرار، وخلا من التهديدات الوجودية. وعزت هذه التقديرات جزءًا من حالة الاستقرار الأمني إلى انتشار جائحة الكورونا وانشغال الدول المختلفة بمواجهتها والتعامل معها داخليًا، وإلى وجود إدارة ترامب في عام انتخابي وعدم الرغبة بالمواجهة معها، وترى التقديرات أنه من المتوقع أن تستمر الكورونا في العام ٢٠٢١ في التأثير على البيئة الإستراتيجية الأمنية، حيث ستنشغل الدول في توفير اللقاح، ومواجهة الآثار الكبيرة الداخلية للجائحة، كما تتوقع أن يؤدي سقوط ترامب وصعود إدارة جو بايدن إلى التأثير على البيئة الإقليمية، وعلى منسوب التهديدات الإقليمية لإسرائيل.[١] ويمكن تلخيص أهم التقديرات المتعلقة بالبنية الإستراتيجية لإسرائيل على النحو التالي:

أولا: لن يمسّ انتهاء عهد ترامب وتنصيب جو بايدن العلاقات الأمنية الإستراتيجية مع إسرائيل، ولن يحول دون الاستمرار في تمكينها عسكريًا وضمان تفوّقها كقوة إقليمية أساسية. هذا الالتزام هو جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الأميركية، لكن دون الالتزام بتوقيع معاهدة عسكرية رسمية بين الطرفين.[٢] والحدث الأبرز الذي يعبّر عن عمق العلاقة الإستراتيجية بين الدولتين، عدا عن صفقات الأسلحة والمساعدة العسكرية السنوية، هو قرار نقل إسرائيل من منطقة القيادة الأميركية الأوروبية (EUCOM) إلى القيادة المركزية (CENTCOM) في كانون الثاني ٢٠٢١،[٣] بهدف تعزيز الترتيبات الأمنية الإقليمية، لا سيّما في مواجهة التهديدات المتصوَّرة من إيران. يأتي هذا القرار في إطار إعادة التقييم نصف السنوية لوزارة الدفاع الأميركية، سعيًا منها للتخفيف من المخاطر وحماية مصالح الولايات المتحدة الأميركية وشركائها. حاليًا، تركّز «عمليات القيادة الأوروبية» على روسيا وتهديداتها ضد أوروبا وحلف الناتو، كما أنها مسؤولة عن التخطيط الإستراتيجي والتشغيلي والعمليات الاستخباراتية واللوجستية والتدريب، فضلاً عن التنسيق مع شركاء الولايات المتحدة في أوروبا، إضافة للتنسيق مع إسرائيل في مجال الدفاع الصاروخي.[٤]

تعتمد إسرائيل على تركز «عمليات القيادة الأوروبية» في مسائل الدفاع والحماية من التهديدات الصاروخية، إلا أن التهديدات الصاروخية ضد إسرائيل تأتي من المنطقة الواقعة تحت مسؤولية «القيادة المركزية الأميركية»، خاصة مناطق الإطلاق الجوية من إيران ولبنان واليمن. علاوة على ذلك، تمتلك «القيادة المركزية الأميركية»، استخبارات قوية، كما لديها القدرة على توجيه الضربات في المنطقة، وبالتالي، تتطلّب الاستجابة العملياتية الشاملة للتهديدات ضد إسرائيل دمج جهود الجيش الإسرائيلي مع جهود القيادة المركزية الأميركية والقيادة الأوروبية، ومؤسسة الدفاع الأميركية.

مهّدت «اتفاقيات أبراهام» انتقال إسرائيل إلى «القيادة المركزية الأميركية»، بعد تراجع «اعتبار» العداء بين إسرائيل والعرب، وإضراره المحتمل بثقة العرب في القيادة المركزية، فضم إسرائيل للقيادة يعني زيادة التنسيق والتعاون

الحاليين مع القوات الأميركية، وخلق إمكانية لتكامل أفضل في التخطيط والعمليات المُشتركة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ذلك، ستساعد التشكيلة الجديدة بضم إسرائيل ودولة الإمارات على تعزيز تحالف إقليمي بمشاركة الدول العربية وإسرائيل ضد تهديدات إيران والجماعات الجهادية، وتوفر منصّة لتعزيز العلاقات الأمنية بين حلفاء الولايات المتحدة، بالاعتماد على الإنذار المبكّر، والمعلومات الاستخباراتية، وعمليات التدريب، والتخزين، والدفاع الصاروخي، والدفاع الجوي، الأمر الذي من شأنه الإسهام في تعزيز الأمن الإقليمي.[٥]

تتمثل المعضلة العسكرية التي لا تزال تقلق إسرائيل في احتمال اندلاع حرب متعددة الأطراف والجبهات، تستوجب مواجهات متزامنة على الجبهات الحدودية والبعيدة.

ثانياً: على الرغم من المخاطر والتحدّيات المستمرة، فإن وضع إسرائيل الإستراتيجي لا يزال مستقرًا، ثابتًا، ولا يتضمّن تهديدات وجودية جديدة، فيما لا يزال التهديد التقليدي محدودًا.[٦] ومع ذلك، فإنّ المعضلة العسكرية التي لا تزال تقلق إسرائيل هي اندلاع حرب متعددة الأطراف والجبهات، تستوجب مواجهات متزامنة في الجبهات الحدودية والبعيدة.[٧] تشير التقديرات العسكرية إلى خطورة احتمال تطوّر تهديد عسكري تقليدي في السنوات المقبلة، إذا نجحت إيران وفق الادعاء الإسرائيلي في استغلال الأوضاع في العراق وسورية وإقامة محور قوي بقيادتها، الأمر الذي تعزز في العام ٢٠٢٠ نحو تحالف متماسك لجهات لديها قدرات عسكريّة، تعمل مباشرة بتوجيهات من إيران وتخدم مصالحها.[٨]

هناك تناغم في المواقف الإستراتيجية بين الموساد والاستخبارات العسكرية، تتناسب مع إجماع الرأي العام الإسرائيلي على اعتبار إيران الخطر الإستراتيجي الحقيقي على إسرائيل، ما يُوجب مواجهتها على الأصعدة الآتية: المشروع النووي، تطوّر القدرات القتالية التقليدية المتطورة خاصة الصواريخ الدقيقة، التمركز العسكري في المنطقة وبناء محور ممتد بين أفغانستان والعراق، مرورًا بسورية ولبنان وفلسطين وصولًا إلى اليمن. قد تواجه إسرائيل المعادلة الصعبة بين تفوقها العسكري والنوعي ونجاحاتها العسكرية المحتملة وبين قدرتها على تحديد ملامح الشرق الأوسط الجديد وحسم صراعاته في ظل تدخلات دول كبرى في الإقليم وتشابك مصالحها.

ثالثاً: سيصعّب التموضع الإيراني وبناء تحالف عسكري واسع على الحدود الشمالية المواجهة على الجيش الإسرائيلي في الحرب المقبلة.[٩] على الرغم من أن إسرائيل نجحت في إلحاق ضربات مستمرة وموجعة أعاقت بناء إيران قواعد عسكرية في سورية عبر «المعركة بين الحربين»، لكنها لم تنه وجودها هناك.. فلا يزال «التموضع» الإيراني في سورية واقتراب قواتها وأذرعها من الحدود الإسرائيليّة يعتبر تغييرًا إستراتيجيًا في غاية الخطورة، وأصبح من غير الممكن الفصل بين جبهتي سورية ولبنان في المواجهة المقبلة، لا سيما وأن الأدبيات العسكرية الإسرائيلية تتطرّق إلى الحرب على الجبهة الشمالية باعتبار لبنان وسورية جبهة واحدة.[١٠] على الرغم من الصعوبات الداخلية التي يواجهها حزب الله في لبنان في السنة الأخيرة على وجه الخصوص، فإنه نجح في جمع قدرات نارية بقوة كبيرة، وتزوّد بوسائل قتالية متنوعة، خاصة حيازته صواريخ باليستية، ومشروعه المتمثل في إنتاج صواريخ دقيقة، ستجد إسرائيل صعوبة في منع تكديسها بشكل

ملموس عبر «المعركة بين الحربين»، وصواريخ كروز والصواريخ المضادة للسفن، والطائرات المسيّرة.[11] تشير التقارير العسكرية إلى تحديات كبيرة تواجه الجيش الإسرائيلي في عدة مجالات، أبرزها: السايبر، الحرب الإلكترونية، الدفاعات الجوية، الطائرات المسيّرة والصواريخ المضادّة للسفن، حيث يندرج هذا كله في إطار ما يسمى بـ «المفاجآت الإستراتيجية».

لا يزال «التموضع» الإيراني في سورية واقتراب قواتها وأذرعها من الحدود يعتبر تغييرًا إستراتيجيًا في غاية الخطورة من منظور إسرائيلي.

على الرغم من الصعوبات الاقتصادية وعدم إقرار ميزانية الدولة في إسرائيل، فإن الجيش يقوم بتنفيذ خطة العمل الخماسية المسمّاة «تنوفا»، التي وضعها رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي في شباط من العام ٢٠٢٠، وتهدف إلى تحقيق حسم سريع وواضح في كل المواجهات والحروب، دون الاكتراث إلى الظروف الوضعية المدنية للعدو، والحفاظ على الحد الأدنى من الخسائر والإصابات بين صفوف الجيش والمدنيين في الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

رابعاً: على الرغم من الصعوبات الاقتصادية وعدم إقرار ميزانية الدولة في إسرائيل، فإن الجيش الإسرائيلي يقوم بتنفيذ خطة العمل الخماسية المسمّاة «تنوفا»، التي وضعها رئيس أركان الجيش أفيف كوخافي في شباط من العام ٢٠٢٠، وتهدف إلى تحقيق حسم سريع وواضح في كل المواجهات والحروب، دون الاكتراث إلى الظروف الوضعية المدنية للعدو، والحفاظ على الحد الأدنى من الخسائر والإصابات بين صفوف الجيش والمدنيين في الجبهة الداخلية الإسرائيلية.[12]

خامساً: لا تلحظ التقديرات حدوث تغييرات جوهرية في أعقاب انتشار جائحة الكورونا في المحيط العسكري والإستراتيجي لإسرائيل، ولا توجد احتمالات لتغيير ميزان القوى الإقليمي في المرحلة المقبلة؛ أي أن الاتجاهات التي شوهدت في المنطقة قبل اندلاع أزمة الكورونا بقيت على حالها، مثل: «التموضع» الإيراني في سورية، إعادة التداول حول البرنامج النووي الإيراني، وانغماس تركيا في شرق البحر المتوسط وتورطها في الصراع الداخلي الليبي.[13]

سادساً: في السياق الفلسطيني، نجحت إسرائيل في إدارة الصراع مع السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من عدم التوصل لتهدئة مع قطاع غزة، وإمكانية زيادة فرص المواجهة على الجبهة الجنوبية، إلا أن التقديرات العسكرية الإسرائيلية تشير إلى أن معادلة الردع مع حماس لا تزال قائمة وثابتة إلى جانب انهماك الأخيرة بالوضع المدني الصعب.[14]

سابعاً: تؤكد التقارير الاستخباراتية على ضرورة تمكين العلاقات مع الدول العربية في إطار اتفاقيات التطبيع والتعاون الموقّعة مؤخرًا، كونها تصبّ في مصلحة الإستراتيجية الإسرائيلية في مواجهة إيران على المستويات السياسية والأمنية والعملانية، وتعزّز فرضية نجاحها في إدارة الصراع المتعلّق بالقضية الفلسطينية. لكن، في المقابل، شهد العام ٢٠٢٠ توترًا حقيقيًا بين إسرائيل والأردن، على خلفية مشروع نتنياهو للضم وإدراجه في صفقة القرن الأميركية، حيث تبنّت المملكة الهاشمية موقفًا رسميًا واضحًا رافضًا لخطة ضم أجزاء من الضفة، معتبرةً أن هذه الخطوة ستؤدي إلى «تراجع فرص السلام»، وأن خطة الضم تعبّر عن خيار إسرائيلي في

طريق المواجهة. ويرى الأردن أن الجمود السياسي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية واستمرار سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية يشكلان تهديداً إستراتيجياً حقيقياً، وان للأردن مصلحة وجودية في الحفاظ على حلّ الدولتين.

ثامناً: مع مرور عشر سنوات على اندلاع الثورات العربية، هناك قناعة لدى الأوساط الاستخبارية الإسرائيلية بأن ما سمي بـ «الربيع العربي» تراجع لكنه لم ينته.[١٥] وتتوقع التقديرات الإسرائيلية ظهور موجات جديدة من الهبات الشعبية، نتيجة لانعدام الاستقرار الإقليمي وتعاظم تأثير مواقع التواصل التي قد تمهّد لانبعاث حركات احتجاجية شعبية واسعة النطاق وبقوة أكبر في البلدان العربية.[١٦]

يمكن تحديد أربعة عناصر ساهمت في ثبات البيئة الإقليمية والمكانة الإستراتيجية لإسرائيل، وهي: التعاون الإستراتيجي المتين مع الولايات المتحدة، اتفاقيات أبراهام المبرمة مع عدد من الدول العربية وتداعياتها الإستراتيجية، استمرار تآكل قدرات الجيوش النظامية المحيطة بإسرائيل، والتمكّن من توجيه ضربات موجعة تعيق التموضع الإيراني في سورية. في المقابل، يزداد القلق الإسرائيلي نتيجة تعاظم الترسانة الصاروخية في الجبهات المحيطة بها، والتحديات المستجدة للبرنامج النووي الإيراني.

تاسعاً: تؤكّد التقديرات الإستراتيجية على تصاعد الدور الروسي في الشرق الأوسط عامة، وفي سورية على وجه الخصوص، نتيجة لتعميق تواجدها العسكري في الشرق الأوسط وفي البحر المتوسط، مما يشكل تغييرًا جوهريًا في ميزان القوى الإقليمي، ويعطي لروسيا دورًا أكبر في المواجهات المقبلة. في المقابل، هناك تراجع ملحوظ للدور الأميركي والاوروبي. تتخوّف إسرائيل من محاولات روسيا الحد من عمليات سلاح الجو في العمق السوري، جدير بالذكر أن إسرائيل تراعي الحضور الروسي في سورية وتأخذ موقف روسيا بعين الاعتبار أكثر من الماضي فيما يتعلق بأهدافها على الجبهة الشمالية.[١٧]

عاشراً: فيما يخص العلاقة مع تركيا، تحافظ إسرائيل على علاقات دبلوماسية وعلاقات مالية كبيرة مع تركيا، لكنها تتريث في إعادة العلاقات المتينة كما كانت في السابق، مشترطة ذلك بإغلاق مكتب حماس في إسطنبول، ووقف أنشطة الأسرى المحررين المرتبطين بكتائب القسام قبل عودة العلاقات.[١٨] لكن السبب الحقيقي هو تضارب المصالح بين الدولتين، حيث تعارض تركيا تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع العالم العربي، وتسعى لإفشال خطة مد خط أنابيب غاز من إسرائيل إلى أوروبا.[١٩]

خلاصة القول، إن الوضع الإستراتيجي لإسرائيل بات أفضل وأكثر استقرارًا، ويمكن تحديد أربعة عناصر ساهمت في ثبات البيئة الإقليمية والمكانة الإستراتيجية لإسرائيل، وهي: التعاون الإستراتيجي المتين مع الولايات المتحدة، اتفاقيات أبراهام المبرمة مع عدد من الدول العربية وتداعياتها الإستراتيجية، استمرار تآكل قدرات الجيوش النظامية المحيطة بإسرائيل واتساع الفجوة والتفوق النوعي لصالح الجيش الإسرائيلي، والتمكّن من توجيه ضربات موجعة تعيق التموضع الإيراني في سورية. في المقابل، يزداد القلق الإسرائيلي في المرحلة الراهنة نتيجة لاستمرار تعاظم الترسانة الصاروخية وخاصة الصواريخ الدقيقة في الجبهات المحيطة بها، والتحديات المستجدة للبرنامج النووي الإيراني.

٢. الملف النووي الإيراني في ظل الإدارة الأميركية الجديدة

٢.١ الموقف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني

على الرغم من تقديرات المستوى السياسي الإستراتيجية في إسرائيل بأن إيران هي التحدي الأبرز في البيئة الإستراتيجية المحيطة، لم تطرح حكومة نتنياهو، خاصة في ظل جائحة الكورونا، الملف النووي الإيراني كموضوع أساس على طاولة البحث في العام ٢٠٢٠.

ولكن، على أثر الانتخابات الأميركية وفوز جو بايدن، عاد الموضوع الإيراني ليتصدر الأجندة الإسرائيلية في أواخر العام ٢٠٢٠، باعتبار أن أي تغييرات في سياسة الولايات المتحدة اتجاه إيران ومشروعها النووي سيؤثر على حسابات الأمن القومي الإسرائيلي، وتحديدًا، السعي لإيقاف أو عرقلة تطوير سلاح نووي.[٢٠]

تدعي التقديرات الإستراتيجية والتقارير الاستخباراتية الإسرائيلية أن إيران ستسعى في العام ٢٠٢١ إلى تجريد الاتفاق النووي من مضمونه ورفع نسبة تخصيب اليورانيوم. استندت هذه التقديرات إلى تقارير نشرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام ٢٠٢٠ تفيد بأن إيران ستواصل تخصيب اليورانيوم بمستوى ٤,٥٪، وهذا مستوى أعلى من المسموح لها بموجب الاتفاق النووي، الذي هو ٣,٦٧٪.[٢١] وعليه، تتوافق إستراتيجية إسرائيل مع تصريحات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، حول ضرورة توقيع اتفاقية جديدة مع إيران لاستبدال الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، باتفاق يتناغم أكثر مع الاحتياجات الأمنية كما تراها إسرائيل.

تدّعي إسرائيل أن إيران لن تتوانى عن مباشرة خروقات حقيقية للاتفاق النووي في العام ٢٠١٥، قبيل المفاوضات المحتملة في عهد الرئاسة الأميركية الجديدة.[٢٢] وتتخوف إسرائيل من إمكانية مساومة أميركية مع إيران في مجال الصواريخ الباليستية والتدخل الإيراني في الشرق الأوسط على حساب الملف النووي.[٢٣]

ويدفع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، باتجاه منع العودة إلى الاتفاق النووي، كونه يُعتبر سيئًا بالنسبة لإسرائيل من الناحيتين العملياتية والإستراتيجية، وسيضمن لإيران زيادة العمل بأجهزة الطرد المركزي لتخصيب كميات أكبر من اليورانيوم وصولاً إلى إنتاج قنبلة نووية، مما يشكل خطرًا حقيقيًا على المستوى الإستراتيجي، وقد يؤدي إلى سباق نووي في الشرق الأوسط.[٢٤]

حسب التقديرات السنوية «لمعهد الأمن القومي» لعام ٢٠٢١، فإن إيران لم تصل بعد لمستوى تخصيب اليورانيوم المطلوب لتطوير قنبلة نووية، وغير واضح موقف النظام الإيراني في هذا الشأن. ووفق تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية، التي تم عرضها في إحدى جلسات الحكومة الإسرائيلية، فإنه من اللحظة التي تبدأ فيها إيران تخصيب اليورانيوم بنسبة ٩٠٪، ستكون قادرة على صنع قنبلة نووية في غضون عامين تقريبًا.[٢٥]

٢.٢ العقوبات الاقتصادية الأميركية تجاه إيران

تطالب الحكومة الإسرائيلي الإدارة الأميركية الجديدة بعدم رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، وعدم إنهاء حظر بيع الأسلحة لها قبل التوصل إلى اتفاق جديد يتضمن «تضييق» الخناق على إيران وإجبارها على تقديم تنازلات إضافية، والتشديد على فرض شروط تعرقل سرعة إنتاج قنبلة نووية.[٢٦]

تتوقع الأوساط الإسرائيلية عدم تجاهل إدارة الرئيس بايدن كل العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على إيران، خاصة فيما يخصّ تسهيل عملية تصدير النفط الإيراني. بل إن قرار العقوبات الاقتصادية الأميركية يأتي في سياق تاريخي من العداء للجمهورية الإسلامية في إيران بعد قيام الثورة الخمينية، وعدم قدرة الإدارات الأميركية على استيعاب الثورة أو احتوائها. لكن، تفترض التقديرات الإسرائيلية بأن إدارة الرئيس بايدن ستتبنّى سياسة جديدة تشترط الرفع التدريجي لبعض تلك العقوبات مقابل تحصيل تنازلات من إيران في مجالات أخرى خلافية مع الولايات المتحدة.[٢٧]

٢.٣ كيف ترى إسرائيل الموقف الأميركي من إيران؟

تتخوف إسرائيل من أن يتبنّى الرئيس بايدن إستراتيجية الأمن الجماعي[٢٨] في سياسته الخارجية التي رسمها الرئيس أوباما من خلال تحقيق التعاون الأمني وإقامة تحالفات وتفاهمات بدلاً من الاستناد إلى سياسات أحادية الجانب، وأبرزها الاتفاق النووي مع إيران. ورد هذا النهج المتوقع في تصريح الرئيس بايدن لمجلة «فورين أفيرز» (Foreign Affairs)، في إشارته إلى أنه على الرغم من انخراط إيران في سلوك مخل بالاستقرار في الشرق الأوسط، فإنه لا بد من مواجهة الأمر دبلوماسيًا ومحاولة بناء تفاهمات جديدة.[٢٩]

مع ذلك، تشير التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، بأن استعداد الرئيس بايدن لفتح حوار وتفاهمات جديدة لإعادة إحياء الاتفاق النووي، سيُواجه بمزيد من التصلّب الإيراني، وعدم المرونة في ملفات إستراتيجية عديدة، نتيجة لواقع صعب خلفته إدارة الرئيس ترامب، هذا التعنّت هو ما تعوّل عليه الأوساط الإسرائيلية.[٣٠] ومن أبرز الملفات الإستراتيجية العالقة بين الجانبين، الخلاف الدائم حول دور كل منهما ونفوذه في العراق، خاصة مع تصاعد قوة الفصائل الموالية لإيران، المطالبة بخروج القوات الأميركية من العراق، ناهيك عن الموقف اتجاه التموضع الإيراني في سورية.[٣١]

وفي سياق آخر، تتوقع إسرائيل أن بايدن لن يواجه صعوبات كبيرة في إقناع الدول الاوروبية بفكرة العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، كما أن الدول العربية، وخاصة الخليجية، لن تقف عائقًا أمام السياسات الأميركية.

٢.٤ سياسة الاغتيالات ضد إيران وجدواها

كشفت التطورات أن إسرائيل حققت اختراقات استخباراتية داخل إيران، والأمر الأكثر أهمية هو أنها أظهرت في السنوات الماضية، خاصة في فترة الاستقواء بترامب، تجرؤها على تفعيل هذه الاختراقات، والقيام بعمليات اغتيال

لشـخصيات من النخبة؛ فقد اغتالت إسـرائيل بعض العلماء النوويين داخل إيران أثناء المفاوضات حول المشـروع النووي الإيراني. وتشير التقديرات إلى أن تصفية قاسم سليماني وفخري زادة، هي ضربة معنوية واستخباراتية، ومفاجأة عميقة للأمن القومي الإيراني.[٣٢]

ورأت تقديرات شـعبة الاسـتخبارات العسـكرية الإسـرائيلية أن الاغتيالات؛ خاصة اغتيـال العالِم النووي، محسـن فخـري زادة، الـذي جمـع كل الخيوط المتعلقة بالمشـروع النووي يسـهم فـي إبطاء البرنامـج النووي الإيراني.[٣٣] فيما تعتبر أن اغتيال قاسـم سـليماني أدى، على ما يبدو، إلى عرقلة التموضع العسـكري الإيراني في سورية والشرق الأوسط.

وكان البرلمـان الإيرانـي طلب بعـد تصفية فخري زادة يوم ٢٠٢٠/١١/٢٧، من لجنـة الطاقة الذرية في إيران، اتخاذ سلسلة من القرارات التي تلغي عمليًا القيود التي فرضها الإيرانيون على أنفسهم في إطار الاتفاق النووي،[٣٤] الأمر الذي أربك صناع القرار في إسرائيل، فبالإضافة إلى البدء برفع نسبة تخصيب اليورانيوم في معامل فوردو والبدء بتشـغيل ما لا يقل عن جهاز طرد مركزي حديث في خلال ثلاثة أشـهر في المعمل تحت الأرضي في نتناز، لم تكترث إيران لرد الدول الموقعة على الاتفاق النووي مثل فرنسـا، وألمانيا وبريطانيا، واسـتأنفت إنتاج اليورانيوم في المعمل في أصفهان، وقررت إعادة إنشاء مفاعل المياه الثقيلة في أراك في بداية العام ٢٠٢١. إضافة إلى النية بعدم السـماح بتنفيذ زيارات لمراقبي الأمم المتحدة إلى المنشـآت النووية إلا إذا سـمح لإيران بأن تستأنف تصدير النفط دون شروط. تشير هذه التطورات إلى احتمال عودة الخيار العسكري من قبل إسرائيل.

ترى بعض التقديرات أن اسـتمرار الاغتيالات السياسـية قد يرجح كفة المواجهة العسـكرية، الأمر الذي يدفع إسرائيل إلى الالتفات إلى الجبهة الشمالية، أو حسب تقديرات معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، إلى ساحات التواجد الإيراني مثل سورية والعراق.[٣٥]

٢.٥ الحرب السيبرانية بين إيران وإسرائيل

تعتبـر الهجمات السـيبرانية قليلة التكلفة، ويصعب إثبات تورط المؤسسـة الرسـمية فيها. وهـي غالبًا ما تكون موجهـة للبنيـة التحتية بهـدف التدمير الاقتصادي للدول، مما يسـبب ضررًا مدنيًا واقتصاديًا كبيرًا. شـهد العام ٢٠٢٠ تصاعـداً فـي المواجهة السـايبرانية المباشـرة بين إسـرائيل وإيران[٣٦] خاصة بعد الانفجـار الغامض الذي وقع في منشـأة نتنز النووية جنوبي طهران، وهو موقع نووي شـديد الحساسـية كونه مركزًا لتجميع أجهزة الطرد المركزي النووية. ومع أن طهران كانت قد أكّدت أنه ناتج عن هجوم إلكتروني، مشيرة بأصابع الاتهام الى إسرائيل، إلا أن إسرائيل لم تتبن الهجوم بشكل رسمي، ولم تفصل مدى نجاحه.

فـي أيـار ٢٠٢٠، تم اسـتهداف «ميناء شـهيد رجائي»، حيث تم تعطيـل أنظمة الكمبيوتر هناك عدة سـاعات. في الشـهر نفسـه، أعلنت إسـرائيل عن هجوم إيراني على منشآت المياه الإسـرائيلية، وعلى إثره تم اختراق نحو ثلاثمائة موقع إلكتروني إسـرائيلي. قبل ذلك بشـهر، تعرضت إسرائيل لهجمات سايبر إيرانية نجحت في اختراق ستة منشآت

شـهد العـام ٢٠٢٠ تصاعـداً فـي المواجهـة السايبرانية المباشرة بين إسرائيل وإيران.

ميـاه إسـرائيلية، وحاولت زيادة كميـة الكلور في الميـاه التي تُضخ إلـى البيوت في إسـرائيل. وقد تم تعطيل ضـخ المياه في بعض هذه المنشـآت بضع سـاعات، إلا أنه جرى التغلّب على المشكلة. وقد ردت إسـرائيل بهجوم سـيبراني كبير اسـتهدف ميناء بندر عباس، تسـبب بتعطيل الحركة في الميناء الإيراني بضعة أيام، وعادت إيران وردّت بموجة هجمات أخرى على منشآت المياه الإسرائيلية، لكنها فشلت، فحاولت شن هجمات استهدفت مواقع أخرى، بينها القدرات الدفاعية الإسرائيلية، وتظل نسبة نجاح هذه الهجمات غير واضحة نتيجة التكتم الرسمي.

٢.٦ الخيار العسكري الإسرائيلي لا يزال حاضرًا على جدول الأعمال

مـع عـودة الملف النووي الإيراني إلى صدارة الأجندة الإسـرائيلية في الشـهور الأخيرة علـى أثر تبدّل الإدارة الأميركية، يطرح على طاولة البحث والتداول الإعلامي مسألة قيام إسرائيل بضربة عسكرية ضد المنشآت النووي الإيرانية، مدعومة بتصريحات علنية لمصادر عسكرية على رأسها رئيس الأركان أفيف كوخافي.[٣٧] ويبقى السؤال: هل يوجد خيار عسكري لدى إسرائيل؟ هل نتنياهو قادر على اتخاذ قرار بشن عملية عسكرية؟ هل بإمكان إسرائيل مهاجمة اتفاق وقعت عليه أهم ست دول في العالم؟

منذ سنوات طويلة تتفحص إسرائيل الإمكانيات العملية لشن هجوم جوي بشكل منفرد على المنشئات النووية في إيران. وفق التقديرات، قامت إسـرائيل بصرف نحو ١١ مليار دولار على التدريبات العسـكرية لمحاكاة هذا السـيناريو، وفي العام ٢٠٢٠ تم تخصيص ٣ مليار شـيكل للاسـتعدادات لمواجهة عسـكرية ضد إيران.[٣٨] لكن إسـرائيل لا تزال تتخوف من القيام بمغامرة عسـكرية ضد إيران لثلاثة أسـباب أساسـية: **أولًا**: إمكانية فشـل العملية العسـكرية المعقدة تقنيًا ولوجسـتيًا في تحقيق هدفها الرئيس المتمثل بعرقلة البرنامج النووي الإيراني أو إعادته سنوات إلى الوراء. **ثانيًا**: المعارضة الأميركية العلنية ورغبتها في استثمار الجهود الدبلوماسية وسياسة الخنـق الاقتصادي. **ثالثًا**: تحفظ المؤسسـة العسـكرية باعتبارهـا مغامرة بالغة الخطورة، قـد تؤدي إلى صدام جـدي مع الولايات المتحدة وإسـرائيل، وبالأخص التخوف من رد فعـل صاروخي مدمر من جبهات مختلفة على إسـرائيل.[٣٩] إلا أن السـبب الأخير تراجع في السـنوات الأخيرة، بحسـب تصريحات كوخافي وقادة عسكريين، معتبرين أن الحرب ضد إيران أمر حتمي، باعتبار أن عملية عسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني هي الإمكانية الوحيدة للجم إيران ومنع تدهور الشرق الأوسط إلى منطقة خطيرة وعنيفة.[٤٠]

والتلخيـص إن مـا يثيـر قلق إسـرائيل ليس البرنامج النووي فقـط، إنما نجاح إيران في الاسـتفادة من إعادة التفاوض وتسليط الأضواء على حيثيات الاتفاق النووي، واستثمار ذلك في التمويه وتطوير قدرات صاروخية نوعية يصبـح التصـدّي لها صعبًا. يجب التنويه إلى أنه من وجهة نظر إسـرائيل، فـإن البرنامج الصاروخي الإيراني لم يكن قد وُضع تحت المجهر إبان فترة التوقيع على الاتفاق النووي، الأمر الذي يشـكل تحديًا إسـتراتيجيًا حقيقيًا على الأمن القومي الإسرائيلي.

٣. جبهة إسرائيل الشمالية - سورية وحزب الله

بعد مضي عشر سنوات على اندلاع الأحداث في سورية، باتت إسرائيل أقل قلقًا من التغيرات في الساحة السورية، وترى أن النظام السوري هش وقلق على مصيره ويحدد عدوه فعليًا فيمن يهدد محيط دمشق والغوطة الشرقية، ولا يرى في هجمات إسرائيل ضد أهداف في العمق السوري، تستهدف غالبًا النشاط العسكري الإيراني في سورية، أي خطر حقيقي يهدد كيانه، والأهم، أنه لا يمتلك أي هامش يمكنه من تحديد إستراتيجيات جديدة تتعلق بالصراع الإقليمي مع إسرائيل.

باتت إسرائيل بعد مضي عشر سنوات على اندلاع الأحداث في سورية، أقل قلقًا من التغيرات في الساحة السورية، وترى أن النظام السوري هش وقلق على مصيره ويحدد عدوه فعليًا فيمن يهدد محيط دمشق والغوطة الشرقية، ولا يرى في هجمات إسرائيل ضد أهداف في العمق السوري، تستهدف غالبًا النشاط العسكري الإيراني في سورية، أي خطر حقيقي يهدد كيانه.

يتمحور الموقف الإسرائيلي من الشأن السوري في المرحلة الراهنة، حول معضلة إستراتيجية أساسية هي ما يعتبره التموضع الإيراني العسكري في سورية. وعلى الرغم من إصرار إسرائيل على تحجيم فاعلية إيران في سورية بمعزل عن المتغيرات الإقليمية والدولية، واستمرارها خلال العام ٢٠٢٠ في توجيه ضربات جوية على نطاق واسع، فإن التقديرات الإستراتيجية في إسرائيل ترجح أن التموضع الإيراني في سورية لن ينتهي في عهد الرئيس الأميركي جو بايدن.[٤١]

واللافت أن شنّ إسرائيل مئات الغارات على أهداف في العمق السوري طيلة السنوات الأخيرة، لم يعد يشكل حدثًا استثنائيًا لافتًا، ووفق تصريحات أفيف كوخافي، استهدف الجيش الإسرائيلي مئات المواقع في الشرق الأوسط في ٢٠٢٠، مشيرًا إلى أن إيران لا تظهر أي نية للانسحاب، بل تسعى إلى تعزيز وجودها في الجبهة الشمالية لإسرائيل.[٤٢]

في سياق متصل، تلحظ التقارير الإستراتيجية أهمية الاتفاق الإيراني السوري، الذي وقع في دمشق ٢٠٢٠/٠٧/٠٨، ويتضمن تحسين القدرات الدفاعية للجيش السوري. جاء الاتفاق في سياق مساعي النظامين السوري والإيراني الحفاظ على بقاء كل منهما في وجه التحديات التي تواجههما في هذه المرحلة، مع تشديد العقوبات الأميركية على إيران.[٤٣] تعتبر الأوساط الإسرائيلية، أن الاتفاق يمنح إيران أفضلية على روسيا في التأثير على السياسات المختلفة في سورية، ويعكس قرار النظام السوري ربط مصيره بالجمهورية الإيرانية بعد أن كان حريصًا على المناورة بين الطرفين.[٤٤]وبحسب الاتفاق المبرم؛ ستزود إيران النظام السوري بمنظومات دفاع جوية متطورة مثل Bavar-373، بهدف تقليص هامش المناورة أمام أسلحة طيران الدول الأجنبية التي تعمل في الأجواء السورية، وتحديدًا إسرائيل.

من الوضح أن الضربات الجوية الإسرائيلية قد ألحقت ضررًا كبيرًا بقدرات إيران في سورية وسهولة تموضعها في سورية ولبنان، ويتحدث المسؤولون الإسرائيليون بإصرار عن أن هدفهم الإستراتيجي طويل المدى هو إزالة

الوجود العسكري الإيراني من سورية، إلا أن هناك تقييمات مختلفة داخل المؤسسة الحربية والسياسية الإسرائيلية لمدى نجاح الضغط على الوجود والتأثير الإيراني في سورية، حيث يعتقد البعض في الحكومة أن العملية قد نجحت في جعل نفوذ إيران في سورية يتراجع، أو على الأقل تعطيل قدرتها على ضرب إسرائيل، ويصفه البعض الآخر بأنه ليس سوى انتصار قصير المدى، حيث تواصل إيران ترسيخ نفسها في سورية والعراق ولبنان واليمن، وستواصل بهدوء وإصرار الحفاظ على وجودها وزيادته وتعزيزه.

تشير التقديرات العسكرية الإسرائيلية للعام ٢٠٢٠، إلى أن إيران قلصت من حجم تواجد جنودها في سورية، وأبقت على عدة مئات من المستشارين والمسؤولين، نتيجة حجم الأضرار التي ألحقتها بها الهجمات الإسرائيلية. كما وتشير التقارير، إلى صعوبة إيرانية في إدخال منظومات أسلحة متطورة إلى سورية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ضربات سلاح الجو الإسرائيلي.

٣.١ التفاهمات الروسية- الإسرائيلية بخصوص العمل في سورية

تثير الهجمات المتتالية الإسرائيلية مجددًا الأسئلة حول حدود التفاهمات الروسية– الإسرائيلية تجاه سورية، ومن الواضح أن هناك تفاهمات واسعة ومفصّلة بخصوص الهجمات الإسرائيلية في العمق السوري، وتجنّب احتكاكات عسكرية عملانية مباشرة بينهما، على خلفية حادث إسقاط الطائرة الروسية من طراز (إيل ٢٠) في أيلول ٢٠١٨، الذي جرى احتواؤه. من الواضح أن إسرائيل أدركت تمامًا أن بقاء نظام الرئيس السوري بشار الأسد ودعمه هو خيار روسي حاسم، ولا رجعة فيه، بالتالي فإن من مصلحتها التسليم بهذه الحقيقة، لا سيما أن روسيا باتت لاعبًا مركزيًا في منطقة الشرق الأوسط. في المقابل، ضمنت التفاهمات حفاظ إسرائيل على هامش التحرك ضد «التموضع» الإيراني في سورية دون المسّ بالمصالح الروسية.

تدرك إسرائيل أن روسيا على الرغم من خلافها مع إيران، فإنها لن تدعم خروجها من سورية، لأن هذا سيمنح شرعية النقاش حول خروج القوات الروسية، لذلك، تسعى إسرائيل إلى التدخل ضد أي وجود عسكري إيراني في سورية، ومنع إمدادات السلاح لحزب الله في لبنان، وكذلك منع تواجد قوات موالية لإيران أو لحزب الله في جنوب غربي سورية المحاذية للجولان، مع مراعاة أن المصلحة الروسية تتمثل في بقاء النظام.[٤٥] وفي المقابل، تسمح روسيا لإسرائيل بقصف مناطق تواجد القوات الإيرانية في سورية بدون أي عائق، كما تحاول روسيا جاهدة الضغط على النظام السوري لكي يبتعد عن إيران، لأن التعاون الإيراني– السوري يهدد مستقبل الاستثمارات الروسية في سورية.

في منتصف العام ٢٠١٨، استرجع النظام السوري سيطرته على جنوب سورية بعد التوصل بوساطة روسية إلى اتفاقات بينه وبين المعارضين له. وتعهدت روسيا أيضاً للولايات المتحدة وإسرائيل والأردن بأنه مقابل عدم التدخل من جانبهم، ستعمل على إبعاد القوات الإيرانية عن الحدود الإسرائيلية ٨٠ كم، وعدم طرد غالبية سكان

الجنوب السوري الذين انضموا في السابق إلى تنظيمات معادية للنظام، بل تم تجنيدهم ضمن قوات أمنية محلية تابعة للنظام السوري مقابل تعهد النظام بعدم الانتقام منهم.[٤٦]

في غضون أواخر العام ٢٠٢٠، يشهد الجنوب السوري دينامية عسكرية تنعكس في ازدياد المواجهات بين جهات خاضعة لتأثير إيران وتلك التي تعتمد على روسيا، ما يشكل دليلاً على اشتداد المنافسة على الهيمنة بين روسيا وإيران كتعبير عن مصالح متناقضة في المنطقة، على الرغم من شراكتهما في الائتلاف المؤيد للنظام السوري. الأمر الذي يقلق إسرائيل، أن القوى المؤثرة في الجنوب السوري معادية لها، وعلى وجه الخصوص من تعزيز السيطرة الإيرانية، التي تثبت وجودها في محافظات جنوب سورية (السويداء، درعا والقنيطرة) بالقرب من الحدود مع إسرائيل، وتسعى إلى بلورة جبهة احتكاك ومواجهة مع إسرائيل بواسطة حلفائها خاصة حزب الله المتمركز في محافظة القنيطرة. هناك هيئتان مركزيتان تابعتان لحزب الله تعملان اليوم في الجنوب السوري: قيادة الجنوب، التي تضم ضباطًا من حزب الله كمستشارين ومراقبين في صفوف الجيش السوري، ووحدة ملف الجولان بقيادة مباشرة من قيادة الحزب، وهي التي تشكل خلايا مقاتلة من سوريين محليين.[٤٧]

٣.٢ تعاظم ترسانة حزب الله الصاروخية

تشير التقديرات في جهاز الأمن الإسرائيلي إلى أن الوضع عند الحدود مع لبنان ما زال قابلاً للاشتعال، على الرغم من الشعور بأن التوتر هناك قد تراجع في الفترة الأخيرة، لأسباب مختلفة، أبرزها الوضع الداخلي الصعب في لبنان، حيث يدرك حزب الله أن لبنان يعاني من أزمة اقتصادية حادة، وأن أي حرب يخوضها لبنان ستؤدي إلى مزيد من الانهيار في البلاد. إضافة إلى تراكم الاستياء الشعبي والتظاهرات ضد السلطة وخاصة ضد حزب الله، الأمر الذي لا يمكن تجاهله في حسابات قيادة الحزب.[٤٨]

في الوقت ذاته، تشير تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، إلى أن حزب الله، قد يبادر إلى تصعيد ومواجهة محدودة مع الجيش الإسرائيلي، باستخدام صاروخ مضاد للدبابات وقذائف هاون، وربما عمليات تسلسل في محاولة لاختطاف جنود، وذلك لأول مرة منذ حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦،[٤٩] على غرار جولات التصعيد مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، دون الانجرار إلى حرب واسعة. يعود ذلك، بحسب تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية، إلى تصميم قادة حزب الله، على الرد على كل الضربات الإسرائيلية التي تستهدف عناصره في سورية ولبنان، حيث أضاف حزب الله في العام ٢٠٢٠، عنصرًا جديد لقواعد

> جمع حزب الله خلال السنوات الأخيرة قوة نيران كبيرة وتزود بوسائل قتالية متنوعة، وهو يمتلك بحسب التقديرات الإسرائيلية نحو ١٥٠ ألف صاروخ وقذيفة لأكثر من مدى، تغطي معظم مساحة إسرائيل، بالإضافة إلى الدفع ببرنامج تطوير الصواريخ الدقيقة، الذي يشمل صواريخ باليستية، صواريخ كروز وصواريخ مضادة للسفن، وطائرات مسيّرة هجومية.

الاشـتباك ومعادلة الردع المتبادل، بمعنى أنه في حال قتل أحد عناصر حزب الله في لبنان أو سـورية، فالحزب سـيقتل جندياً إسـرائيلياً بهدف ردع الجيش الإسـرائيلي ولجم عملياته في الجبهة الشـمالية، الأمر الذي تم توضيحه عقب مقتل أحد عناصره في غارة إسرائيلية على موقع في محيط مطار دمشق، في شهر تموز ٢٠٢٠.[٥٠]

جمع حزب الله خلال السـنوات الأخيرة قوة نيران كبيرة وتزود بوسـائل قتالية متنوعة، وبحسب التقديرات الإسرائيلية يمتلك حزب الله نحو ١٥٠ ألف صاروخ وقذيفة (قصيرة، متوسطة وبعيدة) تغطي معظم مساحة إسـرائيل، بالإضافة إلى الدفع ببرنامج تطوير الصواريخ الدقيقة، الذي يشـمل صواريخ باليسـتية، صواريخ كروز وصواريخ مضادة للسـفن، وطائرات مسـيّرة هجومية، مما يشـكل، من وجهة النظر الإسرائيلية تحديًا إستراتيجيًا أكثر خطورة على الأمن القومي، خاصة وأن إسرائيل تستصعب منع تكديس الصواريخ الدقيقة بشـكل ملحـوظ عبر إسـتراتيجية «المعركـة بين الحربين»،[٥١] علـى الرغم من أنها تمتلك أحـدث التكنولوجيات العسكرية لمواكبة قيام إيران بتزويد حزب الله بالصواريخ والذخائر الموجهة، وترجّح التقديرات أن حزب الله وإسرائيل غير معنيين حاليًا بتصعيد المواجهة.

٣.٣ مسألة ترسيم الحدود بين إسرائيل ولبنان

ليسـت صدفـة، أن تعـود الولايـات المتحـدة إلى تحريك ملف الترسـيم قبيل طرح مشـروع التطبيـع العربي الإسـرائيلي، ولا يسـتبعد أن ترى الولايات المتحدة في المفاوضات فرصة لفرض شـروط مسـتقبلية على لبنان، ربطًا بأوضاعه الاقتصادية المتردية. في الوقت ذاته، يحاول لبنان الاسـتفادة من الاسـتعجال الأميركي، لفرض شروطه وتثبيت حقه في كامل المساحة البحرية التي حاولت إسرائيل وضع اليد عليها. يريد لبنان تثبيت حقوقه، والسـماح لشـركات التنقيب عن النفط والغـاز بالعمل في المنطقة المحاذية للحـدود الجنوبية، وهي منطقة واعدة بوجود مكامن كبيرة للغاز الطبيعي.

ففي الواقع، الاتفاق الذي حصل هو على الإطار التفاوضي غير المباشر بين لبنان وإسرائيل حول ترسيم الحدود الجنوبية، براً وبحراً، وهو الإطار الذي وضعه لبنان كشرط للقبول بالمفاوضات، وأهمها رفض فصل الحدود البرية عن الحدود البحرية، ورفض التفاوض المباشـر مع العدو الإسـرائيلي، بخلاف ما كانت تريده واشنطن وتل أبيب.

فـي المقابل، لن تقبل إسـرائيل التنازل بسـهولة للبنان عن حقه في المنطقـة الاقتصادية من دون تحصيل أثمان أمنيـة وسياسـية، فيما سـتدعمها الولايات المتحدة من خلال زيـادة الضغط على لبنان وفـرض العقوبات وإطباق الحصار. والأخطر، أن بإمكان هذا الأمر أن ينسحب على الداخل اللبناني فيخلق صراعًا حول الملف، بحيث تؤثر العقوبات أو التهديد بها على جهات سياسية داخلية، فتضغط في اتجاه تقديم التنازلات من أجل التسريع في الحل، ومسايرة الولايات المتحدة لحماية نفسها من عقوبات الخزانة الأميركية.

٤. الملف الفلسطيني

على الرغم من استمرار حالة القطيعة السياسية الرسمية بين السلطة الوطنية والحكومة الإسرائيلية، وعرقلة التنسيق الأمني بين الجانبين،[٥٢] تتوقع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار حالة الاستقرار والهدوء في الضفة الغربية، مشيرة إلى تراجع عدد العمليات الفلسطينية التي استهدفت الاحتلال في الضفة الغربية، في العام ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٠١٨ – ٢٠١٩، على الرغم من طرح مشروع الضم وصفقة القرن واتفاقيات التطبيع مع دول عربية.

تتوقع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، استمرار حالة الاستقرار والهدوء في الضفة الغربية، مشيرة إلى تراجع عدد العمليات في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٠١٨ – ٢٠١٩، على الرغم من طرح مشروع الضم وصفقة القرن واتفاقيات التطبيع مع دول عربية.

٤.١ مشروع ضم الاغوار: الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية

في العام ٢٠٢٠، طرح نتنياهو مشروع الضم، معتمدًا على الموفق الأميركي الداعم للرئيس ترامب وإعلان «خطة السلام» أو ما عُرفت إعلاميا بـ «صفقة القرن» في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠. ويحظى مبدأ ضم الأغوار على توافق بين الأحزاب الإسرائيلية الكبيرة. يعود ذلك إلى ادعاءات عسكرية وإستراتيجية تتركز في ثلاثة محاور أساسيّة:

- **أولًا**: منع إمكانية توسّع الدولة الفلسطينية في كلا الاتجاهين نحو الأردن، باعتبار أن غور الأردن يشكّل فاصلًا ديموغرافيًا بين غور الأردن الشرقي وبين سلسلة جبال نابلس والخليل.[٥٣] هذا الفاصل يمنع قيام دولة فلسطينيّة كبيرة على ضفّتي الأردن ويحافظ على كيان المملكة الهاشمية، بادعاء أن حلّ الدولة الفلسطينيّة لا يشكّل ضمانة لاستمرار وجودها.[٥٤]كانت هذه الإمكانية محتملة في أوائل فترة ما بعد حرب عام ١٩٦٧، وقبل فكّ الارتباط بين الضفتين.
- **ثانيًا**: كان أحد أبرز مرتكزات النظرية الأمنية الإسرائيلية في تبرير السيطرة على غور الأردن بعد احتلال العام ١٩٦٧، هو ضرورة الحفاظ على العمق الإستراتيجي، اعتمادًا على المعطيات التالية:[٥٥]
  - دونية إسرائيل الجيو– إستراتيجية: العمق الإستراتيجي الدفاعي الضيّق «الخاصرة الضيقة» لإسرائيل عرضه ١٢ كم بين الضفة الغربية والساحل الذي يتمركز به ٨٠٪ من سكان إسرائيل، ما يعزز دونية إسرائيل الجيو–إستراتيجية.[٥٦]
  - في واقع الأمر، تشغل مسألتا ضمان العمق الإستراتيجي وتأمين «حدود قابلة للدفاع» حيزًا أساسيًا في النقاش الدائم حول إمكانية التسوية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.[٥٧] مع الإصرار على تمسّك إسرائيل بالسيطرة على غور الأردن لضمان مبدأ «حدود قابلة للدفاع» في ظل الدونية الجيو–إستراتيجية لإسرائيل.[٥٨]

وفق التقديرات الإسرائيلية، أصبح قرار الضم الإسرائيلي، على الرغم من تأجيله، أمرًا واقعًا فرضته

يوميات القمع المصاحب للتوسع الاستيطاني: مشهد من بلدة بيتا (جنوب نابلس). (أ.ف.ب)

إسرائيل اليوم نظريًا على المجتمع الدولي، وأدخلته إلى قاموس البيانات والتصريحات الصادرة عن الدول والحكومات.

في سياق الرد الفلسطيني، لا تتوقّع إسرائيل طرح إستراتيجية وبرنامج نضالي فلسطينيًا، ولا تمتلك السلطة الفلسطينيّة رؤيا وإستراتيجية واضحة من مسألة الصراع مع إسرائيل وكيفيّة إدارته وكيفيّة مواجهة المشروع الاستيطاني عامّة دون التركيز فقط على مخطّط الضم الذي يطرحه نتنياهو في المرحلة الراهنة.

٤.٢ التقديرات الأمنية الإسرائيلية للمشهد الأمني في قطاع غزة

تجمع التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية على أن حركة حماس ستبقى القوّة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأن إسرائيل لا تنوي محاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكرية على القطاع، ما دامت معادلة الردع معها قائمة، وما دام بقاؤها يساهم في ترسيخ الانقسام الفلسطيني.

تشير التقديرات إلى أن حركة حماس غير معنيّة بحرب جديدة مع إسرائيل، كما تجمع أنه لم يطرأ تغيير ملموس على قدرات حماس القتاليّة والردعيّة في ٢٠٢٠، مع الأخذ بعين الاعتبار، أنه لا يمكن التوصّل

تجمع التقديرات الإستراتيجية على أن حركة حماس ستبقى القوّة الحاكمة والضابطة في قطاع غزة، وأن إسرائيل لا تنوي محاولة تفكيكها واستبدالها بقيادة أخرى أو السيطرة العسكرية على القطاع، ما دامت معادلة الردع معها قائمة، وما دام بقاؤها يساهم في ترسيخ الانقسام الفلسطيني.

إلى ردع كامل، كون التنظيمات المسلّحة قادرة على الحصول على سلاح تقليدي. بل هناك تراجع كبير في مظاهر المواجهة ضد إسرائيل، فالنتيجة الأوضح، مع مرور عام تقريبًا على التفاهمات بين الجانبين، هي تمكّن حماس من كبح جماح حركة الجهاد الإسلامي، وتوقّف المظاهرات عند «السياج الأمني» منذ نهاية العام الماضي، والتفاهمات هي نتيجة تضرّر حماس من الجولات العنيفة مع الجيش الإسرائيلي سابقًا، ومن الخوف من كورونا أيضًا،[٥٩] الأمر الذي ينسجم مع تقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية بأن حماس منغمسة في الشأن المدني، وستستمر في استثمار معظم جهودها في مواجهة الظروف الاقتصادية الخانقة والأوضاع الإنسانية الصعبة، وهي بأمس الحاجة للأموال التي تحولها قطر إلى قطاع غزة بموافقة إسرائيلية، لتمنع تدهور الوضع إلى كارثة إنسانية.

ليس متوقعًا أن يغيّر الجيش الإسرائيلي سياسته تجاه قطاع غزة، التي تسعى إلى بقاء معادلة الردع مع حماس قائمة في قطاع غزة من خلال الحفاظ على واقع تكون فيه حركة حماس ضعيفة وملجومة ومنهمكة على المستوى المعيشي والمدني، لكن لا تستبعد تقديرات جهاز الأمن اشتعال الوضع مع القطاع، الذي يمكن أن يحدث نتيجة سوء تفاهم بين الجانبين؛[٦٠] فالتفاهمات التي تمّ التوصل إليها بوساطة مصرية محدودة من حيث مدتها الزمنية ومواضيعها، وورد على لسان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، قوله في مداولات مغلقة، إن هذه التفاهمات هي «سقف زجاجي»، وأن الجيش يتعامل مع أي عملية «بحساسية، كي لا تتحوّل إلى جبهة مركزية». لهذا، يستمرّ الجيش الإسرائيلي في توجيه ضربات لحماس بين حين وآخر، من أجل إدخال حماس إلى الإطار الذي تمليه الحكومة الإسرائيلية والحفاظ على التفاهمات فترة أطول.[٦١]

يبادر الجيش الإسرائيلي برئاسة أفيف كوخافي إلى تثبيت معادلات جديدة ستحكم أي مواجهة مقبلة، وتبديد صورة الانكفاء عن التوغّل البري التي وسمت الجيش خلال المواجهات السابقة مع حماس، على اعتبار أنه بالإمكان تحقيق حسم واضح وانتصار مقابل حماس، مع أن احتلال القطاع أو السيطرة عليه مجددًا أو التسبب في انهيار حكم حماس ليس مطروحًا في المرحلة الراهنة. الممارسات الإسرائيلية جزء من إستراتيجية الحرب على الوعي التي يعتمدها الجيش الإسرائيلي منذ بداية ولاية كوخافي.

خلاصة القول: ستستمر إسرائيل في السعي لتعميق الانقسام الفلسطيني، وإدارة الصراع بالحفاظ على الوضع القائم مقابل السلطة الفلسطينية، والسعي لبقاء حماس ضعيفة، بما يمكن من إرجاء مواجهة في قطاع غزة قدر الإمكان.[٦٢]

٥. العلاقات الإسرائيلية العربية في ظل موجة التطبيع الجديدة

٥.١ اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية تمنح إسرائيل أفضليات إستراتيجية

تشير التقديرات الإستراتيجية الإسرائيليّة إلى مجموعة من الإسقاطات الناتجة عن الاتفاقيات المبرمة مؤخرًا مع دول عربية، على مستوى البيئة الإستراتيجية الإقليميّة عامّة، وعلى القضيّة الفلسطينيّة بشكل خاص، أبرزها ما يلي:

- **أولاً**: تساهم الاتفاقيات المبرمة مع الدول العربية في اعتراف العالم العربي بأحقيّة وجود إسرائيل، وقد تنسحب على ملامح الاعتراف والقبول على المستوى المدني والشعبي في المحيطين العربي والإسلامي.
- **ثانياً**: فرضت اتفاقيات التطبيع على الشرق الأوسط، وبخاصة على الدول العربية، قيوداً والتزامات جديدة تجاه القوى الدوليّة والإقليميّة، التي باتت تتقاسم النفوذ والهيمنة على العديد من الدول العربية، وتفرض سياساتها عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبدون الالتزام بهذه القواعد الجديدة، ستكون الدول غير الملتزمة أمام تهديد فرض عقوبات اقتصادية عليها.[٦٣]
- **ثالثاً**: تؤسّس إستراتيجية التطبيع على تعزيز محور إقليمي لمواجهة إيران، حيث يفترض إعادة تشكيل معسكر موال للولايات المتحدة وإسرائيل ومناهض لإيران في الشرق الأوسط. يُراد لهذا المعسكر، بضمنه إسرائيل، امتلاك قدرة أفضل على مواجهة التهديدات الإيرانية، حتى في الفترة التي تقلّص فيها الولايات المتحدة وجودها العسكري في الشرق الأوسط. [٦٤]
- **رابعاً**: عزّزت اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وبين بعض الدول العربية وخاصة الخليجية، فرضية نجاح إسرائيل في إدارة الصراع المتعلق بالقضية الفلسطينية.[٦٥]
- **خامساً**: تحصين المكانة السياسية والامنية لإسرائيل في المنطقة وتعزيزها، ودفع القيادات الفلسطينية إلى الاعتراف بأنها غير قادرة على الاعتماد بعد الآن على دعم عربي فوري في أي مطالب من إسرائيل.[٦٦]
- **سادساً**: تتجاهل نصوص اتفاقيات التطبيع الفلسطينيين ومخطّط الضم. لقد غابت القضية الفلسطينية عن هذه الاتفاقيات، إلا بجملة عابرة لا تتضمّن أي التزام، كذلك غاب أي ذكر لمخطّط الضم الإسرائيلي في الاتفاق بين إسرائيل والإمارات. لقد بدت نصوص الاتفاقات خارجة عن واقع المنطقة وواقع الصراع العربي – الإسرائيلي.[٦٧]
- **سابعاً**: في جوهر اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية، تتخوف الدول العربية عامة، والخليجية خاصة، من أن ارتدادات «الربيع العربي» لم تنته بعد، وقد تطالها في أي وقت. في المقابل، تدرك إسرائيل أن هذه الأنظمة ضعيفة من حيث المناعات الوطنيّة، ولا ترى في ذلك عيبًا، بل على العكس ترى في ذلك فرصة لتصبح مصائر هذه الأنظمة معلقة بها، سواء بتوفير رضا أميركي عليها، أو بتسليحها بالأسلحة الثقيلة أو التقنية.[٦٨] ومن هنا، يجب النظر بعين الشكّ للترويج الإعلامي حول معارضة أوساط سياسية

وعسكرية إسرائيلية للبند المتعلق بعملية بيع طائرات «أف ٣٥» – التي تراها الإمارات جزءًا لا يتجزّأ من اتفاق السلام بين الإمارات وإسرائيل – بادعاء أنها تخل بالتفوق العسكري النوعي لإسرائيل في الشرق الأوسط، خاصة أن قرار بيع الطائرات، يندرج ضمن إستراتيجية الدفاع الوطني الأميركية الداعية إلى تمكين الشركاء من تحمّل مزيد من المسؤولية عن أمنهم الخاص والجماعي في الشرق الأوسط.

٥.٢ العلاقات الإسرائيلية-المصرية في العام ٢٠٢٠

تؤسّس إستراتيجية التطبيع على تعزيز محور إقليمي لمواجهة إيران، حيث يفترض إعادة تشكيل معسكر موال للولايات المتحدة وإسرائيل ومناهض لإيران في الشرق الأوسط. يُراد لهذا المعسكر، بضمنه إسرائيل، امتلاك قدرة أفضل على مواجهة التهديدات الإيرانية، حتى في الفترة التي تقلّص فيها الولايات المتحدة وجودها العسكري في الشرق الأوسط.

يمكن الاستنتاج من المتابعة الحثيثة للموقف الإسرائيلي بخصوص مسار العلاقة بين نتنياهو والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن العلاقة بين الدولتين هي الأوثق منذ توقيع اتفاقية السلام في العام ١٩٧٨، خاصة على الصعيدين، الأمني والعسكري، وهي نتاج للوضع غير المستقر والخطر في منطقة الشرق الأوسط عامة، وإلى الحرب ضد الجهاديين في شبه جزيرة سيناء بصورة خاصة.

تتميّز علاقات إسرائيل ومصر، منذ تولّي السيسي مقاليد الحكم في مصر في العام ٢٠١٤، بتعاون وتنسيق أمني – إستراتيجي واسع النطاق، نابع من انسجام في الرؤيا الإستراتيجية، فيما يخصّ رؤية إيران والمنظّمات الإسلامية الراديكالية تهديدًا مشتركًا للطرفين، إلى جانب وجود تناغم في شأن إدارة المسألة الفلسطينيّة عمومًا، وحيز قطاع غزة على وجه الخصوص.

تتميّز علاقات إسرائيل ومصر، منذ تولّي السيسي مقاليد الحكم في مصر في العام ٢٠١٤، بتعاون وتنسيق أمني - إستراتيجي واسع النطاق، نابع من انسجام في الرؤيا الإستراتيجية، فيما يخصّ رؤية إيران والمنظّمات الإسلامية الراديكالية تهديدًا مشتركًا للطرفين.

بحسب المفهوم الإسرائيلي، يشكّل التعاون الإستراتيجي مع مصر رصيدًا مهمًا للغاية، ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا، فقد أثبتت العقود الأربعة الماضية صمود اتفاقية السلام أمام مختلف المتغيّرات والهزّات. كما تدرك إسرائيل مدى مركزية المكانة المصرية في النظام الإقليمي العربي، وعليه، أي نظام معاد لها ستكون له مخاطر أمنية كبيرة عليها.

٦. الكورونا والأمن القومي الإسرائيلي

تعاطت إسرائيل مع جائحة الكورونا منذ بداياتها، على أنها مسألة أمن قومي، حيث توجد لفيروس كورونا تبعات في مجال الأمن القومي، بالمفهوم الواسع للمصطلح، وبالإمكان مواجهته بمساعدة الخبراء، والأدوات والأجهزة التي طورتها إسرائيل مقابل تحديات أمنية. وهناك ادعاء إسرائيلي، بأن «الحرب ضد جائحة الكورونا» هي الأكثر مصيرية بالنسبة لإسرائيل منذ حرب أكتوبر في العام ١٩٧٣. فعلى الرغم من أن الفيروس ليس جيشًا، فإنه ينبغي من أجل هزيمته تبنّي مفاهيم خاض مسؤولون سياسيون وعسكريون بمساعدتها حروبًا خطيرة ومعقدة ومكلفة ومليئة بانعدام اليقين.[٦٩]

انعكس ذلك في الأدبيات الإسرائيلية المتعلّقة بهذا الظرف، فأشار عاموس يدلين، مدير معهد الأمن القومي الإسرائيلي، إلى المقاربة بين حرب عسكرية وحرب الكورونا في المفهوم الأمني الإسرائيلي، حيث أن الحرب العسكرية قصيرة، وحسمها واضح، على العكس من حرب الكورونا، وأن الجمهور الإسرائيلي غير مطّلع على الفرضيات الأساسية لهذه الحرب، ولا يدرك المحور الزمني والعمليات التي ستنفذها الحكومة في المستقبل. وخلافًا للحرب ضد عدو خارجي، فإن كافة المعلومات الاستخبارية وإستراتيجية الحرب ضد العدو الحالي ينبغي أن تكشف للجمهور، في محاولة للرد على الوباء بالاستناد أيضًا إلى جميع المعلومات والمداولات الحكومية.[٧٠]

لقد بدأت إسرائيل في مواجهة جائحة الكورونا بتبنّي إستراتيجية في صلب مفهوم الأمن القومي، حيث شملت في معظم جوانبها ضرورة تماسك الدولة ومؤسساتها، والحفاظ على المناعة الفردية والمجتمعية، وتمّت صياغة الإستراتيجية وكأنّ إسرائيل مقبلة على حرب كبيرة، وهنا بدأ انخراط الجيش في دور أساسي بمواجهة الجائحة عبر المؤسسات السياسية والإعلامية والاقتصادية.

أكّدت المستويات السياسيّة والعسكريّة، وحتى الإعلاميّة والصحيّة الإسرائيلية، على مركزيّة دور المؤسّسات والأجهزة الأمنيّة المختلفة في الحرب على كورونا، حيث تعطى المؤسسة الأمنيّة دورًا مهمّا في كل مجالات الحياة وتفاصيلها المدنية، قبل الأمنية والعسكرية، ويتم إعادة إنتاج الوعي الصهيوني باعتبار الأجهزة الأمنية والجيش بمثابة المؤسسة الوحيدة غير القابلة للانتقاد، وإن إسرائيل بدون جيش الشعب غير قادرة على مواجهة أزماتها.

أمنيًا، كان لافتًا من البداية الدور الوظيفي للمؤسسات والأذرع الأمنية المختلفة، وفي أول ظهور إعلامي لنتنياهو أمام الجمهور الإسرائيلي عن انتشار الكورونا والسبل المتوقعة لمواجهتها، صرّح أنّ سلاح الجو سيحلّ محلّ النقل والشحن الجوي والبحري للبضائع، لمنع حدوث أي نقص في السلع من جهة، وللحفاظ على عجلة الاقتصاد من الجانب الآخر. وأضاف، إن الجيش سيقوم بتعقيم الحافلات العامة والقطارات والمؤسسات العامة وتطهيرها، وظهر واضحًا اهتمامه بدور الجيش في حرب كورونا.[٧١]

منذ بداية أزمة الكورونا، لعبت الأجسام الأمنية الإسرائيلية المختلفة دوراً أساسياً في صياغة سياسة الحكومة الإسرائيلية وتطبيقها في مواجهة الوباء، بدءاً من «مجلس الأمن القومي» الذي يعمل تحت مظلّة مكتب رئيس

منذ بداية أزمة الكورونا، لعبت الأجسام الأمنية الإسرائيلية المختلفة دوراً أساسياً في صياغة سياسة الحكومة الإسرائيلية وتطبيقها في مواجهة الوباء، بدءاً من «مجلس الأمن القومي» الذي يعمل تحت مظلّة مكتب رئيس الوزراء، مروراً بوكالة الاستخبارات «موساد»، وجهاز الأمن العام «شاباك»، ووحدات الجيش المختلفة، وصولاً إلى شركات التصنيع العسكريّ الإسرائيلي.

الوزراء، مروراً بوكالة الاستخبارات «موساد»، وجهاز الأمن العام «شاباك»، ووحدات الجيش المختلفة، وصولاً إلى شركات التصنيع العسكريّ الإسرائيلي.[٧٢]

استدعت وزارة الدفاع الإسرائيلية في ١٠ آذار ٢٠٢٠ نحو ألفي جندي من وحدات الاحتياط كدفعة أولى، لينضمّوا إلى الطواقم العاملة على مواجهة جائحة الكورونا، خصوصًا أن استدعاء الاحتياط له أثر صعب على المجتمع الإسرائيلي الذي اعتاد على سماع استدعاء الاحتياط فقط في الحروب العسكرية، وحالات التأهب القصوى.[٧٣] وأيضًا، تمّ تكليف جهاز المخابرات العامة (الشاباك) بمراقبة حاملي الفيروس عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة، على الرغم من حظر محكمة العدل العليا ذلك قبل سنوات، إلا بعد تمرير ذلك بتشريعات وقوانين في الكنيست.

وأعلن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، عن البدء بحملة عسكرية أسماها «شعاع النور»، تضمّنت جملة من القرارات العسكرية، حيث أعلن عن دخول وحدات من السلاح البيولوجي والجرثومي للانضمام للحرب على كورونا. وأعلن كوخافي عن رفع جاهزية الجيش، والاستعداد للتدخّل بشكل أكبر وأقوى. ومن المجالات التي سيتدخّل فيها الجيش مرافقة بعض وحدات القوة البشرية وأفراد الطواقم الطبية العاملة في مواجهة كورونا ورعايتهم.

كما أعلنت وسائل إعلام إسرائيلية، أن جهاز المخابرات الخارجية (الموساد) هرّب مائة ألف جهاز فحص فيروس كورونا من دولة عربية خليجية. مما يعني ترسيخ أهمية المؤسّسة الأمنية في الوعي الجمعي للمجتمع اليهودي في مواجهة الكورونا.

ومن اللافت، موقف الرأي العام الإسرائيلي، مستنجدًا عبر وسائل الإعلام بمقولة «دعوا الجيش ينتصر»، التي كانت تظهر عادة قبيل الحروب العسكرية التي خاضتها إسرائيل، وتزعم أن «أيدي الجيش مكبّلة»، وأن المستوى السياسي لا يسمح للجيش باستخدام كل قدراته وإمكانياته لحسم الحرب.[٧٤] ولا بد من التنويه إلى أن تفعيل الجيش في الحيّز المدني ينبغي أن يجري بموجب تخويل قانوني صريح. ثمّة تخويل قانوني يعطي صلاحية إنقاذ أرواح البشر، حتى في حالات لا علاقة لها بالمخاطر الأمنية، وليس صدفة اتباع أحكام الطوارئ منذ بداية أزمة الكورونا من أجل إتاحة تفعيل الجيش دون وجوب القيام بإجراءات وتشريعات قانونية.

لكن، من المتوقع مستقبلاً، أن تُثار، ولو على الصعيد الأكاديمي، أسئلة جوهرية مهمة حول حدود تفعيل المؤسسة العسكرية في مهمات مدنيّة، وحول العلاقة المتبادلة ما بين الجيش والمجتمع المدني في ظل أزمة الكورونا،[٧٥] من بينها التخوّف من الانزلاق إلى وضعية تولّي الجيش إدارة الأزمة بشكل مطلق، كما حدث في أن الجيش منح صلاحيات جديدة شاملة لانتشار الجنود في الشوارع، واستعمال تقنية «التجسّس» في مواجهة الفيروس، وهي

التقنيّة ذاتها التي كانت تستخدم فقط ضد أعداء إسرائيل والجواسيس ومن يشتبه بوجود علاقة لهم بالإرهاب (بالتعبيرات الإسرائيلية)، باتت الآن تستخدم للتجسّس على المواطنين الإسرائيليين. وحتى الشرطة تريد أن يُسمح لها باستخدام التقنيات نفسها، الأمر الذي من شأنه أن يكشف المواطنين ويعرّض حقوقهم إلى الانتهاك، وحرياتهم المدنية إلى التقييد، مما أعطى مظهرًا للعسكرة تحت ذريعة المساعدة في جائحة الكورونا، أو الانزلاق إلى مجالات وجوانب محدّدة منها فقط، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية، تتعدى مجال صلاحيات الجيش، ذلك لتجنّب الصدام مع مبادئ النظام الديمقراطي المعتمد في إسرائيل، أو تجاوزها.[٧٦]

خلافا للدول الغربية، إسرائيل هي الوحيدة التي تستخدم أساليب ووسائل الرقابة والتجسس ضد شعبها، وتؤسس قراراتها في مواجهة الأزمة على قوانين الطوارئ، وهي قوانين قديمة ترجع إلى فترة الانتداب البريطاني.[٧٧]

إجمال

شهدت إسرائيل في العام ٢٠٢٠ هدوءًا أمنيًا، وانخفضت بحسب التقديرات الأمنية والإستراتيجية التهديدات الوجودية. تشير التقديرات إلى أن أربعة عوامل أساسية ستدعم باتجاه ثبات الوضع الإستراتيجي المستقر لإسرائيل في المرحلة المقبلة، وتضم: أولًا استمرار التعاون الإستراتيجي العميق بين إسرائيل والولايات المتحدة، وثانيًا توقيع اتفاقيات التطبيع مع دول عربية خاصة الإمارات والبحرين، لما تفتحه من مساحات لإقامة تحالف أمني في مواجهة إيران، وتتيحه من إعادة موضعة إسرائيل كجزء من خارطة التحالفات الإقليمية، وليس كجسم خارجي غريب، وثالثًا استمرار انشغال الجيوش العربية النظامية في شؤونها الداخلية، وتحييدها فعليًا عن المواجهة، وتآكل قدراتها العسكرية. وأخيرًا استمرار محاصرة «التموضع» الإيراني في سورية، والعمل على استهداف الوجود الإيراني فيها.

يضاف إلى ذلك، أن التقديرات لا تزال تستبعد اندلاع مواجهة قريبة مع الفلسطينيين، وترى في الانقسام عاملاً مهمًا في إدارة الصراع، ومصلحة إسرائيلية.

الهوامش

1 David Siman-Tov, "Sudden Attack: About the Past or the Future?", *Strategic Assessment*, Volume 23, No. 2, April 2020. Meir Elran, "Response to Changes in the Strategic Environment", *Strategic Assessment*, Volume 23, No. 4, October 2020.

2 Eytan Gilboa, "American Contributions to Israel's National Security", *Strategic Assessment*, Vol.23, No. 3, July 2020.

Assaf Orion and Udi Dekel, «Winds of Change: Israel Joins the US Central Command area», *INSS Insight*, No. 1432, January 20, 2021.

3 Jared Szuba, "Trump orders US Central Command to include Israel amid strategic shift", *AL-MONITOR*, 15.1.2021.

القيـادة الأوروبيـة للولايـات المتحـدة (EUCOM): هي واحدة من أحد عشـر مركز–قيادة عسـكرية تابعـة للجيش الأميركي، مسـؤولة عن إدارة العمليات العسـكرية والاستخباراتية لمساحات تضم ٥١ دولة وإقليمًا، منها دول أوروبا وروسيا وسورية وغرينلاند، مقرها الرئيس في مدينة شتوتغارت بألمانيا. تعمل بتنسيق دائم مع حلف شمال الأطلسي (NATO).

القيـادة المركزيـة للولايـات المتحدة (CENTCOM): هي واحدة من أحد عشـر مركز–قيادة عسـكرية تابعة للجيش الأميركي، مسـؤولة عن إدارة العمليات العسـكرية والاستخباراتية لمساحات تضم منطقة الشرق الأوسط بضمنها مصر والسودان ودول أفريقية مثل كينيا وإثيوبيا والصومال وجيبوتي وأيضا دول آسيا الوسطى، منها: أفغانسـتان وباكسـتان ومناطق من جنوب آسـيا. تأسسـت القيادة المركزية للولايات المتحدة في العام ١٩٨٣ وتولت المسؤوليات السابقة لما كان يُعرف حينها باسمِ قوة المهام المشتركة للانتشار السريع، ومقرها الرئيس في قاعدة ماكديل الجوية في تامبا بولاية فلوريدا.

4 Szuba, "Trump orders…".

5 Ibid.

6

7 Shira Efron, "Rising Temperatures, Rising Risks: Climate Change and Israel's National Security", *INSS Insight*, No. 1418, January 4, 2021, http://bit.ly/2PcODrY.

Udi Dekel, "National Security Challenges Lean toward the Internal Arena: Insights from the INSS 14th Annual Conference", *INSS, Special Publication*, February 9, 2021, https://bit.ly/396c9hn.

8 Ofir Winter, "Existential Threat Scenarios to the State of Israel", *Memorandum*, No. 203, September 2, 2020, https://bit.ly/3tL7JV8.

9 Ibid.

10 Sima Shine and Raz Zimmt, "Iran: At a Low Point, but Still the Primary Threat to Israel's Security", *Survey Strategic for Israel 2020-2021*, 37-42, https://bit.ly/3tNeO7B.

Oded Eran, "Jordan in Face of Three, and Perhaps Four, Challenges", INSS Insight, No. 1362, August 13, 2020, https://bit.ly/2OMRI27.

11 Orna Mizrahi "Lebanon, One Year Later after the "Revolution": Grim Reality and Bleak Prospects", *INSS Insight*, No. 1398, November 5, 2020, https://bit.ly/3tFYLZ2.

12 Shmuel Even, The "Tnufa" Multi-Year Plan for the IDF: Where are the Cabinet Approval and the Budgets?, *INSS Insight*, No. 1357, August 5, 2020, http://bit.ly/3raCf99.

١٣ ليلاخ شـوفال، يوري يلون. «منذ حرب الشـمال الأولى وحتى امأزق الداخلي: هذه هي التهديدات التي تواجه إسـرائيل»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢١/٠١/٠٦، https://bit.ly/3r9WOCk، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٤).

Jerusalem Institute for Strategy and Security, "Coronavirus in the Middle East: A Review and Assessment", 05/05/2020, http://bit.ly/38Z4UYv.

14 Zipi Israeli and Ruth Pines, "National Security Index: Public Opinion, 2020-2021". *Survey Strategic* for Israel 2020-2021, 67-71, http://bit.ly/3930oIC.

Noa Shusterman, and Udi Dekel, "Escalation in the Gaza Arena: An Old-New Story", INSS Insight, No. 1376, August 31, 2020, http://bit.ly/391URBQ.

15 Amos Yadlin, «Conclusion and Policy Recommendations for 2021», Survey Strategic for Israel 2020-2021, 72 -77.

16 Sarah Feuer, "The Regional System: A Decade since the Upheaval, and Expanding Normalization", *Survey Strategic for Israel 2020 -2021*, 29-35.

Amos Yadlin, «Conclusion and Policy Recommendations for 2021», Survey Strategic for Israel 2020-2021, 72 -77.

17 Daniel Rakov, "Truly a Paper Tiger? Russia as a Challenge to Israeli National Security", *Strategic Assessment*, Vol.23, No. 3, July 2020, https://bit.ly/3re1x61.

18 Gallia Lindenstrauss, Remi Daniel, "The Ships that Scuttled Turkey-Israel Relations: A Decade since the Flotilla Incident", *INSS Insight*, No. 1323, May 25, 2020.

19 Ibid.

20 Eldad Shavit, The Strategic Implications of Joe Biden›s Victory, *INSS Conference Summary*, Special Publication, November 30, 2020, https://bit.ly/3r74027.

Shine and Zimmt, "Iran: At a Low Point…".

Eldad Shavit and Rotem Oreg, «Israel Must Talk to Biden», *INSS Insight*, No. 1413, December 10, 2020, https://bit.ly/3smQuct.

٢١ هآرتـس، نقـلاً عـن وكالـة رويترز، «إيران بدأت فـي تفعيل أجهزة الطرد المركزي بموقـع نتنز»، *هآرتـس*، ٢٠٢٠/١١/١٨، http://bit.ly/3sdOi6IK، (آخر مشـاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٥).

22 Raz Zimmt, "Is Iran Really Turning from Islamic Theocracy to Military Autocracy?», Strategic Assessment, Volume 24, No. 2, April 2020, https://bit.ly/2QtjQHX.

٢٣ أمير بوخبوط، « تقديرات أجهزة الأمن: إيران تفاوض بايدن بشكل غير مباشر حول الاتفاق النووي»، *موقع واللا العبري*، ٢٠٢٠/١٢/٢٠، http://bit.ly/3smX0jr، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٤).

٢٤ رون بن يشاي، «الدافع من وراء الخطاب الإيراني لرئيس الأركان كوخافي»، Ynet– الموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٠٢١/٠١/٢٨، http://bit.ly/3lGXWN0، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٣).

٢٥ أمير بحبوط، «تقديرات (أمان): إيران بعيدة حوالي سنتين عن انتاج سلاح نووي»، موقع واللا العبري، ٢٠٢١/٠٢/٠٩، http://bit.ly/3cXpbPm، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٤).

Amos Yadlin and Ephraim Asculai, "How Close is Iran to a Nuclear Bomb?", INSS Insight, No. 1421, January 13, 2021, https://bit.ly/3sa9dYh.

26 Ephraim Kam, "Lifting the Embargo on Arms Sales to Iran", INSS Insight, No. 1387, October 11, 2020, https://bit.ly/3vNwNwe.

27 Shavit, The Strategic Implications of Joe Biden›s Victory.

٢٨ الأمن الجماعي: هو مفهوم واصطلاح متخصص في معجم العلاقات الدولية يؤسس على إرساء قواعد والتزامات جماعية تتعهد بموجبها كل دولة بالانضمام إلى الجهود المشتركة ضد أولئك الذين يهددون سلامة أراضي الدول الأخرى واستقلالها السياسي. يجسد هذا المفهوم تلازمية أساسية، وهي: أمن الدولة يساوي الأمن العالمي الذي يتحقق من خلال التعاون الأمني والتفاهمات والاتفاقيات الدبلوماسية بين الدول.

29 Ari Heistein, "More Coherence, Greater Tension: Prospects for US Policy toward Russia under Biden", *INSS Insight*, No. 1439, February 14, 2021, https://bit.ly/3tK8mOI.

٣٠ «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، ١٢، ١٨.(أتمنى العودة للكاتب ومعرفة مزيد من التفاصيل حول المرجع للعودة إليه وتوثيقه؟؟؟)

Sima Shine, Raz and Zimmt, "Iran Prepares for the Biden Administration", *INSS Insight*, No. 1404, November 18, 2020, https://bit.ly/3cTQM3L.

31 Eldad Shavit, "The Future of the American Military Presence in Iraq at the Center of the US-Iraq Strategic Dialogue", *INSS Insight*, No. 1326, June 1, 2020, http://bit.ly/3vOARww.

32 Shlomo Brom and Shimon Stein, «Does the Cost of the Fakhrizadeh Assassination Outweigh the Benefits?», *INSS Insight*, No. 1410, December 2, 2020, https://bit.ly/3vOAZw0.

Amos Yadlin and Assaf Orion, «The Assassination of Fakhrizadeh: Considerations and Consequences», INSS Insight, No. 1409, December 2, 2020, http://bit.ly/3c93I6H.

33 Ibid.

34 Sima Shine and Eldad Shavit, "Iran and the United States: Breaking the Rules of the Game?", INSS Insight, No. 1316, May 11, 2020, https://bit.ly/315pTV3.

٣٥ تقرير خاص لمعهد أبحاث الأمن القومي رجّح ارتفاع نسب المواجهة العسكرية بين إسرائيل وإيران خلال العام ٢٠٢٠. ٢٠٢٠/١/٧.

Dekel, "National Security Challenges Lean toward the Internal Arena…".

36 David Siman-Tov v and Shmuel Even, "A New Level in the Cyber War between Israel and Iran", *INSS Insight*, No. 1328, June 3, 2020, https://bit.ly/317F4wU.

٣٧ رون بن يشاي، « الدافع من وراء الخطاب الإيراني...».

٣٨ ألوف بن، «الآن اتضح لا يوجد مال: هو أنفق على تحضير هجوم لم يحصل على إيران»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٠١/١٢، http://bit.ly/394AVyi، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

رون بن يشاي، « الجيش الإسرائيلي طلب إضافة مليارات للتجهير لهجوم على إيران، نتنياهو وغانتس مؤيدون»، *Ynet*– الموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوات، ٢٠٢١/٠١/٢٦، http://bit.ly/391pk3a، (٢٠٢١/٠٢/١٥).

٣٩ عاموس هرئيل، « التفجير في ناتنز حقق ما لا تحققه عملية عسكرية ضد إيران، بتكلفة منخفضة»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٠٧/٠٨، http://bit.ly/3c5lTdv، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٣).

Udi Evental, "The Iranian Nuclear Challenge - Options for American Policy and the Implications for Israel", Spotlight: Israel & The Middle East, IDC Herzliya, Feb. 12, 2021.

٤٠ أفرايم عنبار، «من الممكن أن عملية استباقية ضد إيران هي حتمية»، **هآرتس**، ٢٠٢١/٠٢/٠١، http://bit.ly/3cUI59w، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

41 Udi Evental, "How should the Biden Administration be approached on the Iranian issue?", Spotlight: Israel & The Middle East, IDC Herzliya, Feb. 12, 2021.

٤٢ أمير بوخبوط، «رئيس الأركان: الجيش ضرب ٥٠٠ هدف السنة وقام بعمليات سايبر واسعة»، *موقع واللا العبري*، ٢٠٢٠/١٢/١٠، http://bit.ly/2OYy2Z5، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٣).

٤٣ غاي اليسطر، «إيران وقعت مع سوريا على اتفاقية لتحسين المنظومات الدفاعية ضد العمليات الإسرائيلية»، *موقع واللا العبري*، ٢٠٢٠/٠٧/٠٨، http://bit.ly/3r-7rYKU، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٥).

44 Udi Dekel, «Alliance of Survivors: Iran and Syria and their Military-Technology Agreement", INSS Insight, No. 1349, July 19, 2020, https://bit.ly/2OTzBHy.

45 Itamar Rabinovich, "The United States and Israel vs. the Syria of Bashar al-Assad: Challenges, Dilemmas, and Options", *Strategic Assessment*, Volume 23, No. 4, October 2020, https://bit.ly/3cZEx5I.

Carmit Valensi, "20 Years of the Assad Regime: Historic Lows for the Leader and the Syrian Pound", *INSS Insight*, No. 1340, June 29, 2020, https://bit.ly/3vOFO8A0

46 Carmit Valensi and Udi Dekel, "The Struggle for Control of Southern Syria: Where is Israel?", *INSS Insight*, No. 1414, December 16, 2020, https://bit.ly/3cUJxbY.

47 Assaf Orion, "Yellow Hands on the Blue Line: Hezbollah's Military Deployment along the Border Area Increases the Risks of Escalation ", *INSS Insight*, No. 1321, May 21, 2020, https://bit.ly/3cTfTnv.

48 Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Hezbollah Embroiled in Challenges, at Home and Abroad", *INSS Insight*, No. 1345, July 8, 2020, http://bit.ly/3tMMcuT.

Mizrahi "Lebanon, One Year Later after the "Revolution" …".

Orna Mizrahi and Yoram Schweitzer, "Following the Calamity in Beirut: Might the Situation in Lebanon Change?", INSS Insight, No. 1365, August 17, 2020, https://bit.ly/3c7CrS8.

٤٩ يـوآف زيتـون، « تقيـرات (أمان): حزب الله يبادر الى تصعيد محدود، للمرة الأولى منذ ٢٠٠٦»، Ynet– الموقع الالكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت، ٢٠٢١/٠٢/٠٩، https://bit.ly/3vNHChZ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٢).

٥٠ شاحر كلاييمن، «مصادر حزب الله: نرد من لبنان»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/٠٧/٢٣، https://bit.ly/3lBV5Vo، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

أمير بوخبوط، «المعادلة الجديدة تهدد في اشعال حدودة لبنان»، *موقع واللا العبري*، ٢٠٢٠/٠٧/٢٦، http://bit.ly/3vR9d1A، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

51 Orna Mizrahi, "Is a Strategic Change in Lebanon-Israel Relations Possible at the Present Time?", *INSS Insight*, No. 1390, October 15, 2020, http://bit.ly/3cabDAY.

52 Yohanan Tzoreff, "The Palestinians and Israeli Annexation in the West Bank: Attempts at Deterrence and Calls for Help", *INSS Insight*, No. 1325, May 27, 2020, http://bit.ly/3remqOt.

٥٣ روتشيلد، ديفيد، المجال الأمني: يوم دراسي: غور الأردن – لمن هو ضروري وأي طرف بحاجة لغور الأردن؟، جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي، ٢٠٢٠/٠٢/٠١.

٥٤ أمير أورن، «النظرية الأمنية الإسرائيلية وموقع غور الأردن فيها»، يوم دراسي: تقييم الوضع أمنيًا - سياسياً: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - الجوانب الإستراتيجية والإقليمية، احتمال التفاوض - نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا - طرق عمل الطاقم السياسي - الأمني. ٢٠٢٠/٠٥/١٥.

بوعز غنور، «السلطة الفلسطينية والإرهاب - الأبعاد على العمليات المقبلة»، يوم دراسي: تقدير الحالة الأمنية - السياسية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - الجوانب الإستراتيجية والإقليمية، احتمال التفاوض - نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا - طرق عمل الطاقم السياسي - الأمني، ٢٠٢٠/٠٥/١٥.

٥٥ فادي نحاس، إسرائيل والأغوار: بين المفهوم الأمني وإستراتيجيات الضم. رام الله: «مدار» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٢، ص٧٧–٧٩.

٥٦ المرجع السابق.

57 Uzi Dayan, "Defencsible Borders to Secure Israel›s Future. In Israel›s Critical Security Requirements for Defensible Borders" Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, ,2012 22-34.

58 Ibid.

٥٩ أمير بوخبوط، «انغماس حماس في مسـتنقع الكورونا تشـكل فرصة بمسـألة المفقودين»، *موقع واللا العبري*، ٢٠٢٠/١٢/٠١، http://bit.ly/3rblhaH، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

Yohanan Tzoreff and Kobi Michael, "Israel and Hamas: From Corona to Prisoners and a Possible Arrangement", *INSS Insight*, No. 1309, April 27, 2020, http://bit.ly/314gtZQ.

٦٠ بوخبوط، «انغماس حماس في مستنقع الكورونا...».

٦١ المرجع السابق.

Kobi Michael and Yohanan Tzoreff, "The Joint Military Exercise in the Gaza Strip: Ostensible Strength in a Response to Weakness", INSS Insight, No. 1420, January 7, 2021, https://bit.ly/3lEvSJX.

62 Udi Dekel and Noa Shusterman, "*The Palestinian Arena: Preserving the Status* Quo or Seeking Change?", Survey Strategic for Israel 2020-2021, 50-57.

Udi Dekel and Noa Shusterman, "Israel's Policy Toward the Gaza Strip: Strategic Alternatives", The Institute for National Security Studies, April 2020, https://bit.ly/3f3288v.

63 Udi, Dekel and Noa Shusterman, «Behind the Scenes of the Abraham Accords: *Insights from an INSS Cabinet*, Special Publication», September 24, 2020, http://bit.ly/2OTG19C.

Yoel Guzansky and Ofir Winter, "Apolitical Normalization: A New Approach to Jews in Arab States", *INSS Insight*, No. 1332, June 8, 2020, https://bit.ly/3lDpB16.

64 Eyal Zisser, "Israel and the Arab World: Breaking the Glass Ceiling", *Strategic Assessment*, Vol. 23, No. 3, July 2020, https://bit.ly/3rdUMRQ. .

65 Kobi Michael and Udi Dekel, "Israel-UAE Normalization of Relations: At the Expense of the Palestinians?", *INSS Insight No. 1368*, August 23, 2020, https://bit.ly/2Ph3RMB.

Yohanan Tzoreff and Yoram Schweitzer, A Palestinian Moment of Truth, in Light of Normalization between Israel and the UAE, INSS Insight, No. 1383, September 15, 2020, https://bit.ly/2NLluDS.

66 Amos Yadlin and Assaf Orion, "The UAE and Israel: Normalization over Annexation, and Denial of a Palestinian Veto", *INSS Insight*, No. 1367, August 19, 2020, https://bit.ly/3rdVe2u.

67 Michael and Dekel, "Israel-UAE Normalization of Relations…".

68 Yoel Guzansky, "Saudi Arabia and Normalization with Israel", *INSS Insight*, No. 1396, October 29, 2020, https://bit.ly/317OTLA

69 Itai Brun and Udi Dekel, "Israel's Policy against the Coronavirus: Findings from a Strategic War Game", INSS, Special Publication, April 5, 2020.

70 Amos Yadlin, «Conclusion and Policy Recommendations for 2021», *Survey Strategic for Israel 2020-2021*, 72 -77.

Amos Yadlin, «Exiting the Second Lockdown, living in the Presence of Covid-19, and Anticipating the Stage Beyond: Recommended Strategy», INSS, Special Publication, October 22, 2020, https://bit.ly/3r47Zww.

71 Meir Elran, "IDF Involvement in the National Management of the Coronavirus Crisis", *INSS Insight*, No. 1281, March 25, 2020, https://bit.ly/392knH8.

72 David Siman-Tov, "Shmuel Even, Assistance from the Intelligence Community in the Fight against the Corona Pandemic", *INSS Insight*, No. 1313, May 7, 2020, https://bit.ly/3c7bSfO.

73 Kobi Michael, "IDF Involvement in the Coronavirus Crisis: A Slippery Slope?", Strategic Assessment, Vol. 23, No. 4, October 2020, http://bit.ly/3lBfKci.

74 Israeli and Pines, "National Security Index…".

٧٥ المعهد الإسرائيلي للديموقراطية. *انخراط الجيش الإسرائيلي في أزمة الكورونا*، ٢٠٢٠/٠٤/٠١.

Pnina Sharvit Baruch and Nadiv Mordechay, "The Covid-19 Pandemic and Democratic Resilience in Israel", *INSS*, Special Publication, September 2, 2020, https://bit.ly/3lEKoBw.

Meir Elran and Carmit Padan, "The IDF Should Not be Responsible for Managing the Covid-19 Crisis", *INSS Insight*, No. 1356, July 30, 2020, https://bit.ly/3rc0dkh.

76 Meir Elran, "Limiting IDF Engagement in Civilian Crises, Special Publication", *The Israel Democracy Institute*, May 8, 2020, https://bit.ly/2OUOPw5.

Elran and Padan, "The IDF Should Not be Responsible…".

77 Yossi Melman, "Israel›s military turns on its people as coronavirus panic sets in", *MEE: Middle East Eye*, 01/04/2020, http://bit.ly/3r5ikZf.

Inbar Dolinko and Liran Antebi, "The Role of Advanced Technology in the Struggle against Covid-19", *Strategic Assessment*, Vol. 23, No. 4, October 2020, https://bit.ly/3c9kcvR.

المشهد الاقتصادي

الاقتصاد الإسرائيلي في ظل وباء الكورونا وعدم إقرار ميزانية للحكومة

عاص أطرش

تحت المجهر

■ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي أثناء مواجهة أزمة الكورونا ■ تدهور سوق العمل من التشغيل شبه الكلي إلى نسب بطالة عالية صراعات سياسية تحول دون إقرار ميزانية للعام ٢٠٢٠ قطاع الـ «هاي تك»، ينقذ إسرائيل من الانجرار إلى أزمة اقتصادية مستفحلة.

إسرائيل ٢٠٢٠-٢٠٢١: إغلاقات وكمامات وانتخابات. (الصورة عن موقع مؤسسة هاينريش بول بالانكليزية).

الملخص التنفيذي

لعب عاملان رئيسيان تأثيرًا محوريًا على الأداء الاقتصادي في العام ٢٠٢٠، هما: انتشار وباء الكورونا، وعدم وجود ميزانية عامة مُقرة.

طرأ انخفاض حاد على مؤشرات سوق الأوراق المالية في آذار ٢٠٢٠ على خلفية انتشار الكورونا، وعادت مؤشرات بورصة تل أبيب إلى الارتفاع متأثرة بالإعلان عن تطوير تطعيمات للوباء والبدء بتطعيم المواطنين في الشهر الأخير من العام ٢٠٢٠.

على الرغم من تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٢٠، فإن الآثار الاقتصادية لمواجهة الكورونا كانت أقل وطأة على إسرائيل مقارنة بمعظم دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)

لم يتم إقرار الميزانية في ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بسبب الأزمة السياسية الداخلية، مما تسبب في حلّ الكنيست والذهاب إلى انتخابات رابعة خلال عامين (في ٢٣ آذار ٢٠٢١).

أعدت الحكومة الإسرائيلية برنامجًا اقتصاديًا لمواجهة آثار أزمة الكورونا بقيمة ١٣٧ مليار شيكل، نُفذ منه حسب التقديرات الأولية ٧٣٪.

أبقت شركات التدريج الائتماني الدولية الثلاث على التدريج الائتماني لإسرائيل، على الرغم من انتشار وباء الكورونا، وزيادة معدل الدين العام للناتج، والأوضاع السياسية – بالذات المحلية – وعدم المصادقة على الميزانية العامة. لكل من العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

يتصدر الاتحاد الأوروبي قائمة تصدير السلع بنسبة ٣١٪ (بدون المجوهرات)، ثم الولايات المتحدة بنسبة ٢٣,١ الدول الآسيوية بنسبة ٢٢,١٪.

حدد بنك إسرائيل سعر الفائدة بـ ٠,١٪ ونتيجة للوباء تدخَّل في سندات الدين والعملة الأجنبية، وقدم تسهيلات أخرى للبنوك التجارية بهدف الحفاظ على السيولة النقدية للحفاظ على استقرار الأسوق.

على الرغم من انخفاض عدد الأجيرين في سوق العمل في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠١٩، فإن قطاع الهايتك شهد ارتفاعًا في عدد الأجيرين، بواقع ٣٦٠ ألف عامل، وبزيادة ١٣ ألفًا عن العام السابق.

مدخل

يستعرض هذا الفصل أهم المؤشرات الاقتصادية في ظل انتشار وباء الكورونا، وقيام حكومة التناوب بين حزب الليكود وحزب «أزرق أبيض» التي حُلت قبل انتهاء العام ٢٠٢٠، ما استدعى الذهاب إلى انتخابات برلمانية للمرة الرابعة خلال عامين. رافق هذه الفترة عدم إقرار ميزانية للعام ٢٠٢٠، ما اضطر الحكومة إلى تشريع تعديلات في قانون الأساس للميزانية لمواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة بسبب الكورونا. ضمن هذه المعطيات يأتي هذا الفصل لرصد الأداء الاقتصادي وتزويد القارئ ببيانات حول السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التي اتخذت بهدف مواجهة الأضرار الاقتصادية لوباء الكورونا، وإسقاطات هذه السياسات اقتصاديًا على المدين القريب والبعيد.

استقى الفصل مُعطياته من المصادر الإسرائيلية الرئيسة، وهي: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وبنك إسرائيل، ووزارة المالية، إضافة لمصادر أخرى.

يشمل الفصل ثلاثة أجزاء رئيسة. يتابع الجزء الأول أهم مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الذي شهد تراجعًا بـ ٢,٥٪ بعد سنوات عدّة من النمو والاستقرار في معدلات النمو، وقد ساهم في هذا التراجع، انخفاض الإنفاق على الاستهلاك الشخصي بنسبة ٩,٥٪، وانخفاض الاستثمارات في الأصول الثابتة (غير المنقولة) بنسبة ٤,٩٪. أما الناتج التجاري فانخفض بـ ٢,٧٪، وقد ساهم في هذا الانخفاض بشكل كبير قطاع المواصلات والتخزين الذي تضرر في الأساس نتيجة للإغلاقات والتباعد الاجتماعي، كذلك أظهر هذا الباب أن صادرات السلع والخدمات ارتفعت بـ ٠,٧٪، فيما انخفضت واردات السلع والخدمات بـ ٨٪. يشتمل هذا الجزء على تأثيرات الكورونا على سوق العمل الذي انتقل من وضع تشغيلي شبه كامل إلى معدلات بطالة سنوية فاقت ١٨٪، ويستعرض أيضًا معدلات التضخم الشهرية والسنوية، حيث يبين أن معدل التضخم انخفض بـ ٠,٧٪.

يستعرض الجزء الثاني السياسات الاقتصادية والخطوات المالية والنقدية المتُخذة لمواجهة الكورونا. ففي المجال المالي، وعلى الرغم من عدم وجود ميزانية مصادق عليها للعام ٢٠٢٠، فإن الحكومة اتخذت خطوات إصلاحية عدة، أدت إلى عجز مالي كبير في الميزانية، فاق ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ارتفاع الدين العام بالنسبة للناتج إلى ما يزيد عن ٧٣٪. يبين هذا الجزء أن التدريج الائتماني لإسرائيل لم يتغير. كما يستعرض السياسات النقدية، وأهمها تخفيض نسبة الفائدة لـ ٠,١٪، واقتناء البنك المركزي لسندات الدين الحكومية بهدف زيادة العرض النقدي ضمن سياسته النقدية التوسعية، إضافة إلى التدخل في سوق العملة الأجنبية والتأثير على أسعار العملات بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

في الجزء الثالث استعراض لأهم التحولات في سوق الأوراق المالية والسندات، وانخفاض مؤشرات الأسهم محليًا وعالميًا على أثر الصدمة الأولية التي سببتها الكورونا، وما تلاها – بعد استيعاب الصدمة

الأولى وبدء الحديث عن تطوير تطعيمات – من ارتفاع مؤشرات الأسهم، واستمرار الارتفاع مع البدء في التطعيمات في نهاية العام ٢٠٢٠.

١. مؤشرات اقتصادية عامة

١.١ الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت بيانات دائرة الإحصاء المركزية الاسرائيلية أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في العقد الأخير كانت موجبة (شكل رقم ١)، وتراوحت بين ٣,٤٪ – ٣,٨٪ في السنوات الأربع التي سبقت العام ٢٠٢٠، فيما أشارت التنبؤات المتعددة إلى أن معدل النمو في العام ٢٠٢٠ سيكون موجبًا بارتفاع ٣٪، إضافة إلى أن بيانات سوق العمل أفادت قبيل العام ٢٠٢٠ بأن الاقتصاد الإسرائيلي وصل إلى تشغيل كامل. مع ظهور وباء الكورونا في نهاية العام ٢٠١٩، وانتشاره لاحقًا، تغيرت المؤشرات الاقتصادية لمعدلات النمو، وأظهر الربع الأول من العام ٢٠٢٠ أن معدل نمو الناتج الإسرائيلي كان سالبًا، وبلغ ٦,٨٪ بالمعدل السنوي (١,٧٪ في الربع الأول من العام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الرابع من العام ٢٠١٩). وخلال الربع الثاني الذي شمل فترة الإغلاق في نيسان حزيران وأيار، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب ٣٠٪ في المعدل السنوي (٨,٥٪ في الربع الثاني).[١] نتج التراجع عن التقييدات في القطاعات التي تأثرت بالأزمة الصحية بشكل مباشر، على أثر إيقاف النشاط الاقتصادي أو تخفيضه في فروع عديدة، مثل: فرع الخدمات السياحية، الضيافة، الترفيه، وغيرها والتي اضطرت الى ايقاف او تخفيض نشاطها. من القطاعات.

تغير الاتجاه في النصف الثاني من العام ٢٠٢٠، ودخل الناتج المحلي إلى معدلات نمو عالية نسبيًا، إذ وصل معدل النمو في الربع الثالث إلى ٣٨,٩٪ بحساب سنوي (٨,٦٪ في حساب ربعي)، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في الربع الرابع بواقع ٦,٤٪. يذكر أن جزءًا لا بأس به من النمو في الربع الرابع نتج عن ارتفاع الاستيراد في مركبات السفر (على أثر تغيير سياسة الضرائب)، ليصل معدل التغيير السنوي السلبي إلى ٢,٥٪ في العام ٢٠٢٠.[٢] اعتمادًا على تنبؤات النمو المسبقة المتوقعة للعام ٢٠٢٠ (٣٪)، فقد بلغ الضرر الذي لحق بالناتج المحلي الإجمالي –٥,٥٪ خلافًا للتقديرات الأولية لكل من: بنك إسرائيل الذي قدّر التراجع بـ ٣,٣٪، ووزارة المالية التي توقعت تراجعًا بنسبة ٣٪؛ بمعنى أن الضرر المتوقع للناتج فوق الـ ٦٪. أكدت بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع بـ ٢,٥٪، وبذلك فإن التراجع كان أقل ضررًا عما هو

مع ظهور وباء الكورونا في نهاية العام ٢٠١٩، وانتشاره لاحقًا، تغيرت المؤشرات الاقتصادية لمعدلات النمو، وأظهر الربع الأول من العام ٢٠٢٠ أن معدل نمو الناتج الإسرائيلي كان سالبًا، وبلغ ٦,٨٪ بالمعدل السنوي.

عليه في دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)، حيث يُتوقع أن يتراجع ناتجها المحلي الإجمالي بـ ٥,٥٪.[٣] يعزى تدني التراجع الأقل في الناتج الإسرائيلي لتركيبة المبنى القطاعي للاقتصاد الإسرائيلي الذي يعتبر أقل انكشافًا لوباء الكورونا بسبب كونه منحازًا للتكنولوجيا، حيث استمر تصدير خدمات الهايتك في النمو بوتيرة عالية، مع هذا فإن التراجع الذي حدث للناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي نتيجة الكورونا لم يحدث منذ العام ١٩٥٠.

تغير الاتجاه في النصف الثاني من العام ٢٠٢٠، ودخل الناتج المحلي إلى معدلات نمو عالية نسبيًا، إذ وصل في الربع الثالث إلى ٣٨,٩٪ بحساب سنوي (٨,٦٪ في حساب ربعي)، واستمر هذا الاتجاه الإيجابي في الربع الرابع بواقع ٦,٤٪.

في العام ٢٠٢٠، تراجع الإنفاق على الاستهلاك الشخصي بـ٩,٥٪.

أما الناتج المحلي للفرد فقد انخفض بنسبة ٤,٢٪ بعد ارتفاع بـ ١,٥٪ في العام ٢٠١٩، وهي نسبة مماثلة للانخفاض في الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة الأميركية، في حين انخفض الناتج المحلي للفرد في إسبانيا بـ ١١,٤٪، وفي المملكة المتحدة بـ ١٠,٤٪، ألمانيا -٥٪، النرويج -١,٥٪ وارتفع في إيرلندا بـ ٢,٥٪.[٤]

الشكل رقم (٣): التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي بالنسب المئوية ٢٠٠٩-٢٠٢٠.[٥]

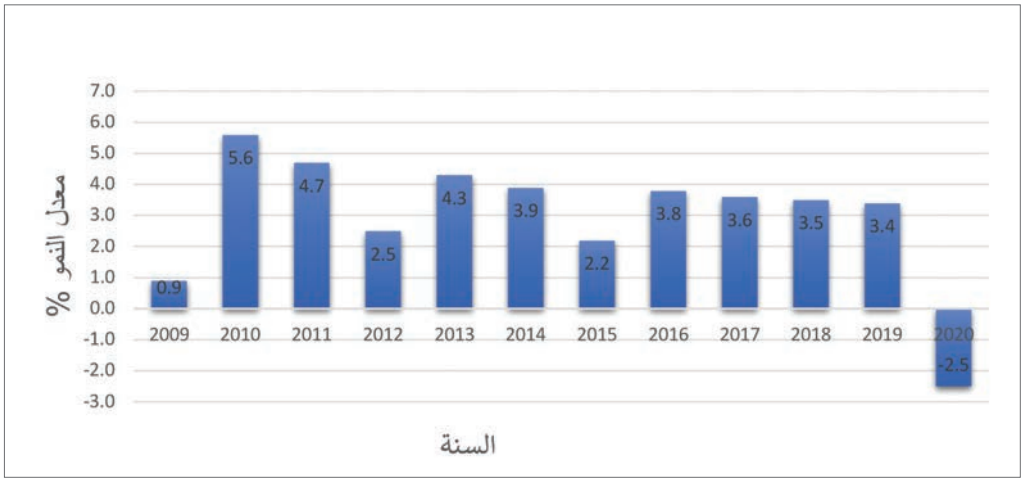

في العام ٢٠٢٠، تراجع الإنفاق على الاستهلاك الشخصي بـ٩,٥٪، ويعتبر الإنفاق الشخصي أحد المركبات الأساسية التي تدفع باتجاه نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، لكن انتشار وباء الكورونا وأثره الكبير على قطاع السياحة والترفيه والقطاعات الأخرى واتباع سياسة الإغلاقات والتباعد الاجتماعي، كان له أثر كبير على تراجع الإنفاق.

الجدول رقم (٤): بعض مؤشرات انخفاض الاستهلاك خلال العام ٢٠٢٠.

الإنفاق على الاستهلاك الأسري	انخفاض بنسبة ٦.٥٪
إنفاق الإسرائيليين في خارج البلاد	انخفاض بنسبة ٧٨.٤٪
إنفاق الأجانب في البلاد	انخفاض بنسبة ٦٤.٥٪
إنفاق المؤسسات غير الربحية الخاصة التي تقدم خدمات للأسر	انخفاض بنسبة ١٠.٣٪

أما مجموع الاستعمالات من الناتج المحلي والاستيراد في العام ٢٠٢٠ فانخفضت بـ ٣,٧٪ خلال العام ٢٠٢٠، مقارنة بارتفاع بـ ٣,٦٪ خلال العام ٢٠١٩، كما هو مفصل في الشكل رقم (٢).

الشكل رقم (٤): التغييرات في استعمالات الناتج المحلي بالنسب المئوية.

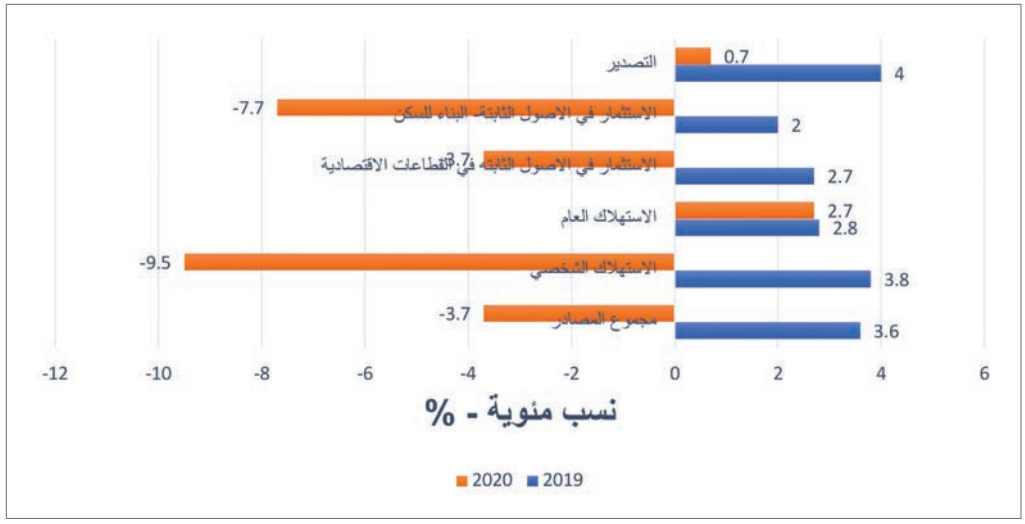

تشير بيانات الناتج التجاري أن نسبة الانخفاض خلال العام ٢٠٢٠، كانت أعلى من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان الارتفاع في الناتج التجاري في الأعوام السابقة أعلى من الارتفاع في الناتج الإجمالي (جدول رقم ٢). فقد انخفض الناتج التجاري خلال العام ٢٠٢٠ بـ ٢,٧٪ مقارنة بارتفاع بقيمة ٣,٨٪ في العام ٢٠١٩ و٣,٦٪ في العام ٢٠١٨. كان الانخفاض الأعلى في خدمات المواصلات والتخزين حيث بلغ – ٢٠,٥٪، وتفسر ظاهرة الإغلاقات المحلية والموانئ الجوية هذا الانخفاض، ويليه خدمات التجارة وخدمات الضيافة التي انخفضت بـ ٥,١٪، في الوقت الذي ارتفع فيه الناتج التجاري للصناعة والتعدين بـ ٣,١٪، وارتفع قطاع المعلومات والاتصالات بـ ٦,١٪.

جدول رقم (٥): التغيير في الناتج التجاري ومركباته بأسعار الأساس في العام ٢٠٢٠

مقارنة بالعام ٢٠١٩ (قطاعات مختارة).[٦]

السنة	مجمل القطاع التجاري	الصناعة والتعدين	البناء	التجارة وخدمات الضيافة والغذاء	المعلومات والاتصالات	خدمات المواصلات، التخزين والإرساليات	الخدمات المالية والخدمات التجارية الأخرى
٢٠١٨	٣,٦	٢,٦	٥,٨	٢,٨	٦,٢	٤,٧	٣,١
٢٠١٩	٣,٨	٢,٥	٣,٨	٢,٨	٦	١,١	٥,٩
٢٠٢٠	٢,٧-	٣,١	٤,٢-	٥,١-	٦,١	٢٠,٥-	٣,٢-

بلغ الدخل القومي المتاح للفرد بأسعار السوق ١٣٠ ألف شيكل للفرد، وكان نصيب التوفير القومي الصافي ١٤,٦٪ من الدخل القومي المتاح مقارنة بـ ١٣,١٪ في العام ٢٠١٩، أما معدل التوفير الفردي الصافي فبلغ ٢٥,٩٪ من الدخل الفردي المتاح، مقارنة بـ ١٨٪ في العام ٢٠١٩، أما معدل التوفير الفردي العام فبلغ ٣٥,٢٪ في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٨,١٪ في العام ٢٠١٩.

١.٢ ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

بلغ الدخل القومي المتاح للفرد بأسعار السوق ١٣٠ ألف شيكل للفرد، وكان نصيب التوفير القومي الصافي ١٤,٦٪ من الدخل القومي المتاح مقارنة بـ ١٣,١٪ في العام ٢٠١٩.

تشير البيانات شبه النهائية للعام ٢٠٢٠،[٧] إلى أن الفائض في الحساب الجاري بلغ ٢٠,١ مليار دولار مقارنة بفائض قيمته ١٣,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٩، و٩,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٨، يأتي هذا الارتفاع في نتيجة لانخفاض العجز بحساب السلع بواقع ٥,٢ مليار دولار، وارتفاع فائض حساب الخدمات بـ ٤,٨ مليار دولار.[٨]

بلغ حجم صادرات السلع والخدمات ١١٤ مليار دولار بانخفاض ١,٧ مليار دولار عن العام ٢٠١٩، وبلغ حجم تصدير السلع ٥٩,٧ مليار دولار، منها تصدير سلع (بدون السفن والطائرات والمجوهرات) بقيمة ٥١ مليار دولار.

يدل اتجاه التصدير على أن الصادرات انخفضت بعد الربع الأول من العام ٢٠٢٠، وكان الربع الثاني الأكثر انخفاضًا، إذ بلغ حجم الصادرات فيه ١٣,٦ مليار دولار. أما حجم صادرات الخدمات فبلغ ٥٣,٩ مليار دولار، منها تصدير خدمات في مجال التكنولوجيا والخدمات غير الملموسة بقيمة ما يزيد عن ٤٧ مليار دولار. كان الانخفاض الأكبر في تصدير الخدمات من نصيب الخدمات السياحية، إذ انخفض من ٧,٦ مليار دولار إلى ٢,٦ مليار دولار. أما حجم واردات السلع والخدمات في العام ٢٠٢٠ فوصل إلى

٩٦,٦ مليار دولار بانخفاض ١٠,٦٪ مقارنة بـ ٢٠١٩. بلغ حجم واردات السلع ٧٠,٤ مليار دولار، منها ٦٠,٤ مليار دولار واردات بدون السفن والطائرات والمجوهرات)، وقد انخفضت الواردات منذ الربع الأول من العام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الرابع من العام ٢٠١٩، واستمر الانخفاض في الربع الثاني، ثم بدأ بالارتفاع في الربع الثالث ووصل ذروته في الربع الرابع، حيث وصل حجم الواردات إلى ١٨,٦ مليار دولار. يذكر أن واردات المجوهرات كانت الأعلى في الربع الأول من العام ٢٠٢٠، حيث بلغ حجمها ١,٣٥٩ مليار دولار، وانخفض في الربع الثاني إلى ٥٠١ مليون دولار، ثم عاد للارتفاع وبلغ في الربع الرابع ٧٢٥ مليون دولار. أما استيراد الخدمات فبلغ ٢٥,٧ مليار دولار مقارنة بـ ٣٢,٣ مليار دولار خلال العام ٢٠١٩. وانخفضت واردات الخدمات في الربعين الثاني والثالث، ثم عادت لترتفع في الربع الرابع. يذكر أن خدمات الواردات السياحية انخفضت من ٨,١٥٤ مليار دولار في العام ٢٠١٩ لتصل إلى ١,٨٤٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٠.

فيما يتعلق بتوزيعة تصدير السلع حسب الدول، فقد تصدَّر قائمتها الاتحاد الأوروبي بنسبة ٣١٪ من تصدير السلع بدون المجوهرات، تلته الولايات المتحدة الأميركية بنسبة ٢٣,١٪، ثم الدول الآسيوية بنسبة ٢٢,١٪، ويوزع الباقي على باقي دول العالم. أما الحجم الأكبر من الواردات السلعية فكان من نصيب الاتحاد الأوروبي، تليه الدول الآسيوية، ثم باقي دول العالم والولايات المتحدة حسب الترتيب. يذكر أن الدول التي كان لإسرائيل فائض في التجارة الخارجية للسلع معها (بدون احتساب المجوهرات) هي: الولايات المتحدة، البرازيل، المملكة المتحدة، روسيا، أستراليا، كندا، سلوفانيا والمكسيك.[٩] أما حجم التبادل السلعي والخدماتي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فقد شهد تغييرات طفيفة كما هو مفصل في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٦): التبادل التجاري السلعي والخدماتي الإسرائيلي مع السلطة الفلسطينية ٢٠١٩-٢٠٢٠، بملايين الدولارات.

التفاصيل	٢٠١٩	٢٠٢٠
الصادرات السلعية إلى السلطة الفلسطينية	٤٣٠٠	٣٨٨٠
الواردات السلعية من السلطة الفلسطينية	٧١٥	٧٣٦
الصادرات الخدماتية إلى السلطة الفلسطينية	٩٣١	٧٨٥
الواردات الخدماتية من السلطة الفلسطينية	٤٠٥	٤٤٩

ومن قراءة ميزان المدفوعات يتبين أن هناك ارتفاعًا في استثمارات مواطني اسرائيل في الأوراق المالية الأجنبية المتداولة بنحو ١٧,٥ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٠، أما استثمارات الأجانب في الأوراق المالية الإسرائيلية المتداولة فارتفعت بـ ١٨,٣ مليار دولار، مقارنة بانخفاض ٢٦ مليون دولار في العام ٢٠١٩، وارتفعت أيضًا الاستثمارات الأخرى لمواطني إسرائيل في الخارج بـ ٧,٢ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٠، أما الاستثمارات من المواطنين الأجانب في إسرائيل فقد ارتفعت بـ ١,٢ مليار دولار في العام ٢٠٢٠. وارتفعت أرصدة العملة الأجنبية في إسرائيل خلال العام ٢٠٢٠ بـ ٣٧,٨ مليار دولار، وللتلخيص: بلغ مجمل الأصول الإسرائيلية في الخارج ٦٠٦,٣ مليار دولار، وبلغت الالتزامات الإسرائيلية للخارج ٤١٠,٦ مليار.[١٠] دولار، أي بفائض أصول عن التزامات بحجم ١٩٥,٦ مليار دولار.[١١]

الجدول رقم (٧): مؤشرات متنوعة من ميزان المدفوعات ٢٠١٩-٢٠٢٠، بمليارات الدولارات.

التفاصيل	٢٠١٩	٢٠٢٠
تحويلات رأس المال الصافية إلى إسرائيل	١.٦	١.٤
حجم الاستثمارات المباشرة لمواطني إسرائيل في الخارج	٨.٦	٥.٩
الاستثمارات المباشرة للمواطنين الأجانب في إسرائيل	١٩	٢٤.٨

١.٣ خصائص قوة العمل ومعدلات الأجرة الشهرية

يتناول هذا الجزء معدلات المشاركة في قوة العمل خلال العام ٢٠٢٠، وهي معدلات سنوية أخذت بعين الاعتبار الإغلاقات المتكررة منذ آذار ٢٠٢٠ نتيجة لانتشار الكورونا، وميّزت بين العاطلين عن العمل نتيجة الكورونا –وهم المجموعة السكانية التابعة لقوة العمل والتشغيل، ويُعرّفون كعمال في إجازة بدون راتب، يتقاضون مخصصات تأمين وطني – وبين العاطلين عن العمل حسب التعريف الرسمي، وحسب ما كان متعارفًا عليه في الأشهر التي سبقت الوباء ، كذلك الأمر بالنسبة لمعدلات الأجرة الشهرية للأجيرين، فكل الأجيرين الموجودين في إجازة بدون راتب لم تدخل مخصصات التأمين التي يتقاضوها في مُعدل الأجرة الشهرية للأجيرين. وبما أن نسبة كبيرة منهم هم أصحاب وظائف أجرتها الشهرية مُتدنية نسبيًا، فمن المتوقع أن يرتفع معدل الأجرة الشهرية للأجيرين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن شهري كانون الثاني وشباط لم يشهدا تأثيرًا على قوة العمل، وبدأ التأثير منذ آذار ٢٠٢٠.

مع انتشار وباء الكورونا الذي شهد الإغلاق الأول في آذار، وتسبب بتعطيل نحو ٣٧٪ من النشاط الاقتصادي (بمصطلحات الناتج)، تقدم نحو مليون عامل بطلبات تخصيص تأمين (رسوم) البطالة، بزيادة نحو ٨٥٠ ألف عامل مقارنة بشباط، منهم نحو ٩٠٪ على أساس خروجهم لإجازة بدون راتب، حسب سياسة الحكومة.

مـع انتشـار وبـاء الكورونـا الـذي شـهد الإغـلاق الأول فـي آذار، وتسـبب بتعطيـل نحـو ٣٧٪ مـن النشـاط الاقتصـادي (بمصطلحـات النـاتج)، تقـدم نحـو مليـون عامـل بطلبـات تخصيـص تأمـين (رسـوم) البطالـة، بزيـادة نحـو ٨٥٠ ألـف عامـل مقارنـة بشـباط، منهـم نحـو ٩٠٪ علـى أسـاس خروجهـم لإجـازة بـدون راتـب، حسـب سياسـة الحكومـة. ووصـل عـدد العاطلـين عـن العمـل إلـى ٢٤٪ مـن قـوة العمـل، ومـع تقـدم الوقـت، وبعـد الإعـلان عـن فتـح العديـد مـن النشـاطات الاقتصاديـة، تـراوح معـدل البطالـة عشـية الإغـلاق الثانـي فـي أيلـول بـين ١١٪–١٢٪ مـن قـوة العمـل،[١٢] لكنـه وصـل إلـى ١٨٪ مـع بـدء التسـهيلات فـي تشـرين الأول بعـد الإغـلاق الثانـي، بعـد أن بلـغ ٢٣٪ فـي منتصـف شـهر تشـرين الأول.

الجدول رقم (٨) معدل البطالة السنوية من آذار- كانون الأول ٢٠٢٠.[١٣]

معدل البطالة العادية	٤.٥٪
معدل البطالة الواسعة	١٨.٢٪
معدل البطالة السنوية لكل الأشهر	٤.٣٪
معدل بطالة الذكور	٤.٥٪
معدل بطالة الإناث	٤.١٪
معدل البطالة بين اليهود	٤.٥٪
معدل البطالة بين العرب	٣.٥٪

اختلفـت معـدلات البطالـة حسـب الفـروع الاقتصاديـة، لأن أزمـة الكورونـا الاقتصاديـة تفـاوت تأثيرهـا علـى القطاعـات والفـروع المختلفـة، كذلـك فـي فتـرة الإغلاقـات أُعلنـت بعـض الفـروع كفـروع حيويـة لضرورتهـا، وأخـرى جـرى إيقـاف العمـل فيهـا أو تزويـد خدماتهـا مراعـاة لهـدف التباعـد الاجتماعـي، وفـي بعـض الأحيـان نتيجـة لمناوشـات حزبيـة داخـل الحكومـة التـي عجـزت علـى اتخـاذ قـرارات مناسـبة. فكمـا يظهـر الجـدول رقـم ٦، كان أكثـر الفـروع تأثـرًا فـرع الفنـون والترفيـه، إذ اسـتغنى عـن ٣٥٪ مـن العمـال نسـبة لعـدد العمـال فـي ٢٠١٩ فـي الإغـلاق الأول فـي آذار ٢٠٢٠، وبعـد الإغـلاق الأول عـاد ٢٢,٧٪ إلـى عملهـم، فكانـت نسـبة العاطلـين عـن العمـل بالمعـدل السـنوي فـي هـذا الفـرع ٩,٩٪ حسـب التـي يتقاضـون تأمينـات بطالـة مـن مؤسسـة التأمـين الوطنـي فـي العـام ٢٠٢٠. وتأثـرت سـلبًا نسـبيًا، بشـكل كبيـر نتيجـة للكورونـا الاقتصاديـة كل مـن الفـروع الآتـي: خدمـات الضيافـة والغـذاء، خدمـات المواصـلات والتخزيـن والتبريـد، الخدمـات الأخـرى، تجـارة الجملـة والتجزئـة، البنـاء والعقـارات. وكانـت أقـل الفـروع تضـررًا كل مـن الفـروع الآتيـة: تزويـد الكهربـاء والغـاز

والتكييف، الإدارة المحلية والعامة، التأمين الوطني، تزويد المياه والنفايات وتطهير المياه والخدمات الصحية، إضافة لبعض الفروع الصغيرة نسبيًا من ناحية عدد العمال.

الجدول رقم (٩): معدل الموجودين في بطالة في فترة الكورونا في العام ٢٠٢٠ ويتلقون مخصصات بطالة من مجمل العاملين في العام ٢٠١٩ حسب الفروع (المعدلات بناء على إثر الإغلاق الأول في آذار ٢٠٢٠ والثاني في أيلول ٢٠٢٠).[١٤]

نسبة	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدد المشتغلين الأجيرين في إسرائيل (بالملايين)	٣٤٧٩	٣٤٢٧
معدل عدد ساعات العمل الأسبوعية	٣٥.٨	٣٣.٥
نسبة المشاركة في قوة العمل لجيل ١٥ سنة فما فوق	٪٦٣.٥	٪٦١.٨
نسبة مشاركة اليهود من جيل ١٥ سنة فما فوق	٪٦٧.٢	٪٦٦.٤
نسبة مشاركة العرب من جيل ١٥ سنة فما فوق	٪٤٥	٪٤١
مشاركة الرجال في قوة العمل	٪٦٧.٦	٪٦٣.٥
نسبة مشاركة النساء في قوة العمل	٪٥٩.٦	٪٥٨.٢
معدلات التشغيل	٪٦١.١	٪٥٩.١
معدل تشغيل بين الرجال	٪٦٥.١	٪٦٢.٢
معدل التشغيل بين النساء	٪٥٧.٢	٪٥٥.٨

الجدول رقم (١٠): معدلات التشغيل والمشاركة في قوة العمل في إسرائيل ٢٠١٩-٢٠٢٠.

الفروع	عدد العاملين في ٢٠١٩	نسب مئوية				
		فصلوا في الموجة الأولى	عادوا بعد ان فصلوا في الموجة الأولى	فصلوا في الموجة الثانية	فصلوا في الموجة الأولى والثانية	عاطلون عن العمل منذ نيسان حتى أيلول
المجموع	٤١٣٨٠٠٠	٢٢,٥	١٤,٣	١,١	٥,٦	٦
الفن والترفيه	٩٢٦٠٠	٣٥	٢٢,٧	١,٢	١١,٨	٩,٩
خدمات الضيافة والغذاء	٢٧٢٨٠٠	٣٣,٩	٢٠,٦	١,٩	١١,٧	١١,٣
خدمات المواصلات التخزين والبريد	١٥٢٨٠٠	٣٢	١٦,٥	٠,٨	٦,٤	١٢,٨

خدمات أخرى	١٧٣٣٠٠	٣٠,٨	٢١,٥	١,٢	١٠,١	٦,٩
الأسر المنتجة للاستهلاك الذاتي	٢١٠٠	٢٩,١	١٨,٣	١,٤	٨,٤	٨,٥
تجارة الجملة والتجزئة	٥٨٢١٠٠	٢٨,٩	١٩,٧	١,٤	٩,١	٦,٨
العقارات	٣٧٥٠٠	٢٨,٦	١٧,٨	١,١	٦,٧	٨,٢
خدمات مهنية علمية وفنية	٣٠٥٣٠٠	٢٥,٧	١٧,٤	١,٢	٥,٦	٥,٧
التربية والتعليم	٢٥٦٤٠٠	٢٣,٦	١٦,١	١	٦,٥	٥,٢
خدمات إدارية ومساندة	٣٠١٦٠٠	٢٢	١١,٨	١,١	٤	٧,٨
البناء	٢٤٨٥٠٠	٢١,٨	١١,٧	١,١	٣	٧,٧
الزراعة	٦٣٤٠٠	٢٠,٩	١٤,٦	١,٢	٦,٦	٤
الخدمات الصحية والرفاه	٣٤٣٩٠٠	٢٠,١	١٤,٧	٠,٧	٥,٣	٣,٥
الصناعة	٣٧٧٢٠٠	١٩	١٢,٣	٠,٩	٤	٤,٤
الخدمات المالية والتأمين	١٣٥٨٠٠	١٧,٤	١١,٢	٠,٩	٣	٣,٩
المعلومات والاتصالات	٢٢٢٢٠٠	١٧,١	١٠,٣	٠,٩	٢,٣	٤,٣
تزويد المياه، النفايات وتطهير المياه	١٠٣٠٠	١١,٩	٦,١	٠,٧	١,٥	٣,٦
التعدين والتحجير	٥١٠٠	١٠,٧	٥,١	١,١	١,٣	٣,٤
مؤسسات خارج الدولة	٢٩٠٠	٩,٩	٥,٧	٠,٤	٠,٢	٢,٣
الإدارة المحلية والعامة والتأمين الوطني	٤٣٤١٠٠	٦,٧	٤,٣	٠,٥	١,٣	١,٤
تزويد الكهرباء والغاز والتكييف	١٥٥٠٠	٤,٢	٢,٤	٠,٣	٠,٦	١

تدل مقارنة نسب الاشتراك في قوة العمل في العام ٢٠٢٠ على أن الفجوة القائمة بين اليهود والعرب لم تتقلص. فمثلاً، وصلت الفجوة بين اشتراك اليهود والعرب إلى ٢٥,٤٪، فيما كانت في العام ٢٠١٩ (٢٢,٦٪). وتبرز الفروقات حسب الجنس، إذ بلغ اشتراك الذكور اليهود في العام ٢٠٢٠ (٦٨,١٪) وهي نسبة أقل ١٪ مما كانت عليه في العام ٢٠١٩، أما الذكور العرب فبلغت نسبة اشتراكهم ٥٤٪ في العام

على الرغم من انخفاض عدد الأجيرين في سوق العمل في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق، فإن قطاع الهايتك شهد ارتفاعًا، حيث بلغ عدد الأجيرين فيه ٣٦٠ ألف عامل، بزيادة ١٣ ألفًا عن العام السابق.

٢٠٢٠، وهي نسبة أقل بـ ٦,١٪ من العام ٢٠١٩. أما الفجوة في العام ٢٠٢٠ بين الذكور اليهود والعرب فبلغت ١٤,١٪، فيما بلغت الفجوة بين النساء اليهوديات والعربيات ٣٧,١٪ في العام نفسه، إذ بلغت نسبة اشتراك النساء اليهوديات ٦٤,٩٪ بانخفاض ١,٢٪ عن العام ٢٠١٩، في ما العربيات ٢٧,٨٪؛ أي بانخفاض ٢٪ عن العام ٢٠١٩.

على الرغم من انخفاض عدد الأجيرين في سوق العمل في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق، فإن قطاع الهايتك شهد ارتفاعًا، حيث بلغ عدد الأجيرين فيه ٣٦٠ ألف عامل، بزيادة ١٣ ألفًا عن العام السابق. ففي القطاعات الصناعية في مجال الهايتك بلغ عدد الأجيرين ١٠٨ آلاف، وفي قطاع الخدمات في قطاع الهايتك ٢٥٢ ألفًا، وزاد نصيب الأجيرين في مجال الهايتك من مجمل الأجيرين في إسرائيل في العام ٢٠٢٠ بما يقارب ٠,٥٪ لتصبح نسبتهم ١٠,٥٪ (١٣,٧٪ من مجمل الأجيرين الرجال بلغت ١٣,٧٪ مقابل، و ٧,٣٪ للنساء الأجيرات).[١٥]

على الرغم من تأثير الكورونا على العديد من المصالح والمنشآت الاقتصادية، فقد ارتفع معدل الأجرة الشهرية للعامل الأجير، حيث وصل بالأسعار الجارية إلى ١١١٩٣ شيكلًا شهريًا، بعد أن كان للعامل الإسرائيلي ١١٥٣٨ شيكلًا، وللعامل الأجنبي (غالبيتهم العظمى فلسطينيون من الضفة يعملون لدى أرباب عمل إسرائيليين) ٦٦٤٩ شيكلًا شهريًا، وقد ارتفع معدل الأجرة الشهرية بين الأعوام ٢٠١٢- ٢٠١٩ في كل عام مقارنة مع سابقه بين ١,٧٪- ٣,٦٪، بينما ارتفع معدل الأجرة الشهرية في العام ٢٠٢٠، وهي سنة وباء الكورونا بـ ٧٪، وكانت أعلى معدلات للأجرة الشهرية في فروع المعلومات والاتصالات بواقع ٢٣٩٠٩ شيكل، تليها خدمات مالية وخدمات تأمين بـ ١٩٥٧٧ شيكلًا، وتزويد الكهرباء والمياه وتنقية المياه بـ ١٩٥٣٨ شيكلًا، أما أدنى معدلات للأجرة الشهرية فكانت في فرع خدمات الضيافة والطعام ٥١٣٨ شيكلًا، وخدمات أخرى ٦٠٨٦ شيكلاً.[١٦]

أثر انتشار وباء الكورونا على العمال الأجانب من ناحية عدد الوظائف الأجيرة، ومعدل الأجرة الشهرية. بحيث وصل عدد العمال الأجانب المصرح عنهم للتأمين الوطني في العام ٢٠٢٠ إلى ١٢٢٥٠٠ عامل بانخفاض ٩٪ عن العام ٢٠١٩، أما العمال الذين يعملون بدون تصاريح، فبلغ عددهم وفق التقديرات أكثر من ثلاثين ألف عامل، غالبيتهم العظمى من الضفة الغربية. وكان الانخفاض الأعلى في فروع خدمات الضيافة والطعام، إذ انخفض عدد العمال الأجانب في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٠١٩ بـ ٣٤٪، وتلاه فرع الخدمات الإدارية الذي انخفض بـ ١٤,٣٪، وطال الانخفاض الفروع الأخرى جميعها، وهي الفروع التي تضررت من الناحية الاقتصادية، وتضررت منها الفئات الضعيفة اقتصاديًا كلّها، وخاصة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. بالمجمل، يتركز العمال الأجانب في العمل في فروع الخدمات الصحية المرافقة، والزراعة والبناء، إضافة إلى فروع أخرى تحتاج إلى الجهد الجسماني بشكل خاص.

١.٤ التضخم المالي

انخفض مؤشر غلاء المعيشة بـ ٠,٧٪ خلال العام ٢٠٢٠،[١٧] إثر ارتفاع إيجابي رافق السنوات الثلاث ٠,٦٪ في العام ٢٠١٩.[١٨] يشار إلى أنه في السنوات الخمس الأخيرة منذ العام ٢٠١٥ حتى العام ٢٠٢٠ ارتفع مؤشر غلاء المعيشة بشكل تراكمي بـ ٠,٩٪، في حين شهدت السنوات ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٤ ارتفاعًا سنويًا في جدول غلاء المعيشة بنسب تراوحت بين ١,٦٪ إلى ٣,٩٪ كما يظهر في الشكل رقم ٤، وهي السنوات التي تولى فيها بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة بشكل متواصل، ولاءم ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة بين الأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٤ الهدف الذي حدده بنك إسرائيل وهو الارتفاع في الأسعار بين ١٪–٣٪، في حين سجل جدول غلاء المعيشة عدم ملاءمة للهدف الذي حدده بنك إسرائيل منذ العام ٢٠١٤ – ٢٠٢٠.

يعتبر العام ٢٠٢٠ مختلفًا عن السنوات السابقة، إذ أشارت التوقعات المختلفة إلى أنه سيشهد انخفاضًا في جدول غلاء المعيشة، نتيجة لانتشار الكورونا عالميًا ومحليًا، وخصوصًا لكثرة الإغلاقات وأثرها على انخفاض الطلب في أسواق عديدة.

الشكل رقم (٥): نسبة التغيير في أسعار المستهلك للسنوات ٢٠٠٩-٢٠٢٠.

مع بداية الإغلاق الأول في آذار ٢٠٢٠، ارتفع جدول غلاء المعيشة للمستهلك بـ ٠,٤٪، بعد أن شهد انخفاضًا في كل من كانون الثاني وشباط. وفي المجمل، سجل الجدول ارتفاعًا في ثلاثة أشهر في السنة (آذار، وتموز، وتشرين الأول) بمعدل شهري تراوح بين ٠,٢٪– ٠,٤٪، أما باقي الأشهر فشهدت انخفاضًا في اختلاف عما كان في السنوات الأربع الأخيرة، كما يبين الشكل رقم ٤.

الشكل رقم (٦): التغيير في أسعار المستهلك الشهرية للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢٠ بالنسب المئوية.[١٩]

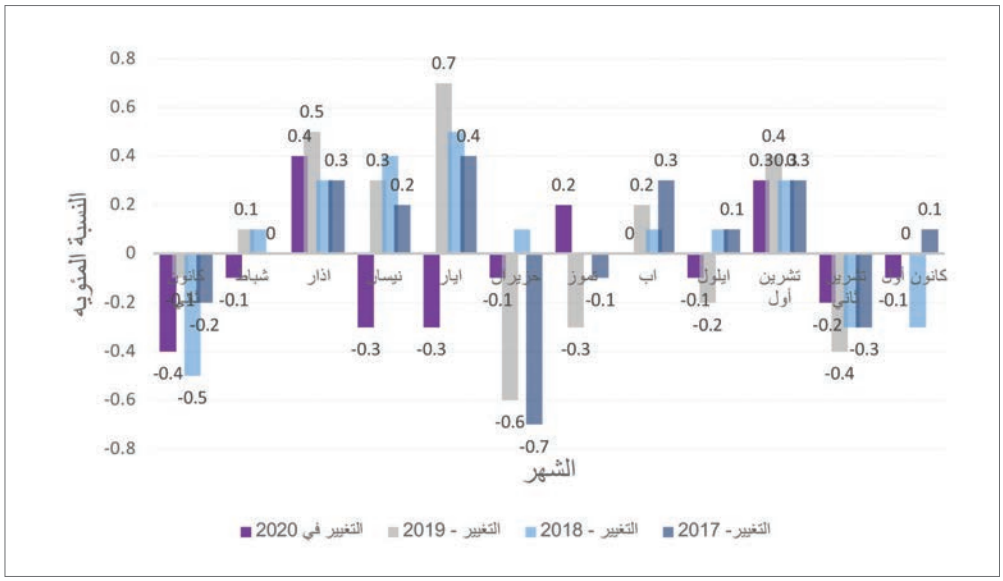

تشير تركيبة سلة المشتريات للمستهلك، أن الأسعار انخفضت خلال العام ٢٠٢٠ في ثمانية بنود استهلاكية، هي: الغذاء، السكن، صيانة البيوت، الأثاث الأجهزة البتية، الألبسة والأحذية، الصحة المواصلات والاتصالات، بينما ارتفعت أسعار كل من الخضراوات والفواكه والتربية الثقافة والترفيه مقارنة بالعام ٢٠١٩.

تغيرت اتجاهات التغيير في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٠١٩، إذ انخفضت أسعار بند الغذاء بـ ٠,٦٪ في العام ٢٠٢٠ مقارنة بارتفاع بـ ١,١٪ في العام ٢٠١٩، بينما ارتفعت أسعار بند الخضروات والفواكه بـ ٤,٤٪ في العام ٢٠٢٠ بعد أن انخفضت بـ ٢,٨٪ في العام ٢٠١٩، وانخفضت أسعار بند السكن بـ ٠,٢٪ في العام ٢٠٢٠ بعد أن ارتفعت بـ ٢,١٪، وانخفضت أسعار صيانة السكن بـ ٠,٦٪ بعد أن ارتفعت بـ ١,٨٪ في سنة ٢٠١٩، وانخفضت أسعار الصحة بـ ٠,٦٪ خلال العام ٢٠٢٠ مقارنة بثباتها في ٢٠١٩، أما أسعار باقي البنود على اتجاهاتها كما كان في العام ٢٠١٩.

وللتلخيص: انخفضت أسعار ٥١٪ من السلع والخدمات المكونة لسلة المشتريات (بالشيكل) خلال العام ٢٠٢٠، وارتفعت أسعار ٤٦٪ من السلع والخدمات المركبة لسلة المشتريات بنسبة ٥٪، وارتفعت أسعار ٣٪ من السلع والخدمات المركبة لسلة المشتريات بنسبة أعلى من ٥٪. على مستوى الأسر، انخفض جدول غلاء المعيشة بين الخمس ٠,٨٪ مقارنة بانخفاض بـ ٠,٧٪ للخمس.[٢٠]

ويلاحظ – كما تبين أعلاه – أن معدل التضخم تأثر خلال العام ٢٠٢٠ بالكورونا وأثره على القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي أدخل الاقتصاد الإسرائيلي إلى حالة من الركود وانخفاض في مستوى الأسعار. يفسَّر التراجع في الأسعار حسب التحليلات المختلفة بتراجع الطلب كعامل رئيس لمعدل التضخم السلبي. وتشير توقعات المؤسسات المالية المختلفة إلى أن انخفاض الأسعار سيستمر خلال الربع الأول من

العام ٢٠٢١. تشير المعطيات الأولية أن معدل التضخم لكانون الثاني ٢٠٢١ انخفض بـ ٠,١٪. يذكر أن احتساب جدول غلاء المعيشة للمستهلك طرأت عليه تغييرات في العام ٢٠٢٠، وذلك بمنظومة أوزان جديدة لمكونات سلة المشتريات ولسنة أساس جديدة هي ٢٠٢٠. مع هذا، تشير التوقعات إلى أن معدلات التضخم المالي ستكون أدنى من الهدف الذي حدده بنك إسرائيل.[٢١]

٢. السياسات الاقتصادية للحكومة الاسرائيلية في ظل أزمة الكورونا

هذا الجزء السياسات الاقتصادية، حيث يستعرض الفصل الأول منه بالبيانات والتحليل السياسة الحكومية – المالية التي تعدها وزارة المالية وتشرف عليها، أما الجزء الثاني فيستعرض – بالبيانات والتحليل – السياسة النقدية للبنك المركزي ضمن الأدوات النقدية المتاحة له، خاصة أن انتشار وباء الكورونا فرض على الحكومة والبنك المركزي مهمة إعداد وتنفيذ برامج اقتصادية لمواجهته.

٢,١ السياسات المالية

ابتدأ العام ٢٠٢٠، ولم تكن هناك ميزانية سنوية. مصادق عليها من الحكومة، وكانت ميزانية ٢٠١٩ آخر ميزانية مصادق عليها، وهي السنة التي شهدت جولتي انتخابات برلمانية (في نيسان ٢٠١٩، وفي أيلول ٢٠١٩). كان التخطيط أن تصل النفقات الحكومية إلى ٣٩٦,٦ مليار شيكل ٢٠٢٠، وخُطط لعجز حكومي بقيمة ٤٠,٢ مليار ش.ج؛ أي ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. تبيّن مع نهاية العام ٢٠١٩ أن النفقات الحكومية بلغت ٣٩٩,٨ مليار ش.ج (١٠٠,٧٪ من الميزانية). فكما جاء في ميزانية ٢٠١٩، كانت المدخولات السنوية المتوقعة حسب التخطيط ٣٥٦,٧ مليار ش.ج، لكن التنفيذ في العام ٢٠١٩ كان ٣٤٧,٦ مليار ش.ج، نتيجة لذلك وصل العجز المتراكم لعام ٢٠١٩ إلى نحو ٥٢,٢ مليار ش.ج.

حسب القانون الإسرائيلي، الحكومة مكلَّفة – في حال عدم وجود ميزانية – بصرف ما نسبته ١٢/١ كل شهر خلال العام ٢٠٢٠ من الميزانية السابقة، والعمل بما يسمى «ميزانية مستمرة».

ضمن هذه الخلفية، عمل خلال العام ٢٠٢٠ وزيرا مالية؛ عمل الوزير الأول (موشيه كحلون عن حزب كولانو بميزانية صودق عليها في آذار ٢٠١٨، وخلال العام ٢٠١٩ لم يجر إقرار ميزانية للعام ٢٠٢٠، وجرت انتخابات برلمانية في نيسان ٢٠١٩، ولأول مرة في تاريخ إسرائيل لم تشكل حكومة، وبعد شهر واحد من بدء العمل البرلماني أقرت انتخابات جديدة في ١٧ أيلول ٢٠١٩، ومرة أخرى لم يستطع نتنياهو تشكيل حكومة، وتم حل الكنيست والإعلان عن انتخابات ثالثة في آذار ٢٠٢٠، وخلال هذه الفترة أدارت الحكومة التي اختيرت بعد انتخابات الكنيست العشرين، أعمال الحكومة برئاسة نتنياهو إلى ما بعد الانتخابات الثالثة، إلى أن تم تشكيل حكومة جديدة في أيار ٢٠٢٠،

لم تنجح الحكومة في إقرار ميزانية للعام ٢٠٢٠، ولا للعام ٢٠٢١. إضافة لذلك، أجبر انتشار وباء الكورونا خلال العام ٢٠٢٠ والإغلاقات وخسائرها الحكومة على إجراء تعديلات على قانون الأساس في الميزانية كأمر الساعة، وبموجب ذلك، تم تغيير حساب إطار الإنفاق السنوي المسموح به.

بلغ الإطار العام للخطة الاقتصادية الذي حدد لمواجهة وباء الكورونا الاقتصادي ٢٠٨ مليار شيكل، من بينها ١٣٧ مليار شيكل نفقات في الميزانية.

تكونت من وزيراً، وسميت «حكومة التناوب» بين حزبي الليكود و«أزرق أبيض». إثر تشكيل حكومة التناوب، تغير وزير المالية الأسبق موشيه كحلون، واستلم منصب وزير المالية الجديد عضو الكنيست يسرائيل كاتس من حزب الليكود في أيار ٢٠٢٠، وحسب اتفاقية تشكيل الحكومة، اتفقت الأحزاب المشتركة في الحكومة – وبالذات الليكود و«أزرق أبيض» – على أن يتم إقرار ميزانية للدولة في آب ٢٠٢٠، ولكن الخلافات بين «أزرق أبيض» والليكود أعاقت المصادقة على الميزانية. وفي آب، مع اشتداد الخلاف بين نتنياهو وغانتس، تم الاتفاق بوساطة عضوي الكنيست هندل وهاوز من حزب تيلم على تأجيل إقرار ميزانية ٢٠٢٠ بـ ١٢٠ يومًا، ومع هذا ولأسباب مختلفة أُعلن عن حلّ الكنيست في كانون الأول ٢٠٢٠، بعد عدم إقرار ميزانية (الميزانية لم تطرح على الكنيست)، وأقرت انتخابات رابعة في آذار ٢٠٢١.[٢٢] لم تنجح الحكومة في إقرار ميزانية للعام ٢٠٢٠، ولا للعام ٢٠٢١. إضافة لذلك، أجبر انتشار وباء الكورونا خلال العام ٢٠٢٠ والإغلاقات وخسائرها الحكومة على إجراء تعديلات على قانون الأساس في الميزانية كأمر الساعة، وبموجب ذلك، تم تغيير حساب إطار الإنفاق السنوي المسموح به.[٢٣] وأقرت «صناديق إنفاق» للخطة الاقتصادية للتغلب على آثار الكورونا الاقتصادية. فيما يأتي تركيز لإطار الإنفاق المسموح به في العام:[٢٤]

- **إطار لتنفيذ الميزانية المستمرة** – ابتداء من نيسان، حدد إطار بقيمة ٤٠٠ مليار شيكل، ثم أضيف ١١ مليار شيكل في أيلول كأمر للساعة.
- **إطار تنفيذ للخطة الاقتصادية** – الإطار الأول من نيسان، والبدء بتخصيص ٣٥ مليار شيكل من خلال ٨٠ مليار شيكل أعدت للمساعدات والقروض، وارتفعت إلى ٨٤,٨ مليار شيكل أعدت خصيصًا للعام ٢٠٢٠.

يُذكر أن الإطار العام للخطة الاقتصادية الذي حدد لمواجهة وباء الكورونا الاقتصادي بلغ ٢٠٨ مليار شيكل (جدول رقم ٨). من بينها ١٣٧ مليار شيكل نفقات في الميزانية موزعة حسب التخطيط كالآتي: ٨٤٨١٢ مليار شيكل للعام ٢٠٢٠، و٥٢٣٣٤ مليار شيكل للعام ٢٠٢١. حسب بحث لمركز تاوب، تم تنفيذ ٧٣٪ من الميزانية المعدة للبرنامج الاقتصادي المخصص لمواجهة الوباء بين شهري آذار وتشرين الثاني ٢٠٢٠.[٢٥]

جدول رقم (١١): اجمالي حجم الخطة الاقتصادية (يشمل مركبات الائتمانات والسيولة النقدية).[٢٦]

المجموعة	الموضوع	المجموع (مليار شيكل)
هبات صحية ومدنية	استجابة للوزارات الحكومية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم.	٢٥,٩
شبكة أمان اجتماعية	تسهيلات في استحقاقات رسوم البطالة، هبات لمجموعات سكانية خاصة، هبات اجتماعية للمستقلين، هبات لكل مواطن ولكل ولد، تسهيلات لسحب ودائع للجنود المسرحين، هبات تشجيع التشغيل بواسطة هبات عمل.	٧٤,٣
استمرارية الأعمال	هبات التكاليف الثابتة للمصالح الاقتصادية، قروض بكفالة الدولة، تخفيضات في ضريبة الأرنونا، هبات لتشجيع التشغيل والحفاظ على العمال واشتراك الحكومة في أيام العزل الاجتماعي.	٩٨,٥
تحفيز الاقتصاد وتسريعه	تسريع الرقمنة الحكومية، تسريع مشاريع الإسكان، هبات لشركات الهايتك وتسريع البنية التحتية المدنية.	٩,٦
المجموع		٢٠٨,٣

خلال العام ٢٠٢٠، بلغ العجز في الميزانية الحكومية ١٦٠,٣ مليار شيكل (أنظر جدول رقم ٩) مقابل عجز بقيمة ٥٢,٢ مليار شيكل في ميزانية ٢٠١٩. فمع انتشار الوباء، وفرض الإغلاق الأول في آذار ٢٠٢٠، بدأ العجز يتراكم ويرتفع نتيجة للخطة الاقتصادية التي وضعتها الحكومة، خاصة بعد أن أغلقت المحال التجارية، وخرج نحو مليون عامل من أماكن عملهم في إجازات بدون راتب، إضافة إلى التقييدات الاقتصادية التي واجهت أصحاب المصالح. ففي كانون الأول ٢٠٢٠ وحده، وصل العجز إلى ٢٢,٩ مليار شيكل. ازداد الإنفاق الحكومي نتيجة هذه الأوضاع، كذلك انخفض الدخل الحكومي من الضرائب ومن ودائع مؤسسة التأمين الوطني. يقول المحللون الاقتصاديون في وزارة المالية إن وباء الكورونا ساهم وحده بعجز يقدر بـ ١١١,٧ مليار شيكل، منها ٦٨,٦ مليار شيكل ارتفاع في الإنفاق الحكومي، و٤٣,١ مليار شيكل انخفاض في الدخل الحكومي، وإذا ما حيدت أضرار الكورونا فان، كان من المفترض أن يكون العجز الحكومي للعام ٢٠٢٠ أقل من العام ٢٠١٩، بسبب تسيير الإنفاق حسب برنامج الميزانية المستمرة، وعدم وجود ميزانية مصادق عليها[٢٧](انظر جدول رقم ٩). وبمعنى اخر، فإن الارتفاع في العجز بسبب وباء الكورونا بلغ ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل من العجز الحاصل في دول منظمة التعاون والتنمية المقدر ارتفاعه بـ ٨,٦٪.[٢٨]

خلال العام ٢٠٢٠، بلغ العجز في الميزانية الحكومية ١٦٠,٣ مليار شيكل مقابل عجز بقيمة ٥٢,٢ مليار شيكل في ميزانية العام ٢٠١٩.

بلغ مجمل الإنفاق الحكومي للعام ٢٠٢٠ (٤٧٨,٥) مليار شيكل، منها ٤٢٦,٨ مليار شيكل إنفاق المكاتب الحكومية، بما فيها الإنفاق على الخطة الاقتصادية لمحاربة وباء الكورونا.

يُظهر التمعن في الإنفاق الحكومي للعام ٢٠٢٠، أن مجمله بلغ ٤٧٨,٥ مليار شيكل، منها ٤٢٦,٨ مليار شيكل إنفاق المكاتب الحكومية، بما فيها الإنفاق على الخطة الاقتصادية لمحاربة وباء الكورونا الاقتصادي، و٣٠ مليار شيكل تسديد فوائد على الدين الحكومي، إضافة لتسديد صناديق للتأمين الوطني بقيمة ٢١,٧ مليار شيكل. وبالمجمل ارتفع الإنفاق الحكومي بـ ١٩,٧٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩. وبتحييد الإنفاق على وباء الكورونا الاقتصادي، فإن الإنفاق الحكومي ارتفع بـ ٢,٥٪ مقارنة بالعام ٢٠١٩.

جدول رقم (١٢): مركبات العجز الحكومي في العام ٢٠٢٠.[٢٩]

مركبات العجز	مليارات الشواكل	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
عجز ٢٠١٩	٥٢,٢	٣,٧٪
ارتفاع في الإنفاق بسبب الخطة الاقتصادية[٣٠]	٦٨,٦	٤,٩٪
ارتفاع في الإنفاق – ميزانية مستمرة	١٠,١	٠,٧٪
انخفاض الدخل من الضرائب	٦,٥	٠,٥٪
انخفاض في المداخيل الأخرى– التأمين الوطني	٢٢,٩	١,٦٪
انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي	٠	٠,٣٪
مجمل العجز	١٦٠,٣	١١,٧٪[٣١]

أما دخل الدولة فبلغ ٣١٨,٢ مليار شيكل، وهو أقل بـ ٨,٥٪ من دخل العام الماضي، وأقل بـ ٤٣,١ مليار شيكل من التنبؤات قبل بداية أزمة الكورونا الاقتصادية. بلغت جباية الضرائب ٣١٠,٩ مليار شيكل، منها ١٦٧,٢ مليار شيكل من الضرائب المباشرة، و١٣٧,٣ مليار شيكل من الضرائب غير المباشرة، بذلك يكون مجمل الدخل من الضرائب أقل بـ ٢٪ منه في العام ٢٠١٩. أما باقي الدخل فهو من مؤسسة التأمين الوطني ورسوم ومداخيل مختلفة. بالتالي، تم تمويل العجز الحكومي بواسطة تجنيد أموال محلية بقيمة ١٩١ مليار شيكل، وتجنيد ٧٤,٤ مليار شيكل من خارج البلاد.

بناء على هذه المعطيات، فالتوقعات المستقبلية للعجز في ميزانية العام ٢٠٢١ مرهونة بسيناريوهات عديدة، أهمها أن انخفاض وتيرة انتشار الوباء، وارتفاع وتيرة التطعيمات، سيؤديان إلى عجز في الميزانية اقل من العام ٢٠٢٠. وتشير معظم التوقعات إلى أن نسبة العجز من الناتج ستكون في العام ٢٠٢١ بين ٧٪– ٩٪، وأنها ستنخفض في العام ٢٠٢٢. لكن هذا السيناريو مرهون أيضًا بالانتخابات البرلمانية للكنيست الإسرائيلي، وإمكانية قيام حكومة مستقرة، وعدم إجراء انتخابات خامسة في العام ٢٠٢١. هناك سناريوهات أخرى ترتبط أيضًا بفعالية تطعيمات الكورونا وقدرتها على الحدّ من انتشار الوباء، وهي متشائمة أكثر فيما يتعلق بمدى الأضرار الاقتصادية محليًا وعالميًا، وبالعجز في الميزانية الحكومية.

٢.٢ الدين العام والتدريج الائتماني

على أثر الخطوات الاقتصادية لمواجهة أضرار الكورونا وارتفاع الإنفاق الحكومي لتمويلها، ارتفع معدل الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بـ ١٣٪ خلال العام ٢٠٢٠ ليصل إلى ٧٣,١٪ مقارنة بـ ٦٠٪ في العام السابق.[٣٢] بلغ معدل الدين الحكومي من الناتج ٧١,٦٪. يُذكر أن معدل الدين العام للناتج في العام ٢٠٠٩ كان مساويًا تقريبًا لمعدل الدين العام للناتج في العام ٢٠٢٠، وخلال هذه الفترة، انخفض بشكل تدريجي ليصل في السنوات ٢٠١٧–٢٠١٩ بين ٦٠٪ – ٦١٪، وارتفع في العام ٢٠٢٠ ليصل إلى معدله الحالي. يتضح بمقارنة معدل الدين العام مع دول أخرى، أن متوسط معدل الدين العام للناتج في الدول النامية المتوقع في العام ٢٠٢٠ هو ٦٢,٢٪، وللدول المتطورة ١٢٥,٥٪، أما متوسط معدل الدين العام للناتج للدول التي تقارن بها إسرائيل حسب شركات التدريج فيبلغ ٥٣,٨٪.[٣٣]

بقي التدريج الائتماني لإسرائيل على حاله. فشركة فيتش (Fitch) العالمية للتدريج الدولي، أبقت التدريج السابق بمستوى +A مع تنبؤات مستقرة. وحسب الشركة فإن التدريج الائتماني لإسرائيل يوازن بين حسابات خارجية متينة واقتصاد متنوع ذي قيمة إضافية عالية، ومتانة مؤسساتية، وبين معدل دين عام للناتج عال مقارنة بدول المقارنة، ومخاطر أمنية وسياسية مستمرة.[٣٤]

يتوقع المحللون الاقتصاديون لشركة فيتش ارتفاع معدل النمو في العام ٢٠٢٠ بـ ٥,٤٪ في العام ٢٠٢١، وفي العام ٢٠٢٢ بـ ٤,١٪، معتمدين بذلك على التنبؤ بإيقاف التقييدات الاقتصادية النابعة من الكورونا، وبقاء وتيرة التطعيمات عالية في النصف الأول من العام ٢٠٢١، وتجدد الخدمات السياحية في النصف الثاني بوتيرة منخفضة، مع هذا، يشير محللو الشركة إلى المخاطر المحتملة نتيجة الموجات الوبائية وفعالية التطعيمات.[٣٥]

يتوقع المحللون أيضًا أن العجز في ميزانية الحكومة سيستمر في العام ٢٠٢١ بنسبة ٩٪

أبقت شركات التدريج الائتماني الدولية الثلاث على التدريج الائتماني لإسرائيل في مستواه، على الرغم من انتشار وباء الكورونا، وزيادة معدل الدين العام للناتج، والأوضاع السياسية وبالذات المحلية، وعدم المصادقة على الميزانية العامة للعام ٢٠٢٠، وكذلك للعام ٢٠٢١.

من الناتج المحلي، وسينخفض في العام ٢٠٢٢ إلى ٤,٣٪، وأن معدل الدين العام للناتج سيرتفع في السنوات المقبلة، كما يتوقع المحللون أن يستمر الفائض في الميزان التجاري، خاصة أن تصدير الخدمات يتمتع بمتانة حالية ومستقبلية.

كما لم يتغير التدريج الائتماني حسب شركة (S&P) التي أبقت عليه بمستوى -AA مع تنبؤات مستقرة، ويعلل محللو الشركة تدريجهم بأن الاقتصاد الإسرائيلي سينمو مستقبليًا، وأن معدل الدين الخارجي سيستقر حول ٧٧٪ للناتج.[٣٦] وأشاد تقرير شركة (S&P) بجهود بنك إسرائيل، وبالسياسة النقدية التي يديرها بمساندة احتياجات التمويل الحكومية والخطوات التي قام بها ضمن خطته لمواجهة الوباء مثل اقتناء سندات الدين الحكومية وغيرها من الخطوات النقدية.

للتلخيص: أبقت شركات التدريج الائتماني الدولية الثلاث على التدريج الائتماني لإسرائيل في مستواه، على الرغم من انتشار وباء الكورونا، وزيادة معدل الدين العام للناتج، والأوضاع السياسية وبالذات المحلية، وعدم المصادقة على الميزانية العامة للعام ٢٠٢٠، وكذلك للعام ٢٠٢١. مع توقعات إيجابية لمعدلات النمو في الأعوام ٢٠٢٠–٢٠٢٣، وتقلص العجز في الميزانية في السنوات المقبلة.

٢.٣ السياسات النقدية

اتخذ بنك إسرائيل في العام ٢٠٢٠، قرارات عدة ضمن سياساته النقدية بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، والتقليل من الأضرار النابعة من انتشار الكورونا عالميًا، ودفع عجلة النشاطات الاقتصادية. لقد تعددت الأدوات النقدية التي استعملها البنك خلال السنة، فبعضها لم يستعمل منذ أزمة الرهن العقاري العالمي، وبعضها الآخر لم يستعملها البنك سابقًا، إضافة للأدوات التي يستعملها بشكل جارٍ، كتحديد نسبة الفائدة والتدخل في سوق العملة الأجنبية. كانت الشروط مواتية، حيث كان الاقتصاد الإسرائيلي حتى بداية انتشار الوباء في حالة من الاستقرار والنمو، مع فائض في احتياط العملة الأجنبية وأرصدتها، لذا اتخذ البنك خطوات لاءمت بمدى عال الأسواق المختلفة ضمن الصلاحيات والأدوات التي يمتلكها في سياسات التوسع النقدي. إضافة لكل ذلك، هدف البنك المركزي من خطواته إلى الحفاظ على أهدافه بشكل عام، وأهمها الاستقرار في الأسعار، ومستويات محددة للتضخم المالي، وكذلك النمو الاقتصادي في المدى البعيد ومركباته، والاستقرار في الأسواق المالية.

أشارت التوقعات الإسرائيلية والعالمية (بشكل مغلوط) في بداية العام ٢٠٢٠، ومع بداية انتشار الكورونا، أن المرض سيتوقف خلال الأشهر المقبلة، وأن آثاره الاقتصادية ستكون محدودة. إضافة

لذلك، اقتصرت المعطيات التي توفرت لمتخذي القرارات في السياسات النقدية على الربع الأخير من العام ٢٠١٩، والشهر الأول من العام ٢٠٢٠، بناء على ذلك، تقرر أن تبقى نسبة الفائدة ٠,٢٥٪، وهي النسبة التي تقررت في تشرين الثاني ٢٠١٨، وأُبقيت بدون أي تغيير حتى بداية نيسان ٢٠٢٠. لكن الأزمة التي انتشار الكورونا محليًا وعالميًا، والخطوات المُتخذة لإيقاف انتشاره، ومع تغيير الوضع الاقتصادي الكلي، دفعت اللجنة النقدية في تفعيل أدوات نقدية متعددة لمواجهة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الوباء، وبالذات التقلبات في الأسواق المالية (على سبيل المثال انخفاض الأسعار في بورصة تل أبيب...)، لذا تمثّل القرار الأول في ١٥ آذار ٢٠٢٠ بالإعلان عن برنامج «معاملات إعادة البيع» (Repo transactions) بهدف زيادة السيولة في الأسواق المالية، وتحسين أداء سوق سندات الدين، إضافة إلى ذلك، قررت اللجنة النقدية أن البنك سيعمل في سوق سندات الدين، ويقتني سندات دين حكومية من الأنواع المختلفة ولأوقات مختلفة، وبدأ أيضًا في ٢٠٢٠/٣/١٦ بالعمل في سوق العملة الأجنبية ضمن برنامج صفقات المقايضة (SWAP) بهدف المحافظة على السيولة النقدية. بعد أسبوع من ذلك، قررت اللجنة النقدية إطلاق خطة منظمة لشراء السندات الحكومية في السوق الثانوية بمبلغ إجمالي قدره ٥٠ مليار شيكل، بهدف تخفيض تكاليف الائتمانات للشركات والأسر، بعد أن انخفضت مدخولاتهم، وازدادت الصعوبات التي تواجههم في السيولة النقدية. ولم تغير اللجنة النقدية نسبة الفائدة بجلسة استثنائية، بل أبقت عليها على خلاف كثير من البنوك المركزية في العالم.

في بداية نيسان، اختلف الوضع عما كان عليه سابقًا، وبدأ الاعتقاد أن الأزمة الصحية ستستمر ومعها الأزمة الاقتصادية، وأن الأزمة ليست ناتجة عن التقييدات على العرض فقط، إنما تتجه التوقعات نحو المسّ بالطلب على أثر انخفاض مداخيل الأسر والضرر اللاحق بقيمة الأصول المالية، لذا قررت اللجنة النقدية تخفيض نسبة الفائدة إلى ٠,١٪ على أمل أن تسهل هذه الخطوة على المقترضين الذين ترتبط قروضهم بنسبة الفائدة التي يحددها بنك إسرائيل والفائدة الأساسية (البرايم)، وأن تساهم أيضًا في دعم الاقتصاد الكلي. وفي السياق نفسه، أدخلت اللجنة النقدية أداة نقدية جديدة، عبارة عن قروض نقدية للبنوك التجارية لمدة ثلاث سنوات وبنسبة فائدة ثابتة ٠,١٪ بهدف زيادة العروض الائتمانية للمصالح الصغيرة، وتخفيض نسبة الفائدة على القروض المعروضة.

ما هي سياسة التوسع المالي؟

هي سياسة تتبعها البنوك المركزية في حالات الانكماش أو الركود الاقتصادي، وتهدف إلى زيادة الإقراض، وبالتالي ضخ كميات إضافية من السيولة إلى السوق لتحريك عجلة الاقتصاد. وللوصول إلى هذه النتيجة، يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة المترتبة على القروض بهدف تشجيع الأفراد والشركات على الاقتراض. بشكل عام، تضخ زيادة الاقتراض سيولة نقدية في السوق، وتدفع باتجاه تنشيط الاستهلاك والطلب على السلع من جانب، وتشجيع الاستثمار من جانب آخر.

وضمن السياسة النقدية، تابع البنك المركزي مجرى الأمور من الناحية الوبائية وأثرها الاقتصادي، واستمر في سياسة التوسع النقدي. وفي بداية تموز مع اشتداد حدة الوباء وآثاره الاقتصادية، قام بإدخال برنامج لشراء سندات دين صادرة عن الشركات الكبرى بقيمة ١٥ مليار شيكل، وجدد برنامج القروض النقدية للبنوك التجارية للمدى البعيد بفائدة ثابتة، وأعلن أنه سيجدد في التشريعات التي تسمح للبنوك برهن أصول عديدة ومختلفة مقابل قروض للمدى البعيد؛ أي بإمكانية رهن أصول غير ثابتة بمستوى عال. في تشرين الأول، ومع نهاية الإغلاق الثاني، قرر بنك إسرائيل زيادة شراء سندات الدين الحكومية بـ ٣٥ مليار شيكل، وتزويد البنوك التجارية بقروض بفائدة سلبية -١,٠٪ بهدف مساعدة المصالح صغيرة الحجم، واشترط على البنوك التجارية منح قروض للمصالح الصغيرة بحدّ أقصى للفائدة ١,٣٪ مع فترة تسديد مدتها أربع سنوات، ذلك إيمانًا منه بأهمية المصالح الصغيرة من ناحية التشغيل والنشاط الاقتصادي، إضافة لكل ذلك، شرّع البنك المركزي تأجيل سداد القروض، خاصة قروض السكن طويلة الأمد، حيث بلغ حجم القروض التي أجل تسديدها ١٦١ مليار شيكل.[٣٧]

٢.٤ العملة الأجنبية وسعر التبادل

لم يختلف أمر سوق العملة الأجنبية مقابل الشيكل، عما كان عليه في الأسواق الأخرى. فحتى آذار ٢٠٢٠، ارتفعت قيمة الشيكل مقابل العملات الأجنبية. ومع انتشار الكورونا، وإعلان الإغلاق الأول، وحدوث تقلبات في الأسواق المالية، انخفضت قيمة الشيكل مقابل الدولار نتيجة وجود نقص في سيولة الدولار (انظر الشكل رقم ٥). وانخفاض الأسعار في سوق الأسهم، الأمر الذي دفع بنك إسرائيل إلى التدخل في سوق العملة الأجنبية، وعقد صفقات مقايضة (SWAP) [٣٨] بهدف تزويد السوق بالسيولة المطلوبة، ولم تكن هناك أي عوائق أمام تنفيذ ذلك بسبب تراكم أرصدة العملة الأجنبية من سنوات سابقة، حيث كانت الأرصدة مرتفعة، ومنذ ذلك الحين ارتفعت قيمة الشيكل بالنسبة للعملة الأجنبية، باستثناء أيلول الذي انخفضت فيه بشكل طفيف، ثم عاد الشيكل إلى اتجاهه السابق، وحافظ بنك إسرائيل في تلك الفترة على مراقبة سوق العملة الأجنبية والتدخل فيها من خلال شراء العملة بهدف الحفاظ على الأسعار وعلى الصادرات الإسرائيلية.[٣٩] فعلى سبيل المثال، اشترى البنك المركزي في النصف الأول من سنة ٢٠٢٠ ما قيمته ١٠,٨ مليار دولار، واشترى في النصف الثاني ١٥ مليار دولار، نفد أكثر من ثلثها في تشرين الثاني على أثر محاولات جهات تجارية رفع قيمة الشيكل.

الشكل رقم (٧): معدل أسعار العملات الأجنبية مقابل الشيكل خلال الأشهر كانون الثاني- كانون الأول ٢٠٢٠.[٤٠]

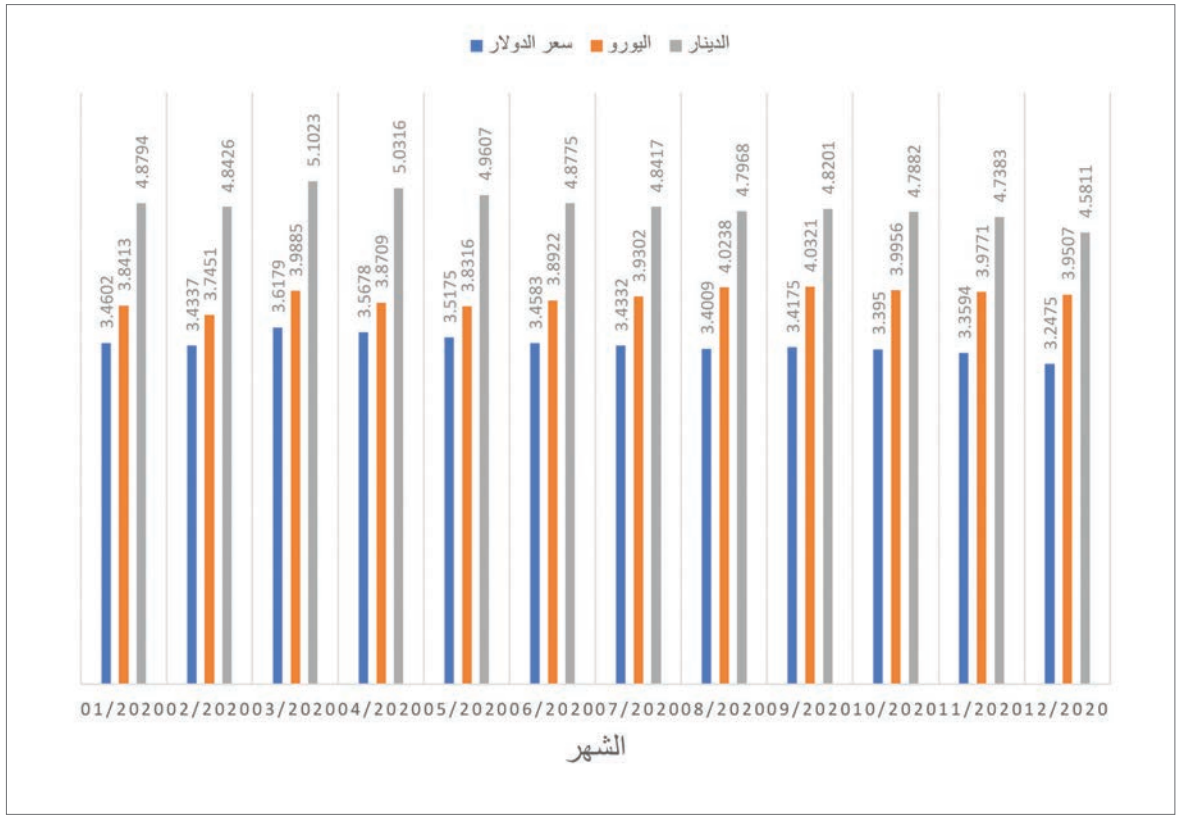

أعلن بنك إسرائيل في منتصف كانون الثاني ٢٠٢١، أنه سيتدخل خلال العام ٢٠٢١ في سوق العملة الأجنبية، وسيقتني ٣٠ مليار دولار، وأنه اتخذ هذه الخطوة، وحدد المبلغ، بهدف ضمان الاستقرار في الأسواق، ودعم الاقتصاد في مواجهة وباء الكورونا في العام ٢٠٢١، وبالذات دعم التصدير وبدائل الاستيراد، وأن هذا الدعم سيستمر طالما لم يتناقض مع أهدافه في الحفاظ على مستوى الأسعار والاستقرار المالي.[٤١]

وباحتساب معدلات التغيير في أسعار العملة الأجنبية بين الأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠، فإن معدل سعر صرف الدولار مقابل الشيكل انخفض بـ ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٠١٩، إذا بلغ معدل الصرف السنوي للدولار لعام ٢٠٢٠ ما قيمته ٣,٤٤٢٤ شيكلاً مقارنة بـ ٣,٥٦٤٥ شيكلاً في العام ٢٠١٩. أما معدل سعر اليورو السنوي بالشيكل فانخفض بـ ١,٧٪، حيث بلغ ٣,٩٢٣٣ في العام ٢٠٢٠ مقابل ٣,٩٩٢ في العام ٢٠١٩، وانخفض معدل سعر الدينار السنوي بـ ٣,٤٣٪، حيث بلغ ٤,٨٥٥ في العام ٢٠٢٠ مقابل ٥,٠٢٧٥ في العام ٢٠١٩.

في نهاية كانون الأول من العام ٢٠٢٠، بلغ رصيد العملة الأجنبية ١٧٣٣٠٧ مليون دولار بزيادة ٦٣٦٠ مليون دولار عن الشهر الذي سبقه، وحسب تفسير بنك إسرائيل، نجمت الزيادة عن: اقتناء عملة أجنبية على يد بنك إسرائيل بمبلغ ٤٤٠٥ مليون دولار، إعادة تقييم بقيمة ٢٢٨٤ مليون دولار، خصم ٧٨ مليون دولار للخارج بواسطة القطاع الخاص و٢٥١ مليون دولار تحويلات الحكومة للخارج.

من الملاحظ أن الزيادة في رصيد العملة الأجنبية في العام ٢٠٢٠ كانت مرتفعة جدًا، إذ بلغت ٣٧,٥٪ مقارنة معها في نهاية كانون الأول ٢٠١٩، ويشكل هذا الرصيد ٤٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[٤٢]

٣. الأوراق المالية في بورصة تل أبيب

استمرارًا لارتفاع أسعار الأوراق المالية في نهاية العام ٢٠١٩، شهدت أسعار الأسهم ارتفاعًا في كانون الثاني ٢٠٢٠ كما هو الحال في بورصات العالم. ومع انتقال عدوى الكورونا عالميًا، بدأ الانخفاض في مؤشرات سوق الأسهم، وزاد الانخفاض حدّة عند إعلان منظمة الصحة العالمية في آذار على أن الكورونا وباء عالمي، حيث شهدت بورصات العالم انقلابًا سريعًا بما فيها بورصة تل أبيب، وانخفضت وسادت الأسواق أجواء من عدم الاستقرار على إثر الاغلاقات في العديد من دول العالم ومنها اسواق الاوراق، الأمر الذي ينطبق على أسواق الأوراق المالية في إسرائيل. يبين الشكل رقم ٦ أن الانخفاض في مؤشرات الأسهم برز في فترات الإغلاق الأول والثاني في كل من آذار وأيلول، وكان الانخفاض الأكثر حدّة في آذار مع بداية توسع انتشار المرض، وفترة الإغلاق الأولى في إسرائيل، نتيجة عدم اليقين الذي ساد آنذاك، وعدم الثقة بتطورات الأمور المرضية المستقبلية.

لقد فرضت الإغلاقات – وبالذات الإغلاق الأول في آذار، والثاني في أيلول – على السكان عدم الخروج من بيوتهم، مما أدى إلى تراجع النشاطات الاقتصادية، وارتفاع حاد في معدلات البطالة، وأيضًا ارتفاع العجز في ميزانية الحكومة، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، وبرز في الساحة الاقتصادية مسمى جديد هو «الكورونا الاقتصادية»؛ أي الوباء الاقتصادي الذي أثر على المناخ العام، وبثّ الشعور بعدم الاستقرار في الأسواق المالية، لكن المحاولات الحثيثة لتخفيض انتشار الوباء والعمل على تقليص نسبة الوفيات، والجهود المبذولة من أجل إيجاد تطعيم، والإعلان في تشرين الثاني عن تطوير تطعيم، وبدء إعطائه في كانون الأول ٢٠٢٠، كل هذا أثر إيجابيًا على الأسواق المالية، وعادت أسعار الأسهم ومؤشراتها إلى الارتفاع في الشهرين الأخيرين من العام ٢٠٢٠ (أنظر الشكل رقم ٦).

الشكل رقم (٨): مؤشرات الأسهم الشهرية خلال العام ٢٠٢٠.[٤٣]

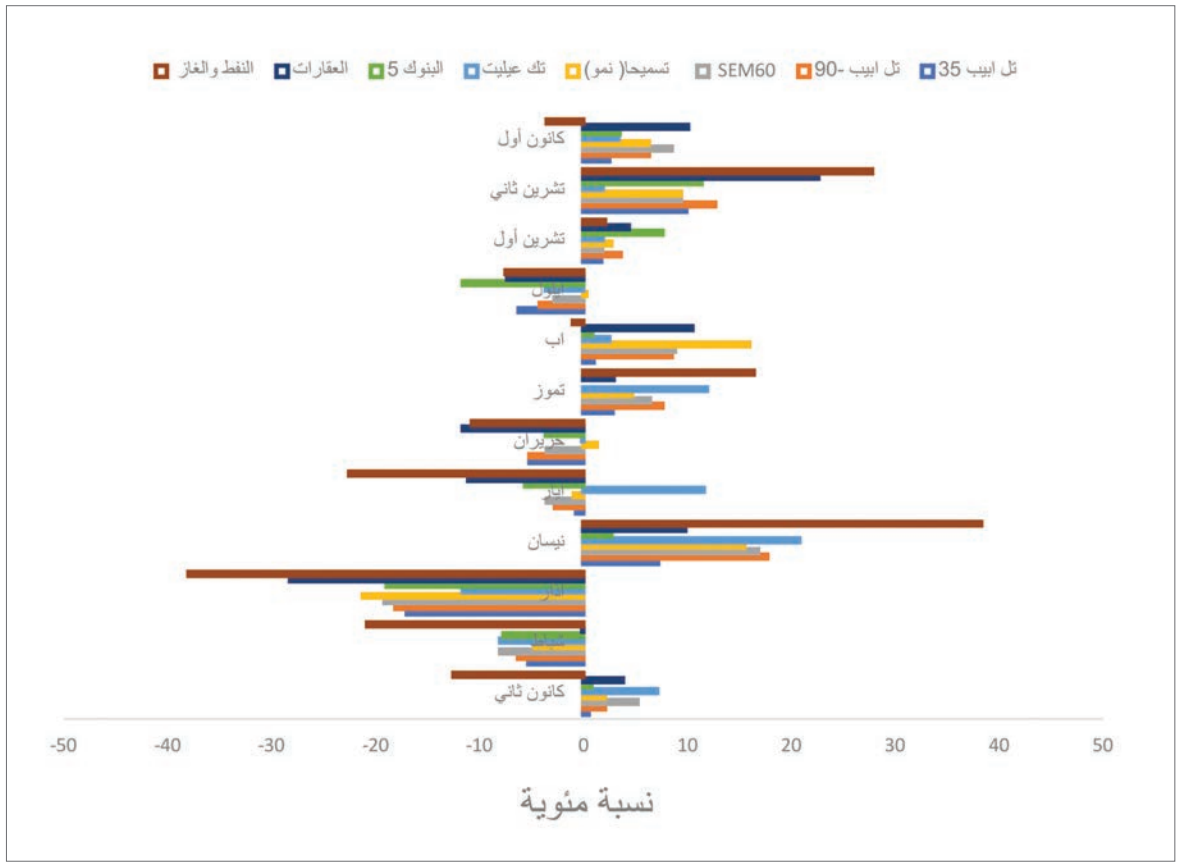

وبنظرة سنوية، ارتفع مؤشر أسعار تل أبيب تك عليت خلال العام ٢٠٢٠ بـ ٣٩,٣٪، وارتفع أيضًا مؤشر أسهم تل أبيب تسميحا (نمو) بـ ٢٩,٤٪، تلاه مؤشر تل أبيب- ٩٠ بـ ١٨,١٪، وارتفع مؤشر تل أبيب SEM60 بـ ١٥,٦٪.

من جهة ثانية، انخفض مؤشر تل أبيب نفط وغاز بـ ٤٤,٨٪، وانخفض مؤشر تل أبيب بنوك- ٥ بـ ٢١,٨٪، وانخفض مؤشر تل أبيب-٣٥ بـ ١٠,٩٪، وتل أبيب عقارات انخفض بـ ٤,٦٪.[٤٤]

تشير تحليلات عدة إلى أن بعض المؤشرات انخفضت نتيجة للتغييرات المحلية والعالمية، فانخفاض مؤشر النفط والغاز جاء نتيجة لانخفاض النشاطات الإنتاجية في العالم، ونتيجة لانخفاض أسعار النفط والغاز عالميًا، أما مؤشر البنوك-٥ فانخفض نتيجة للخسارات في الائتمانات الممنوحة للزبائن، ونتيجة لتقليص الائتمانات البنكية للزبائن، لذلك تدخل بنك إسرائيل وأعلن عن برنامج ائتمانات بفائدة سلبية -١,٠٪ للبنوك التجارية، ورفع الحدّ الأعلى للائتمانات العقارية، أما مؤشر العقارات فانخفض على أثر التحول للتجارة الإلكترونية والعمل عن بعد، وإغلاق المجمعات التجارية وإجراء تخفيضات على أجرة المحلات التجارية، وكذلك انخفاض الطلب على الشقق السكنية. من جهة

ثانية، أدت أزمة الكورونا إلى ازدهار شركات التكنولوجيا نتيجة للتجارة الإلكترونية والعمل والتعلم عن بعد، ويمكن القول إن أسهم الشركات التكنولوجية بدلت أسهم الشركات الاقتصادية التقليدية ورفعت أسعارها.

يلخّص التقرير السنوي للبورصة[٤٥] العوامل الإيجابية التي أثرت على سوق الأسهم في تل أبيب، بالآتي:

برامج الدعم الحكومية التي زادت عن مئة مليار دولار، ومنها الهبات للمستقلين والمصالح صغيرة الحجم، وصندوق القروض بضمان الدولة للمصالح كبيرة الحجم، والهبات للحفاظ على العمال وعودتهم لأماكن العمل، وتمديد تأمينات البطالة للعمال الذين خرجوا من العمل لإجازة بدون راتب وللعاطلين عن العمل حتى حزيران ٢٠٢١، إضافة للهبات الممنوحة لكل المواطنين، والإعفاءات الضريبية على سحب الأموال من صناديق الاستكمال.

للتلخيص: وصلت الدورة اليومية في سوق الأسهم إلى ١,٩ مليار شيكل بزيادة ٤٣٪ من معدل الدورة اليومية للعام ٢٠١٩.[٤٦]

من جهة أخرى، قام بنك إسرائيل ببرامج دعم مثل: التوسع النقدي بواسطة تخفيض نسبة الفائدة بـ ٠,١٥٪ إلى مستوى ٠,١٪، والتوسع الكمي عن طريق شراء سندات دين حكومية بمبلغ ٨٥ مليار شيكل، إضافة لشرائه سندات دين للشركات الكبيرة لأول مرة في تاريخه بقيمة ١٥ مليار شيكل، وخطوات أخرى ذُكرت في باب السياسات النقدية لبنك إسرائيل.

أما العوامل التي أثرت سلبًا على سوق الأوراق المالية في تل أبيب فتتلخص بالآتي:

ارتفاع معدلات البطالة بصورة عالية جدًا، التراجع في الناتج المحلي الإجمالي، الارتفاع بنسبة الدين الخارجي بالنسبة للناتج، إجراء انتخابات ثالثة في العام ٢٠٢٠ والإعلان عن انتخابات رابعة في العام ٢٠٢١، عدم إقرار الميزانية لعام ٢٠٢٠ و٢٠٢١، إضافة لمؤشرات أخرى للاقتصاد الإسرائيلي المذكورة سابقًا.

أما سوق سندات الدين فشهد أيضًا تحولات وتقلبات مشابهة لسوق الأسهم، وميّز انخفاض أسعار معظم سندات الدين باستثناء سندات الدين الحكومية (بالشيكل) بفائدة ثابتة ارتفعت في العام ٢٠٢٠ بـ ١٪، كذلك ارتفعت سندات الدين للمجمعات القابضة بمؤشرات تل بوند (بالشيكل)- البنوك وشركات التأمين بـ ٢٪، وارتفعت سندات الدين تل بوند بفائدة متغيرة بـ ١٪. يذكر أن معدل الدورة اليومية لسندات الدين الحكومية بلغ ٣١٣٠ مليون شيكل مقارنة بـ ٢٦١٩ مليون شيكل في العام ٢٠١٩؛ أي بزيادة ١٩٪ عن السنة السابقة.[٤٧] وقد لخص التقرير الأخير لشهر كانون الأول ٢٠٢٠ بأن السنة كانت «أكثر هايتك» و «أكثر تجارة» و «أكثر مستثمرين».[٤٨]

إجراءات كورونا: الشرائح المهمشة أكثر تضررًا. (الصورة عن لوس انجليس تايمز)

إجمال

بناء على ما تقدم في الأبواب الثلاثة للمشهد الاقتصادي، شكّل عاملان رئيسان التأثير الأهم على الأداء الاقتصادي في العام ٢٠٢٠، وباء الكورونا، والثاني عدم وجود ميزانية للدولة طوال العام.

أحدث انتشار الوباء في بدايته صدمة بسبب تعامل متخذي القرارات معه، واعتباره ظاهرة عابرة لن تطول، لكن مع إعلان منظمة الصحة العالمية عنه كوباء عالمي وإعلان الحكومة الإغلاق الأول، بدأت آثاره تنعكس على مختلف القطاعات، وتجاوبت معها مختلف الأسواق المحلية، مما أدى إلى ظواهر اقتصادية سلبية.

أما العامل الثاني الذي أثر على أداء الاقتصاد الإسرائيلي، فهو إقرار ميزانية للدولة طوال العام الذي لم يحدث من قبل،[٤٩] ولأن الميزانية هي ترجمة لخطة اقتصادية للسنة كاملة، فإن تسيير العمل يكون وفقًا لميزانية العام المنصرم، مما يؤثر على رفاهية المواطنين. رافق ذلك عدم استقرار سياسي – حزبي بين أطراف الحكومة، ترك أثره على اتخاذ القرارات الاقتصادية، وانتهى إلى حل الكنيست والتوجه لانتخابات هي رابعة خلال السنتين الأخيرتين.

التبعات الاقتصادية لانتشار وباء الكورونا وعدم إقرار ميزانية عامة
انخفاض حاد في مؤشرات سوق الأوراق المالية في شهر آذار ٢٠٢٠، قبل أن تعود مؤشرات بورصة تل أبيب إلى الارتفاع على إثر الإعلان عن تطوير لقاحات للوباء والبدء بتطعيم المواطنين في الشهر الأخير من العام ٢٠٢٠.
ازدياد الطلب على العملة الأجنبية والوصول إلى أزمة سيولة في النقد الأجنبي، مما خفض قيمة الشيكل. ولم يتغير هذا الاتجاه إلا بعد تدخل البنك الاسرائيلي المركزي في سوق العملة الأجنبية.
تعطيل المصالح التجارية ودخول أصحاب المصالح في أزمة نقدية.
إغلاق جزئي للموانئ الجوية.
إيقاف قطاع السياحة كليًا وقطاعي الترفيه والغذاء جزئيًا.
انضمام نحو مليون عامل إلى صف البطالة على إثر الإغلاق وتسريح العمال لإجازات بدون راتب.
أضرار طالت القطاعات الاقتصادية بأشكال متباينة.

دور الحكومة والبنك المركزي في مواجهة الأضرار الاقتصادية الناجمة عن وباء الكورونا
توفير الدعم المالي لأصحاب المصالح التجارية.
توفير الدعم المالي للعاطلين عن العمل بواسطة مؤسسة التامين الوطني، ودعم المواطنين كافة لمرة واحدة.
تخفيض نسبة الفائدة إلى ٠,١٪.
اقتناء سندات دين حكومية، ولاحقًا سندات دين لشركات تجارية جماهيرية.
منح البنوك التجارية قروضًا بفائدة سلبية بهدف منح قروض للمصالح التجارية وإخراجها من أزمة السيولة النقدية.
تجميد تسديد قروض الإسكان لمن يرغب في ذلك.
التدخل في سوق العملة الأجنبية واقتناء العملة للمحافظة على أسعار الصرف، وبالذات لدعم المصدرين.

إضافة لكل ذلك، ونتيجة لهذه الأوضاع، ووجود ١٨٪ من القوى العاملة ضمن دائرة البطالة الموسعة، ازدادت الفجوات الاقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة، في غير صالح العرب الفلسطينيين وكل الطبقات الضعيفة التي ازدادت ضعفًا على المديين القصير والبعيد، مما يؤثر على جودة الطبقة العاملة، والمشاركة الفعالة في قوة العمل، ويخفض المشاركة في قوة العمل، ويوسع دائرة البطالة مقارنة معها قبل انتشار الوباء.

على مستوى الأداء الكلي للاقتصاد، شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعًا بنسبة ٢,٥٪، وكان للإنفاق على الاستهلاك الشخصي المساهمة الكبرى في تراجع النمو. إضافة لكل ذلك فإن العجز في ميزانية الحكومة ١١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة الإنفاق لمواجهة الآثار الاقتصادية للكورونا، وانخفاض الدخل الحكومي من الضرائب نتيجة انخفاض أرباح الشركات وخروج العمال إلى البطالة وعوامل أخرى، ووصل الدين العام إلى ٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. مع هذا، فإن التدريج الائتماني لم يتغير خلال العام ٢٠٢٠.

زاد انتشار وباء الكورونا احتمال اتساع دائرة الفقر في إسرائيل بين ٨٪ - ١٢٪، كما أن عدم المساواة في المداخيل سيرتفع بين ١,٥٪ - ٤٪.

استنادًا إلى هذه المعطيات، والمعطيات المتوفرة حاليًا، زاد انتشار وباء الكورونا احتمال اتساع دائرة الفقر في إسرائيل بين ٨٪ – ١٢٪، كما أن عدم المساواة في المداخيل سيرتفع بين ١,٥٪ – ٤٪،[٥] لكن التوقعات للعام ٢٠٢١ متفائلة، وتتنبأ بحدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٢١ بـ ٤,٦٪، وأن يتقلص العجز في الميزانية إلى دون ٩٪، أما الدين الخارجي فمن غير المتوقع أن ينخفض خلال العام ٢٠٢١، وأن عملية التعافي من آثار وباء الكورونا الاقتصادية لن تكون فورية، وتحتاج إلى سنوات عدة في حالة الخروج من هذا الوباء.

الهوامش

١ وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «تنبؤات الاقتصاد الكلي.» ٢٠٢١/٠٣/١٠، http://bit.ly/3r8LPJH، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١١).

٢ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «الحسابات القومية للعام ٢٠٢٠، القياس الثاني». خبر للإعلام في ٢٠٢١/٠٣/١٠، آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٢، https://bit.ly/3vUsIGy.

٣ المصدر السابق.

٤ المصدر السابق.

٥ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ٢٠٢١، القدس.

٦ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ١٠، آذار ٢٠٢١. القدس.

٧ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «تلخيص ميزان المدفوعات للعام ٢٠٢٠»، خبر للإعلام، ٢٠٢١/٠٣/٠٨، https://bit.ly/2OYqOnS، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٣).

٨ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «تلخيص ميزان المدفوعات للعام ٢٠٢٠»، خبر للإعلام، ٢٠٢١/٠٣/٠٨، https://bit.ly/2OYqOnS، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٣).

٩ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «التجارة الخارجية حسب البلدان ٢٠٢٠»، خبر للإعلام، ٢٠٢١/٠١/١٠، https://bit.ly/2P2PzPE، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٣١).

١٠ مصدر سبق ذكره.

١١ مصدر سبق ذكره.

١٢ معدل البطالة معرف هنا كمعدل البطالة الواسعة (حسب الدوائر الإحصائية والمؤسسات الاقتصادية الرسمية في إسرائيل)، ويتكون من ثلاثة مركبات: العاطلون عن العمل حسب التعريف الرسمي + المتغيبون عن العمل خلال كل الأسبوع (يشمل الموجودين في إجازة دون راتب نتيجة وباء الكورونا) + غير المشتركين في قوة العمل الذين فصلوا من عملهم أو أغلقت أماكن عملهم نتيجة للوباء ابتداء من آذار ٢٠٢٠.

١٣ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية– القدس.

١٤ المصدر: مؤسسة التأمين الوطني– إدارة البحث والتخطيط، كانون الأول ٢٠١٢، القدس.

١٥ المرجع السابق.

١٦ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠٢١. «معدل الأجر العام للعاملين للعام ٢٠٢٠»، ٤ آذار ٢٠٢١.

١٧ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، كانون الثاني ٢٠٢١، القدس.

١٨ المصدر: دائرة الاحصاء المركزية، يناير ٢٠٢١، القدس.

١٩ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٢، القدس.

٢٠ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «انخفاض بنسبة ٠,١٪ بمؤشر الأسعار بالنسبة للمستهلك في ديسمبر كانون الأول ٢٠٢٠»، خبر للإعلام ٢٠٢١/٠١/١٥، https://bit.ly/3d1riBt، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

٢١ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «انخفاض بنسبة ٠,١٪ بمؤشر الأسعار بالنسبة للمستهلك في كانون الثاني ٢٠٢١»، خبر للإعلام، ٢٠٢١/٠٢/١٥، https://bit.ly/3s93B0B، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٢٢ للمزيد في هذا المجال، انظر/ي فصل المشهد السياسي.

٢٣ وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «قياس أولي لتنفيذ ميزانية الانفاق، العجز الحكومي وتمويله للعام ٢٠٢٠»، ٢٠٢١/٠١/١١، https://bit.ly/3cb6DvB، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٥).

٢٤ المرجع السابق.

٢٥ بنتل بنيامين وشامي لفيف، ٢٠٢٠. «تأثير الكورونا على الاقتصاد في إسرائيل.» مركز *تاوب*، ٢٠٢٠/١٢/٢٣، https://bit.ly/3reGS1G، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٨).

٢٦ المصدر: وزارة المالية، كانون الثاني ٢٠٢١.

٢٧ المرجع السابق.

٢٨ مصدر سبق ذكره.

٢٩ المصدر: وزارة المالية، القدس، ٢٠٢١.

٣٠ ما زالت الإمكانية واردة بحتلنة الارتفاع في الإنفاق بسبب الخطوة الاقتصادية، ولكن الأمر المؤكد أن التنفيذ سيبقى أقل من المخطط بعدة مليارات من الشواقل (أقل من ١٠ مليار شيقل).

٣١ في إصدار أخير في ٢٠٢١/٣/١٠ أشارت تقارير دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن العجز بلغ ١١,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي وذلك لأن دائرة الإحصاء قامت بحتلنة حديثة للبيانات، وحدوث تغيير وارد أيضًا لكن بنسب ضئيلة جداجدًا.

٣٢ وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «قياس أولي: المحاسب العام يعلن عن معدل الدين الخارجي للناتج في العام ٢٠٢٠»، خبر للصحافة، ٢٠٢١/٠١/٢١، https://bit.ly/2PhBKNk، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٣).

٣٣ المرجع السابق.

٣٤ وزارة المالية الإسرائيلية، ٢٠٢١. «التدرج الائتماني»، خبر للإعلام، ٢٠٢١/٠١/١٣، http://bit.ly/3lGJdkW، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٣٥ المرجع السابق.

٣٦ عمري ملمان، «التدريج الائتماني لشركة إس آند بي»، *ككليست*، ٢٠٢٠/١١/١٣، http://bit.ly/396PrWl، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٣٧ بنك إسرائيل، «تقرير السياسة النقدية النصف الثاني ٢٠٢٠»، كانون الثاني ٢٠٢١، https://bit.ly/3caDJfh، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٨).

٣٨ بنك إسرائيل، «تقرير السياسة النقدية النصف الأول لسنة ٢٠٢٠»، تموز ٢٠٢٠، https://bit.ly/3tRTYE5، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٨).

٣٩ بنك إسرائيل. «تقرير السياسة النقدية النصف الثاني ٢٠٢٠».

٤٠ المصدر: مع بنك إسرائيل، ٢٠٢١، القدس.

٤١ بنك إسرائيل، «لجنة النقد تعلن عن تغيير في سياسة البنك ونشاطه في سوق الصرف الأجنبي»، خبر للإعلام، ٢٠٢١/٠١/١٤، http://bit.ly/3vRmCH9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٣).

٤٢ بنك إسرائيل، خبر للإعلام ٢٠٢١/٠١/٠٧.

٤٣ المصدر: التقارير الشهرية لبورصة الأوراق المالية ٢٠٢٠، ٢٠٢١، تل أبيب.

٤٤ موقع البورصة، ٢٠٢١. «التقرير الشهري لكانون الأول والتلخيص السنوي»، https://bit.ly/3fk5B2H، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٦).

٤٥ بورصة الأوراق المالية، ٢٠٢٠. «العرض السنوي: معطيات أساسية ٢٠١٨–٢٠٢٠»، https://bit.ly/3seBrRH، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٧).

٤٦ المرجع السابق.

٤٧ المرجع السابق.

٤٨ مصدر سبق ذكره.

٤٩ في السابق كانت هناك فترة من الزمن خلال السنة بدون ميزانية، ولكن قبل نهايتها أقرت الحكومات ميزانية للدولة.

٥٠ غاد ليئور، «بحث: الفقر في إسرائيل يزداد بين ٨٪–١٤٪»، Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢٠/١٢/٣٠، http://bit.ly/3riF8o9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٩).

المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

تحت المجهر	■ اتساع الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل وتنوعها ■ حكومة نتنياهو تعجز عن إنهاء الاحتجاجات، ومنظمو الاحتجاجات يعجزون عن إسقاط نتنياهو ■ صورة مجتمع الحريديم تزداد سوءاً خلال أزمة الكورونا ■ تراجع حاد في ثقة الجمهور بالحكومة الإسرائيلية ■ تراجع الثقة طال مؤسسات «مقدسة» كالجيش ■ زيادة نسبة الفقر في إسرائيل

تكتيكات نتنياهو السياسية: المسألة جنائية، والثمن اقتصادي اجتماعي..
والصورة من تظاهرة مناوئة له يوم ٢٠ آذار الماضي. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

الاحتجاجات الشـعبية ضد حكومة نتنياهو تتسـع وتنتقل من شارع بلفور إلى أنحاء إسرائيل كافة، على الرغم من قيود الحركة التي استوجبتها مكافحة أزمة الكورونا.

القاسم المشترك الوحيد بين أطياف وحركات الاحتجاج هو اتفاقهم على ضرورة استبدال نتنياهو. وعلى الرغم من أنهم يفتقرون إلى قيادة مركزية، أو هوية سياسـية– أيدولوجية واحدة، فإنهم شـكلوا ازعاجاً حقيقياً للحكومة دون أن يرتقي أداؤهم إلى مستوى التهديد الفعلي لاستمرارية نتنياهو.

لأسـباب بعضهـا يتعلـق بالمعتقدات الدينيـة، والآخر بالموقف مع مؤسسـات الدولة، رفض مجتمـع الحريديم الانصياع لإجراءات الإغلاق لمواجهة تفشي فيروس الكورونا. ساهم هذا الرفض في اتساع الفجوة والعداء بين المجتمع الإسرائيلي وبين الحريديم.

ساهم أداء الحكومة الإسرائيلية أثناء تفشي الوباء في زيادة التصدعات داخل المجتمع الإسرائيلي.

هناك تراجع لافت في ثقة الجمهور الإسرائيلي بأداء الحكومة الإسرائيلية والأحزاب السياسية مرتبط بالفشل في تشكيل حكومة مستقرة خلال العامين السابقين، وتعامل الحكومة مع أزمة الكورونا.

أكثر من ٥٨٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤمن بأن الحكومة الإسرائيلية فاسدة.

أصبح نحو ٢٤,٦٪ من العائلات في إسرائيل يعيش تحت خط الفقر خلال أزمة الكورونا مقارنة بنحو ١٨٪ قبل اندلاع الأزمة، أي بزيادة مقدارها ٦٪ من الأسر عامة.

مدخل

شـهدت إسـرائيل في فترة انتشـار وباء الكورونا في ٢٠٢٠ أزمة حادة متعددة الجوانب، لم تقتصر على المجال الصحي، وتمثلت في الأزمة السياسـية المسـتمرة التي انعكسـت سـلباً على منسـوب ثقة الجمهور في إسـرائيل بمؤسسات الحكم وكافة المؤسسات الرسمية، والذهاب إلى انتخابات رابعة في غضون أقل من عامين. كذلك، نشأت أزمة اقتصادية اجتماعية حادة، حيث تراجعت مستويات التضامن بين مركبات المجتمع المختلفة، واحتدم التصدع الأيديولوجي السياسـيّ بين تيار حزب الليكود وحلفائه الدائمين (المتدينون القوميون والحريديم) وبين تيار أحزاب الوسط وحزب ميرتس في الأساس.

وأدى الإعـلان عـن ٣ إغلاقات كاملة للمصالح التجارية والمرافق العامة والمؤسسـات التعليمية إلى توقف عملية التعليم العادي لملايين الطلاب مدة سـنة، الأمر الذي سـتكون له تبعات سـلبية، حسب رأي الخبراء، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، مع ما يرافق ذلك من ظواهر اجتماعية صعبة، مثل العنف ونسبة الانتحار وغير ذلك.

سيتناول هذا الفصل بعض جوانب الأزمات السياسية والاجتماعية الاقتصادية من خلال رصد وتحليل التمظهرات الأساسـية لهذه الأزمات في مجالات مختلفة، مثل حركة الاحتجاج النشـطة التي تزامنت مع بدايات انتشار الوباء ولا تزال مسـتمرة، وإن كانت تشـهد حالات مدّ وجزر بتأثير عوامل مختلفة. سـنحاول في هذا القسـم من الفصل التعـرف علـى أهم مميـزات حركة الاحتجاج الحاليـة، مثل دوافع الفئات المشـاركة وأهدافها، وأسـاليب احتجاج المشاركين، والتركيبة الاجتماعية للمشاركين الدائمين، ونمط قيادة حركة الاحتجاج، وردود الفعل الرسمية وتعامل وسـائل الإعلام مع الحركة، والمواجهات مع الشـرطة.. وغير ذلك. كذلك سـوف نتطرق إلى بؤرة احتجاج أخرى لها دوافـع وأسـاليب أخرى تماماً، ونقصد بهذا ما حصل من تدهور علـى صعيد العلاقة بين الحريديم وباقي مكونات المجتمع الإسرائيلي. سوف نتناول في القسم الثاني من الفصل أزمة الثقة بين «إسرائيل الدولة» وبين الإسرائيليين، وتراجع منسوب التضامن، واتساع التصدع الأيديولوجي السياسي، وتدهور مؤشر المناعة الاجتماعية، وسنحاول تحديد أهم الظواهر المحتمل نشوؤها عن هذه التطورات.

في القسم الأخير، سوف نتناول ظاهرة الفقر، واتساع الفجوات الاجتماعية الاقتصادية والبطالة غير المسبوقة، وهي مواضيع تأثرت بصورة عميقة من وباء الكورونا، لكنها ستلازم المجتمع في إسرائيل لسنوات طويلة بعد الوباء.

١. حركة الاحتجاج ٢٠٢٠

١.١ نشوء حركة الاحتجاج ضد نتنياهو في العام ٢٠٢٠

تميز العام ٢٠٢٠ بانطلاق حركة احتجاج جديدة، سرعان ما تحولت إلى حركة جماهيرية لها فعاليات ونشاطات في معظم مدن إسرائيل. بدأت حركة الاحتجاج بمجموعة صغيرة رفعت شعار إسقاط نتنياهو بسبب قضايا الفساد المتهم بها، والتي أسهمت من وجهة نظرهم في استشراس الفساد في فترة حكمه. بدأت هذه الاحتجاجات بعيد تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو بتهمة التورّط في قضايا فساد، وتمركزت في تل أبيب وبيتاح تكفا، بالإضافة إلى تظاهرات أمام منزل نتنياهو في شارع بلفور في القدس.

ظلت هذه الاحتجاجات صغيرة وبؤرية حتى آذار ٢٠٢٠، عندما أقدم رئيس الكنيست السابق ووزير الصحة الحالي يولي أدلشتين التخلي عن منصبه كرئيس للكنيست، في محاولة لعرقلة مساعي نزع الحصانة عن نتنياهو. تم اعتبار تعنت أدلشتين تورطاً في الفساد وعرقلة للجهود التي تسعى لمحاكمة نتنياهو. ساهمت هذه الحادثة في تأجيج الاحتجاجات، ودفعت أعدادًا من الناشطين السياسيين إلى تنظيم مظاهرات أمام الكنيست، قبالة منازل أعضاء كنيست من الليكود ومن حزب «كحول لفان» (أزرق أبيض) الذي انضم إلى الائتلاف برئاسة الليكود.[١]

نشأ في هذه المرحلة التنظيم الاحتجاجي المسمى «الرايات السوداء»،[٢] الذي تحوّل لاحقًا إلى تنظيم أساسي في حركة الاحتجاج في العام ٢٠٢٠. أسست هذا التنظيم، ثم شاركت في قيادته، عالمة فيزياء من معهد وايزمان اسمها شيكما شفارتسمان برسلر وعمرها ٣٩ عامًا، وشقيقها يردين شفارتسمان. بدأ نشاط التنظيم بنشر فيلم قصير على شبكات التواصل الاجتماعي دعا فيه الأخوان شفارتسمان إلى الانضمام إليهما في قافلة سيارات تسير إلى الكنيست في القدس رافعة أعلاماً سوداء بهدف «إعادة الروح إلى بيت المشرعين»، حتى يتمكن من العودة إلى الإشراف على عمل الحكومة. من الجدير بالذكر أن شفارتسمان برسلر ليست ناشطة سياسية أو اجتماعية أبدًا، وقالت في إحدى المقابلات الصحافية إنها لم تشارك في أي احتجاج منذ ٢٠١٢، لكنها تعتقد أنه لا يجوز السكوت على ما يجري.[٣] تجنّدت آلاف السيارات مستجيبة لهذه الدعوة، خلال يوم واحد. حاولت الشرطة عرقلة قافلة السيارات، ووزعت على السائقين الكثير من المخالفات إلا أن ذلك لم يوقف القافلة، بل كان واحدًا من أسباب زيادة أعداد المشاركين في الاحتجاجات.

تزامن انطلاق حركة «الرايات السوداء» مع فض خيمة اعتصام مقامة أمام منزل نتنياهو بالقوة كان أقامها ضابط الجيش المتقاعد أمير هسكيل بداية حزيران ٢٠٢٠. تحولت خيمة اعتصام هسكيل إلى مركز جذب للمتضامنين الذين كانوا يقضون الليل في محيط الخيمة. وقد تحولت الخيمة إلى مركز حاضن للمحاضرات والحفلات بالإضافة إلى صلوات السبت. وعليه، ادعت الشرطة وبلدية القدس أن نشاط هسكيل ورفاقه يعرقل سير المشاة والسيارات في المنطقة، وفي ٢٦/٦ أزالت الشرطة خيمة الاعتصام. وقد استعمل رجال الشرطة العنف ضد هسكيل ورفاقه

واعتقلوهم، الأمر الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة، وكان سببًا لزيادة عدد المنضمين إلى الاحتجاجات، وإضافة الاحتجاج على عنف الشرطة إلى قائمة احتجاجاتهم.[٤]

مع مرور الوقت، انضمت إلى حركة الاحتجاج تنظيمات صغيرة أخرى، مثل تنظيم «قومي يسرائيل» (انهضي يا إسرائيل) وحركة «هبعلباتيم» (المناديل الوردية)، وهي مجموعة من الشبان الناشطين في مجال الثقافة والفنون الذين كانوا يضعون على وجوههم مناديل وردية اللون. وقالت إحدى ناشطات هذه الحركة: «لقد فهمنا أنه من الضروري أن نفعل أشياء مختلفة في هذه الموجة من الاحتجاجات، ومع التقدير للمتظاهرين البالغين في السن، شعرنا أن علينا أن نضفي روحًا شابة لها رسالة مختلفة بعض الشيء».[٥] وانضمت إلى الاحتجاج أيضًا حركات صغيرة أخرى مثل «إين متساف»، وCrime Minister، وحركة «الجبهة الوردية»، وتنظيم «هتعورارنو» (استيقظنا)، وتنظيم «هيلم تربوت» (صدمة ثقافية)، وتنظيم «الكتلة ضد الاحتلال»، وتنظيم «ناشطون عرب ويهود ضد إخلاء عائلات فلسطينية من القدس العربية»، وحركة «الحصار على بلفور»، وحركات صغيرة أخرى.

كان تشكيل الحكومة التناوب، في أيار ٢٠٢٠، من بين الأمور التي ساهمت في تحويل الاحتجاجات إلى حالة ممأسسة، وهي الفترة التي رافقها أيضًا اقتناع بأن أزمة الكورونا ليست حدثًا عابرًا وإنما أزمة حقيقية لها تبعات صحية واقتصادية كارثية سوف تدوم طويلاً، إلى جانب عدم نجاعة سياسة مجابهتها. منذ ذلك الوقت، انضمت مجموعات من متضرري السياسات الرسمية في مواجهة الكورونا، ومجموعات أخرى تحتج، لكل منها ضد شأن يخصها. وبدأت حركة الاحتجاج تشهد تصاعدًا في حدتها ومثابرة في تجلياتها اليومية وازديادًا في رقعة انتشارها الجغرافي، وكذلك تنوعًا في المشاركين، حيث انضمت إليها أعداد كبيرة من الشباب الذين باتوا يشكلون القسم الأكبر من المشاركين. وشكّل الحضور الشبابيّ نقطة انعطاف في شكل الاحتجاجات، فقد تحولت مظاهرات

«الرايات السوداء»

أسست هذا التنظيم، ثم شاركت في قيادته، عالمة فيزياء من معهد وايزمان اسمها شيكما شفارتسمان برسلر وعمرها ٣٩ عامًا، وشقيقها يردين شفارتسمان. بدأ نشاط التنظيم بنشر فيلم قصير على شبكات التواصل الاجتماعي دعا فيه الأخوان شفارتسمان إلى الانضمام إليهما في قافلة سيارات تسير إلى الكنيست في القدس رافعة أعلامًا سوداء بهدف «إعادة الروح إلى بيت المشرعين»، حتى يتمكن من العودة إلى الإشراف على عمل الحكومة. وفي صفحته على الفيس بوك يعرف تنظم الرايات السواداء نفسه باعتباره «مجموعة من المواطنين والمواطنات المسؤولين والقلِقين على الديمقراطية في إسرائيل، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الجنس... هدفهم الحفاظ على ديمقراطية إسرائيل بروح وثيقة إعلان الاستقلال وقيمها». لذلك يستخدم الحراك شعار «إنقاذ الديمقراطية» للتعبير عن نفسه، ويُميّز أعضاؤه أنفسهم من خلال «الرايات السوداء» المُستخدمة في الاحتجاجات بالإضافة إلى ارتدائهم الزّي الأسود. يرفض ناشطو الحراك تعريف أنفسهم على أنهم حركة حزبية، مؤكّدين في الوقت نفسه أن الحراك يعتمد في تمويل أنشطته على تبرّعات الأعضاء والناشطين فقط، وفقاً لرواية الحراك.

كان تشكيل الحكومة التناوب، في أيار ٢٠٢٠، من بين الأمور التي ساهمت في تحويل الاحتجاجات في الشارع الإسرائيلي إلى حالة ممأسسة، وهي الفترة التي رافقها أيضًا اقتناع بأن أزمة الكورونا ليست حدثًا عابرًا وإنما أزمة حقيقية لها تبعات صحية واقتصادية كارثية سوف تدوم طويلاً، إلى جانب عدم نجاعة سياسة مجابهتها.

الاحتجاج إلى مظاهرات جماهيرية واسعة مصحوبة بضجيج هائل، ولم تعد مظاهرات هادئة مسالمة كما كانت. وتميزت أساليب الاحتجاج بكونها فردية مبتكرة تأخذ صفة المهرجانية أحيانًا إضافة إلى المظاهرات والاعتصامات والمسيرات بشكلها المألوف.[٦]

انتظمت المظاهرات أسبوعيًا في أيام الثلاثاء والخميس والسبت، وكانت الأعداد تزداد من أسبوع إلى آخر، في تل أبيب وقيساريا والقدس، وعلى الجسور الواقعة فوق الشوارع الرئيسية في جميع أنحاء البلاد. كما كان للاحتجاج عبر شبكات التواصل دور كبير. يلاحظ المتابع لموجة الاحتجاج الأخيرة ازديادًا في قوة هذه الشبكات وفاعليتها، وقد انضمت إليها مجموعات نشطة تنسق بين أعضائها عبر تطبيق الواتساب، وتعمل على مدار الساعة في تنظيم المظاهرات والاعتصامات في أماكن كثيرة ومتباعدة عن بعضها.

ساهمت قيود الحركة التي فرضت أثناء مواجهة الكورونا في تسجيل ارتفاع هائل في عدد المشاركين في الاحتجاجات، حيث قُدّر في أسابيع معينة بنحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص، توزعوا على مواقع عديدة، إضافة إلى مواقع الاحتجاج المعروفة – شارع بلفور، الجسور ومفترقات الطرق وغيرها.

قررت الحكومة في آب وأيلول ٢٠٢٠ مع بداية الموجة الثانية لانتشار عدوى الكورونا فرض إغلاق جديد اعتبارًا من ٢٥ أيلول، بحيث تم حظر الابتعاد عن البيت أكثر من مسافة ١٠٠٠ متر. ادعى المشاركون في الاحتجاجات والمعارضون لنتنياهو في الكنيست أن هذا الشرط جاء كي يمنع المظاهرات. هذا مع العلم أن التقييدات المفروضة لم تشمل مصادرة الحق في التظاهر تماشيًا مع ما كان يطالب به وزراء الليكود في ذلك الحين.

أدت القيود المفروضة على الحركة أثناء الإغلاق إلى تغيير في أسلوب الاحتجاج، حيث انطلقت مظاهرات عفوية داخل البلدات اليهودية المختلفة تماشيًا مع التعليمات المقيدة. أدى هذا التغيير إلى ارتفاع هائل في عدد المشاركين في الاحتجاجات، حيث قُدّر في أسابيع معينة بنحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص، توزعوا على مواقع عديدة إضافة إلى مواقع الاحتجاج المعروفة – شارع بلفور، الجسور ومفترقات الطرق وغيرها.[٧]

١.٢ دوافع الاحتجاج-: تعددت الأسباب والهدف واحد

تنوعت دوافع المشاركين في أنشطة الاحتجاج التي تزايدت أسبوعيًا، ووصل عددهم في بعض الأسابيع إلى عشرات الآلاف من المتظاهرين في المواقع المختلفة.

اشتملت دوافع المشاركين في حركة الاحتجاج ٢٠٢٠ على المطالبة بإقالة رئيس الحكومة نتنياهو بعد تقديم لوائح اتهام ضده بالفساد، والاحتجاج ضد المسّ بسلطة القانون عن طريق تشويه مؤسسات فرض القانون مثل النيابة والشرطة والمستشار القضائي للحكومة، والاحتجاج ضد الفشل في معالجة الأزمة الاقتصادية التي نشأت خلال فترة انتشار وباء الكورونا، إلى جانب احتجاج فئات مختلفة تضررت من الإغلاق العام والتقييدات مثل أصحاب المهن الحرة، والمطاعم، وقاعات الأعراس وغيرهم.

إضافة إلى هذه القضايا البارزة، تنوعت الفئات التي انضمت إلى الاحتجاجات المتواصلة، فقد أحضرت كل فئة

همومها وحملت شعاراتها بحيث باتت حركة الاحتجاج تشمل قضايا مثل حقوق المرأة، ومنع العنف ضد النساء، وسياسة خصخصة الغاز وتسويقه، وعنف الشرطة ضد الأثيوبيين، وغير ذلك من القضايا.

على سبيل المثال، كان هنالك ناشطون يُحركهم السعي إلى تحقيق العدالة التوزيعية والمساواة، وضرورة تقديم الدعم للفئات الضعيفة اقتصاديًا. وشارك آخرون على خلفية ما أسموه «خيانة» أحزاب كانت تُحسب في حينه على المركز، وعلى ما يُصطلح على تسميته في المعجم السياسي الإسرائيلي بـ «اليسار الصهيوني»، مثل حزب كحول لبان وحزب العمل، لناخبيهم، وانضمامهم إلى الائتلاف الحاكم مع الليكود وأحزاب الحريديم. وهناك من انضم من منطلق الدفاع عن البيئة ومنع التلوث وهي مسألة ترتبط في نظر الكثيرين بالسياسات النيولبرالية لحكومة نتنياهو. وقد عبرّت ناشطة بيئية من قيادات حركة الاحتجاج عن العلاقة بين الأمرين حين قالت إن المناصرين للبيئة يتظاهرون ويعتصمون أمام منزل أو مكتب نتنياهو كما يفعلون ذلك أمام المصانع الملوثة، ويعرقلون عمل شركات ضليعة في تلويث الجو والتربة (مثل مشروع كاتسا– خط أنبوب أوروبا آسيا) للتضامن مع مَن يعانون من التلوّث الذي تسببه مصانع تلك الشركات. في الوقت نفسه، يتظاهر مناصرو البيئة في شارع بلفور، أمام المنزل الرسمي لنتنياهو لأنهم مقتنعون بوجود علاقة وثيقة بين الجهاز السياسي الذي يخدم مصالحه بدل المواطنين؛ علاقة بين السياسة البيئية الهدّامة وبين الفساد. وتضيف الناشطة البيئية المذكورة أن نتنياهو هو مظهر لمنظومة مريضة، إنه يحكم منذ فترة طويلة ويقود سياسة هدّامة على المستوى الاقتصادي والبيئي.

من الملاحظ في هذا السياق أن المشاركين بدافع حماية البيئة يعزون الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى الحكومة الحالية وسياساتها، ويتظاهرون حيث يقيم نتنياهو إضافة إلى احتجاجاتهم أمام المصانع والمرافق المرتبطة بموضوع احتجاجهم، هذا بينما كانوا يكتفون في الماضي بالتظاهر ورفع الشعارات أمام مصانع ومشاريع ملوثة للبيئة، أو أمام البنوك، أو مؤسسة التأمين الوطني وما إلى ذلك. هذا يعني أنهم يرون أن سبب هذه الآفات هو السياسة النيولبرالية، ويتفقون على أنه يجب توجيه جهود الاحتجاج إلى إسقاطها وتغيير السياسات.[٨]

ويستطيع المتابع للشعارات المرفوعة بشكل متواصل في المظاهرات، أن يلاحظ أن من بين دوافع المحتجين أيضًا معارضة الاحتلال، تجسّد هذا الدافع في الاحتجاج على قتل قوات الأمن الإسرائيلي لفتى فلسطيني يعاني من مرض التوحّد يدعى إياد حلاق في القدس العربية في ٢٠ آذار ٢٠٢٠. وكان لهذا القتل وقع كبير على فئات مناصرة لحقوق الإنسان في الشارع اليهودي الإسرائيلي.[٩] كذلك لوحظ وجود مجموعة من المحتجين الأثيوبيين في حركة الاحتجاج في ٢٠٢٠ من الذين شاركوا في الاحتجاج ضد قتل شاب يهودي من أصل أثيوبي في سنة ٢٠١٩. ولا تغيب عن أنشطة حركة الاحتجاج في مواقع الاحتجاج الأساسية في القدس الغربية وتل أبيب مشاركة عدد من النشطاء العرب، خاصة من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحزب الشيوعي.

ويلاحظ أيضًا حضور نسوي كبير في حركة الاحتجاج، ليس فقط من حيث أعداد المشاركات، بل من حيث القيم وأساليب العمل. ويظهر ذلك أيضًا من خلال الشعارات العديدة والمتنوعة التي ترفع أثناء الاحتجاجات.[١٠]

وضمت حركة الاحتجاج أيضًا حضورًا لفئات من اليهود الشرقيين. لم تبدأ مشاركة متظاهرين شرقيين من بداية الاحتجاجات حين ساد الانطباع بأنها موجهة ضد نتنياهو واستمرار حكمه، و» أوضح أحد النشطاء الشرقيين أن الانطباع الذي سائد في البداية أن الاحتجاج شديد «البياض»، يندب الماضي ويحلم بالعودة إلى النخب القديمة، ويعتبر أن الليكود فقط هو سبب اللعنات التي حلّت بإسرائيل. كما كان هنالك انطباع يوحي باحتقار الشرقيين واعتبارهم السبب في وصول الليكود إلى الحكم».[١١] لكن الأمور بدأت تتغيّر ببطء، وكان هناك ارتفاع في عدد الشرقيين والشرقيات الذين أخذوا ينضمون إلى أنشطة الاحتجاج في كل أسبوع، على الرغم من الضغوط التي يتعرضون لها من خارج حركة الاحتجاج ومن داخلها.

ينظر أتباع اليمين ونتنياهو إلى الشرقيين المشاركين في الاحتجاجات على أنهم يقلدون الأشكناز ويريدون أن يتقربوا من الفئة السائدة في المجتمع، وأنهم يشعرون بأنهم مقربون من النخب الاجتماعية. يتحدث هؤلاء ويحللون اعتمادًا على سياسة الهوية، ويعتبرون أن الشرقيين لا ينتمون «جينيًا» إلى الفئات التي تقاوم اليمين في إسرائيل.[١٢]

ويتبيّن من تصريحات المتظاهرين والشخصيات المركزية في تنظيم الاحتجاجات أن من أبرز المواضيع التي دفعت الكثيرين إلى الانضمام إلى الاحتجاجات المتواصلة، كانت ممارسات الشرطة في تفريق الاحتجاجات والمسيرات، في كل أسبوع. ومن المعروف أن هذه الأساليب شملت ممارسة العنف، والتنصت المخابراتي ومحاولات توريط أبرز ناشطي الاحتجاج في مخالفات للقانون، وحتى استغلال انتشار وباء الكورونا لتفعيل أنظمة حالة طوارئ تمنع المظاهرات والاحتجاجات بصفتها مصدرًا لانتشار العدوى. هذا إضافة إلى العنف الذي ميّز عمل الشرطة ضد جميع الفئات ومن ضمنها من ليس لها أي صلة بالاحتجاجات، مثل مظاهرات الحريديم في القدس وبني براك، ومظاهرات الفلسطينيين في كافة المواقع. كان جهاز الشرطة خاضعًا لسيطرة مباشرة من الوزير أمير أوحانا، الليكودي المقرب من نتنياهو، وأشد المدافعين عن ضراوة، خلال فترة الاحتجاجات. وقد زادت قبضة وزير الأمن الداخلي على جهاز الشرطة خاصة وأنه لم يعين قائدًا عامًا للشرطة منذ سنوات بسبب خلافات داخل الحكومة حول المرشحين.[١٣] يشار إلى أن الثقة بجهاز الشرطة عامة تدهورت في السنة الأخيرة إلى مستويات دنيا (أنظر ادناه).

ادعى المتظاهرون على امتداد هذه الفترة أن الشرطة تنتهج ضدهم سياسة عدائية، وأن ممارساتها عنيفة باستمرار، كما كان ضباط الشرطة يشيعون أخبارًا عن شغب المتظاهرين وخططهم للإخلال بالنظام، وكان يتبين عادة أن الشرطة تعتمد على أخبار كاذبة ومزيفة للإساءة إلى الاحتجاج واتهام الناشطين بالفوضوية.

وجّه المتظاهرون اتهامات إلى ضباط الشرطة المشرفين على عملها خلال المظاهرات باللجوء إلى العنف في تفريق الاحتجاجات كي يتقربوا من وزير الأمن الداخلي، وبخاصة المرشحون منهم لمنصب القائد العام للشرطة. ومن المعروف أن الوزير أوحانا كان من المطالبين بمنع المظاهرات أمام منزل رئيس الحكومة، ولولا الموقف الصارم الذي اتخذه المستشار القضائي للحكومة، لكانت الشرطة منعتها استجابة لطلب الوزير أوحانا.[١٤]

١.٣ قيادة حركة الاحتجاج

من الصعب الإشارة إلى قيادة متبلورة لحركة الاحتجاج في سنة ٢٠٢٠. ثمّة عدد كبير من الشخصيات المركزية في المنظمات الصغيرة المنضمة إلى الحركة يحرك الأمور من وراء الكواليس بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي، لكنهم ليسوا إلا متظاهرين عاديين في الميدان، يحمل كل منهم الشعار الذي يؤمن به.[١٥] ويعتبر هذا أحد أسباب انتشار الاحتجاج واتساع انتشاره وتنوّع الفئات المشاركة فيه. كذلك الأمر بالنسبة للمنظمات المشاركة، إذ لا أفضلية للمنظمات الكبيرة والأقدم في الاحتجاج مثل منظمة «إين متساف» وCrime minister المؤلفة من قدامى حركة الاحتجاج ضد الفساد (من مدينة بيتاح تكفا)، وتنظيم «الرايات السوداء» التي انضم إلى صفوفها أفراد من كافة أنحاء إسرائيل، على المنظمات الأصغر حديثة الانضمام، لا من حيث تحديد البرامج والأجندات، ولا على المستوى الميداني أو الفكري.

كان الاحتجاج يُدار وفقًا للتطورات على أرض الواقع وتماشيًا مع رغبة الجمهور المشارك. لم تكن هنالك منصات وخطابات، وكان بمقدور أي مشارك أن يحمل مكبر صوت ويقود مظاهرة أو مسيرة الأمر الذي أفرز موجات احتجاج بدون قيادة مركزية. يكفي أن يقوم شخص بالإعلان عن تنظيم ما يسمونه حسب قاموس الاحتجاجات Event عبر إحدى شبكات التواصل لكي يتحول هذا الإعلان إلى محرك لنشاط قد يصل عدد المشاركين فيه إلى عشرات الآلاف.

ويفيد ناشطون مركزيون في حملة الاحتجاج أن غالبية العمل التحضيري والتجنيد لأنشطة الاحتجاج تجري بواسطة «الواتساب» وتطبيقات أخرى لإيصال الرسائل. ومن ضمن شبكات التنسيق كان هنالك مجموعات متخصصة لمهام معينة مثل مناقشة بعض المسائل المبدئية، وتنظيم سفريات للمتظاهرين إلى مراكز التجمع، وتوثيق ما يجري خلال الاحتجاجات، ومتابعة عنف الشرطة والدعم القضائي للمعتقلين وتمثيلهم أمام المحاكم، واستخدام الفن كوسيلة للاحتجاج. وكان هناك اجتماعات تنسيق بين ناشطين مركزيين مختلفين والتي كانت عبارة عن لقاءات مفتوحة لكل من يريد المشاركة. أما تمويل أنشطة الاحتجاج فيكون بواسطة تجنيد أموال وجمع تبرعات صغيرة من المتظاهرين. هنالك أيضًا مجموعة أخرى لتوحيد الاحتجاجات، هدفها وضع جدول زمني لتسلسل الأحداث، وتنظيم نقل المتظاهرين وما إلى ذلك، ويجري ذلك من خلال تبادل المعلومات المتوفرة لدى كل تنظيم للربط والتشبيك بين التنظيمات المختلفة وزيادة تأثير الاحتجاج. وأحيانا كانت الأنشطة الكبرى تشهد اقامة مقر قيادة ميدانية للتنسيق والتواصل بين المتظاهرين، دون آن يعني ذلك فرض إملاءات او برامج مركزية.

> لم تكن هنالك منصات وخطابات، وكان بمقدور أي مشارك أن يحمل مكبر صوت ويقود مظاهرة أو مسيرة، الأمر الذي أفرز موجات احتجاج بدون قيادة مركزية. يكفي أن يقوم شخص بالإعلان عن تنظيم ما يسمونه حسب قاموس الاحتجاجات Event عبر إحدى شبكات التواصل لكي يتحول هذا الإعلان إلى محرك لنشاط قد يصل عدد المشاركين فيه إلى عشرات الآلاف.

إن عدم مركزية الاحتجاج وتنوع مركباته حال دون وصم الاحتجاج والناشطين المركزيين فيه بصفات سلبية، حيث بات من الصعب استمالة بعضهم إلى طرف السلطة وتشويه سمعة آخرين أو زرع متعاونين مع الشرطة في صفوف القيادة. كان الناشط

البارز في حركة الاحتجاج هو المحامي جونين بن إسحق الذي تنبه استخدام الشرطة لهذه الأساليب في التعامل مع حركة الاحتجاج في ٢٠١١، عندما تمت استمالة إيتسك شمولي الذي انتهى به الأمر وزيرًا في حكومة نتنياهو–غانتس، بالإضافة الى الضرر الجسماني الذي لحق بالناشطة البارزة في حينه، وإحدى أبرز قائدات الاحتجاج دافني ليف.

يوجد إجماع بين المشاركين في الاحتجاج بأن لكل فئة موضوعاً يشغلها وتناضل من أجله، ولكنهم جميعًا يلتقون حول الفكرة القائلة إنه طالما استمر حكم نتنياهو لا يمكن التوصل إلى حل لأي مشكلة.

وفي كل الأحوال، يبدو أن هنالك إجماعًا بين جميع المشاركين في الاحتجاج بأن لكل فئة موضوعاً يشغلها وتناضل من أجله. ولكنهم جميعًا يلتقون حول الفكرة القائلة إنه طالما يستمر حكم نتنياهو لا يمكن التوصل إلى حل لأي مشكلة. وتقول ناشطة مركزية في الاحتجاج أن الفروق الأيديولوجية بين المجموعات كبيرة، ولكنهم يدركون أن هنالك مشكلة يجب معالجتها.

١.٤ ردود الفعل الرسمية والإعلامية على انطلاق حركة الاحتجاج

عادة، عندما تنطلق موجات احتجاج ذات طابع جماهيري، كما حدث في ٢٠١١ ويحدث منذ العام ٢٠٢٠ حتى اليوم، تحاول الجهات الرسمية ووسائل إعلامها التقليل من أهميتها، إذ يعتبرونها حدثًا طارئًا يقف وراءه بعض المتطرفين الفوضويين أو الطوباويين أو بقايا اليسار الراديكالي.

أشاعت أوساط اليمين منذ المراحل الأولى لحركة الاحتجاج الحالية أن الاحتجاج ليس حقيقيًا وصادقًا كما يصور نفسه، بل هو احتجاج مموّل من قبل منظمات وجهات لها مصالح وأهداف يخدمها الاحتجاج، مثل إيهود باراك أو حزب يئير لبيد أو «الصندوق الجديد لإسرائيل» (New Israel Fund). ومن الجدير بالذكر أن قوى «يسارية» عارضت حركة الاحتجاج في بداياتها، واعتبرتها منقطعة الصلة بالواقع، وأنها تخدم مصالح النخب القديمة وعودتها إلى الحكم.

قامت بعض وسائل الإعلام بالتعامل مع صور الاحتجاجات الحالية وأحداثها بانتقائية، كأن يتم انتقاء المشاهد التي تظهر الاحتجاج وكأنه موجة ضد استمرار حكومة نتنياهو وحسب وذلك على خلفية اتهامه في ثلاث قضايا فساد. هذه الانتقائية التي مارسها الاعلام أحيانا ساهمت في وسم الاحتجاج باعتباره لحظي وطارئ، وذو هدف محدّد محصور في أمر سياسي واحد. كذلك تشيع وسائل الإعلام صورة محدّدة للمحتجين وكأنهم مجرد مجموعات من الشبان فاقدي التجربة والخبرة والوعي السياسي الذين انتبهوا فجأة إلى ما يجري، بل أن بعضهم متأثر بتجربة حملات احتجاجية سابقة، وآخرون متأثرون بموجات احتجاجات متزامنة أو مشابهة في العالم. (وفي هذا شبه مع ما حدث في ٢٠١١، حيث أفاد كثير من التحليلات الأكاديمية والصحافية أن موجة الاحتجاج حينها تأثرت بمظاهرات الربيع العربي ونجاح الاحتجاج في قلب أنظمة عربية في تونس ومصر وغيرها).

ومع ذلك، كانت التغطيات الإعلامية مزعجة لنتنياهو الذي تبنى استراتيجية شعبوية في مهاجمة وسائل الإعلام ودورهـا فـي تغطية الاحتجاجات معتبـرًا إياها أداة في يد معارضيه. كما واتهم الصحف وقنوات التلفزيون بأنها تبرز أحداث الاحتجاج وتغطي المظاهرات تغطية مبالغًا فيها، ما جعلها تتحوّل إلى أدوات للدعاية الفوضوية المعادية لـه ولحكومتـه. وكان نتنياهـو يدعي دومًا أن قنـوات التلفزيون تضخم أعداد المحتجين، مسـتعملة أسـاليب دعاية لمعارضته. وأضاف أن دليل عدائية وسـائل الإعلام ضده هو السـكوت عن التهديدات لحياته وحياة أبناء عائلته من طرف شخصيات مركزية في حركة الاحتجاج،[١٦] وهي ادعاءات تبيّنَ عدم مصداقيتها بعد فحص الشرطة. وكان من ضمن ادعاءات المقربين من نتنياهو أيضًا أن إيرانيين زيفوا صفحات إسرائيلية على شبكات التواصل لدعم حركة الاحتجاج ضد نتنياهو بهدف إسقاط حكومته.[١٧]

من الجدير بالذكر، أن أوساطًا من اليمين بادرت إلى تنظيم مظاهرات لمؤيدي نتنياهو في مواقع الاحتجاجات نفسـها، اتسـمت بالعنف الجسدي ضد المشاركين في أنشطة الاحتجاج[١٨] الذين اتهموا بالخيانة. وفي أكثر من مـرة قامـت مجموعات من مؤيدي إحـدى فرق كرة القدم المشـهورة بعنصريتها (بيتار القـدس) بالاعتداء على المتظاهرين بالضرب.[١٩]

في الوقت نفسه، لجأ نتنياهو وحكومته، إلى أسلوب الترضيات والتسهيلات لإطفاء شعلة الاحتجاجات، كما حدث في احتجاجات ٢٠١١ (أنظر لاحقًا) عندما بدعوة شـخصيات بارزة في احتجاجات صغيرة بؤرية على اجتماعات في محاولة لإرضائهم وثنيهم عن المواصلة. وفي الاحتجاج الحالي حاول نتنياهو اسـتعمال الطريقة نفسـها، ممثلة بتوزيـع المنـح والمخصصـات أحيانًا للجمهور كلّه، وليس فقط للعاطلين عن العمـل، وعن طريق تخفيضات ضريبية، علـى الرغـم مـن تحذير المختصين بأن الأمر يثقل على خزينة الدولة ويزيد العجز بصورة كبيرة. لكن من المتوقع أن شـدة الأزمة ونتائجها الصعبة جدًا من ناحية، مع تضخم الحكومة وفشـلها وشخصية نتنياهو وقضايا فساده من ناحية ثانية، سوف يصعب على نتنياهو النجاح في أسلوب الترضية لإخماد الاحتجاج.[٢٠]

١.٥ بين احتجاج العام ٢٠١١ واحتجاج العام ٢٠٢٠

إضافة إلى ما تطرقنا إليه أعلاه حول التشابه والاختلاف بين حركة الاحتجاج في ٢٠١١ و٢٠٢١، سوف نلخص هنا مقارنة أجراها حول هذا الأمر البروفسـور مناويل طراخطنبرغ، وهو عالم اقتصاد إسـرائيلي وسياسي شغل عدة مناصب في الحقل الاقتصادي، وله صلة وثيقة بحركة الاحتجاج في سنة ٢٠١١، حيث عيّنه نتنياهو، في شهر آب ٢٠١١، ليرأس «لجنة التغيير الاقتصادي- الاجتماعي» (المعروفة باسـم لجنة طراخطنبرغ)، بهدف البحث عن حلول لضائقة غلاء المعيشة في إسرائيل. يقول طراخطنبرغ متطرقًا إلى دوافع الاحتجاج وأساليبه: «من بعيد، تبدو الاحتجاجـات واحـدة، ولكننـا إذا اقتربنا منها وتعمقنا في التفاصيل، نجد أن اليـأس الذي يعتري المحتجين ليس اليأس نفسه الذي كان، والشعارات ليست نفسها، كما أن الغضب العصي على الضبط ليس نفسه».[٢١] حسب رأيه، في ٢٠١١ كان الشعار الأساسيّ أو الموجّه «الشعب يريد عدالة اجتماعية»، أما في ٢٠٢٠، فأصبح مطلب العدالة

الاجتماعيــة ترفًــا ليــس هنالك من يحلم به، وحلت محله مطالب ذات ســقف منخفض، مثل ضمان أبســط مقومات الحياة. في ٢٠١١ كان المعطى الذي يقلق الناس هو ارتفاع أسعار البيوت، أما اليوم في ٢٠٢٠ فهو عدد المرضى الموصولين بأجهزة التنفس في المستشفيات، وفي بيوت المسنين، وفي بيوتهم المنهارة اقتصاديًا.[٢٢]

في فترة احتجاج ٢٠١١ كان الوضع الاقتصادي لإسرائيل على مستوى الكلي (macro) مزدهرًا إلى حد ما، وكانت نسـبة النمو الاقتصادي مرتفعة، على الرغم من أنه على مسـتوى الصغري (micro) كانت العائلات الشـابة تعاني من غلاء المعيشــة وضائقة في أســعار الســكن والسلع الأساســية.[٢٣] أما خلال احتجاجات ٢٠٢٠ فإن الأوضاع الاقتصادية العامة متردية جدًا والنمو الاقتصادي في أدنى مستوياته، نسبة البطالة عالية والعجز المالي في أعلى درجاته. تثقل هذه الصعوبات الاقتصادية كاهل سكان الدولة جميعهم، وتترك آثارًا سلبية على الأسر والأفراد جميعهم.[٢٤] وفي في ٢٠١١، كانــت هنالــك أجــواء متفائلة باقتراب حدوث انفراج بشــأن تحقيق العدالة الاجتماعية أخيرًا: «كان ثمة شــعور بأن جيل الشباب يأخذ مصيره بيده، ويحقق مكاسب في مجال سد الفجوات الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية عامة. أما اليوم فهنالك شعور باليأس والعجز والفقدان، على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية».

وعــن نتنياهــو نفســه كرئيس للحكومة في ٢٠١١ وفي ٢٠٢٠، يقول طراخطنبــرغ الذي عمل إلى جانبه إنه ليس الشخص نفسه. فبينما كان في ٢٠١١ يركز جهودًا لدفع الشؤون الأمنية والسياسية قدمًا، فأن نتانياهو اليوم يعتبر شــخص ملاحق قضائيًا، منقطع الصلة بالواقع، عنيف، يكرّس كل جهوده لهدف واحد فقط هو البقاء في الســلطة. تتضاعف خطورة شخص كهذا في ظل الأزمة الخانقة التي حلت على إسرائيل الآن.[٢٥]

١.٦ بؤرة احتجاجات أخرى- الحريديم في فترة الكورونا

بالتوازي مع بروز حركة الاحتجاج واتســاع أنشــطتها، ظهرت بؤرة احتجاجات وصدامات أخرى أنتجها واقع مواجهة وباء الكورونا، جرت وقائعها في أحياء وبلدات الحريديم. تعود أســباب التوتر الجديد مع إلى ما أشــاعته وســائل الإعــلام وبعــض الجهات الرســمية، فيما يتعلــق بالتجاهل المتعمــد للحريديم لخطط لتفــادي العدوى وذلك بســبب انصياعهم لقياداتهم الدينية التي لا تهتم بالكوارث الدنيوية، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المصابين بالمرض فــي أوســاط الحريديم بشــكل كبير فــي مدن مثل القدس وبني بــاراك وبيتار عيليت وغيرها وخلــق بالتالي صعوبة إضافية في السيطرة على انتشار العدوى في إسرائيل عامة. عزّز الارتفاع في وتيرة انتشار العدوى بين الحريديم وتصويرهم كمصدر لنشــر العدوى في تطور الخطاب العام المعادي للحريديم في المجتمع الإســرائيلي وفي أوساط العلمانيين خاصة، وتسبب برد فعل رافض ومناكف من جهتهم. وساهم هذا المنحى في قيام قوات الشرطة بالتعامل بعنف مبالغ فيه مع الحريديم واعتقال العشــرات.[٢٦] وقد اســتمرت هذه المواجهات فترات طويلة، لا ســيما في فترة الإغلاق الثاني، ما ألحق ضررًا بمســتوى التضامن الاجتماعي الذي كان ضعيفًا أصلاً، وعرقل المســاعي لتقريب المجتمع الحريدي من المجتمع الإســرائيلي عامة وتأقلم المجتمعين للعيش معًا. من الجدير بالذكر أن هذه المســاعي كانت تحقق بعضًا من أهدافها وإن كان ببطء متوقع.[٢٧]

أدت مواصلة التحريض على الحريديين (وعلى الفلسطينيين في إسرائيل) من طرف وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة، باعتبارهم أحد المصادر الرئيسة لانتشار العدوى، إلى زيادة التوتر بين قيادات الحريديين وبين الدولة.

من المهم الإشارة إلى أن الجمهور الحريدي ليس وحدة واحدة متجانسة تتصرف حسب تعليمات قيادة دينية مركزية، بل هناك تيارات ومدارس وقيادات دينية تختلف في تعصبها المذهبي وفي أساليب تعاملها، وفي درجة واقعية تعاملها. فمنذ بداية الخطوات العملية لمكافحة الكورونا كان هناك تفاوت في القيود المفروضة على التجمعات الحريدية وفي درجة استجابتها لهذه القيود، مثلاً، في ما يتعلق بالتعليم الديني في المدارس الدينية على اختلاف أنواعها وفي أماكن العبادة، لم يتم التشديد على الالتزام بالمخططات التي وضعتها الحكومة لمنع العدوى، في حين كان الالتزام أفضل في مجالات لا علاقة لها بالدين مباشرة.

أسباب عدم الالتزام بتعليمات وزارة الصحة مختلفة، فيما يلي أهمها:[٢٨]

١. أسباب دينية تتعلق بأهمية التعليم الديني، فمدارس تعليم التوراة والمدارس الدينية وأماكن الصلاة تشكل مركز حياة المجتمع الحريدي أينما وُجد، وتحظى بقيمية دينية وأخلاقية، حتى أن بعض التيارات الحريدية تعتبرها الأساس الذي يقوم عليه الوجود الاجتماعي. ولعل هذا الأمر تحديدًا هو ما جعل بعض أهم القيادات الدينية تصرح بأن مواصلة عمل هذه المؤسسات الدينية هي الطريقة الأفضل لمنع الوباء.

فرضت تعليمات وزارة الصحة لمنع العدوى ومجابهة الوباء قيودًا على نمط الحياة الديني وعلى الالتزام بتعاليم الشريعة وتأدية الفروض الدينية، وطلبت الامتناع عن الصلاة الجماعية في الكنيس والذهاب إلى حمامات الطهارة والمشاركة في طقوس دينية أخرى، الأمر الذي يعدّ انحرافًا وفق نمط الحياة الديني المتزمت لا يمكن قبوله، ما أدى إلى خروقات مستمرة وإلى صدامات حادة.

٢. أسباب متعلقة بالموقف من الدولة؛ فما زال المجتمع الحريدي يتصرف إزاء الدولة كمجتمع منغلق على نفسه ثقافيًا، مع درجة من العدائية والتشكك بمؤسسات الدولة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بفرض قيود على نمط الحياة الديني وعلى معاهد تعليم التوراة، كما حدث خلال انتشار الوباء. فالقيادات الدينية لم تتعامل مع هذه التعليمات باعتبارها خطوات للحفاظ على صحة الحريديين العامة. من ناحية ثانية، أدت مواصلة التحريض على الحريديين (وعلى الفلسطينيين في إسرائيل) من طرف وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة باعتبارهم أحد المصادر الرئيسة لانتشار العدوى، كما ذكرنا أعلاه، إلى زيادة التوتر بين قيادات الحريديين وبين الدولة.

٣. كان مستوى وعي الجمهور الحريدي بخطورة الوباء ووتيرة انتشاره أقل من مستوى الوعي لدى الجمهور الإسرائيلي عامة، لأن الجمهور الحريدي لا يستعمل بكثرى وسائل الاتصال الإلكترونية على أنواعها.

جعلت هذه الحقيقة صناع القرار في أوساط المجتمع الحريدي غير مطلعين على خطورة المرض والإحصائيات المتعلقة بانتشاره، ما ساهم في تعاملهم معه بشيء من الإهمال.

٤. صعّبت طبيعة الحياة الحريدية المتميزة بالاكتظاظ داخل البيوت والاحياء في مواجهة تفشي الكورونا، خاصة في ظل الانتقال إلى التعليم عن بعد. كما أن الفقر وعدم استعمال الإنترنت والهواتف الذكية في البيوت الحريدية، ولا سيما من طرف الأولاد، قد ساهم في أفشال عملية التعليم حسب تعليمات وزارة المعارف ووزارة الصحة وتقليل جودة التعليم. في المقابل، شاعَ أيضًا أن إغلاق المدارس الدينية للأطفال والشبان دفع بهم إلى الشوارع وإلى بروز أنماط سلوكية مرفوضة من قبل رجال الدين، وهو ما دفعهم إلى المطالبة بضرورة فتح المدارس الدينية بذريعة منع ضياع أبنائهم، الأمر الذي يتعارض مع القيود العامة.

يُضاف إلى هذا كلّه، أن فترة أزمة الكورونا كانت حلبة لتوتر داخلي بين القيادات الدينية التقليدية المتشددة التي تعتبر نفسها حارسة للماضي الحريدي الطهراني، وبين القوى الحريدية الأكثر عصرية التي تحاول الدفع باتجاه التأقلم مع متطلبات الحياة في المجتمع الإسرائيلي عامة. دفعت أجواء التوتر هذه القيادات التقليدية إلى التشديد على نمط الحياة الديني حتى لو أدى ذلك إلى التصادم مع الدولة.

الحاخام حاييم كانيفسكي (١٩٢٨-)

يُعرف بـ«وزير التوراة» أيضًا. ولد لعائلة مميزة من كبار الحاخامات وقادة المجتمع الحريدي. منذ العام ٢٠١٢ بدأ بالقيام بدور أكبر في قيادة الجمهور الحريدي، مع التركيز على الجمهور الليتواني وحزب «ديغل هتوراة»، وتُؤخذ استشارته في مختلف القضايا الخاصة بالمجتمع الحريدي، لكنه لا يتدخل في السياسة، ويُعتبر حاليًا الزعيم الروحي لحزب «ديغل هتوراة» ومرجعية دينية واسعة التأثير.[٣١]

١.٧ العلاقات بين الحريديم والمجتمع الإسرائيلي بعد الكورونا

يجمع الباحثون الخبراء المختصين في شؤون المجتمع الحريدي على أن الرفض العلني لمرجعيات دينية واسعة التأثير مثل الرابي كانييبسكي [٢٩] للأنظمة التي فرضتها الدولة لمجابهة الوباء لا يجب اعتباره عصيانًا مَدَنيًا. فما يبدو على أنه ظهور لملامح العصيان يمكن أن يتطور الى أسلوب عمل سياسي مقبول في المستقبل. أما في الوقت الحالي فإن الحريديين لا يريدون التمرد على الدولة، ولا يوجد في برنامجهم المستقبلي نيّة لذلك، بل أنهم، حسب الرأي السائد في إسرائيليقومون بدور أساسي في الحيز العام في إسرائيل، ولو من وجهة نظر دينية، ويتأقلمون مع ضرورات الحياة في مجتمع إسرائيل.[٣٠] مع ذلك، من المرجح أن تترك هذه الفترة شوائب فيما يتعلق بالعلاقات بين الحريديم وبين المجتمع الإسرائيلي عامة وبينهم وبين الدولة، تعرقل سيرورة التقرب بين هذه الأطراف.

٢. مؤشر الديمقراطية وتدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع

٢.١ مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية في العام ٢٠٢٠

يعتمد مؤشر الديمقراطية للسنة الحالية، على نحو استثنائي، على ٣ استطلاعات أجريت في فترات مختلفة بسبب تسارع الأحداث والتطورات التي رافقت أداء الحكومة في مجابهة وباء الكورونا ونتائجه الصحية والاقتصادية والاجتماعية. لعل المهم في نتائج مؤشر الديمقراطية للعام الحالي أنها تعكس ما يحدث في إسرائيل من تطورات على مستوى المجتمع وعلاقته بالدولة في حالات أزمات حادة لا علاقة لها بالحروب والأمن. فيما يأتي سوف نتطرق إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية داخل إسرائيل من خلال تلخيص نتائج المؤشر.[٣٢]

٢.٢ انخفاض في مستوى الثقة بمؤسسات الدولة

بناء على معطيات المؤشر في العام ٢٠٢٠، هنالك هبوط حاد في ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة مقارنة بالسنوات السابقة. وللمرة الأولى، يطال الهبوط مؤسسات كانت تحظى عادة بمستوى عالٍ من ثقة الجمهور مثل الجيش ومؤسسة رئاسة الدولة.

طرأ في السنة الأخيرة انخفاض ضئيل في مستوى الثقة بالجيش بين اليهود، إذ انخفض المستوى من ٩٠٪ في السنة الماضية إلى ٨٢٪ في سنة الكورونا، إلا أن هذا المستوى يبقى عاليا في الوقت الحالي. كذلك الأمر بالنسبة للأجهزة الأمنية الأخرى في الدولة كما تبيّن من استطلاع مؤشر الأمن القومي الذي أجراه معهد الامن القومي الاسرائيلي مؤخرًا، وفيه ظهر أن نسبة الثقة بالجيش وباقي أجهزة المخابرات بقيت مرتفعة نسبيًا، في حين كان هنالك تراجع في الثقة بالمؤسسات السياسية والقضائية وبالمحكمة العليا.[٣٣]

مؤشر الديمقراطية

مؤشر الديمقراطية هو مشروع بحثي يقوم به مركز «ويتربي» لأبحاث الرأي العام والسياسة في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية منذ ١٨ عامًا. حسب تعريف المعهد، فأن بحث «مؤشر الديمقراطية» يهدف إلى تقييم وضع الديمقراطية الإسرائيلية، ورصد تقييم المواطنين في إسرائيل لأداء مؤسسات الحكم ومدى ثقتهم بها، ومستوى التضامن الداخلي في المجتمع، وما هي التصدعات والتوترات الأبرز في أوساطه، وما هو وضع الديمقراطية في إسرائيل مقارنة بدول أخرى. هدف جمع المعلومات وتحليلها هو رصد نقاط القوة والضعف والعمل على تحسين أوضاع الدولة اليهودية باعتبارها دولة ديمقراطية

الشكل رقم (٩): ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة خلال العام ٢٠٢٠

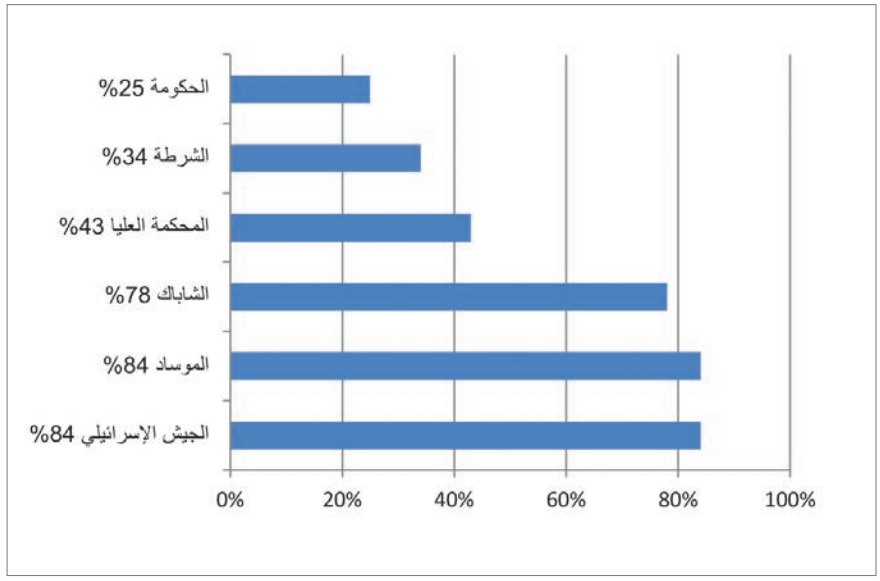

أمـا بالنسـبة لمنصـب رئيس الدولة، الـذي يعتبر عادة منصبًا رمزيًا يجسّـد تضامن المجتمع الإسـرائيلي، فقد انخفض مستوى ثقة الجمهور به من ٧١٪ في السنة الماضية إلى٦٣٪ ٦٦٪ في مؤشر ٢٠٢٠.

كمـا ان هنـاك انخفاض في الثقة بالمؤسسـات الرسـمية التي كانت تعتبر، في نظـر الكثيرين، حيادية من الناحية السياسية، وتخدم جميع المواطنين اليهود على الأقل بصورة متساوية والموضوعية ووفق المعايير المهنية، مثل الجهاز القضائي ممثلاً بالمحكمة العليا، والمستشار القضائي للحكومة والنيابة. فمثلاً، طرأ انخفاض على مسـتوى الثقة بمحكمة العدل العليا إلى نحو ٥٣٪ فقط. يشـار هنا إلى أن المحكمة العليا والجهاز القضائي عامة يشـهدان انخفاضًا متواصلاً في ثقة الجمهور، لا سـيما في السنوات الأخيرة، جرّاء الهجوم الذي شنته حكومات اليمين المتتالية على الجهاز القضائي برمته، لأسباب سياسية، وكذلك بسبب هجوم نتنياهو ومقربيه على الجهاز القضائي وتصويره وكأنه أداة سياسـية تخدم المعارضين لحكم الليكود، وذلك لأسـباب شخصية تتعلـق بملفات الفسـاد التي تـورط بها. وتوضح نتائج المؤشـر أن مسـتوى الثقة بهذه المؤسسـات متأثر بشـكل كبير ومباشر بالمواقف السياسـية. فعنـد فحص توزيع إجابات المسـتجوبين حسـب انتماءاتهم السياسـية، كانت هناك فروقًا كبيرة بين ثقة مناصريـن حزب «العمـل» وحركة «ميرتس» (وهم يُسـمون في القاموس السياسـي الإسـرائيلي بـ «اليسـار الصهيوني»)، وما بين ثقة المحسـوبين على معسـكر اليمين (ويشـمل هذا تيارات في أحزاب الوسط والليكود والأحزاب الدينية والقومية المتحالفة

سُجل انخفاض في نسبة من يعتبرون إسرائيل مكانًا يطيب العيش فيه. ففي حزيران ٢٠٢٠، عندما كان هناك تفاؤل بشأن اختفاء وباء الكورونا، أجاب ٧٦٪ من المستجوبين بنعم، لكن هذه النسبة تراجعت إلى ٦٤٪ في تشرين الأول. وسجل تراجع أيضًا في نسبة من يعتبرون أوضاعهم الشخصية جيدة أو جيدة جدًا (٦١٪) في مؤشر ٢٠٢٠ مقابل ٨٠٪ قبل سنتين.

معه). مثلاً، تنخفض نسبة الثقة بالمحكمة وبالجهاز القضائي في أوساط اليمين الإسرائيلي إلى ٣٨٪، وبين المتدينين القوميين إلى ٢٠٪، وبين المتدينين الحريديين إلى ٧٪. كذلك الأمر بالنسبة للمستشار القضائي للحكومة، حيث مستوى الثقة العام بهذه المؤسسة هو ٤٢٪، ينخفض في أوساط اليمين إلى ٣٣٪، ويصل في أوساط الحريديين إلى ١٥٪، وهذا متأثر في المقام الأول بقضايا فساد نتنياهو ومثوله أمام المحاكم. ولا تقتصر هذه الظاهرة على الجهاز القضائي وحسب. ويشير هذا الانخفاض في مستوى الثقة بمؤسسات الدولة لدى «اليمين» الى أن أتباعه يرون أن هذه المؤسسات منحازة أيديولوجيا، مما يحولها من مؤسسات حيادية إلى مؤسسات ذو دور في الحلبة السياسية. يشكل هذا الأمر خطورة كبيرة على استقرار أي نظام، لا سيما إذا جاء على خلفية تصدعات دائمة كما هو الحال في المجتمع الإسرائيلي.

وفي ٢٠٢٠، حظيت المؤسسات السياسية (الكنيست والحكومة والأحزاب) بأقل مستوى من الثقة، فمستوى الثقة بالحكومة هو ٢٥٪، وتراجع مستوى الثقة بالكنيست بشكل هائل بين شهري حزيران وتشرين الأول من ٢٠٢٠، مع الفشل في مجابهة موجة الكورونا الثانية، حيث انخفض من ٣٢٪ إلى ٢١٪، وانخفض مستوى ثقة الجمهور بالأحزاب من ١٧٪ في حزيران ٢٠٢٠ إلى ١٤٪ في تشرين الأول من السنة نفسها، وهو مستوى ثقة متدنٍ جدًا. أما مستوى الثقة بين المستطلعين العرب، فقد أظهرت مستويات ثقة أقل بشكل طفيف. أما مستوى الثقة بوسائل الإعلام، وهي تلعب دورًا بالغ الأهمية في تشكيل إدراك الفرد لما يدور حوله، فكان منخفضًا جدًا (٣٣٪ عند اليهود و٣٥٪ عند العرب).[٣٤]

انخفض مستوى ثقة الإسرائيليين برئيس الحكومة أيضًا بشكل حاد خلال العام ٢٠٢٠، متأثرًا بعدة عوامل، أبرزها أزمة الكورونا وإسقاطاتها على الصعيد الصحي والاجتماعي والاقتصادي. فعند المقارنة بين نتائج مستوى الثقة في نيسان ٢٠٢٠ ثم في الأسبوع الأول من حزيران ٢٠٢٠ ثم تموز ٢٠٢٠، نلاحظ انخفاضًا حادًا في الثقة برئيس الحكومة الذي قاد مسألة معالجة أزمة الكورونا على الأصعدة كافة، فقد انخفضت نسبة من يولونه الثقة من ٥٧,٥٪ في بداية نيسان إلى ٤٧٪ في حزيران، ثم إلى نسبة منخفضة جدًا وغير مسبوقة هي ٢٩,٥٪ في تموز. وبشكل عام، يتضح من الاستطلاعات المتأخرة التي أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بعد الصدمة التي تلقاها الجمهور خلال الموجة الثانية لانتشار الوباء، أن مستوى الثقة بالحكومة ورئيسها وبالمؤسسات الموكل بها معالجة أزمة الكورونا (مثل المسؤولين في وزارة المالية، ووزارة الصحة وغيرهم) قد انخفض بشكل ملحوظ. يتبين من قياس هذا المؤشر للمشاعر السائدة بين الجمهور (وليس المواقف) فيما يتعلق بالنجاح والفشل في معالجة أزمة الكورونا، أن خيبة الأمل، وبعدها الغضب، هما الشعوران الأبرز لدى الجمهور بكافة شرائحه.

وانخفض مستوى الثقة بالشرطة في الاستطلاعات الملحقة بمؤشر الديمقراطية إلى نحو ٤٣٪، أما في أوساط الحريديين فتنخفض هذه النسبة إلى ١٧٪ فقط، وهي نسبة منخفضة جدًا يمكنها أن تساهم في تفسير الصدام الدائم بين الشرطة والشارع الحريدي، لا سيّما في أيام الإغلاق خلال أزمة الكورونا.[٣٥]

الحريديم: تجاذب حادّ بين مركّب الديمقراطية ومركّب اليهودية. (إ.ب.أ)

وكان جهاز الشرطة الإسرائيلي قد تعرض لانتقادات لاذعة من أطراف مختلفة، سواء من الحكومة ورئيسها أو من المواطنين الذين اعتبروا الشرطة أداة تنفذ أوامر الليكود وسياسة الوزير أوحانا المقرب من نتنياهو في تعاملها مع حركة الاحتجاج. هذا طبعًا إضافة إلى الصورة التي أحاطت بالشرطة باعتبارها مسؤولة عن فرض إغلاقات الكورونا التي راح ضحيتها الكثيرون على المستوى الاقتصادي (أصحاب المصالح المقفلة.. إلخ).

حصلت الشرطة على تقييم سيء عن عملها في مواضيع شتى، ولكن التقييم الأسوأ الذي حصلت عليه كان في مجال مجابهة العنف داخل الأسرة، في المجتمع اليهودي. أما لدى العرب، فكان التقييم الأسوأ في مجال مجابهة الجريمة المنظمة. اعتبرت غالبية اليهود والعرب، وإن كان ذلك بتفاوت ملحوظ (٦٧٪ مقابل ٨٢٪ على التوالي)، أن الشرطة تواجه الإجرام في الشارع اليهودي بصورة جذرية أكثر من المجتمع العربي.[٣٦]

وأفادت نتائج استطلاع أكاديمي شامل أجرته باحثات من معهد علم الجريمة في الجامعة العبرية بتسجيل انخفاض حاد في مكانة الشرطة، وفي الثقة التي يوليها لها الجمهور، خلال فترة الإغلاق الثاني لمجابهة الكورونا. فقد انخفضت نسبة الذين يعتقدون أن عناصر الشرطة يعملون بنزاهة أثناء فرض أنظمة الطوارئ إلى ٣٨٪ فقط. وتؤكد الباحثات في استنتاجاتهن أن الموقف من الشرطة تدهور ليس فقط بسبب أدائها المتعلق بمواجهة الكورونا، وإنما أيضا نتيجة أدائها في أمور أخرى.

الجدول رقم (١٣): الموقف من أداء الشرطة الإسرائيلية في أثناء تفشي فيروس كورونا.

الموقف من جهاز الشرطة الإسرائيلية	أثناء الإغلاق الأول	أثناء الإغلاق الثاني
موافقون أن الشرطة اتخذت قرارات صحيحة تجاه المواطنين	٣٤٪	١٩٪
موافقون أن الشرطة تهتم بمستوى حياة المواطنين ورفاهيتهم	٤١٪	٢٦٪
موافقون أن الشرطة تتعامل بشكل متساوٍ مع المواطنين جميعهم	٢٤٪	١٦٪
موافقون أن الشرطة تتعامل معهم بشكل لائق وعادل	٣١٪	١٩٪

أما عن الفساد، فيتضح من المؤشر أن قرابة ٥٨٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن السلطة في إسرائيل فاسدة. أما إذا فحصنا توزيع الإجابات في أوساط اليهود، فالموقف الذي يعتبر السلطة فاسدة شائع جدًا في أوساط اليسار (٨٧,٥٪)، ثم في المركز (٧٤٪)، أما في اليمين فتنخفض النسبة إلى ٤٣٪.

الشكل رقم (١٠): الشعور بالانتماء للمجتمع الإسرائيلي وقضاياه بين العرب واليهود في العام ٢٠٢٠

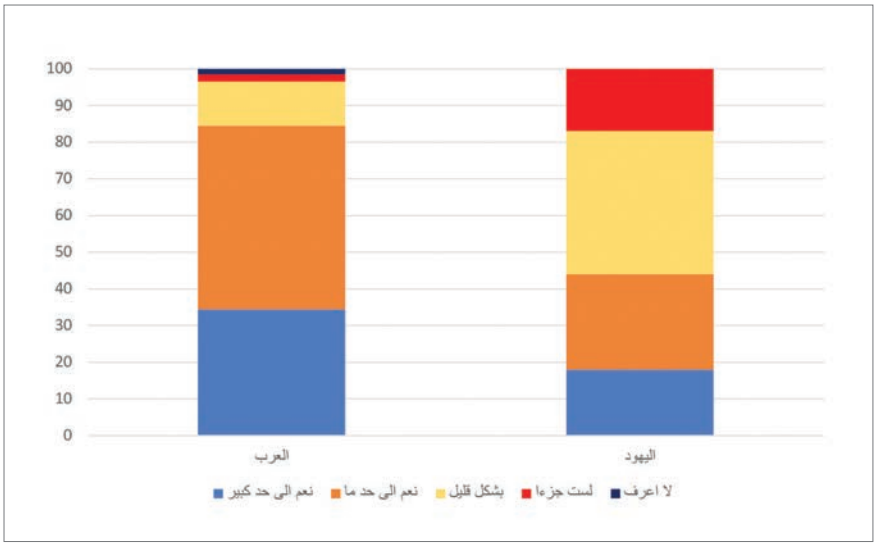

فيما يتعلق بالديمقراطية في إسرائيل، فقد صرح ٥٣٪ من الجمهور في إسرائيل أن هنالك خطراً يهدد الديمقراطية، وهو استمرار لموقف مشابه منذ سنوات سابقة. لكن ثمّة فرق بين اليهود والعرب فيما يتعلق بتقييمهم للخطر الذي يهدد الديمقراطية، فقد وجد المؤشر أنه في حين وافق ٥٠٪ من اليهود على المقولة بأن الديمقراطية في إسرائيل تواجه خطرًا شديدًا، وصلت هذه النسبة بين العرب إلى ٧٣٪.

أما فيما يتعلق بمسألة كون مؤسسات الدولة تتعامل بشكل ديمقراطي مع المواطنين العرب فقد تبين أن ٦٥٪ من

اليهود مقابل ٣٥٪ من العرب يعتبرون النظام في إسرائيل ديمقراطيًا تجاه المواطنين العرب. هنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة العرب الذين يعتبرون النظام ديمقراطيًا في تعامله مع العرب انخفضت بنسبة ١٠٪ في السنوات الثلاث الأخيرة. في ذات السياق، يَعتبر ٧٦٪ من المحسوبين على معسكر اليمين بأن النظام الإسرائيلي ديمقراطيًا تجاه العرب، مقابل ٥٩٪ من تيار المركز و٣٤,٥٪ من المحسوبين على ما يسمى «اليسار». يبيّن هذا التوزيع للأجوبة حسب التوجّه السياسي بشكل واضح أن هناك اختلافًا هائلاً في فهم الديمقراطية، وأن الموقف من الديمقراطية وتفسيرها هو شأن ذاتي.

من ناحية ثانية، كشف المؤشر عن أن نحو ٧٥٪ من العينة اليهودية صرحوا بأن القرارات المصيرية في شؤون السلام والأمن يجب أن تتخذ بأغلبية يهودية فقط. وإذا نظرنا إلى توزيع النسب لدى المستجوبين اليهود حول هذا الأمر فنجد أن ٨٧٪ من معسكر اليمين و٧١٪ من معسكر المركز يرون الأمر كذلك، في حين تنخفض النسبة إلى ٣٩٪ في معسكر ما يسمى اليسار الصهيوني.

وفيما يتعلق بالتوترات الأساسية في المجتمع الإسرائيلي، أظهر المؤشر أن التوتر بين اليمين وبين «اليسار» السياسي احتدم في السنوات الأخيرة حتى أصبح الأقوى منذ سنوات. فالخلاف بينهما اليوم لا يقتصر على الموقف من التعامل مع الاحتلال والاستيطان وحل القضية الفلسطينية بل يتعدى ذلك إلى الخلاف حول تعريف الديمقراطية والموقف من كل الشؤون الداخلية للمجتمع داخل إسرائيل.

الجدول رقم (١٤): التوتر الأهم في المجتمع الإسرائيلي حسب وجهة نظر الإسرائيليين المستطلعين في عينات «مؤشر الديمقراطية ٢٠٢٠- (بالنسبة المئوية).

التوترات	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
التوتر بين الشرقيين والغربيين (الأشكناز)	٣,٠	٣,٩	١,٤	٥,٥	٢,٧	٣,٤
التوتر بين المتدينين والعلمانيين	٢٠,٣	١٠,٣	١٠,٥	٢٤,٨	٢٢,٥	١٧,٥
التوتر بين اليمين واليسار السياسي	٨,٧	١٨,٤	٢٤,٠	٣١,٩	٣٧,٥	٣٨,٦
التوتر بين الأغنياء والفقراء	١٣,٢	١٢,٨	٨,٠	٥,٣	٤,٧	٨,٥
التوتر بين اليهود والعرب	٤٧,٩	٤٧,٠	٥٣,٠	٣٠,٣	٢٦,٧	٢٨,٤
لا أعرف/ يرفض الإجابة	٦,٩	٧,٦	٣,١	٢,٢	٥,٩	٣,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وفي صلة مع اتساع التصدع السياسي الأيديولوجي بين اليهود، يمكن أيضًا أن نفهم الفروق في إجابات المستجوبين على السؤال حول التوازن بين مركّب الديمقراطية ومركّب اليهودية في دولة إسرائيل، فقد أجاب ٤١,٥٪ من اليهود و٧٦٪ من العرب أن المركب الأول هو الطاغي. وإذا أخذنا إجابات الحريديين والمتدينين القوميين

من بين المستجوبين فسوف نرى بوضوح أن رأيهم مختلف، إذ يرى ٧٢٪ من الحريديين و٥٠٪ من المتدينين القوميين أن مركب الديمقراطية أقوى من مركب اليهودية.

وفي هذه السنة اسُجل انخفاض في نسبة من يعتبرون إسرائيل مكانًا يطيب العيش فيه. ففي حزيران ٢٠٢٠، عندما كان هناك تفاؤل بشأن اختفاء وباء الكورونا، أجاب ٧٦٪ من المستجوبين بنعم، لكن هذه النسبة تراجعت إلى ٦٤٪ في تشرين الأول. وسجل تراجع أيضًا في نسبة من يعتبرون أوضاعهم الشخصية جيدة أو جيدة جدًا (٦١٪) في مؤشر ٢٠٢٠ مقابل ٨٠٪ قبل سنتين.

بالنسبة لتقييم الوضع الاقتصادي لإسرائيل، هنالك انخفاض حاد فيمن يعتبرون الوضع جيدًا (٣٧,٥٪ في ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٥٠٪ في السنة التي سبقتها). وقال ٧٦٪ من المستجوبين أن إسرائيل تهتم بأمن مواطنيها، في حين أجاب ٣١٪ فقط إنها تهتم برفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية. جاء هذا طبعًا نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الإغلاقات المتكررة في فترة انتشار الكورونا، وقد رافق هذا التردّي شعور دائم بأن هنالك اقتساماً غير متساوٍ للهموم والأعباء الاقتصادية التي نتجت عن ذلك.

٢.٣ انخفاض مؤشر الديمقراطية يترافق مع أزمة ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة

تضح أزمة الثقة بين المجتمع الإسرائيلي والدولة من خلال مؤشر المناعة الذي يصدر سنويًا منذ سنة ٢٠١٧ عن كلية تل حاي بالتعاون مع قسم صحة الجمهور في جامعة تل أبيب[٣٧] . يذكر أن المؤشر يفحص جوانب أساسية، مثل الثقة بمؤسسات الدولة، مستويات القلق والاكتئاب العام، الروح المعنوية، المناعة الوطنية، المناعة الشخصية والشعور بالخطر.

ويشير مؤشر المناعة أن هنالك انخفاضًا حادًا في الشعور بالمناعة القومية والمناعة الشخصية، والثقة بالحكومة ورئيسها، وبنسبة الأمل بين الجمهور عامة (مع أن هذا بدأ يرتفع في بداية العام ٢٠٢١ بسبب حملة التطعيم الناجحة). واتضح من مؤشر المناعة أيضًا أن هناك ارتفاعًا واضحًا في نسبة الشعور بالتهديد الأمني، وفي مستويات القلق والاكتئاب الجماعي والشعور بالخطر.[٣٨]

وبعد انتهاء موجة الكورونا الأولى، ساد شعور بالتفاؤل بنهاية الأزمة. لكن حسب البروفسور شاؤول كمحي، مسؤول الاستطلاع السنوي لمؤشر المناعة، فأن الموجة الثانية للكورونا ألحقت ضررًا هائلاً بمستوى المناعة ومركباته المختلفة، مثل الثقة بالحكومة ورئيسها، وكذلك بمستوى الوطنية الذي يكون عادة في أعلى مستوياته، لا سيّما في أوقات الأزمات. ومن شأن انعدام الثقة بمؤسسات الدولة أن يهدد نجاحها في السياسات والخطوات التي تتبعها لمجابهة حالات الطوارئ لأنه يخلق شعورًا لدى المواطنين بأن الحكومة الحالية غير قادرة على الاهتمام بحاجاتهم وبمصالحهم فيضعف مستوى الالتزام بالتعليمات، وهو ما حدث في إسرائيل بالفعل في الآونة الأخيرة. وما زاد الأمر تعقيدًا هو انعدام نموذج القدوة الشخصية بين النخب الحاكمة، وانعدام الشفافية في بعض المشاريع التي تضعها الحكومة ورئيسها.[٣٩]

كما بيّن مؤشر المناعة أن الاستقطاب السياسي الاجتماعي وصل، خلال العام ٢٠٢٠، إلى مستوى غير مسبوق، وهو ما يثير قلق الكثيرين على المستوى الإسرائيلي في ما يتعلق بإمكانية استمرار إسرائيل كـ«دولة ديمقراطية»، وهذا دليل على شرخ اجتماعي غير مسبوق.

من بين الأدلة على أهمية ظاهرة تدهور الثقة هو أن مركز أبحاث الأمن القومي في إسرائيل، والمعروف بانشغاله بالتهديدات الأمنية الخارجية عادة، تطرق في هذه السنة إلى التطورات الداخلية التي عرضناها هنا كمصدر أساسي للتهديدات على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل (انظروا المزيد حول هذا الموضوع في فصلي الملخص التنفيذي والمشهد السياسي).[٤٠] ففي تقرير نشره هذا المركز في بداية ٢٠٢١ جاء أن عدم قدرة الحكومة على العمل هو من بين أخطر التهديدات التي تواجهها الدولة ومواطنوها. وجاء في التقرير أيضًا «أن إسرائيل تعيش الآن أزمة متعددة الأبعاد مستمرة منذ نحو سنة كاملة، تنضاف إلى الأزمة السياسية المتواصلة». «هذه الأزمة المعقّدة من شأنها أن تزعزع أسس الأمن القومي بمعناه الواسع، حيث أنها تؤدي إلى ضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها، ما ينعكس سلبا على عمليات اتخاذ القرارات وفقدان الجمهور لثقته بالحكومة».[٤١]

وصل الاستقطاب السياسي الاجتماعي خلال العام ٢٠٢٠ إلى مستوى غير مسبوق، وهو ما يثير قلق الكثيرين على المستوى الإسرائيلي في ما يتعلق بإمكانية استمرار إسرائيل كـ«دولة ديمقراطية»، وهذا دليل على شرخ اجتماعي غير مسبوق.

ويبين التقرير أيضًا أن الجمهور في إسرائيل قلق على مستقبله بسبب شؤون داخلية يعتبرها مصدر تهديد جدي أكثر من المخاطر الأمنية الخارجية،[٤٢] ربما لأن ثقته العالية نسبياً بالجيش وبأجهزة المخابرات تهدّئ من خوفه بشأنها. في المقابل يزداد القلق من انخفاض القدرات على مواجهة الأزمات الداخلية، مثل الفساد والانقسام الداخلي، أكثر بكثير من السنوات السابقة.[٤٣] فهنالك شعور بضرورة تغيير الأولويات، بحيث تصبح قضايا الاقتصاد والمجتمع على رأس الأولويات وقبل حسابات الأمن.[٤٤] وأخيراً، يورد تقرير معهد الأمن القومي معطيات تدل على تراجع في مستوى التضامن الداخلي في إسرائيل، وعلى اعتبار التوتر بين اليمين واليسار أشد التوترات حدة،[٤٥] على غرار ما توصل إليه مؤشر الديمقراطية كما ورد أعلاه، في حين لا تعتبر التوترات بين الحريديين والعلمانيين وكذلك بين العرب واليهود وبين الأغنياء والفقراء أسبابًا رئيسية في تراجع التضامن.[٤٦]

٣. تأثير وباء الكورونا على ازدياد الفقر واتساع الفجوات الاقتصادية الاجتماعية

في أعقاب صدور التقرير البديل عن معطيات الفقر في إسرائيل،[٤٧] ظهرت تقديرات بأن الأزمة الاقتصادية التي أنتجها الوباء مثل الفجوات الاقتصادية وارتفاع أعداد الفقراء سوف تثقل كاهل السكان لسنوات قادمة. هذه التقديرات تأتي على الرغم من النجاح في حملات تطعيم السكان، واكتشاف أساليب الوقاية من خطورة الوباء وسد النواقص التي ظهرت مع بداية انتشار الوباء مثل نقص في الأسِرّة في المستشفيات والآلات المساعدة على التنفس، ونقص القوى العاملة في المجال الطبي مثل الأطباء وطواقم التمريض. ترتبط هذا الظاهرة بالسياسات النيوليبرالية التي تتميّز بالتخلي عن الفئات ذات الدخل المنخفض وتنعكس بانكماش الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية وعلى الرفاه بشكل عام.

التقرير البديل للفقر

التقرير البديل للفقر في إسرائيل- هو تقرير يصدر عن منظمة «لتيت» منذ ١٧ عامًا، يتناول الاتجاهات المختلفة لموضوع الفقر والفقراء في إسرائيل، ويحاول أن يُقدّم معرفة مكمّلة لظاهرة الفقر وفهمها من خلال دمج البيانات التي يتم جمعها من مُتلقي المساعدات وجمعيات المجتمع المدني وعامة الناس بخلاف التقارير الإحصائية الأخرى.[٤٨]

ويقف وراء تفاقم الفقر في إسرائيل، إضافة إلى ما سبق، التراجع المطرد في مكانة الموظفين عامة، ولا سيما في القطاع العام، تراجع دور أجهزة الرفاه والصحة والعمل والسكن والتعليم، ما ينجم عنه إثقال كاهل الطبقة الوسطى والعمال والشرائح الضعيفة اقتصادياً. هذه السياسة النيوليبرالية التي تتبناها حكومة نتنياهو والتي تنطلق من الاقتناع بأن من شأن قوى السوق الحر أن تنظم قضية العدالة الاجتماعية، هي مصدر التفاوت الاجتماعي العميق الذي ازداد خلال سنة الأزمة ٢٠٢٠.

وما يعمّق الأزمة في إسرائيل هو عدم إقرار ميزانية للدولة نتيجة الصراعات السياسية بين الليكود وبين حزب كاحول لفان (أزرق أبيض) الشريك في الائتلاف الحاكم. ومن المعروف أن عدم إقرار ميزانية يمنع وضع سياسات مالية مستقبلية طويلة الأمد، وخطط استثنائية للتعامل مع صعوبات طارئة، كما حدث مع انتشار الوباء.[٤٩]

كما أن استمرار الإغلاقات، والارتفاع في أعداد المصابين بالكورونا، إضافة الى السياسة النيوليبرالية للحكومة، وغياب الميزانية المقرّة، أدى إلى تدهور حاد في دخل عائلات من الطبقة الوسطى التي تعتمد على المهن الحرة، خاصة التي تقوم على أفراد يعملون في مجالات غير حيوية مثل الخدمات السياحية وقطاع المطاعم والمقاهي والنظافة والصيانة في المرافق كافة (مئات الآلاف من العامين والعاملات).[٥٠]

من نتائج الفحص الذي أجرته منظمة «لتيت» [٥١] فإن فقدان مصدر الرزق الأساسي وارتفاع نسبة البطالة،[٥٢] في هذه الأزمة كما في الماضي، يدفع بالعائلات التابعة للدرجات الدنيا من الطبقة الوسطى إلى ما تحت خط الفقر الرسمي، ما يعني اضطرار أفرادها إلى التنازل عن بعض الحاجات الأساسية، وإلى الاضطرار إلى الاعتماد على مساعدات الأقارب وجمعيات الإحسان لسد حاجات أساسية.

يقدر تقرير الفقر البديل أن الأزمة الاقتصادية الحالية استطاعت خلال أقل من سنة أن تمحو نحو ٥ , ١٥٪ مما يعرف بالطبقة الوسطى في إسرائيل، وأن تدفع بعشرات آلاف العائلات إلى الدرجات الدنيا على سلم التدريج الاجتماعي– الاقتصادي، وأنه ليس من المضمون أن تعود هذه العائلات التي تأثرت بالأزمة وتحولت إلى عائلات فقيرة إلى وضعها السابق في وقت قريب. من ناحية ثانية، من المتوقع أن تتفاقم آثار الأزمة الاقتصادية خلال العام الحالي ٢٠٢١، وتصل إلى أوجها، حيث يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن ينتقل السوق إلى حالة ركود ستستمر سنوات.

ويقسم البحث الذي اعتمد عليه تقرير الفقر البديل الأسر في إسرائيل إلى ٦ مجموعات حسب المكانة الاقتصادية (أنظر الجدول أدناه). تم هذا التقسيم وفق الدخل، وحسب التقسيم المتبع في منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي OECD. وَجَدَ البحث أن أزمة الكورونا أدت إلى انخفاض في دخل كل هذه المجموعات بنسب متفاوتة. فالضرر

الذي لحق بدخل الأسـر ضمن الطبقة العليا كان قليلاً مقارنة بما لحق بأسـر الطبقات الدنيا. وكان الضرر الأكبر هـو ذلك الذي لحق بالطبقة الوسـطى التي تقلصت بنسـبة ٥ , ١٥٪، كما حصل انخفـاض في التدريج الاقتصادي لنحو ٢٩٪ من هذه الطبقة إلى التدريج الأدنى بدرجة واحدة على الأقل. كذلك انتقل ٨ , ٣٧٪ من الطبقة الوسـطى المنخفضة إما إلى الطبقة الدنيا أو إلى ما تحت خط الفقر.

وأفاد التقرير البديل أن ٦ , ٢٤٪ من العائلات في إسرائيل أصبحت تعيش تحت خط الفقر خلال أزمة الكورونا مقارنة بنحو ١٨٪ قبل اندلا ع الأزمة، أي بزيادة مقدارها ٦٪ من الأسـر عامة، مما يعني أنه حصل ارتفا ع بنسـبة ٣٠٪ في منسوب الفقر نفسه.

جدول رقم (١٥): تغييرات في حجم الطبقات الاقتصادية أثناء الأزمة (نسب تقريبية)-

بالاعتماد على تقرير الفقر البديل ٢٠٢٠، ص٢٤.

قبل الأزمة	الطبقة	خلال الأزمة
٩٪	الطبقة العليا	٨٪
١٤٪	الطبقة الوسطى الأعلى	١٢٪
٢٧٪	الطبقة الوسطى المتوسطة	٢٤٪
١٧٪	الطبقة الوسطى المنخفضة	١٥٪
١٤٪	الطبقة الدنيا	١٦٪
١٩٪	تحت خط الفقر	٢٥٪

ويعتبر تقرير الفقر البديل، الذي نورد معطياته هنا قبل الانتقال إلى تقرير الفقر الرسمي، أن مقياس الدخل الشهري يشكل مركبًا واحدًا فقط من مركبات الوضع الاقتصادي للأسرة، لذلك فهو غير كاف للدلالة على العوز الواقعي الحقيقي الذي تعاني منه الأسر الفقيرة، وعلى الأوضا ع النفسية الصعبة التي ترافق حياة الفقر. لذلك يقيس البحث الذي يعتمد عليه هذا التقرير الضائقة الاقتصادية بواسـطة مجموعتين إضافيتين من المؤشـرات، تتناول الأولى التنازلات الأساسية التـي تضطـر العائلات إلى تحملها جرّاء التدهـور في أوضاعها الاقتصادية، مثل التخلّي عـن اقتناء المنتجات الغذائية الضرورية، التنازل عن بعض العلاجات الضرورية أو عن شـراء أدوية، التأخير في دفع رسـوم وضرائب إلزامية، عدم القدرة على سـداد الديون، التنازل عن شـراء قرطاسية وأدوات تعليمية للأولاد، التوجه إلى أطراف خارجية (مؤسسات حكوميـة أو جمعيـات أهلية إلخ) طلبًا للعون.[٥٣] أما مجموعة المؤشـرات الثانية التي يتم التطرق إليها في البحث فتتناول المشاعر التي ترافق الأشخاص الواقعين في الضائقة الاقتصادية الصعبة، أي القابعين تحت خط الفقر.[٥٤]

فمثلاً، فيما يتعلق بقياس مجموعة المؤشرات الأولى وجد تقرير الفقر البديل أنه طرأ ارتفاع على هذه المؤشرات يعكس تفاقم الضائقة الاقتصادية.

الشكل رقم (١١): التنازل عن حاجات أساسية بين الإسرائيليين في أثناء تفشي فايروس كورونا خلال ٢٠٢٠

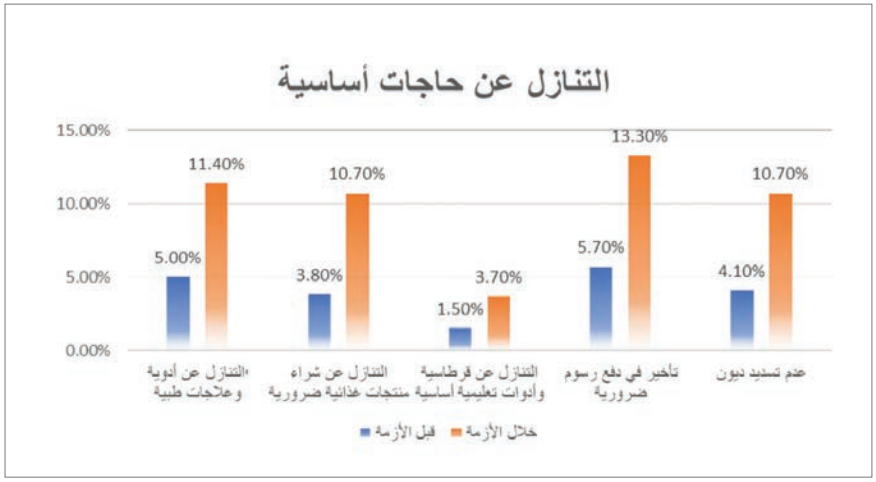

يستدل من البحث أن تدهور الأحوال الاقتصادية زاد نسبة احتياج ذوي الدخل المنخفض إلى الحصول على دعم من أطراف خارجية بنسبة ٧٠٪. كما تبين أن نحو ٢٤٪ من السكان في إسرائيل احتاجوا إلى دعم خارجي لكنهم لم يحصلوا عليه، إما لأنهم لم يتوجهوا إلى أي جهة أو لأسباب أخرى. ٢٣٪ من الأسر في إسرائيل أفادت أن وضعها الاقتصادي جيد الى ممتاز خلال فترة الأزمة. هذا مع العلم أن النسبة كانت ٤٥٪ قبل اندلاع الأزمة، ما يدل على حدتها واتساع تأثيرها.

الجدول رقم (١٦): تقدير للأوضاع الاقتصادية أثناء تفشي فايروس كورونا- بالاعتماد على معطيات تقرير الفقر البديل

الحالة الاقتصادية	قبل أزمة الكورونا	خلال أزمة الكورونا
وضع اقتصادي جيد جدًا	٩٪	٥٪
وضع اقتصادي جيد	٣٦٪	١٨٪
وضع اقتصادي يُحتمل	٤٢٪	٤٣٪
ضائقة اقتصادية غير حادة	١٠٪	٢٤٪
ضائقة اقتصادية حادة	٣٪	١٠٪

يقدر تقرير الفقر البديل أن نسبة الفقر بين الأسر في إسرائيل في سنة ٢٠٢٠ ارتفعت إلى ٢٩,٣٪ من الأسر (نحو ٨٥٠,٠٠٠) مقارنة بـ ٢٠,١٪ من الأسر (نحو ٥٨٢,٠٠٠ أسرة) قبل أزمة الكورونا، ما يعني انضمام ٢٦٨٠٠٠ أسرة جديدة إلى دائرة الفقر في أعقاب اندلاع الأزمة.

تقرير الفقر البديل: ارتفعت نسبة الفقر بين الأسر في إسرائيل في سنة ٢٠٢٠ إلى ٢٩,٣٪ من الأسر (نحو ٨٥٠,٠٠٠) مقارنة بـ ٢٠,١٪ من الأسر (نحو ٥٨٢,٠٠٠ أسرة) قبل أزمة الكورونا، ما يعني انضمام ٢٦٨٠٠٠ أسرة جديدة إلى دائرة الفقر في أعقاب اندلاع الأزمة.

كذلك، سُجل اتساع ملحوظ في ظاهرة انعدام الأمن الغذائي. تعيش ٦٥٦,٠٠٠ أسرة (أي بنسبة ٢٢,٦٪) في ظروف انعدام للأمن الغذائي في إسرائيل منها ٢٨٦,٠٠٠ في حالة انعدام حاد في الأمن الغذائي. قبل الأزمة كانت الأعداد ٥١٣,٠٠٠ و٢٥٢,٠٠٠ على التوالي، ما يعني أن نحو ١٤٣,٠٠٠ أسرة جديدة انضمت إلى الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي منها ٣٤,٠٠٠ عائلة جديدة تعاني من انعدام حاد في الأمن الغذائي. وأوضح التقرير ان ٨٠٪ من العائلات الفقيرة قبل أزمة الكورونا، أفادوا بأنهم فقدوا أماكن عملهم بسبب خطوات الوقاية من الوباء.

من جهة ثانية، يستدل من تقرير الفقر السنوي الرسمي الذي تصدره مؤسسة التأمين الوطني[٥٥] أن هنالك ١،٩٨٠،٣٠٩ نسمة يعيشون تحت خط الفقر في ٢٠٢٠ مقابل نحو مليونين في ٢٠١٩. وهذا طبعًا يثير الاستغراب، نظرًا للازدياد الحاد في نسبة البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، وارتفاع نسبة البطالة إلى ما يزيد عن ٢٠٪ مع اتساع في الفجوات الاجتماعية بين الفئات المختلفة وانخفاض ملحوظ في مستوى الحياة.

لفهم هذا المعطى، من المهم أن نوضح هنا أنه حصل، خلال سنة ٢٠٢٠، انخفاض حقيقي في مستوى الحياة في إسرائيل في ٢٠٢٠، ما أدى إلى انخفاض في خط الفقر الذي يحدد بمبالغ مالية للدخل.[٥٦] وعندما ينخفض خط الفقر، يقل عدد الفقراء حيث يعلو فوقه كل من كان دخلهم يراوح حول خط الفقر تمامًا،[٥٧] وبذلك يقل عدد الفقراء، لذلك يجب التعامل مع هذا المعطى ومع التقرير الرسمي عامة بتحفظ.. يشار هنا إلى أن التقرير الرسمي عن الفقر لسنة ٢٠٢٠ يعرض، لأول مرة، منظومتين من المعلومات عن الفقر في ٢٠٢٠ لضرورة التعامل مع التعقيدات التي أنتجتها أزمة الكورونا من ناحية، والتأخير في جمع المعلومات، وعدم استعانة التقرير، كما في كل سنة، بتقارير أخرى متخصصة تصدرها مؤسسات رسمية مثل دائرة الإحصاء المركزية، وكذلك بسبب تدخّل الدولة بشكل استثنائي في ضمان الدخل، وتقديم الهبات لجميع المواطنين، ودفع بدل بطالة أوتوماتيكي طويل الأمد لكل من أخرج من سوق العمل لإجازة غير مدفوعة الأجر. كذلك بسبب حصول انخفاض حقيقي في مستوى الحياة في إسرائيل في ٢٠٢٠ ما يؤدي إلى انخفاض في خط الفقر. تعتمد إحدى منظومتي المعلومات على ما طرأ على معطيات الفقر في الظروف غير العادية والتدخل الحكومي الاستثنائي، والثانية هي منظومة تقديرية بناءً على معطيات السنوات الأخيرة، وهي أقرب إلى الواقع.

أما إذا نظرنا إلى المعطيات التقديرية الأقرب إلى الواقع، التي سوف يبقى أثرها في السنوات القادمة، فسنجد أن أزمة الكورونا أدت إلى ارتفاع في نسبة انتشار الفقر بنسبة ٧٪، وإلى انخفاض ملحوظ في مستوى الحياة في ٢٠٢٠

بنسبة ٤,٤٪، مع العلم أن مستوى الحياة في إسرائيل شهد آخر انخفاض له في الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ٢٠٠٨,[٥٨] ولولا تدخّل الدولة بصورة استثنائية عن طريق المخصصات والهبات المذكورة لكانت نسبة الانخفاض ٢٣٪. كذلك، أدت أزمة الكورونا إلى اتساع الفجوات بين الفقراء والأغنياء بشكل ملحوظ، كما يستدل من الارتفاع الكبير في مؤشر جيني الذي ارتفع بـ ٧,٨٪ بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، مع العلم أن هذا المؤشر يعتبر مرتفعًا جدًا مقارنة مع معدله في دول الـ OECD، التي تنتمي إليها إسرائيل. والسبب الرئيس لهذا الارتفاع هو أن كثيرين ممن أخرجوا من سوق العمل كانوا عمالاً ذوي أجور منخفضة جدًا، ما يعني أن الفجوات بين الأغنياء والفقراء اتسعت بشكل كبير.

ما زال الفقر بين العرب وبين اليهود الحريديم أعلى بكثير من اليهود عامة. فعدد الحريديم الفقراء هو ٥٠٠,٣٩٦ نسمة، ويعود سبب الفقر بينهم إلى انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل للرجال، طلاب المعاهد الدينية. ووصل عدد الأولاد الحريديم الفقراء إلى ٢٩٦,١٦٧. فيما بلغ عدد الفقراء من العرب ٧٠٢,٨٣٢ نسمة، وعدد الأولاد الفقراء هو ٢٤٦,٣٩٧. يعود سبب الفقر لدى العرب إلى انخفاض نسبة النساء في سوق العمل، حسب تحليلات التقرير. ١٠,٧٪ من المسنين في إسرائيل هم من الفقراء.

وما زال الفقر بين العرب وبين اليهود الحريديم أعلى بكثير من اليهود عامة، فعدد الحريديم الفقراء هو ٥٠٠,٣٩٦ نسمة، ويعود سبب الفقر بينهم إلى انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل للرجال، طلاب المعاهد الدينية، ووصل عدد الأولاد الحريديم الفقراء إلى ٢٩٦,١٦٧. فيما بلغ عدد الفقراء من العرب ٧٠٢,٨٣٢ نسمة، وعدد الأولاد الفقراء هو ٢٤٦,٣٩٧. يعود سبب الفقر لدى العرب إلى انخفاض نسبة النساء في سوق العمل، حسب تحليلات التقرير. ١٠,٧٪ من المسنين في إسرائيل هم من الفقراء.

في سنة ٢٠٢٠ ساهمت مخصصات الأطفال ومخصصات البطالة في تخليص الكثيرين من الفقر، بشكل غير مسبوق، ففي حين كان إسهامها بنسبة ٢٪ بالمعدل السنوي، ارتفعت هذه النسبة في سنة ٢٠٢٠ إلى ٢٣,٦٪ من العائلات. خلّصت مخصصات الأطفال والمساعدات الحكومية في ٢٠٢٠ (٨٪) من العائلات من الفقر مقابل ٢,٦٪ من العائلات في ٢٠١٩.

يستنتج من التقرير الرسمي أن قياس الفقر حسب الدخل فقط لا يستطيع أن يعكس الأوضاع الحقيقية للفقر، فكما رأينا، كان هنالك تشويه في الصورة نتج عن انخفاض مستوى الحياة ومعه انخفاض في خط الفقر، ما أدى إلى أن كثيرًا من العائلات التي تعيش منذ فترة تحت خط الفقر وجدت نفسها فوقه فجأة على الرغم من أن دخلها انخفض.[٥٩] أو لم يحدث تغيير في حاجاتها، وفي الصعوبات التي تعاني منها. لذلك هنالك ضرورة للعمل حسب مؤشر فقر متعدد الأبعاد يتطرق إلى مستوى العوز في جوانب عديدة للحياة اليومية كما في مجال الصحة، السكن، التعليم، الأمن الغذائي، صعوبة مجابهة ما يترتب على غلاء المعيشة، وعلى صعوبات الأوضاع النفسية للفقراء، كما أوضحنا أعلاه.

إجمال

تعكس قراءة المشهد الاجتماعي في إسرائيل في العام 2020 وجود تصدعات اجتماعية تضاف إلى الأزمة السياسية (راجع المشهد السياسي الحزبي في هذا التقرير)، وتلقي بظلالها على الأزمة الداخلية في إسرائيل. فقد تحولت الاحتجاجات العفوية والمتفرقة ضد استمرار نتنياهو في الحكم على خلفية تهم الفساد الموجهة له، إلى حركات احتجاج واسعة.

وفي حين افترضت الحكومة أن إجراءات مكافحة تفشي الكورونا وما صاحبها من إغلاقات قد تحد من الضجيج الداخلي الذي نجم عن حركة الاحتجاج، فإنها وجدت نفسها أمام بؤر احتجاجية جديدة، هذه المرة في الأحياء الحريدية. فالحريديم الذين لم ينصاعوا لإجراءات الوقاية، نزلوا إلى الشارع ليتحدوا الشرطة والحكومة. زعزعت هذه الاحتجاجات التي أخذت طابعاً شعبياً ثقة الإسرائيلي بمؤسسات الدولة كما يظهر من نتائج مؤشر الديمقراطية.

الهوامش

١ تسفي زرحيا، «احتجاج الرايات السوداء: لإنقاذ الكنيست والديمقراطية، أدلشتاين، أشغِر الكرسي»، موقع *ككليست*، ٢٠٢٠/٣/١٩، http://bit.ly/3ceMzJ3، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٢ للمزيد عن الرايات السوداء انظر/ي أيضا عبد القادر بدوي، «احتجاجات الرايات السوداء في إسرائيل: البداية والوجهة»، المشهد الإسرائيلي، ٢٧ تموز ٢٠٢٠، مدار– *المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية*، https://bit.ly/3cFOZPHK، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٣ نيتسان فايسبرغ، «تعرفوا على قائدة احتجاج الرايات السوداء: عالمة فيزياء من معهد وايزمان، أم لخمس بنات»، موقع *Onlife*، ٢٠٢٠/٣/٢٦، https://bit.ly/3f4M-JV9، (، آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٤ دانييل دوليب، طال شليف، شلومي جباي، وإيلي أشكنازي، «نحو ألف شخص في احتجاج الرايات السوداء مقابل منزل رئيس الوزراء: الشرطة مجنّدة لصالح السلطة الحاكمة»، موقع *والا العبري*، 2020/6/27، http://bit.ly/3ccpRku، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٥ إيتاي يعقوب، «كيف تحولت المناديل الوردية إلى رمز الاحتجاج أمام منزل رئيس الحكومة؟»، موقع *Xnet*، ٢٠٢٠/٧/١٩، http://bit.ly/3cb9oNy، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠،).

٦ ينيف ياغنا ويوآف اتيئيل، «قافلة الغواصات في طريقها إلى المحكمة العليا؛ الرئيس السابق للشاباك: قيادة نتنياهو سامّة»، موقع *والا العبري*، ٢٠٢٠/١١/٢٨، http:// bit.ly/2NLpyUA، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٧ نيتسان شفير، «تجدّد المظاهرات في بلفور: ما يزيد عن ٢٠٠ ألف شاركوا في الاحتجاج على امتداد البلاد»، *غلوبس*، ٢٠٢٠/١٠/١٧، http://bit.ly/397Mipc، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٨ نوعا باسل، «لن تُبث الثورة عبر التلفزيون»، موقع *مكوكتس*، 27/12/2020، http://bit.ly/3lI65kj، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

٩ باسل، «لن تُبث الثورة عبر التلفزيون».

١٠ لي يارون، «فشل الرجال فاتركونا ندير الأمور: الصوت النسوي في الاحتجاج مركزي أكثر مما هو في العادة»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٧/٣١، http://bit.ly/2OXMEb7، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

١١ دينا كتوبيم وبريت يعكوبي، «خطوتنا الشرقية إلى داخل الاحتجاج»، موقع *مكوكتس*، ٢٠٢٠/٨/١١، http://bit.ly/3tNc8Xm، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٠).

١٢ كتوبيم ويعكوبي، «خطوتنا الشرقية إلى داخل الاحتجاج».

١٣ يهوشوع براينر، «بعد سنتين بدون قائد عام: التوتر يحتدم داخل قيادة الشرطة، ولا حل في الأفق»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٨/٣١، http://bit.ly/3lIOR60، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

١٤ متان فاسرمان وألون حخمون، «المستشار القضائي للحكومة تعقيبًا على تسجيل أوحانا: على الشرطة أن تتخذ قرارات دون أي اعتبارات غريبة»، *معاريف*، ٢٠٢٠/٧/٢٨، http://bit.ly/3sdQNWX، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

١٥ من هؤلاء أمير هسكيل من حركة «إين متسناف»، يشاي هداس من مجموعة Crime Minister، أوري نحمان من مجموعة «الحصار على بلفور»، شيكما شفارتسمان من «الأعلام السوداء»، المحامي غونين بن إسحق الذي يشرف على تنسيق الدفاع عن المعتقلين من المتظاهرين، روعي بيلغ من الاحتجاجات بشأن قضية الغواصات، الصحافية أورلي بارلين وغيرهم.

١٦ حاييم غولدتش، «أحد قياديي الاحتجاج في بلفور شبّه نتنياهو بهتلر: كان يتصرف مثلك»، موقع *Ynet*، ٢٠٢٠/١١/١٩، http://bit.ly/2OYeP9S، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٠).

١٧ رفائيلا غويخمان، «فيسبوك: أزلنا حسابات إيرانيةخدمت احتجاج الأعلام السوداء على شبكة التواصل». موقع *ذي ماركر*، ٢٠٢٠/١١/٦ https://www.themarker.com/technation/.premium-1.9293934 (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٢٨)

١٨ بار بيلغ ونير حسون، «عشرات الاعتداءات على متظاهرين، ولائحة اتهام واحدة: هآرتس تفحص التقدّم في التحقيقات»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/١٠/١٩، http://bit.ly/3s-8BNJL، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٢).

١٩ ألون حخمون، «محاولة دهس المتظاهرين في تل أبيب: من المتوقع أن تستأنف الشرطة ضد إطلاق سراح المتهم»، *معاريف*، ٢٠٢٠/١٠/٤، http://bit.ly/3vTBaWE، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٢).

وكذلك: مراسلو هآرتس، «أعضاء لافاميليا» هاجموا متظاهرين في حولون؛ إيقاف قاصرين للتحقيق في رش غاز مسيل للدموع»، *هآرتس* ١٥/١٠/٢٠٢٠. https://www.haaretz.co.il/news/protest2020/.premium-LIVE-1.9238087 (أخر مشاهدة في ٢٠٢١/٣/٢٨).

٢٠ تمار هيرمان، «احتجاج اجتماعي ٢٠٢٠»، *المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، ٢٠٢٠/٧/١٩، http://bit.ly/3d0LbJ0، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٤).

٢١ مناويل طراخطنبرغ، «بين احتجاج ٢٠١١ واحتجاج ٢٠٢٠: إنه ليس اليأس نفسه»، موقع *Ynet*، ٢٠٢٠/٧/١٥، http://bit.ly/3vQP5Nh، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٤).

٢٢ طراخطنبرغ، «بين احتجاج ٢٠١١...».

٢٣ هيرمان، «احتجاج اجتماعي ٢٠٢٠...».

٢٤ طراخطنبرغ، «بين احتجاج ٢٠١١...».

٢٥ المرجع السابق.

٢٦ لم تقتصر مشاعر العداء للحريديم على اعتبارهم مسؤولين عن نشر المرض بل، كما في كل أزمة في العلاقة بين المجتمع الإسرائيلي عامة وبين الحريديم، طفت على السطح الادعاءات نفسها التي تلومهم لأنهم لا يخدمون في صفوف الجيش ولا يدافعون عن الدولة، لا يعملون، يتصرفون كطفيليات تتغذى على حساب الآخرين، لا يساهمون في تطوير إسرائيل، متخلفون ثقافيًا، يتكاثرون بسرعة. ويتكاتفون ويتضامنون حتى عندما يرتكبون مخالفات جنائية للتغطية على انحراف الأوساط المتطرفة بينهم.

أنظر/ي: دان شفطان، «حريديم في إسرائيل: ما وراء الكورونا»، *بسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/١٠/١٩، https://bit.ly/3d04VfL، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٢٧ يقاس النجاح في تقريب المجتمع الحريدي من المجتمع الإسرائيلي عامة وفي تأقلم الحريديم مع حياة هذا المجتمع على مقاييس خدمة الشبان الحريديم في الجيش ومشاركة رجال الحريديم في سوق العمل ونسب التعليم العالي بين الحريديم للشبان والشابات، وما إلى ذلك.
عن التغييرات في المجتمع الحريدي في هذه المجالات وغيرها انظروا الكتاب السنوي عن المجتمع الحريدي الذي يصدر سنويًا عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وقد صدر كتاب سنة ٢٠٢٠ مؤخرًا: جلعاد ملاخ ولي كهنر، الكتاب السنوي عن المجتمع الحريدي في إسرائيل ٢٠٢٠ (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢٠).

٢٨ أساف ملحي، جلعاد ملاخ وشوكي فريدمان، «كيف يجابه الوسط الحريدي فيروس الكورونا؟»، *المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، ٢٠٢٠/٣/٢٦، https://bit.ly/2Pni4r2، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٢٩ وكان الحاخام كانييبسكي، الذي يعتبر مرجعية دينية واسعة التأثير، قد أوعز بفتح مئات من مدارس تعليم التوراة في جميع الأحياء والمدن التي يعيش فيها الحريديون في إسرائيل وعلى رأسها القدس وبني براك، وذلك أثناء الإغلاق الشامل الذي أعلنت عنه الحكومة في ظل الارتفاع الهائل لأعداد المصابين بالكورونا في البلاد وإغلاق جميع مؤسسات التعليم الرسمي.

٣٠ يديديا شتيرن، عصيان مدني ممأسس. *موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، ٢٠٢٠/١٠/٢٠، https://bit.ly/39oXXQP، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٣١ المصدر: يانكي باربر. «وزير التوراة: هكذا يتم اتخاذ قرارات الكورونا في منزل الحاخام كانيفسكي»، *غلوبوس*، ٢٠٢٠/١/٢٨، http://bit.ly/3tKT6kv، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٥).

٣٢ تمار هيرمان وآخرون، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٢٠ (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢٠)، https://bit.ly/2PhGsuv.

٣٣ تسيبي بسرائيلي وروتي بينس، «مؤشر الأمن القومي: بحث في الرأي العام ٢٠٢٠–٢٠٢١»، *معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي*، INSS، 2021/1/6، https://bit.ly/3lEDH2q، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٣٤ هيرمان وآخرون، مؤشر الديمقراطية، ٥٢.

٣٥ جاي لوريا، "الكورونا حطّمت ثقة الجمهور بالشرطة"، *المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، ١٢/١/٢٠٢١.

٣٦ الجامعة العبرية في القدس، «بحث جديد في قسم علم الإجرام: انخفاض حاد في مكانة الشرطة لدى الجمهور خلال الإغلاق الثاني»، *الجامعة العبرية*، ٢٠٢٠/١٠/١٧، https://bit.ly/2PkQ5IQ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٣٧ شاؤول كمحي، هداس مرتسيانو، يوحنان إيشل، بروريا عديني، المناعة في زمن الكورونا: تقرير بحثي (تل أبيب: *جامعة تل أبيب وكلية تل حاي*، ٢٠٢٠)، https://bit.ly/3vRIWQY، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٣٨ كمحي وآخرون، المناعة في زمن الكورونا.

٣٩ المرجع السابق.

٤٠ يسرائيلي وبينس، «مؤشر الأمن القومي.»

٤١ المرجع السابق.

٤٢ يبيّن التقرير أن ٣٩٪ من الجمهور قلقون أكثر من التهديدات الاجتماعية في إسرائيل مقابل ١١٪ من التهديدات الأمنية، في حين أجاب ٤٢٪ أنهم قلقون من التهديدين بالدرجة نفسها.

٤٣ عن قدرة إسرائيل على مواجهة التحديات التي تواجهها، أجاب ٣٦٪ فقط أنها ستنجح في مجابهة الفساد في الجهاز السلطوي و٣٨٪ قالوا إنها سوف تنجح في مجابة التقطّب بين المركبات المختلفة للمجتمع الإسرائيلي. هذا في حين عبّرت الأغلبية عن أن إسرائيل سوف تنجح في مجابهة المخاطر الأمنية والدولية.

٤٤ ٧٢٪ من الجمهور يعتبرون أن هنالك ضرورة لتغيير ترتيب الأولويات في الدولة بحيث تصبح القضايا الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول من حيث الأهمية فوق ميزانية الأمن.

٤٥ ٦٠٪ اعتبروا أن التوتر بين اليمين واليسار هو العامل الأساسي لتراجع الشعور بالتضامن، في حين اعتبر ١٤٪ أن التوتر بين الحريديين والعلمانيين هو السبب، ١١٪ قالوا إن التوتر بين الأغنياء والفقراء هو سبب التراجع، ٨٪ أشاروا إلى التوتر بين العرب واليهود و٧٪ اعتبروا الصراع الإسرائيلي الفلسطيني سبب تراجع التضامن.

٤٦ ٧٥٪ من الجمهور يرى أن هنالك تراجعاً في منسوب التضامن الداخلي، حسب تقرير INSS.

٤٧ منظمة لتيت، واقع مُعرقل: تقرير الفقر البديل رقم ١٨– إسرائيل ٢٠٢٠، *الموقع الرسمي لمنظمة لتيت*، 2020، https://bit.ly/3tZD4Ub، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٤٨ المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة لتيت على الشبكة، https://www.latet.org.il/.

٤٩ لي برون، «تقرير: ارتفع عدد العائلات الفقيرة في إسرائيل بنحو ربع مليون عائلة من انتشار الكورونا»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٧/١٩، http://bit.ly/3cVobLG، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/١٠).

٥٠ دفنا برملي عولان، «انتهى الإغلاق الثالث، لكن ٥٧١ ألف شخص أغلبهم في إجازات غير مدفوعة الأجر ما زالوا عاطلين عن العمل»، *غلوبس*، ٢٠٢١/٣/٩، http://bit.ly/3siPEgE.

٥١ منظمة إسرائيلية مستقلة وغير ربحية تسعى للحد من الفقر وخلق مجتمع أكثر عدلاً من خلال مساعدة السكان المحرومين وتحفيز المجتمع المدني على العطاء وقيادة التغيير في الأولويات القومية، وتقوم المنظمة منذ سنوات بإصدار التقرير البديل للفقر في إسرائيل بشكل سنوي. انظر *موقع المنظمة على الشبكة*: http://bit.ly/3sfOPVJ.

٥٢ كانت الخطوات الوقائية التي اضطرت حكومة إسرائيل إلى اتخاذها بهدف مواجهة وباء الكورونا قد دفعت بنحو مليون شخص إلى ترك عملهم في فترات معينة من ٢٠٢٠، إما بالخروج إلى إجازة اضطرارية غير مدفوعة الأجر، أو إلى الخروج نهائيًا من سوق العمل، حيث أعلنت آلاف أماكن العمل عن إغلاق مؤقت أو دائم. مثلا في شهر ٢٠٢١/١ كان العدد ٨٥٦ ألفًا، حسب طلبات البحث عن العمل التي قدمت إلى التأمين الوطني. أنظر/ي: دفنا برملي عولان، «عدد العائدين إلى العمل خلال شهر كانون الثاني هو الأكثر انخفاضًا منذ بداية الأزمة»، *غلوبس*، ٢٠٢١/٢/٢٣، http://bit.ly/3vQJVkq، (آخر مشاهدة٢٠٢١/٠٣/٠١).

٥٣ منظمة لتيت، «واقع معرقل، تقرير الفقر البديل ٢٠٢٠»، *موقت لتيت*
https://www.latet.org.il/upload/files/16074106265fcf23c27d249266981.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٢٨)

٥٤ UNECE, Guide on Poverty Measurement (New York and Geneva: United Nations 2017), p 12-21.

٥٥ ميري أنبلد، أورن هيلر، لاهف كرادي، نيتسا كسير، مستوى الحياة، الفقر والفجوات في الدخل ٢٠١٨–٢٠١٩، وتقديرات لسنة ٢٠٢٠ (القدس: مؤسسة التأمين الوطني، ٢٠٢١).

٥٦ أما مقياس خط الفقر المعتمد في إسرائيل فيقاس بالدخل، ويعادل خط الفقر الدخل الذي يساوي ٥٠٪ من متوسط الدخل الشاغر للعائلة، ويعني متوسط الدخل الشاغر للعائلة (الدخل من العمل والعقارات والأرباح المالية بعد خصم الضرائب المباشرة، وإضافة دفعات التحويل) الذي يتقاضى نصف العائلات ما يضاهيه أو يزيد عنه والنصف الثاني العائلات أقل منه. وهذا ما يجعل خط الفقر متغيرًا ومتأثرًا من مستويات الدخل في الدولة ومن مستوى الحياة.

٥٧ يقف خط الفقر في ٢٠٢٠ عند ٢٤٠٣ شيكل لدخل الفرد مقابل ٢٥١٤ شيكلا في ٢٠١٩ و٢٤٦٧ شيكلا في ٢٠١٨.

٥٨ يورد تقرير الفقر الرسمي أيضًا أن مستوى الحياة في إسرائيل كان يرتفع في كل سنة، منذ ٢٠١٢، بمعدل ٣,٤٪ سنويًا، ولذلك فإن مستوى الحياة في ٢٠٢٠ يقل بنحو ٨٪ عما كان يجب أن يكون لولا ما سببه الوباء.

٥٩ المساعدات الاستثنائية التي قدمتها الحكومة لمجابهة آثار أزمة الكورونا خلقت وضعًا غريبًا فيه أن العشر الأدنى على سلم الأعشار للتدريج الاقتصادي الاجتماعي لم يتضرر من حيث الدخل، لا بل إن دخله ارتفع بنسبة ١٠٪ بتأثر كبير من الهبات التي قدمتها الحكومة ومن باقي المخصصات. الأعشار ٤–٧ أي الأعشار الوسطى تضرروا بشكل جدي من حيث مستوى حياتهم بعد أن انخفض دخلهم بنسبة ٤٪ – ٦٪، حتى بعد تلقي الدعم الحكومي. حول هذا الأمر، يدل تقرير الفقر الرسمي على أن المتضررين الأساسيين من الأزمة الحالية هم المحسوبون على الطبقة الوسطى. أنظر/ي: جاد ليئور، «مليونان تحت خط الفقر في ٢٠٢٠: ارتفاع في الفجوات، إلا أن عدد الفقراء انخفض– لأن خط الفقر تغيّر»، Ynet– الموقع الإلكتروني لصحيفة *يديعوت أحرنوت*، 21.1.2021، http://bit.ly/3fefIFQ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

الفلسطينيون في إسرائيل

همّت زعبي

تحت المجهر

■ الانشقاق داخل القائمة المشتركة، والذهاب إلى الانتخابات في آذار ٢٠٢١ بقائمتين ■ تقلّص التمثيل العربي في الكنيست إلى ٦ مقاعد للقائمة المشتركة، إضافة إلى ٤ للقائمة العربية الموحدة ■ «الموحدة» تقود نهجًا جديدًا لا يستثني إمكانية التعاون مع اليمين ونتنياهو ■ جائحة الكورونا تُفاقم المعاناة الاقتصادية والصحية للمجتمع العربي ■ الجريمة المنظّمة والعنف يصلان إلى مستويات قياسية تهدد النسيج الاجتماعي العربي.

تظاهرة في أم الفحم مطلع آذار ٢٠٢١: أعلام فلسطينية، وشعارات ضد الجريمة المنظمة وتعامل الشرطة الإسرائيلية معها. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

سجل عدد ضحايا الجريمة المنظمة ارتفاعًا بوتيرة قياسية ليصل ١١٣ قتيلًا خلال ٢٠٢٠.

يَعتبر المجتمع العربي جهاز الشرطة متواطئًا بشكل كامل مع الجريمة المنظمة، لذا بدأ تنظيم مظاهرات وحراكات واسعة ضد تمييز الدولة بشكل عام، وقصور جهاز الشرطة بشكل خاص.

تلامس الخطة الحكومية لمواجهة الجريمة المنظمة داخل المجتمع العربي ظاهر المشكلة ولا تعالج دوافعها الحقيقية، وعليه، تتسع رقعة الحراكات الشعبية الشبابيّة ضد الجريمة المنظمة.

يساهم الاعتماد المتزايد على السوق السوداء، والمنافسة المتزايدة بين منظمات الإرهاب على الموارد في السلطات المحليّة، في ارتفاع معدل الجريمة المنظمة.

تؤثر الكورونا على المجتمع العربي أكثر من غيره بسبب السياسات التمييزية وضعف البنية التحتية في مجال الاقتصاد والصحة والتعليم.

تفاقمت نسب البطالة في المجتمع العربي جراء إغلاقات الكورونا، واستجدت تحديات حقيقية للمصالح الاقتصادية العربية الصغيرة، فازداد الاعتماد على السوق السوداء لسد الحاجات المالية بسبب شروط القروض الرسمية البنكية.

تفاقمت الأزمات في القائمة المشتركة بسبب خلافات تتعلق بالاستراتيجيات السياسية وطبيعة «الخطوط الحمراء» الممكن اجتيازها أثناء الممارسة السياسية، ما انتهى إلى انشقاق القائمة العربية الموحدة (الحركة الإسلامية – الشق الجنوبي).

لا تمانع القائمة العربية الموحدة من التنسيق مع حزب الليكود اليميني حول قضايا مدنية تخص المجتمع العربي.

انخفاض التمثيل العربي في الكنيست من ١٥ عضوًا/ة في انتخابات آذار ٢٠٢٠ إلى ١٠ مقاعد فقط، موزعة بين القائمة المشتركة (٦ مقاعد) والقائمة العربية الموحدة (٤ مقاعد).

مدخل

سنرصد في هذا الفصل أهم القضايا التي شكلت المشهد الفلسطيني في الداخل، ونتتبّع إسقاطاتها وأبعادها من خلال التوقف عند ثلاثة محاور مركزية، هي: الجريمة المنظمة وتفاقم العنف وتأثيرهما على الأمن الشخصي والمجتمعي. جائحة الكورونا وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي ومساهمتها في زيادة الجريمة المنظمة، وأخيرًا، الأزمة السياسية وإرهاصاتها على المشهد السياسي في الداخل، وانعكاسها على القائمة المشتركة والتمثيل العربي في الكنيست.

١. الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطيني في الداخل

١.١ العام ٢٠٢٠ هو الأقسى من حيث عدد الضحايا

الجريمة والعنف يتصدران القضايا التي تقلق المجتمع الفلسطيني في الداخل وتهدّد نسيجه الاجتماعي. وتشير معطيات مركز «أمان- المركز العربي لمجتمع آمن» أن العام ٢٠٢٠ كان عامًا دمويًا وصل عدد ضحايا العنف والجريمة فيه إلى ١١٣ عربيًا. واعتبر تقرير «أمان» أن منطقة المركز كانت الأكثر دموية؛ إذ قتل فيها ٥٥ شخصًا، وكان شهر كانون الأول الأكثر عنفًا، حيث قتل فيه ١٧ شخصًا. وبحسب معطيات المركز، قُتل ٤١ شخصًا (أي نحو ٣٦٪ من الضحايا) على خلفية جريمة منظمّة، و١١ (نحو ١٠٪) على خلفية عنف أسري و٢٦ (٢٣٪) على خلفية انتقام أو ما يسمى بجرائم الثأر.[١]

الشكل رقم (١٢): عدد ضحايا الجريمة والعنف من الفلسطينيين في الداخل (٢٠١٧- ٢٠٢٠)
بناء على دراسة جمعية «بلدنا».

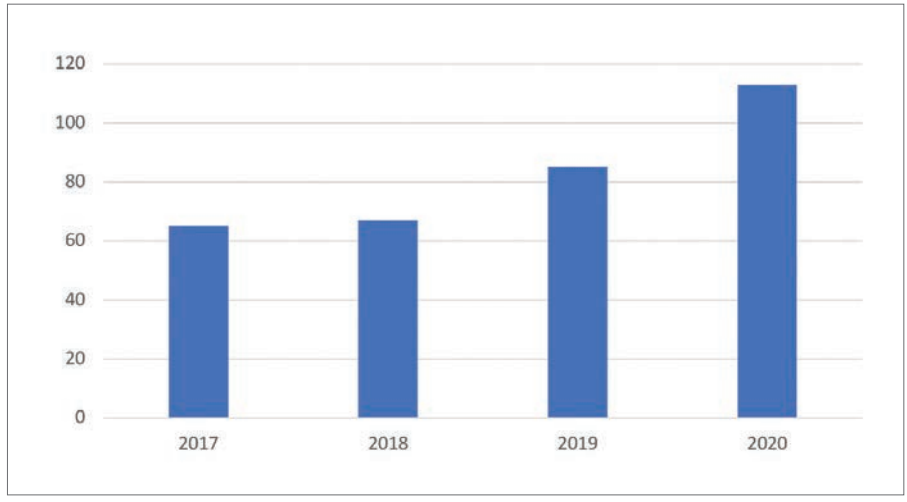

تشير دراسة لجمعية الشباب العرب – «بلدنا» أجريت بالتعاون مع جامعة كوفنتري في بريطانيا حول ضحايا جرائم القتل بين السنوات ٢٠١١–٢٠١٩، إلى وجود ارتفاع مستمر ومقلق في جرائم القتل؛ فمعدّل جرائم القتل السنوية في المجتمع الفلسطيني هو ٦٤ جريمة، وهو عدد مرتفع جدًا مقارنة مع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أو مع المجتمع الإسرائيلي اليهودي. فعند مقارنة معطيات العام ٢٠١٨، يتضح أن عدد القتلى من مناطق ١٩٤٨ كانت ٦٧ قتيلاً، مقابل ٢٤ قتيلًا في الأراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، مع الإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في هذه المناطق هو ضعف عددهم في الداخل. ووصل عدد القتلى لدى المجتمع الإسرائيلي ٣٥ قتيلاً في العام نفسه، علمًا أن تعدادهم أكثر ٤ مرات من فلسطينيي الداخل.[٢]

تنتشر جرائم القتل في كافة المناطق التي يسكنها الفلسطينيون في إسرائيل، لكنها تتركز في منطقة الوسط والمثلث الجنوبي، التي وصل فيها عدد القتلى في كل منطقة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٩ إلى ١١٢ قتيلًا. فقد سقط في يافا ٤٨ قتيلاً، وفي اللد ٣٦ قتيلاً، وفي الرملة ٢٨ قتيلاً. أما في المثلث الجنوبي، فسقط في كفر قاسم (٢٣ قتيلًا) والطيرة (٣١ قتيلًا) والطيبة (٣٢ قتيلًا).[٣]

يشكل الشباب أكثر الفئات التي سقط فيها ضحايا جراء العنف، إذ إن أعمار نحو نصف القتلى دون الـ ٣٠ عامًا، و٤٢٪ من القتلى هم من فئة الشباب بين ١٩–٣٠ عامًا.[٤] وتؤكد المعطيات بأن السلاح الناري هو الأداة الأكثر استخداما للقتل بنسبة ٧٤.٣٪ من مجمل الجرائم، يليها الطعن بنسبة ١٤.٨٪.

الشكل رقم (١٣): أداة الجريمة المستخدمة في الجرائم التي وقعت بين ٢٠١١ و٢٠١٩ (بالنسب المئوية).

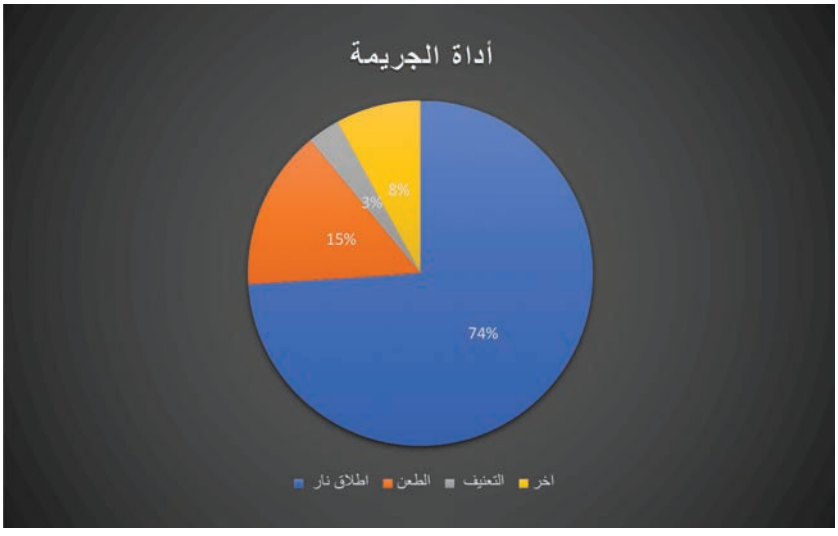

تتفق الجهات المسؤولة في المجتمع الفلسطيني جميعها على أن هذا الملف يجب أن يكون على رأس سلم الأولويات. وتتفق معظم القيادات العربية الاجتماعية والسياسية على أن دولة إسرائيل ومؤسساتها وعلى رأسها الشرطة، تخفق في إيجاد الحلول لهذه الآفة. يُمكن الاستدلال على فشل

الشرطة في القيام بواجبها، ومنع حالات القتل، بشكل واضح، من الحادثة راح ضحيتها فتى في الخامسة عشرة من عمره، وأسفرت عن إصابة آخر بجروح حرجة.[٥] القتيلان كلاهما من مدينة اللد، وتوفيا إثر تعرّضهما لجريمة إطلاق نار على شارع رقم ٦ بالقرب من كفر قاسم على الرغم من توفر حماية شرطية لهما، وذلك بعد ساعات من جريمة قتل أخرى حدثت في مدينة اللد.[٦] ويتهم رئيس لجنة المتابعة محمد بركة مؤسسات الدولة بالتواطؤ وتقديم الحصانة لعصابات الجريمة المنظمة.[٧]

١.٢ السوق السوداء وزيادة المنافسة بين منظمات

الإرهاب على الموارد في السلطات المحليّة

تلعب التبعات الاقتصادية لأزمة الكورونا دورًا في زيادة عدد العصابات المنظمة التي تعتبر المسؤول الرئيس عن الجريمة والعنف في المجتمع العربي. ولأن الكثير من الأسر والمصالح الاقتصادية العربية مرتبطة بقروض بنكية، فإن تدهور أوضاعها المادية جراء أزمة الكورونا يدفعها باستمرار إلى البحث عن بديل لتمويل حياتها الاجتماعية والاقتصادية، مما شكل فرصة لازدهار «السوق السوداء».[٨] تسيطر العصابات المنظمة على هذه السوق وتوفر قروضًا مالية بطرق غير شرعية، في حين يجد العديد من الأفراد أنفسهم مضّطرين لهذا الخيار. هذا ومن غير المستبعد أن يزداد التنافس بين منظمات الجريمة للسيطرة على الموارد في حال تفاقمت الأزمة الاقتصادية.[٩]

تشكل السلطات المحليّة العربية في الداخل، أحد المجالات التي تخترقها العصابات المنظمة وتتنافس على مواردها من خلال المناقصات، خاصة على ضوء ضخ ميزانيات إضافية لها في السنوات الأخيرة. ويشير تقرير مركز أبحاث الكنيست إلى أن عدد رؤساء السلطات المحلية العربية المهدّدين في ارتفاع مستمر.

تشكل السلطات المحليّة، أحد المجالات التي تخترقها العصابات المنظمة وتتنافس على مواردها من خلال المناقصات، خاصة على ضوء ضخ ميزانيات إضافية لهاالسلطات المحليّة في السنوات الأخيرة. ويشير تقرير مركز أبحاث الكنيست بأن عدد رؤساء السلطات المحلية العربية المهدّدين في ارتفاع مستمر، بينما عدد الرؤساء المهددين من السلطات المحلية الإسرائيلية في انخفاض مستمر، وهو ما يدركه جهاز الشرطة. فمثلاً، في العام ٢٠١٧ كان هناك ٢٧ رئيس سلطة محلية إسرائيليًا مهددًا، مقابل ١٨ رئيس سلطة محلية عربيًا، وفي العام ٢٠١٩ كان هناك ١٨ إسرائيليًا مقابل ٣٥ عربيًا، أما في العام ٢٠٢٠،[١٠] فوصل العدد إلى ٢٣ من العرب مقابل ١٥ من الإسرائيليين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد السلطات المحلية الإسرائيلية يشكّل ثلاثة أضعاف عدد السلطات المحلية العربية (٢٥٥ مقابل ٨٥).[١١] كما تشير معطيات تقرير الكنيست إلى أن عدد موظفي السلطات المحلية العرب المهدّدين ارتفع من ٤٤ في العام ٢٠١٧ إلى ٦٤ في العام ٢٠١٨ ثم إلى٦٧ منتصف العام ٢٠٢٠.[١٢]

١.٣ الخطط الحكومية المقترحة لمعالجة الجريمة والقتل

على ضوء تفشي ظاهرة الجريمة والجريمة المنظّمة في المجتمع الفلسطيني، شكّلت الحكومة الإسرائيلية في تشرين الأول ٢٠١٩، لجنة «المديرين العامين للوزارات لمعالجة الجريمة والعنف في المجتمع العربي» للتعامل مع الظاهرة. يرأس اللجنة مدير مكتب رئيس الحكومة، وتضم رؤساء مكاتب الوزارات الإسرائيلية الآتية: وزارة الأمن الداخلي، وزارة الخارجية، وزارة العمل، وزارة الرفاهية والشؤون الاجتماعية، وزارة المساواة الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد، هذا بالإضافة إلى سلطة الضرائب ودائرة الميزانيات لدى وزارة المالية.

قدّمت اللجنة في آب ٢٠٢٠ تقريرها إلى الحكومة، مشيرة إلى أن ممثلين عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية شاركوا بشكل فعّال في بلورة التوصيات التي تضمنها التقرير.

لخّصت مقدمة التقرير القرارات الحكومية المتعلّقة بالمجتمع العربي في الداخل، وخاصة تلك التي تُعنى بالجريمة والعنف. كما لخّصت المقدمة الخطط الاقتصادية الخمسية التي أقرّتها الحكومة للمجتمع العربي بفئاته المختلفة: خطة ٩٥٩ التي تستهدف المجتمع الدرزي، خطة رقم ٩٢٢ لتطوير المجتمع العربي (تشير المعطيات إلى أن جزءًا كبير من المبالغ المُدرجة في هذه الخطة لم تصرف بعد، وأن معيقات جدية تقف عقبة أمام تنفيذها)،[١٣] قرار ١٤٨٠ لتطوير المجتمع البدوي في الشمال، وقرار٢٣٧٩ لتطوير عام – اجتماعي للمجتمع البدوي في النقب. هذا بالإضافة إلى قرار الحكومة رقم ١٤٢٠الصادر في نيسان ٢٠١٦، لتطوير الأمن الشخصي في المجتمع العربي، ويتركّز في ضخّ ميزانيات للشرطة بغرض التعامل مع العنف والجريمة، لكن تنفيذ القرار– كما ينوّه التقرير – نفذّ بشكل جزئي بسبب تقليصات عامة في الميزانيات.

يشخّص التقرير أسباب انتشار الظاهرة، ويؤكد أن العامل المركزي الواقف وراءها هو انتشار السلاح غير المرخّص، وسهولة الحصول عليه، وغياب ردع كاف لمستخدميه. ويذكر التقرير أن ٩٣٪ من جرائم إطلاق النار، و٦٤٪ من جرائم القتل، و٦١٪ من جرائم إضرام النار في إسرائيل في العام ٢٠١٨، نفذّت على يد أشخاص عرب.

وحسب التقرير، فإن السبب الثاني من حيث الأهمية هو اتساع نطاق السوق السوداء، العائد إلى عدم اتاحة الخدمات البنكية بشكل كافٍ. وأشار التقرير بشكل واضح إلى استهداف رؤساء السلطات المحليّة وموظفيها من قبل أعضاء في تنظيمات الجريمة المنظمة، بسبب الميزانيات والمناقصات، واعتبر أن الشباب العربي هم الأكثر تورطًا في الجريمة بسبب تدني مشاركة شريحتهم في سوق العمل.[١٤]

ورأى التقرير أن طرق التدخل للحد من الجريمة المنظمة والعنف العام، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة، يجب أن يشمل برامج حكومية في مجال التربية والتعليم والرفاه الاجتماعي وإيجاد أماكن عمل للشريحة الشابة، وتطوير مهارات اللغة العبرية لدى الشباب من أجل ضمان اندماج أعلى في المجتمع الإسرائيلي، كما أكد التقرير على ضرورة توسيع الخدمة المدنية لكل الشباب العرب وتعزيز دور الشرطة الجماهيرية.[١٥] وأوصى التقرير أيضًا بزيادة الخدمات الحكومية في التجمعات العربية وتسهيل حصول المجتمع العربي على المساعدات الحكومية والقروض البنكية.

وأضاف التقرير أنه يجب التدخل للحد من الجريمة المنظمة عبر سن قوانين لردع ظواهر الابتزاز (الخاوة)، مما يتطلّب بناء قوة شرطية، وتعزيز وسائل الرقابة الالكترونية، وإيجاد طرق مناسبة لحماية الشهود والمشتكين.

كما أكد التقرير أن على الحكومة تمكين السلطات المحليّة من التعامل مع موضوع الجريمة المنظمة من خلال إحالة ملف المناقصات إلى جهات فوق السلطات المحلية، وإجراء تغيير في تركيبة أعضاء لجان المناقصات، وتعزيز حماية رؤساء السلطات المحلية وأعضائها. كما تطرّقت التوصيات إلى ضرورة تطوير مناطق صناعية في التجمعات العربية، وتوفير حلول كاملة وشاملة لمشكلة السكن، وتسجيل الأراضي، والتخطيط، وقروض الإسكان.[١٦]

عقدت اللجنة البرلمانية لمكافحة العنف والجريمة اجتماعًا في الأول من نيسان ٢٠٢٠ مع رئيس اللجنة، الذي كان في حينها نائبًا عن القائمة المشتركة (د. منصور عباس)، لبحث مظاهر العنف والجريمة خاصة في ظل تفشي الكورونا. واتضح من التقرير المقدم أن عدد الضحايا في ارتفاع مستمر، وأن ٤٤٪ من ضحايا جرائم القتل بين السنوات ٢٠١٥-٢٠١٩ كانت في المجتمع العربي.

ويشير التقرير إلى ارتفاع دائم في عدد الضحايا العرب مقابل انخفاض في عدد الضحايا اليهود (انظر/ي الجدول رقم١). كما أظهر التقرير أن ٨٠٪ من المتهمين بجرائم السلاح أمام المحاكم الإسرائيلية هم من العرب (٩٢١٩ قضية بين السنوات ٢٠١٥-٢٠١٩). وطالب النائب عباس بإعداد وتنفيذ خطة شاملة تمتد على سنوات عدة، على أن تدرج ضمن ميزانية الدولة.[١٧] وكان النائب عباس طلب طرح خطة للقضاء على الجريمة على طاولة الحكومة في كانون الأول ٢٠٢٠، خلال جلسة اللجنة الخاصة للقضاء على العنف في المجتمع العربي.[١٨]

الشكل رقم (١٤): أعداد القتلى العرب مقابل القتلى اليهود الإسرائيليين في الجرائم بين العام ٢٠١٥ و٢٠١٩.[١٩]

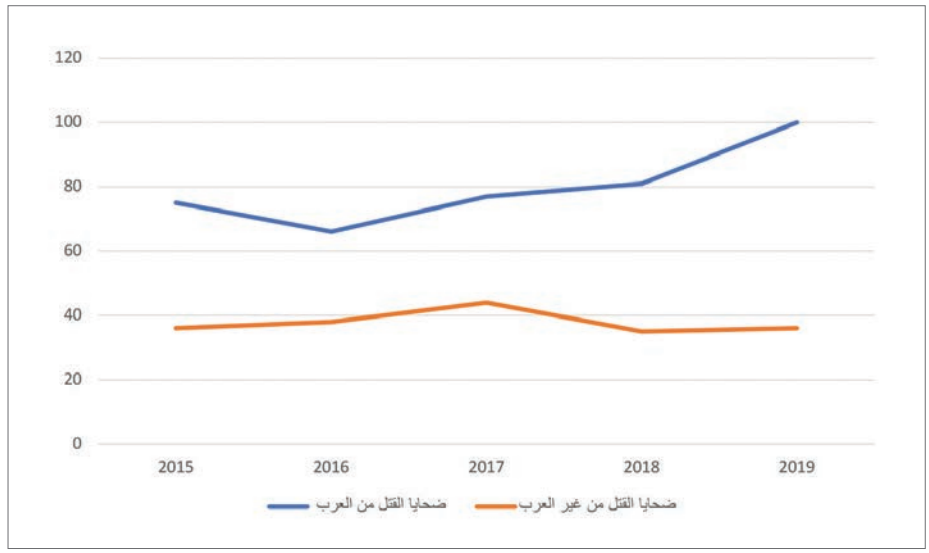

في أعقاب تصريح نتنياهو عن تعيين قائد شرطة القدس السابق أهارون فرانكو مُنسقًا لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي، قال رئيس القائمة المشتركة إن الخطة التي أعلنها نتنياهو هي فقط دعاية انتخابية، في ما طالبت النائبة عايدة توما بالمساواة الكاملة للعربي، بدلاً من تعيين منسّق لمكافحة الجريمة.

وكما جاء سابقًا، استضافت اللجنة ذاتها عبر تطبيق «زوم» رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في اجتماع عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠. وكرر نتنياهو في الجلسة وعوده لوضع خطة حكومية لمكافحة الجريمة على أن تتم المصادقة عليها خلال أسبوعين.[٢٠] واجتمع نتنياهو في كانون الأول ٢٠٢١، للمرة الثانية، مع رؤساء سلطات محلية عربية لمناقشة الخطة،[٢١] التي لم يُصادَق عليها حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

وأعلن نتنياهو في مؤتمر صحافي عقد في بداية شباط ٢٠٢١ عن تعيين قائد شرطة القدس السابق أهارون فرانكو منسقًا لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي. يذكر أن فرانكو، عمل سابقًا قائدًا للشرطة في مدينة القدس ومفوضًا لمصلحة السجون الإسرائيلية، وكانت له تصريحات عنصرية ضد العرب، أبرزها وصفه لهم بأنهم «ناكرون للجميل».

كما أعلن المفوض العام للشرطة كوبي شبتاي، عن إقامة شعبة جديدة في المفوضية العامة للتدخل ضد الجريمة في المجتمع العربي.[٢٢]

بعد نشر التقرير والخطوات الحكومية المتضمنة فيه تعالت أصوات ناقدة تجاه التوصيات التي حملها من جهة، وتجاه سياسات الحكومة من جهة أخرى، حيث اعتبر النائب السابق عن القائمة المشتركة، مسعود غنايم، أن هذه الخطط صوريّة ولا توفر الحلول الجذرية، موضحًا أن دور الشرطة هو محاربة الجريمة وفوضى السلاح، بينما هذا ما لا تفعله الشرطة في البلدات العربية.[٢٣]

أما مركز «مساواة» فاتهم الحكومة بالتنصّل من توصياتها، وأنها تخفي فشل وزاراتها في التعامل مع المجتمع العربي، وانتقد عدم إشراك المجتمع الفلسطيني عمومًا، ومؤسسات المجتمع المدني، بما يشمل مراكز الأبحاث، للاستفادة من الموارد المعرفية الموجودة لديهم.[٢٤]

في أعقاب تصريح نتنياهو عن تعيين قائد شرطة القدس السابق أهارون فرانكو مُنسقًا لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي، قال رئيس القائمة المشتركة إن الخطة التي أعلنها نتنياهو هي فقط دعاية انتخابية، وإنه لا يمكن القضاء على هذه الظاهرة بـ ١٠٠ مليون شيكل فقط، وإن الخطة تفتقد لجوانب ضرورية أخرى للقضاء على الجريمة. أما النائبة عايدة توما فطالبت بالمساواة الكاملة للعربي، بدلاً من تعيين منسّق لمكافحة الجريمة.[٢٥]

١.٤ الحراك الاجتماعي الشبابي ضد ظاهرة الجريمة

من الظواهر المهمة التي نتجت عن تفاقم العنف من جهة، وغياب تعامل الشرطة والحكومة الجدّي معه، تشكّل حراك شبابي في مناطق عدّة، أبرز تجلياته حراك في بلدة مجد الكروم أطلق عليه «الحراك

الشبابي المجدلاوي»، الذي دعا إلى التظاهر اليومي أمام مركز الشرطة في البلدة. انطلقت نشاطات حراك مجد الكروم منذ جريمة القتل التي شهدتها البلدة في تشرين الثاني ٢٠١٩، وأسفرت عن مقتل ٣ شبان، منهم شقيقان. وتقوم الشرطة بملاحقة الناشطين في الحراك وترهيبهم واستدعائهم،[٢٦] وقد قامت مجموعة من الشبان والشابات، في شباط ٢٠٢١ بالتظاهر أمام مقر الشرطة في البلدة، احتجاجًا على تقاعس الشرطة وتضامنًا مع أهالي طمرة وأم الفحم والناصرة.[٢٧]

وفي بلدة أم الفحم، أعادت قضايا الجريمة والقتل الحراك الشبابي إلى واجهة المشهد الاجتماعي-السياسي، حيث نجحت مجموعة من الشباب من مختلف الخلفيات الحزبيّة، إضافة إلى مستقلين وناشطين مجتمعيين، في توحيد الجهود تحت عنوان «الحراك الفحماوي الموحّد». وتابع هذا التجمع خلال الأشهر الماضية تنظيم مظاهرات كل يوم جمعة، تركّزت أمام مقرات الشرطة الإسرائيلية على مداخل المدينة، وقد بدأت هذه الحركة في أعقاب تعرض رئيس بلدية أم الفحم سابقًا، د. سليمان إغبارية، وهو من أبرز قيادات الحركة الإسلامية المحظورة، لإطلاق نار أدى إلى إصابته بجروح خطيرة. وأسهم مقتل محمد جعو من أم الفحم، والشاب أحمد حجازي من طمرة، على يد الشرطة، في إثارة غضب واسع، دفع إلى زيادة زخم التظاهرات المحلية والشبابية.[٢٨]

بدأت الشرطة، مع اتساع الحراك الجماهيري في أم الفحم، استخدام وسائل متعددة لقمع المحتجين، مثل: الغاز المسيل للدموع، المياه العادمة، وحدات المستعربين، والضرب والاعتقال.[٢٩] وشهدت أم الفحم في ٢٦ شباط ٢٠٢١ مظاهرة أخرى، هاجمتها قوات الشرطة بالعنف الشديد، مما أدى إلى إصابة عدد من المتظاهرين، إصابة أحدهم خطيرة، جراء استخدام الرصاص المطاطي والقنابل الصوتية والمياه العادمة، بينما اعتقلت الشرطة ٧ آخرين. وكان رئيس بلدية أم الفحم، سمير محاميد والنائب في القائمة المشتركة، د. يوسف جبارين من بين المصابين، وجرى نقلهما إلى المستشفى لتلقي العلاج.[٣٠]

وشهدت مدينة طمرة مظاهرة صاخبة تخللتها مواجهات، بعدما قتلت الشرطة الإسرائيلية الشاب أحمد حجازي بـ «الخطأ» خلال كمين نصبته لمجموعة من الجنائيين. وشارك في المظاهرة الآلاف مع الجماهير العربية المنددة بسلوك الشرطة، وأدان مركز «عدالة» هذه الجريمة، معتبرًا الشرطة وكل من يقف خلفها شريكًا في الجريمة في كل البلدات العربية التي تتعامل معها كساحة حرب وتبيح فيها دماء الأبرياء من خلال إطلاق النار العشوائي دون رقيب.[٣١]

في أعقاب مقتل أحمد حجازي وأدهم بزيع من الناصرة، كتبت النائبة عن التجمع الوطني في القائمة المشتركة د. هبة يزبك، بأن الشرطة تقتل المجتمع العربي مرتين، مرة واحدة برصاص حي ومرة أخرى، لا تقل خطورة، من خلال الاستهتار بحياتهم، وأضافت أن المجتمع العربي لن ينتظر قرارات الحكومة في موضوع الجريمة، بل هناك حراك شعبي ضد التوصيات التي تقترح فتح المزيد من مراكز للشرطة وتجنيد أفراد عرب، لأنها آليات أثبتت فشلها في معالجة الجريمة، ودعت يزبك الحكومة لأخذ توصيات

لجنة المتابعة العليا من كانون الأول ٢٠١٩ [٣٢] بخصوص الجريمة بشكل جديّ، كونها شاملة وتستند إلى خبرات ومعارف من داخل المجتمع العربي.[٣٣]

٢. جائحة الكورونا والمجتمع الفلسطيني في الداخل

٢.١ الكورونا تؤثر على المجتمع الفلسطيني في الداخل أكثر من غيره

في بداية الأزمة، لم تنشر السلطات الإسرائيلية معلومات عن الجائحة باللغة العربية، وهو ما ساهم في عدم تجاوب المجتمع الفلسطيني مع التعليمات بشكل مُرضٍ، بحيث استمر في ممارسة حياته بشكل شبه اعتيادي.[٣٤] وقد نتج عن هذا انتشار مقلق للفيروس في بدايات الأزمة، حيث سجلت في البلدات العربية أعداد كبيرة من الإصابات، ولم تختلف هذه المسببات مع اقتراب نهاية العام ٢٠٢٠، إذ بلغت نسبة الإصابات في البلدات العربية في تشرين الثاني نحو ٤٥٪ خلال أسبوع.[٣٥] كما ساهم الاكتظاظ السكاني في التجمعات العربية في زيادة التحدّيات، وصعّب الالتزام بالتباعد الاجتماعي، وزادت التحديات، بشكل خاص، في القرى مسلوبة الاعتراف التي تفتقد إلى البنية التحتية الأساسية.[٣٦]

في أعقاب تفشي جائحة الكورونا، تشكّلت في آذار ٢٠٢٠ الهيئة العربية للطوارئ، لتكون مرجعية مهنيّة موحدّة تُعنى بالأحداث والمخاطر والكوارث التي تعصف بالمجتمع العربي، ولتعمل على بناء خطة عمل موحدّة فيما يخص الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ. وساعد في تبلور هذه الهيئة ممارسات الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها التمييزية ضد المجتمع الفلسطيني، بالإضافة إلى قلّة التجربة والمعرفة لدى المجتمع الفلسطيني ومؤسساته في إدارة أزمات صحية من هذ النوع.[٣٧]

وقد وضعت الهيئة أمام أعينها خمس مهمات أساسيّة، شملت التنسيق بين الأطر المختلفة، وتنشيط مجال المرافعة والحقوق، وتعزيز التكافل الاجتماعي، ورفع الوعي المجتمعي، بالإضافة إلى إعداد دراسات وأبحاث علمية مختصّة.[٣٨] وضمّت الهيئة مندوبين عن لجنة المتابعة، واللجنة القطرية، والقائمة المشتركة، ومندوب عن لجنة الصحة، ولجنة متابعة التعليم، ولجنة أولياء أمور الطلاب، ولجنة الآثار الاجتماعية والاقتصادية، ومنتدى أقسام الرفاه الاجتماعي في السلطات المحلية العربية، بالإضافة إلى مؤسسات مجتمع مدني، ولجنة التوجيه والمجلس الإقليمي عن النقب، ومندوبين عرب من بلديات ما يسمى البلدات المختلطة.

كما اجتمعت «جمعية الثقافة والسياحة» في الناصرة والغرفة التجارية واللجنة القطرية والقائمة المشتركة والعاملون في المجال النقابي لنقاش تداعيات الجائحة، وانبثق عن اجتماعهم إطار يسعى للحفاظ على المصالح التجارية والسياحية الخاصة، ويُعنى بقضايا العمال ومجمل الأمور الاجتماعية. وفي سياق مشابه، بادرت رابطة السيكولوجيين العرب إلى فتح خط للمساندة والدعم النفسي في ظل التوتر المجتمعي

والشخصي الناجم عن انتشار الكورونا.[٣٩] وتم إنشاء صفحات باللغة العربية، على مواقع التواصل الاجتماعي، تعنى بقضية الكورونا في المجتمع العربي، منها صفحة الفيسبوك «كورونا المجتمع العربي - الصفحة الرسمية» «الهيئة العربية للطوارئ» و «اللجنة القطرية للصحة».

كما أن «الحركة الإسلامية» و «جمعية الإغاثة ٤٨» أقامتا لجنة طوارئ واستعلامات قطرية أطلقت رقمًا هاتفيًا موحدًا لتلقي جميع الخدمات والاستشارة التي يحتاجها العرب في ظل جائحة الكورونا. وباشرت هذه اللجنة في إطلاق حملات توعوية على صفحتها على الفيسبوك «لجنة الطوارئ القطرية ٤٨»، ومن خلال الإعلام العربي وأيضًا عبر صحيفة الميثاق التابعة للحركة، وساهمت اللجنة في تقديم معونات مادية.[٤٠]

في أعقاب تفشي جائحة الكورونا، تشكّلت في آذار ٢٠٢٠ الهيئة العربية للطوارئ، لتكون مرجعية مهنيّة موحدّة تُعنى بالأحداث والمخاطر والكوارث التي تعصف بالمجتمع العربي، وقد وضعت أمام أعينها خمس مهمات أساسيّة، شملت التنسيق بين الأطر المختلفة، وتنشيط مجال المرافعة والحقوق، وتعزيز التكافل الاجتماعي، ورفع الوعي المجتمعي، بالإضافة إلى إعداد دراسات وأبحاث علمية مهنية.

بالإضافة إلى ذلك، يشارك العديد من الأكاديميين والمهنيين العرب في طاقم مختصّ يضم مختصين من أجل إيجاد حلول قابلة للتطبيق لأزمة الكورونا على المدين القريب والبعيد، ويتشارك فيها مختصون/ات عرب ويهود، رجال ونساء من أرجاء البلاد كافة. والطواقم هي: الصحة، الرفاه، التربية، الاقتصاد والتشغيل، البيئة والمجتمع، النساء، طاقم الحكم المحلي، الطاقم القانوني، طاقم التخطيط، الإسكان والمواصلات، وتعمل طواقم الخبراء بشكل تطوعي وبدعم من التحالف،[٤١] وإعلام،[٤٢]، شتيل،[٤٣] والصندوق الجديد لإسرائيل،[٤٤] وجهات أخرى.[٤٥]

٢.٢ الأضرار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا في المجتمع الفلسطيني في الداخل

منذ الأشهر الأولى لانتشار الجائحة كان المجتمع الفلسطيني الأكثر تضررًا من الناحية الاقتصادية، وفاق معدل البطالة في أوساطه المعدل العام في إسرائيل بنسبة كبيرة، ووفق تقرير نشرته منظمة «لتيت»[٤٦] فإن نسبة العائلات التي تواجه ضائقة مادية عمومًا في إسرائيل ارتفعت ووصلت في المجتمع العربي من ٦٣,٨٪ قبل الجائحة إلى ٨٦,٦٪ بعدها.[٤٧] يعود ذلك إلى انخراط العرب في فروع التشغيل التي تأثرت بشكل مباشر من سياسات الإغلاق، والتي ستحتاج إلى مدة زمنية طويلة للتعافي. فنسبة عالية من النساء العربيات يعملن في فروع المبيعات، بينما يكثر عدد الرجال العاملين في فروع البناء والصناعة والسياحة. استنادًا إلى هذا الواقع البنيوي – التمييزي في إسرائيل، فإن الفلسطينيين هم أول من يخرجون من سوق العمل في أوقات الأزمات، وآخر من يعود اليها بعد انفراجها.[٤٨]

ما قبل انتشار جائحة كورونا، شكلت نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني ضعف نسبة الفقر في المجتمع اليهودي، الأمر الذي فاقم التحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني أثناء الجائحة. وتشير

تشير دراسة قامت بها اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية والهيئة العربية للطوارئ، عرضت في اللجنة الخاصة لشؤون الرفاه الاجتماعي والعمل في الكنيست في ١٣ أيار ٢٠٢٠، بأن ٣٣٪ من العرب، إما يحتاجون قرضًا بنكيًا أو أنهم طلبوا واحدًا على الأقل، مقابل ١٤٪ من المجتمع الإسرائيلي، وأن أكثر من نصف المستطلعين ممن لم يكن لديهم عجز مالي في الحسابات البنكية، قبل الجائحة، سيعانون من عجز مالي في المدى قريب.

دراسة قامت بها اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية والهيئة العربية للطوارئ، عرضت في اللجنة الخاصة لشؤون الرفاه الاجتماعي والعمل في الكنيست في ١٣ أيار ٢٠٢٠، بأن ٣٣٪ من العرب، أما يحتاجون قرضًا بنكيًا أو أنهم طلبوا واحدًا على الأقل، مقابل ١٤٪ من المجتمع الإسرائيلي، وأن أكثر من نصف المستطلعين ممن لم يكن لديهم عجز مالي في الحسابات البنكية، قبل الجائحة، سيعانون من عجز مالي في المدى قريب. وتضيف الدراسة، أن كون النظام المصرفي ليس متاحًا بشكلٍ كافٍ للسكان العرب، يزيد من صعوبة الحصول على قروض بنكية، ويرجح كفة التوجه للسوق السوداء لتغطية العجز البنكي، خاصة لدى أصحاب المصالح الصغيرة التي تعاني أكثر من مثيلاتها في المجتمع الإسرائيلي من صعوبات الحصول على قروض بنكية، أو أنها غير قادرة على الاستجابة بشكل كامل لشروط المساعدات الحكومية.[٤٩]

وتأثرت النساء بشكل خاص من آثار الجائحة وانخفضت مشاركتهن في سوق العمل، وفي هذا الإطار، تشير دراسة طاقم الخبراء بأن نسبة النساء العربيات اللواتي توجهن إلى مكاتب العمل أعلى بكثير من نسبة الرجال الفلسطينيين. ويتوقع كاتبو التقرير بأن مخصصات البطالة التي قد تحصل عليها هؤلاء النساء قد تكون منخفضة جدًا، مما يساهم في هبوط المزيد من العائلات إلى ما دون خط الفقر. هذا بالإضافة إلى ١٥٪ من النساء العاملات يعملن بشكل غير رسمي، الأمر الذي يحول دون قدرتهن على الحصول على مخصصات بطالة.[٥٠]

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات والتقارير حول نسب الفقر في العام ٢٠٢٠، صدرت عن مؤسسات غير حكومية، إذ إن مؤسسة التأمين الوطني لم تنشر تقريرها السنوي للمرة الأولى منذ ٢٠ عامًا.

٢.٣ تحديات في مجال التعليم

أشار تقرير هيئة الطوارئ العربية في تقريره الصادر مع بداية الأزمة، أن مسح احتياجات جهاز التعليم العربي يدل بوضوح على أن جهوزيته لمباشرة التعليم عن بعد أقل بكثير من جهوزية جهاز التعليم في المجتمع اليهودي، وتزداد الحالة سوءًا في القرى مسلوبة الاعتراف في النقب. وأضاف التقرير، أن وزارة التعليم تجاهلت جهاز التعليم العربي؛ إذ قامت بتعميم المواد التعليمية والإرشادات الخاصة بالتعليم عن بعد باللغة العبرية فقط. كما أن بداية انتشار الفيروس في آذار – نيسان ٢٠٢٠ تصادف مع عيد المساخر اليهودي، حين كانت المدارس اليهودية في عطلة رسمية، بينما عملت المدارس العربية بشكل

عادي وبدون وجود إرشادات، ولم تحاول السلطات إغلاقها مع العلم أن تلك الفترة تزامنت مع عودة كثير من المعتمرين إلى إسرائيل، الأمر الذي قد يكون سارع في انتشار الفيروس.[٥١]

بعد الإعلان عن إغلاق المدارس، أشار التقرير إلى أن الوزارات المعنية لم تعر المجتمع العربي الاهتمام اللازم في مجال التعليم، سيما وأن نحو٥٠٪ من المجتمع العربي في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر، وأن ثلثي الطلاب العرب في وضع اقتصادي متدن جدًا، كما تطرّق التقرير إلى أن نسبة الطلاب العرب بدون حواسيب عالية جدًا، وخاصة في منطقة النقب والقرى مسلوبة الاعتراف، وبعض الأحياء الفقيرة فيما يسمى المدن المختلطة؛ فمثلاً بلغت نسب الطلاب الذين لا يملكون جهاز حاسوب: ٧٠٪ من الطلاب في الكسيفة، ٥٠٪ في اللقية، ٤٠-٤٥٪ في قلنسوة، ٣٠٪ في كفر كنا، ٢٠٪ في طمرة وعيلبون، هذا إلى جانب حالات توفر حاسوب واحد فقط لكل العائلة. كما أن هناك مجالس محلية تعاني من بنى تحتية رديئة تحول دون توفير خدمة إنترنت سريعة، مثل بير المكسر، بعينة نجيدات، دير الأسد، عرابة وقرى النقب. سادت هذه المعيقات طيلة العام ٢٠٢٠، وحسب تقرير نشره التأمين الوطني مطلع كانون الثاني ٢٠٢١، فإن الفجوات التعليمية بين العرب واليهود من غير المتدينين تفاقمت بسبب أزمة الكورونا، وأن ٢٣٪ من العرب يعيشون بدون حواسيب أو شبكة إنترنت مقابل ٢٪ من اليهود غير المتدينين.[٥٢]

الشكل رقم (١٥): نسب الطلاب العرب الذين لا يملكون حواسيب حسب البلدات العربية في العام ٢٠٢٠.

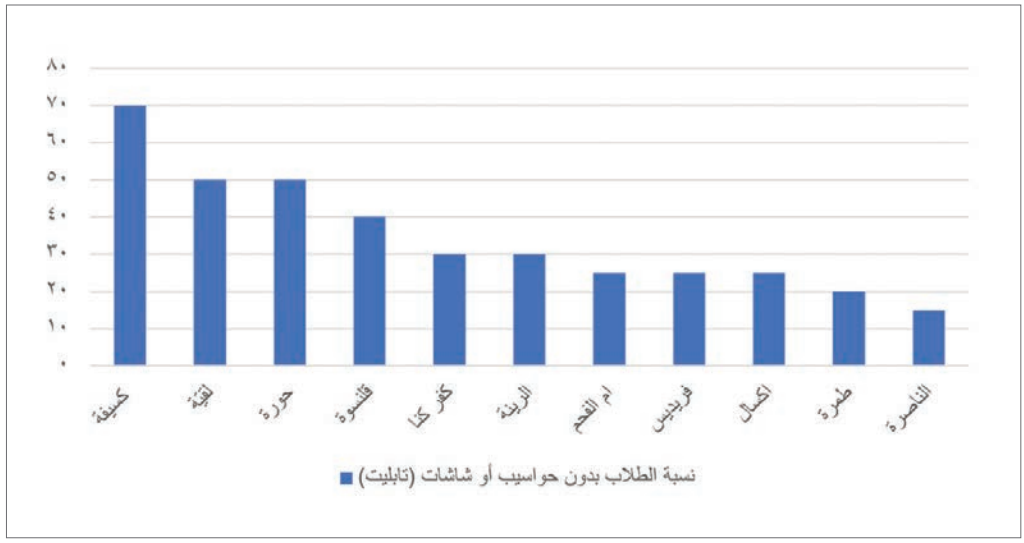

كما أن الموقع الإلكتروني المركزي للتعليم عن بعد لا يعرض معلومات باللغة العربية، ما يشكّ تحديًا كبيرًا للعائلات التي لا تتقن العبرية،[٥٣] كما أن مضامين المواد التي اقترحتها الوزارة للتعليم عن بعد ونشرتها على موقع خاص لم تكن ملائمة للتعليم العربي. فاقمت كل هذه الظروف، إلى جانب انعدام دعم نفسي واجتماعي للأهل والطلاب، الأزمة لدى الطلاب العرب خلال الجائحة.

وعليه، توجه المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل– عدالة، باسمه وباسم لجنة متابعة قضايا التعليم العربي واتحاد لجان أولياء الأمور القطرية، برسالة إلى مدير عام وزارة التربية والتعليم ومدير عام وزارة الاتصالات، طالبوا فيها بخطة موسّعة لتوفير الحواسيب وإمكانيات التعليم عن بعد لتلائم الاحتياجات والنقص الحقيقي في المجتمع العربي، وتوفير بدائل ملائمة مثل توفير الحواسيب، كما توجه المركز باسم مجلس القرى غير المعترف بها ولجنة متابعة قضايا التعليم العربي لوزارة المعارف ووزارة الاتصالات، برسالة يطالبون فيها بتوفير بنية تحتية وشبكة إنترنت.[٥٤]

بعد أن صادق المجلس الوزاري لمكافحة كورونا على عودة جهاز التعليم والأنشطة الاقتصادية في الأسبوع الثاني من شباط ٢٠٢١، تواصل التعليم عن بعد عبر منظومة «زووم» في ٥٩ بلدة عربية مصنّفة كبلدات حمراء وبرتقالية بموجب نظام «الشارة الضوئية»،[٥٥] مما يعني تفاقمًا في أزمة التعليم وتفاقم الفجوات.

فيما يخص التعليم العالي، هناك نحو ٢٠ ألف طالب عربي يدرسون خارج البلاد، اضطر عدد كبير منهم إلى العودة نتيجةً انتشار الجائحة عالميًا. ووفق تقرير هيئة الطوارئ العربية، يعتمد معظم هؤلاء الطلبة على مساعدات مادية من الأهل، الأمر الذي فاقم أزمة المادية لأسرهم، ويهدد قدرة الطلبة على العودة لاستكمال تعليمهم، بالإضافة إلى الضغوطات النفسية المرافقة. ويذكر التقرير أن المساعدات التي تعرضها الحكومة لا تستجيب لحجم الضائقة، حيث طالبت اللجنة من أجهزة الدولة تقديم مساعدات للطلاب العرب في البلاد وخارجها كي يتمكنوا من التعامل مع هذه الأزمة. وتقدمت اللجنة باقتراحات ملموسة لمساعدة هذه الفئة مثل منحهم تصاريح عمل مؤقتة، وإعطائهم منحًا خاصة، وإدراجهم في مؤسسات التعليم في البلاد، وإعفائهم من دفع مخصصات التأمين الوطني، وتفعيل برنامج نفسي خاص باللغة العربية، وغيرها.[٥٦]

٢.٤ تفاقم العنف ضد النساء أثناء إجراءات الحجر

شهد العالم ازديادًا ملحوظًا في العنف ضد النساء بسبب تدابير الحجر المنزلي.[٥٧] وحسب بيانات المراكز الداعمة للمتضررات من العنف الجنسي والجسدي في المجتمع العربي في إسرائيل، طرأ ازدياد ملحوظ على عدد النساء المتواجدات في ملاجئ النساء المعنّفات التي لم تكف لاستيعاب النساء المعنّفات كافة مع أطفالهن. وأكدت جمعية نساء ضد العنف،[٥٨] بأن هناك تمييزًا صارخًا من قبل المؤسسات الرسمية الإسرائيلية ضد العرب، برز خلال الأزمة، وأن المؤسسات الرسمية تعاملت باستهتار وتمييز، فلم ترصد الوزارات الميزانيات اللازمة، كما لم يتم فتح ملاجئ كافية.[٥٩]

٢.٥ حول التطعيم في البلدات العربية

أفادت هيئة الطوارئ العربية إلى أن عدد الذين تلقوا الجرعة الأولى من التطعيم في البلدات العربية بلغ ٣٣٦,٦٦٧ شخصًا حتى تاريخ ١٦ شباط ٢٠٢١،[٦٠] بمعنى أن نسبة الفلسطينيين من متلقي الجرعة

الأولى ٢٣,٨٪ مقابل ٤٣,٤٪ هي نسبة التطعيم الكلية في البلاد. أما عدد متلقي الجرعة الثانية في الفترة نفسها فوصل إلى نحو ١٨٤,١٩٥ فلسطينيًا، أي ما نسبته ١٣٪ من سكان البلدات العربية مقارنة بنحو ٢٨,٤٪ في المعدل العام في إسرائيل.[٦١]

وأضاف بيان الهيئة العربية للطوارئ أن عدد التطعيمات من الجرعة الأولى في الفئة العمرية من جيل ٥٠ وأكثر في المجتمع الفلسطيني بلغ نحو ٦٤.٦٪، وقد بلغ عدد الأفراد غير المطعمين في تلك الفئة نحو ٧٤ ألف شخص، في حين بلغت نسبة متلقي الجرعة الثانية للفئة العمرية نفسها نحو ٤٨.٩٪. أما على مستوى إسرائيل فبلغت نسبة التطعيم من الجرعة الأولى لهذه الفئة ٨٥٪، والجرعة الثانية ٧٥.٢٪.[٦٢] وتتفاوت نسبة الإقبال على التطعيم، بحسب د. عوني يوسف، نائب صندوق المرضى العام، من بلد إلى آخر، فمثلاً، سجّلت كفر ياسيف النسبة الأعلى بواقع ٩١٪، بينما انخفضت النسبة في النقب إلى ما بين ٢٠-٣٠٪.[٦٣]

تشكّل هذه المعطيات أرضية خصبة لاتهام المجتمع الفلسطيني بالاستهتار، استمرارًا للاتهامات في بداية الأزمة، حين وصِم المجتمع بعدم الالتزام والانصياع إلى التعليمات ومواصلة إقامة المناسبات العامة، وكتبت د. نهاية داوود إحدى أعضاء لجنة المختصين بأن العرب لا يعارضون التطعيم بشكل مبدئي، حيث تصل نسبة التطعيم في صفوف الأطفال العرب إلى٩٠٪، وهي نسبة مرتفعة جدًا إذا ما قورنت بالمجتمع اليهودي.[٦٤]

وأضافت داوود بأن الخوف من التطعيم ليس حكرًا على المجتمع العربي، إذ يشيع الشك أيضًا في أوروبا والولايات المتحدة. إلا أنها ترى أسبابًا أخرى تقلل من نسبة إقبال المجتمع الفلسطيني، منها: تراجع الثقة بقدرة الجهاز الصحي على التعامل مع أزمة الكورونا، تعامله الخاطئ مع انتشار العدوى في المجتمع العربي. نقص البنى التحتية، النقص في الأيدي العاملة والميزانيات لدى السلطات المحلية نتيجة الإهمال الحكومي المتواصل. يضاف إلى كل ذلك، أن المجتمع العربي مجتمع شاب نسبيًا، وتشكل نسبة الشريحة العمرية فوق ٦٠ عامًا ٨٪ فقط من أبنائه، ما يعني أن معايير تلقي لقاح الكورونا وأولوياته، لا تنطبق على المجتمع الفلسطيني.[٦٥]

ويشكل انعدام الشفافية فيما يتصل بالمعلومات المتعلقة بفاعلية اللقاح، وقلة المعلومات المتوفرة باللغة العربية أسبابًا إضافية لعدم إقبال المجتمع الفلسطيني على التطعيم، خاصة على ضوء النقاشات العالمية المتضاربة بخصوص اللقاح.[٦٦] هذا بالإضافة إلى الأخبار الكاذبة بشأن فيروس الكورونا واللقاح، والتي يدّعي رئيس طاقم الكورونا الحكومي في المجتمع العربي أيمن سيف، بأنها أعلى وأكثر انتشارًا من المجتمع الإسرائيلي.[٦٧] وأضاف سيف أن الجهات المختصة، قامت بتجنيد رؤساء السلطات المحلية.

ورجال دين لرفع إقبال المجتمع العربي على التطعيم، وهم بدورهم تحدثوا عن أهمية التطعيم في الكنائس والجوامع وبيوت العبادة داخل التجمعات الدرزية.[٦٨]

بالإضافة إلى هذه الأسباب، تشكّل الأسباب المادية عاملًا آخر في تفسير هذه الظاهرة؛ فيستدل من رسالة عاجلة أرسلتها جمعية سيكوي،[٦٩] وجمعية الجليل، باسم الهيئة العربية للطوارئ، إلى وزارة الصحة وصناديق المرضى، بأن هناك نقصًا وعدم شفافية في المعلومات والبيانات المتعلقة بالتطعيم وتوزيع محطات التطعيم في المجتمع العربي، كما طرحت الرسالة تساؤلات حول المعايير الموجهة في تحديد أماكن التطعيم، وخاصة من قبل صناديق المرضى، وتوزيعها الملائم على البلدات العربية، مع التنويه للانتشار الضئيل لمحطات التطعيم من قبل بعض صناديق المرضى، حتى بعد أسابيع من بدء حملة التطعيم. هذا وأشارت الرسالة إلى وجوب توفير التطعيمات في القرى مسلوبة الاعتراف، وضرورة إدخال محطات متنقلة تعمل بالتنسيق مع الهيئات والسلطات المحلية في البلدات النائية والصغيرة.[٧٠]

استجابت وزارة الصحة في منتصف شباط لمطلب إقامة محطات تطعيم ضد الفيروس، وأعلنت أن ذلك سيتم بواسطة سيارات «نجمة داوود الحمراء» المتنقلة في البلدات العربية، من خلال موعد مسبق.[٧١]

يُذكر أن صناديق المرضى؛ ليئوميت وصندوق المرضى العام، نشرت على صفحاتها أسماء البلدات التي تتوفر فيها مراكز التطعيم، بينما يعرض صندوق المرضى مكابي المواقع لاحقًا لتحديد الموقع وفق مكان إقامة المتصل، بالإضافة إلى وجود مراكز «طيارة» (غير ثابتة) تحت مسؤولية الجبهة الداخلية يعلن عنها على موقع الجبهة الداخلية.

٣. الأزمة السياسية الإسرائيلية وإسقاطاتها على الأحزاب العربية

٣.١ القائمة العربية المشتركة توصي بغانتس رئيساً

يتناول هذا الجزء الأزمة السياسية في القائمة المشتركة، ويركّز على القضايا التي بلورت المشهد السياسي في الداخل، ويعرّج على النقاشات حول مسألة التوصية لرئاسة الحكومة، ويتناول بعض إسقاطات التوصية التاريخية على غانتس أمام رئيس الدولة لتشكيل حكومة بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠. كما يعرض هذا الجزء الصراع الذي تفاقم في السنة الأخيرة بين القائمة المشتركة وأحد مركباتها، ممثلًا بالقائمة العربية الموحدة التي تتنافس عن الحركة الإسلامية – الشق الجنوبي. كما يعرض في النهاية أبرز نتائج الانتخابات الأخيرة (آذار٢٠٢١).

حصلت القائمة المشتركة (لاحقًا المشتركة) في الدورة ٢٣ لانتخابات الكنيست (آذار ٢٠٢٠)، على تأييد عالٍ من المجتمع الفلسطيني في الداخل، حيث حصدت ٥٧١،٥٠٧ صوتًا، وحصلت على ١٥ مقعدًا في الكنيست. ارتبط هذا الإنجاز بالتجنّد المجتمعي الواسع نتيجة حملة التحريض

«المشتركة». تخاطب نتنياهو في الناصرة: «على مين؟». (إ.ب.أ)

التي قادها نتنياهو على العرب والمشتركة، والتوافق الذي عكسه توحد التيارات والأحزاب في قائمة واحدة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التصويت. قادت المشتركة حملة انتخابية تركزت على التأكيد بأن قوتها وزيادة عدد أعضائها سيعزز بالضرورة من قدرتها على التأثير،[٧٢] ويساهم في إسقاط بنيامين نتنياهو. جاء ذلك على خلفية طرح صفقة القرن وما تضمنته من اقتراحات لنقل جزء من منطقة المثلث لـ «الدولة الفلسطينية» المقترحة، وتمثل في توصيتها أمام رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، بتكليف بيني غانتس (رئيس كتلة «أزرق – أبيض») بتشكيل الحكومة الجديدة بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠.

جاء قرار التوصية هذا بعد نقاشات داخلية حادة ومصيرية، إذ اعتبر رئيس المشتركة أيمن عودة أن القائمة تقف أمام خيارين صعبين؛[٧٣] فعدم تكليف غانتس سيؤدي بالضرورة لقيام نتنياهو بتشكيل الحكومة، وكان على المشتركة أن تدرس السيناريوهات كافة، وتقوم بتحليل الإيجابيات والسلبيات المترتبة للموازنة بينهما،[٧٤] وقد أوصت المشتركة بقرار الأغلبية وامتناع التجمع على قرار التوصية.

الشكل رقم (١٦): أنماط التصويت عند العرب بين ٢٠١٥-٢٠٢٠.

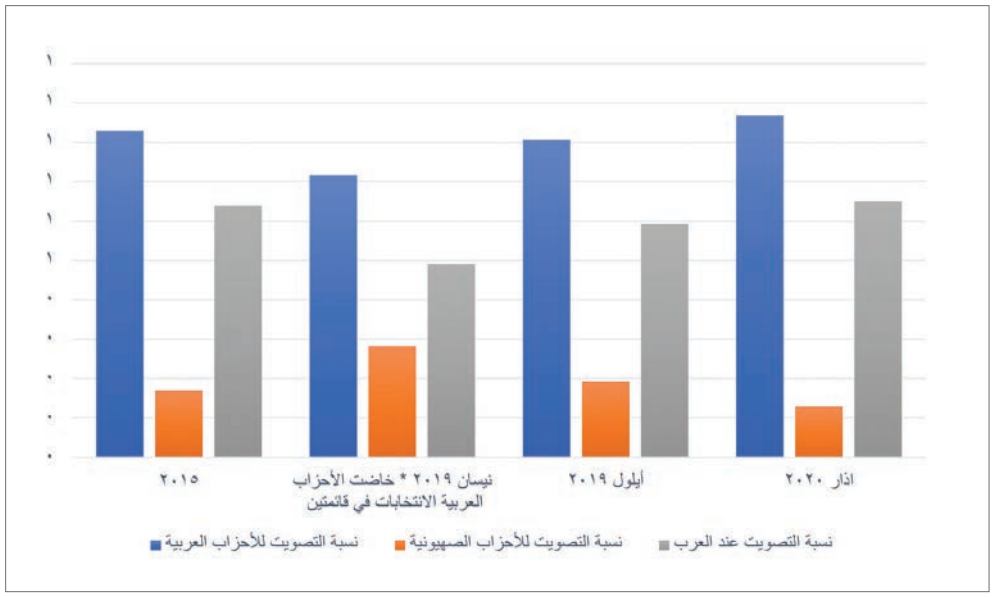

وأوضح النائب عن التجمع أمطانس شحادة أن انتخابات الكنيست الـ ٢٣ أفرزت حالة سياسيّة خاصة، بحيث أن موافقة التجمع هذه المرة جاءت بسبب اختلاف ظروف التوصية عن الانتخابات السابقة، من بينها الوصول إلى اتفاق واضح وعلني ورسمي مع «أزرق-أبيض» تناول قضايا أساسية، مثل إلغاء قانون «كامينتس»،[٧٥] ووضع خطة حكومية لمكافحة العنف والجريمة، بالإضافة إلى خطط اقتصادية شاملة لتطوير الاقتصاد العربي وحل مشكلة القرى مسلوبة الاعتراف، بالإضافة إلى بعض التفاهمات بالنسبة للمفاوضات مع السلطة الفلسطينية و«صفقة القرن».[٧٦]

أثارت التوصية على غانتس ردود فعل متباينة، وأثارت نقاشات حادة داخل المجتمعين العربي واليهودي-الإسرائيلي، واستدعت التوصية المقارنة ما بين حكومة رابين (١٩٩٢-١٩٩٥) التي اعتمدت على أصوات العرب لتمرير اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين.[٧٧] وكانت هناك أصوات إسرائيلية عارضت التوصية أبرزها تسفي هاوزر ويوعاز هندل من حزب «أزرق-أبيض»، وياعيل أبوكسيس، رئيسة حزب «غيشر» التي أعلنت أنها لن تدعم حكومة تعتمد على أصوات «التجمع والمشتركة».[٧٨] في نهاية المطاف، اختار غانتس الانضمام إلى نتنياهو لتشكيل حكومة تناوب، مما أثار خيبة أمل عالية لدى جمهور ناخبيه من الإسرائيليين. ومن ناحيتها، أدانت القائمة المشتركة هذه الخطوة التي أثبتت أن غانتس لا يملك «عامودًا فقريًا سياسيًا»، وأوضحت أن هدف المشتركة من التوصية هو إسقاط نتنياهو، والسعي إلى انتزاع حقوق المجتمع العربي الفلسطيني المدنية والقومية،[٧٩] وليس دعم غانتس الذي نقض وعده مع شركائه في حزب «أزرق-أبيض».

٣.٢ أزمات عصفت بوحدة القائمة المشتركة

لم تبشّر «حكومة التبادل نتنياهو–غانتس» باستقرار طويل المدى؛ إذ خيّم عليها شبح الانتخابات الرابعة منذ اليوم الأول لتشكيلها، وقد كانت لهذا المناخ السياسي انعكاسات على آلية إدارة الأزمات داخل القائمة المشتركة، والتي سرعان ما طفت على السطح.

يمكن القول إن صيف ٢٠٢٠ شهد بداية لتفاقم أزمة جديدة في القائمة المشتركة عكست توترات قديمة في شكل التحالف ومضمونه.

بدأت الأزمة مع طرح مشاريع قوانين من شأنها أن تمنع تدخلات وعمليات لتحويل المثليين/ات، أثار مشروع القانون الكثير من الجدل في المجتمع الإسرائيلي والائتلاف الحكومي مُحدثًا انقسامًا في الآراء بين مدافعين عن حقوق المثليين من جهة، وحلفاء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من اليهود المتدينين والمتشددين من جهة أخرى. وقد وجدت المشتركة نفسها في وسط هذا الجدال بعد أن كشف طرح القانون إشكاليات قديمة حول طرق اتخاذ القرارات داخل المشتركة في حال وجود عدم توافق بين مركباتها الأربعة. وقد كتب الصحافي جاكي خوري عن اعتراف أعضاء من القائمة المشتركة، بأنها لم تجرِ أي نقاشات معمّقة في مسألة تصويت القائمة على هذه القوانين.[٨٠]

حاولت القائمة المشتركة الاستفادة من هذه الأزمة لتحسين الجانب الإجرائي لآليات اتخاذ القرارات بداخلها، إذ أكدت أنها ستقوم بإجراء نقاش، ومن ثم اتخاذ قرار وجماعي حول كيفية التصويت في مسائل تتعلق بالمثليين وذلك قبيل التصويت في الكنيست.[٨١] وقد فاقم النقاش الجماهيري الواسع والحاد الذي رافق هذه المسألة من أزمة المشتركة، إذ كشف عن خلافات عميقة بين مركباتها.

عكس تصويت أعضاء القائمة المشتركة، بشكل كبير، القناعات والأيديولوجيا المختلفة لدى مركباتها الأربعة؛ إذ فضّل البعض الغياب يوم التصويت، بينما انقسم الحاضرون بين مؤيد (أيمن عودة، عايدة توما وعوفر كسيف عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) ومُعارض (القائمة العربية الموحدة). ساهمت

قانون كامينتس

هو عبارة عن تعديل لقانون التنظيم والبناء للعام ١٩٦٥ الذي تم إقراره في العام ٢٠١٧ على إثر قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في حزيران ٢٠١٦، ويقضي بضرورة فرض قيود على التنظيم والبناء، والتعامل بحزم مع موضوع «البناء غير المرخص»، بشكل عام، وفي التجمعات والقرى العربية بشكل خاص. أهم ما حمله القانون هو تقليص صلاحيات المحاكم، وتوسيع صلاحيات الجهاز الإداري بما فيها صلاحيات فرض غرامات باهظة دون أي إجراء قانوني. فبدل أن تتم معالجة الضائقة السكنية للفلسطينيين، ويتمثل سببها الرئيس بالسياسات التمييزية تجاههم، يسهل القانون على الجهاز الإداري ولجان التخطيط والبناء اللجوء لعمليات الهدم وفرض الغرامات على المواطن الفلسطيني.

لم تبشّر «حكومة التبادل/ نتنياهو-غانتس» باستقرار طويل المدى؛ إذ خيّم عليها شبح الانتخابات الرابعة منذ اليوم الأول لتشكيلها، وقد كانت لهذا المناخ السياسي انعكاسات على آلية إدارة الأزمات داخل القائمة المشتركة، والتي سرعان ما طفت على السطح.

هـذه القضيـة فـي تأجيـج الأزمـة وتصاعدهـا داخـل المشـتركة وتحولت إلـى حجـر للخـلاف المركـزي، وقـد هاجـم بيـان الحركـة الإسـلامية الصـادر فـي تاريـخ ٢٤/٧/٢٠٢٠ الذيـن سـاهموا فـي تمريـر هـذا القانـون فـي تلميـح لأعضـاء الجبهـة الديمقراطيـة للسـلام والمسـاواة الذيـن صوتـوا مـع القانـون، متهمـةً إياهـم بالمشـاركة فـي نشـر «الانحـراف والانهيـار الأخلاقـي وأبشـع أنـواع الفواحـش التـي تهـدد الوجـود الانسـاني بأكملـه، وتهـدد مكانـة وتماسـك الأسـرة العربيـة، التـي هـي أهـم أركان بنائنـا الاجتماعـي». وباسـم أهميّـة الوحـدة دعـا البيـان إلـى موقـف موحّـد ضـد هـذه القوانـين التـي «لا تعبّـر عـن إيمـان النـاس، ولا عـن أخلاقهـم وقيمهـم وأعرافهـم ومصلحتهـم».[٨٢]

تزامـن التصويـت علـى هـذا القانـون، مـع قضيـة أخـرى باتـت تعـرف بـ «قضيـة طحينـة الأرز والمثليـين» حـين أعلنـت شـركة «طحينـة الأرز»[٨٣] عـن نيتهـا اسـتثمار جـزء مـن أربـاح شـركتها لدعـم إنشـاء خـط دافـئ باللغـة العربيـة لمجتمـع المثليـين الفلسـطيني، بالتعـاون مـع جمعيـة دعـم مجتمـع المثليـين فـي إسـرائيل. وقـد أثـار هـذا الإعـلان ردود فعـل قويـة فـي المجتمـع الفلسـطيني بـين مؤيّـد ومعـارض، بيـد أن هـذه القضيـة أدت إلـى خـلاف بـين رئيـس القائمـة المشـتركة أيمـن عـودة والنائـب عـن القائمـة الموحـدة د. منصـور عبـاس تعـود فـي جذورهـا إلـى صـراع حـول القيـم التـي يحتكـم إليهـا المجتمـع الفلسـطيني، وشـكل القـوة السياسـية الـذي تمثّـل «حقيقـة» هـذا المجتمـع.

مـن جهـة، اعتبـر رئيـس القائمـة المشـتركة أيمـن عـودة علـى صفحتـه فـي الفيسـبوك فـي تاريـخ ٩/٧/٢٠٢٠ «أن مقاطعـة طحينـة الأرز» هـي نفـاق فـي مقابـل التعامـل مـع الشـركات الإسـرائيلية التـي تعتـز بالاسـتيطان والجيـش وتدعمهمـا. وأضـاف أنـه مـن «العبـث اختـلاق صراعـات ونحـن فـي مواجهـة الضـم الـذي هـو جـزء مـن الصفقـة الأميركيـة والتـي سـتطال أيضًـا منطقـة المثلـث... أمامنـا قضايـا مرعبـة، يجـب أن نكـون موحديـن وقادريـن علـى مواجهتهـا.»[٨٤]

من هو عباس منصور؟

مواليد قرية المغار في العام ١٩٧٢. درس طب الأسنان في الجامعة العبرية في القدس، وهناك بدأ حياته السياسية عندما نشط في لجنة الطلاب العرب وانتخب رئيسًا لها لدورتين متتاليتين. كان عباس أثناء دراسته الجامعية مقربًا من عبد الله نمر درويش، أحد أبرز مؤسسي الحركة الإسلامية في إسرائيل، وتتلمذ على يديه.

في العام ٢٠٠٧، تم انتخاب عباس أمينًا عامًا للحركة الإسلامية الجنوبية. وفي العام ٢٠١٠ أصبح نائبًا لرئيسها، ليُنتخب رئيسًا لها في العام ٢٠١٨. وقد أصبح عضوًا في الكنيست للمرة الأولى في نيسان ٢٠١٩.

حافظ عباس على ترتيبه الرابع في القائمة المشتركة التي تشكلت في صيف ٢٠١٩ لتخوض الانتخابات المبكرة في أيلول ٢٠١٩ ثم آذار ٢٠٢٠. أثناء مسيرته السياسية كعضو كنيست، شغل منصب نائب رئيس الكنيست في الدورة ٢٣، وعُين رئيسًا للجنة الحكومية الخاصة للقضاء على العنف في المجتمع العربي في الداخل.

لا يبدي عباس تحفظًا من التحالف مع حكومة يمينية في مقابل تحقيق إنجازات اجتماعية للمواطنين العرب في الداخل، الأمر الذي سرعان ما دفع إلى انشقاق القائمة العربية الموحدة التي يرأسها عن القائمة المشتركة ليخوض انتخابات الكنيست الـ ٢٤ (آذار ٢٠٢١) بشكل منفرد.

من جهة أخرى، اعتبر رئيس القائمة الموحدة، النائب منصور عباس، أن أيمن عودة قد «أخطأ وأساء لشريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني عندما نعت موقفهم بالنفاق بغير وجه حق»، موجهًا له النصيحة بأن يخرج باعتذار ويرد به الاعتبار لكل من أساء إليهم.[٨٥] فالنسبة لمنصور وباقي أعضاء الحركة الإسلامية (التي تشترك في المشتركة تحت اسم القائمة العربية الموحدة) فإنهم يستندون إلى الشريعة الإسلامية التي ترفض تشريع قوانين المثليين.[٨٦] لكن منصور عباس أبقى الباب مواربًا، عندما أكد في مناورة سياسية أن القائمة المشتركة هي مشروع وحدوي وطني، يقوم على القواسم المشتركة بين الأحزاب التي تحافظ على خصوصيتها الفكرية، وأضاف، أن إدارة مساحات الاختلاف بين الأحزاب مهمة للمحافظة على المشتركة قوية وموحدة، وعليه طلب «من كل الأحزاب والنواب مراعاة توجهات المجتمع العربي وعدم التصادم مع هويته وأعرافه وقيمه الدينية الراسخة والتي تتمسك بها الغالبية العظمى من أبناء مجتمعنا بكل مشاربه الدينية».[٨٧] في إشارة واضحة إلى أن الحركة الإسلامية تقرأ قيم المجتمع العربي بالاستناد إلى الشريعة الإسلامية،[٨٨] وأن هذه القيم بالذات يجب أن تنعكس في موقف القائمة العربية الموحدة باعتبارها ممثلاً للغالبية العظمى من المجتمع.

٣.٣ خطاب التأثير: من تكتيك إلى برنامج العمل الوحيد

ظهر سريعًا أن الخلاف حول الموقف من قضايا المثليين، مركب واحد من صراع عميق بين التيار الذي تمثله القائمة العربية الموحدة وباقي تيارات المشتركة حول المبادئ الأساسية التي تجمعهما. يتعلق الأمر بسؤال العلاقة بين الحقوق القومية والاجتماعية، وبسؤال هامش التحالفات التي يمكن عقدها من أجل تحقيق المطالب المجتمعية، وأفرز هذا تيارًا تمثله المشتركة بمركباتها: الجبهة والتجمع والقائمة العربية للتغيير، مقابل تيار القائمة الموحدة بقيادة منصور عباس. بحسب عودة، فإن مشروع المشتركة يجمع ما بين الهَمّين القومي والمدني للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. فمثلًا، اشترطت المشتركة التوصية على غانتس لرئاسة الحكومة بوقف عمليات هدم البيوت من خلال إبطال قانون كامينتس، ووضع خطة لوقف الجرائم المنظمة وتنفيذها، وبناء مستشفيات، ورفع مخصصات الشيخوخة وزيادة الميزانيات لملاجئ النساء المعنفّات، والتزام القيادة الإسرائيلية بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وإلغاء قانون القومية.[٨٩] تعكس هذه الشروط مشروع المشتركة القائم من جهة على بعد إستراتيجي مناهض للصهيونية، ومن جهة أخرى على بعد تكتيكي تحدد فيه القضايا المركزية بحسب المرحلة الراهنة. وحول مساحات التحالف شرح عودة في مقابلة أجراها معه د. منير فخر الدين، ونشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية (شتاء، ٢٠٢٠)، أن خيار حل الدولتين ما زال قائما، وعليه فإن شركاء القائمة المشتركة في هذه المرحلة هم: ميرتس، ويسار حزب العمل أيضًا. وادعى أنه يمكن من خلال هذين الحزبين بناء معسكر ديموقراطي، حتى لو لم يقم على اتفاق شامل معهم على جميع

طرح منصور عباس نهجه السياسي الجديد في مقابلة لراديو الناس بتاريخ ١٤/١/٢٠٢١، واتهم المشتركة بالوقوع رهينة لدى اليسار ويسار الوسط الإسرائيليين، وكشف أنه في الانتخابات السابقة طلب الوفد المفاوض عن أزرق-أبيض أن تضع المشتركة جانبًا كل المطالب السياسيّة، وأن تركز على المطالب المدنيّة، ملمّحًا أن لا فرق بين يمين ويسار في التفاوض مع المشتركة.

القضايا، واقتصر على ٨٠٪ من القضايا المركزية، وهي: قضايا السلام والمساواة والديمقراطية والعدل الاجتماعي. من هنا، يمكن للمشتركة أن تكون صاحبة تأثير في العمل السياسي في إسرائيل.[٩٠]

اجتمع هذا التكتيك مع فهم المشتركة لخطر اليمين على الفلسطينيين، ومنسجمًا مع مقولة اقتبسها عودة في المقابلة ذاتها، «درء المفاسد أولى من جلب المنافع»، والسعي إلى إسقاط حكم نتنياهو بما في ذلك عبر التوصية على غانتس.

مقابل هذا التوجه، قاد منصور عباس توجهًا مختلفًا تحت مسمى «النهج الجديد» انطلق من مبدأ أن القائمة العربية الموحدة ليست في جيب أحد، وأنه لا فرق بين يمين ويسار صهيوني، وهو ما يعني عمليًا استعداده للعمل والتنسيق مع بنيامين نتنياهو مقابل تحصيل مكاسب للمواطنين الفلسطينيين.[٩١]

طرح منصور عباس نهجه السياسي الجديد في مقابلة لراديو الناس بتاريخ ١٤/١/٢٠٢١. قال فيها إنه لا خلاف على تعريف من نحن بين مركبات القائمة المشتركة؛ نحن أبناء الشعب الفلسطيني وملتزمون بالثوابت الوطنية. ولكن صلب الخلاف يكمن في كيفية تحقيق مطالب الفلسطينيين. وأضاف أن النهج السياسي السابق لباقي مكونات المشتركة لم يفض إلى أي نتيجة، وأن المطلوب هو اعتراف بقوة العرب الذاتية والاستقلال في القرار «عن رام الله، وغزة، والأجندات العربية، والقطرّية والتركية».[٩٢] واتهم المشتركة بالوقوع رهينة لدى اليسار ويسار الوسط الإسرائيليين، وكشف أنه في الانتخابات السابقة طلب الوفد المفاوض عن أزرق–أبيض (افي نيسنكورن وعوفر شيلح)، أن تضع المشتركة جانبًا كل المطالب السياسيّة، وأن تركز على المطالب المدنيّة، ملمّحًا أن لا فرق بين يمين ويسار في التفاوض مع المشتركة. وبما أن كل الأحزاب الإسرائيلية تجمع على الخطوط الصهيونية العريضة، فإنه لا فرق من التحالف مع اليمين أو اليسار الإسرائيليين أثناء السعي لتحصيل الحقوق.

بدأ تبنّي منصور للنهج الجديد، والتنسيق مع الليكود ونتنياهو قبل الإعلان عن الانتخابات الرابعة، وفي تشرين الأول الماضي، ترأس جلسة برلمانية في الكنيست للتصويت على إقامة لجنة تحقيق ضد رئيس الحكومة نتنياهو في قضية فساد ما بات يعرف بـ «صفقة الغواصات»، ومع أن مجريات الجلسة أدت إلى الموافقة على إقامة لجنة التحقيق، إلا أن «خللاً تقنيًا» وقع في التصويت، وقرر عباس ورئيس الكنيست ياريف ليفين عن حزب الليكود إلغاء القرار وإعادة التصويت. اعتبر تصرف عباس انقاذًا لنتنياهو، وكتب

النائب د. أمطانس شحادة عن التجمع الوطني الديمقراطي إن «إنقاذ الائتلاف اليميني العنصري ليس دورنا ولا يقع على مسؤوليتنا، ويجب ألّا نرضى به»، وتمنّى أن تكون الأخبار عن تواصل وتنسيق بين زميله منصور عباس والليكود غير صحيحة.[٩٣]

تفاقمت الأزمة بين عبّاس وشركائه في المشتركة في أعقاب اجتماع في لجنة مكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي، ترأسها عبّاس وشارك فيها نتنياهو بالإضافة إلى رئيس الكنيست ياريف لفين، ووزير الأمن أمير أوحانا وضباط من الشرطة. في نهاية الجلسة، أُعلن عن الخطة الحكومية لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي، وفي هذه الجلسة التي وُصفت بالصاخبة، تصدى عدد من نواب المشتركة للتصريحات العنصرية التي أطلقها القائم بأعمال المفتش العام للشرطة موتي كوهن الذي طالب الجهات المختصة بإعادة النظر في المضامين الثقافية والتربوية العربية التي تؤدي للعنف، وحمل عدد من النواب العرب الحكومة مسؤولية تفشي العنف، لأنها معنية بتفتيت المجتمع العربي.[٩٤] وأكد كل من النائب أمطانس شحادة والسكرتير العام للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة منصور دهامشة، على أن هذه الجلسة التي مدح فيها عباس أداء الشرطة الإسرائيلية في مواجهة الجريمة، لا تجري في إطار التنسيق مع المشتركة.[٩٥]

أثار نهج عباس السياسي الجديد أيضًا صراعًا قديمًا بين الحركة الإسلامية الشق الجنوبي وبين الحركة الإسلامية الشق الشمالي (والمحظورة من قبل الأجهزة الإسرائيلية)، وقد شهدت إحدى جلسات لجنة المتابعة جدالاً صاخبًا بين الشيخ نائب رئيس الحركة الإسلامية الشمالية كمال خطيب، وبين مدير المكتب السياسي في الحركة الإسلامية الجنوبية إبراهيم حجازي، بسبب مواقف النائب منصور عباس السياسية التي تعتبر تعاونًا مع مكتب رئيس الحكومة، وطالب الخطيب القائمة الموحدة بعدم استعمال اسم الحركة الإسلامية كي «لا يعتقد الناس بأن مواقف نواب الحركة الجنوبية تمثل مواقف الحركة الإسلامية التي حظرها نتنياهو».[٩٦]

وتطرقت لجنة المتابعة للجدل الصاخب في المشتركة في أحد اجتماعاتها الدورية، وجاء فيه على لسان رئيس اللجنة محمد بركة، أن لجنة المتابعة لا تتدخل في شؤون القائمة المشتركة، ولكن مركبات القائمة هم من مركبات لجنة المتابعة، والأزمة هناك تنعكس على كل الجمهور العربي. ودعت لجنة المتابعة إلى لجم الجدل السياسي في المشتركة، وأكدت في بيان لها على أن حقوق المجتمع الفلسطيني المدنية والقومية نابعة من كوننا أصحاب وطن، وهو حق ثابت وغير مشروط، في إشارة إلى خروج نواب القائمة الموحدة عن الإجماع، وامتناعهم عن التصويت لصالح حل الكنيست.[٩٧] يذكر أن الهيئة العامة للكنيست صادقت بالقراءة التمهيدية على مشروع قانون حل الكنيست الذي طرحته كتلة «يش عتيد–تيلم»، وأيد حل الكنيست ٦١ عضوًا وعارضه ٥٤ آخرون، فيما تغيّب نواب «القائمة الموحدة» الأربعة عن التصويت.[٩٨]

الشكل رقم (١٧): توزيع المقاعد الـ١٥على مركبات القائمة المشتركة بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠.

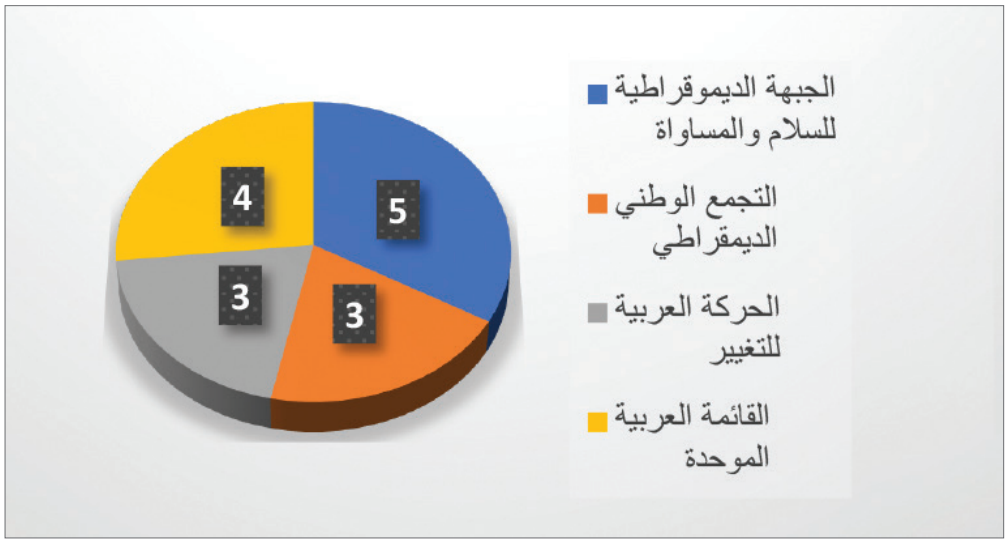

٣.٤ فشل محاولات رأب الصدع داخل المشتركة، وانشقاق القائمة العربية الموحدة

أثرت الأزمات التي ظهرت في المشتركة على شعبيتها، وأظهرت معظم الاستطلاعات تراجع دعمها من ١٥ مقعدًا إلى ٨–٩ مقاعد فقط.[٩٩] وأجج حلّ الكنيست والإعلان عن انتخابات مبكرة في آذار ٢٠٢١، الخلافات الشديدة أصلًا في المشتركة، هذا وباشرت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي والحركة العربية للتغيير التفاوض والتحضير للانتخابات مستثنيةً القائمة العربية الموحدة. وأفاد مصدر في التجمع أن التنسيق بينه وبين والجبهة عالٍ جدًا وأن لا نيّة، في تلك المرحلة، لدى الطرفين بالتفاوض مع القائمة العربية الموحدة قبل توضيح النهج السياسي للحركة الإسلامية الجنوبية.[١٠٠]

بدا كأن الأحزاب الثلاثة ذاهبة في اتجاه واحد، بينما راحت القائمة العربية الموحدّة تتفاوض، وبشكل فردي، مع شخصيات أخرى في المجتمع العربي لتشكيل تحالف بديل عن المشتركة، وقد طرح التجمع خلال هذه الفترة مبادرة من سبع نقاط للحفاظ على القوام الرباعي للمشتركة، تركزت النقاط في: استقلالية المشتركة، عدم التنازل عن الحقوق السياسية مقابل حقوق مدنية، عدم التوصيّة بحكومة نتنياهو أو أي حكومة أخرى.[١٠١] في المقابل، وافقت القائمة العربية الموحدة على عدم التعامل مع نتنياهو شريطة تحديد الجهة الإسرائيلية التي يمكن التعامل معها، بالإضافة إلى موافقة المشتركة على عدم انتهاك الشريعة الإسلامية.[١٠٢] ولما لم تتفق الأطراف على نقاط مشتركة، انشقّت القائمة العربية الموحدة عن المشتركة لتخوض الانتخابات للكنيست الـ ٢٤، في آذار ٢٠٢١، في قائمة منفصلة.

انضم رئيس بلدية سخنين والرئيس السابق للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية مازن غنايم، بشكل رسمي إلى القائمة العربية الموحدة– الحركة الإسلامية، وتم تثبيته في المكان الثاني بعد مصادقة مجلس

الشورى في الحركة الإسلامية.[١٠٣] وفي سياق القوائم الداخلية للأحزاب، كان التجمّع الوطني الديمقراطي الحزب الوحيد من بين الأحزاب الأخرى، الذي خاض انتخابات داخلية تحضيرًا لانتخابات الكنيست الجديدة، حيث فاز بها النائب سامي أبو شحادة برئاسة القائمة متغلبا على منافسه د. امطانس شحادة، بينما بقيت النائب د. هبة يزبك في المكان الثاني، ووصل جمعة الزبارقة إلى المكان الثالث في القائمة.[١٠٤] وتظهر الاستطلاعات حتى لحظة الانتخابات على أن القائمة المشتركة قد تحصل في الانتخابات على ما بين ٨–٩ مقاعد، بينما تتأرجح القائمة الموحدة عند نسبة الحسم.

أثرت الأزمات التي ظهرت في المشتركة على شعبيتها، وأظهرت معظم الاستطلاعات تراجع دعمها من ١٥ مقعدًا إلى ٨-٩ مقاعد فقط. وأجج حلّ الكنيست والإعلان عن انتخابات مبكرة في آذار ٢٠٢١، الخلافات الشديدة أصلًا.

٣.٥ الأحزاب الصهيونية تغازل الناخب العربي

على العكس من الحملة الانتخابية التحريضية التي قادها نتنياهو في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٢٠، تبنى نتنياهو في حملته الانتخابية للكنيست الـ ٢٤ تكتيكًا معاكسًا مبنيًا على التوجه للعرب ومحاولة استمالتهم والتواصل مع القائمة العربية الموحدة لتعزيز صورته كغير معادٍ للعرب، بل فقط «للمتطرفين». وأعلن نتنياهو عن نيته تعيين نائل زعبي،[١٠٥] الذي تم وضعه في المقعد ٣٩ وزيرًا «للنهوض بالمجتمع العربي» «متفاخرًا» بانضمام أول مواطن إسرائيلي مسلم إلى الليكود.[١٠٦] وفي هذا السياق، زار نتنياهو مدينة الناصرة، بحجّة تفقد أحد مراكز التطعيم ضد فيروس كورونا، وقوبلت هذه الزيارة بمظاهرة احتجاجية اعتقل فيها ١٥ فلسطينيًا بعد أن اعتدت الشرطة على المتظاهرين بالقمع والضرب ورش المياه العادمة.[١٠٧]

تحوّل التوجه لمغازلة لصوت العربي في هذه الانتخابات إلى حالة مثيرة؛ فقد ضم حزب ميرتس عضوين عربيين في المقاعد الخمسة الأولى، هما: غيداء ريناوي– زعبي[١٠٨] للمقعد الرابع، والنائب السابق عيساوي فريج في المقعد الخامس.[١٠٩] وثبّت حزب العمل في المكان السابع في القائمة المخرجة ابتسام (مراعنة– منوحين).[١١٠, ١١١] على الرغم من أن هذه الأحزاب تشترك في استدراجها للناخب العربي، إلا أن دوافعها مختلفة: بالنسبة لميرتس وحزب العمل، فهما يطمحان إلى العودة للساحة السياسيّة كأحزاب يسارية ذات توجهات اجتماعية وسياسية ديمقراطية من خلال الاستعانة بالصوت العربي والصوت الإسرائيلي اليساري «الديمقراطي». أما الليكود فيهدف إلى إضعاف القائمة المشتركة المناوئة لنتنياهو، بالإضافة إلى أن الليكود يعتبر المجتمع العربي مخزون أصوات «حائرة» يمكن استدراجها.

على العكس من الحملة الانتخابية التحريضية التي قادها نتنياهو في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠٢٠، تبنى نتنياهو في حملته الانتخابية للكنيست الـ ٢٤ تكتيكًا معاكسًا مبنيًا على التوجه للعرب ومحاولة استمالتهم والتواصل مع القائمة العربية الموحدة لتعزيز صورته كغير معادٍ للعرب، بل فقط «للمتطرفين».

٣.٦ الانتخابات الرابعة: تحطم المشتركة و«الموحدة» تدخل الكنيست منفردة

انخفض التمثيل العربي في الكنيست الـ ٢٤ بشكل ملحوظ من ١٥ مقعدًا إلى ١٠ مقاعد فقط، حيث حصلت القائمة المشتركة والجبهة العربية للتغيير والتجمّع على ستة مقاعد، بينما حصلت القائمة الموحدة على أربعة مقاعد. جاء هذا، بشكل أساسي، نتيجة لانخفاض نسبة التصويت في المجتمع العربي من ما يقارب الـ ٦٥٪ في انتخابات آذار ٢٠٢٠ إلى ما أقل عن ٥٠٪ في انتخابات آذار ٢٠٢١ (بعض التقارير تشير إلى أنها وصلت إلى ٤٥٪) وهي الأقل منذ إقامة القائمة المشتركة في العام ٢٠١٥.

كان انشقاق المشتركة، وتراشق الاتهامات بين القائمتين، سببًا مركزيًا في عزوف الناس عن التصويت، بالإضافة إلى الشعور بالإحباط والتعب من تكرار الانتخابات أربع مرات خلال سنتين (وقد أدى هذا أيضًا إلى انخفاض في نسبة التصويت في المجتمع الإسرائيلي). وقد حصلت القوائم العربية مجتمعة على مجموع ٣٧٩،١٨٠ صوتًا مقابل ٥٨١،٥٠٧ في الانتخابات الأخيرة.

يبدو بحسب النتائج الأولية للانتخابات، أن مغازلة الصوت العربي من قبل الأحزاب الصهيونية لم تأتِ بالنتائج التي طمحت إليها هذه الأحزاب. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من سعي نتنياهو وحزب الليكود إلى الحصول على نسبة عالية من الأصوات العربية، إلا أن مراجعة لنتائج بعض البلدات العربية، تشير إلى تقدم ما، ولكن غير كبير في التصويت لليكود وبشكل خاص في البلدات الصغيرة، وتلك التي كان لليكود مرشح فيها أو تلقى دعمًا علنيًا فيها من أحد الشخصيات المركزية.

الشكل رقم (١٨): عدد الأصوات العربية في الانتخابات الثلاث الأخيرة (أيلول ٢٠١٩- آذار ٢٠٢١) في أهم المدن والبلدات العربية في الداخل.

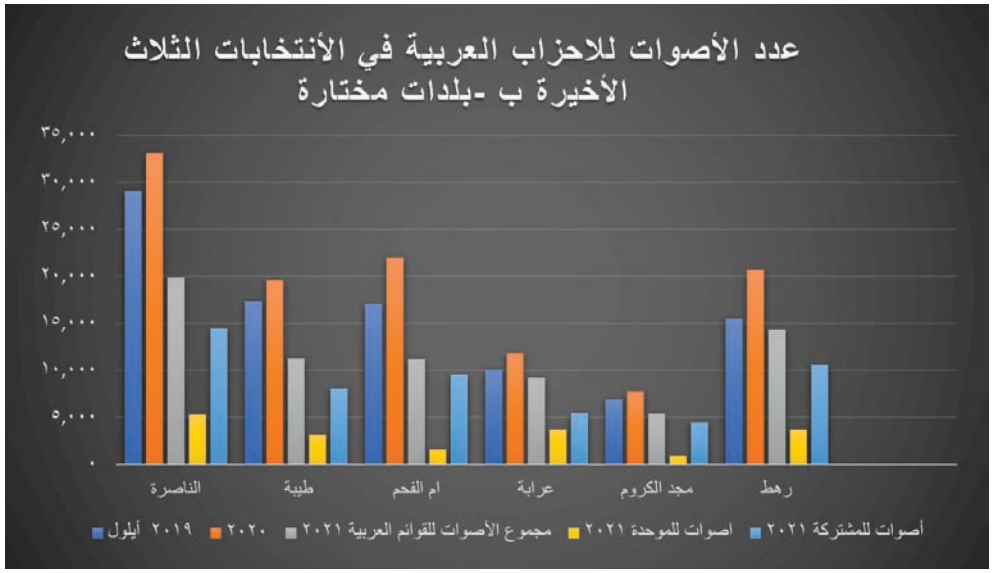

الشكل رقم (١٩): نسبة التصويت في المجتمع الفلسطيني في الداخل في سنوات مختارة.

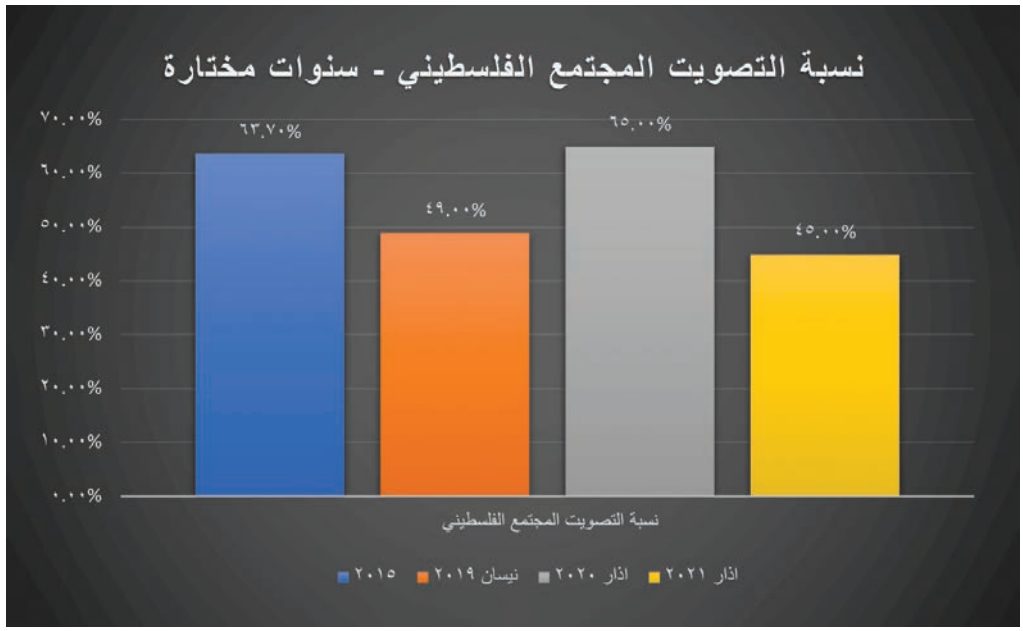

إجمال

كان العام ٢٠٢٠ مليئًا بالتحديات بالنسبة للمجتمع الفلسطيني على الأصعدة السياسية والصحية والاقتصادية، والأمن الشخصي والجماعيّ.

تجلى التمييز البنيوي إلى درجة الاستهتار في حياة الفلسطينيين بشكل واضح في تعامل الدولة مع الجريمة والعنف المتفشيين في المجتمع الفلسطيني. وعلى الرغم من وضع هذه الآفة على رأس سلم أولويات القيادة الفلسطينية في الداخل، فإن انتشار الجريمة ازداد بحيث حصدت ١١٣ شخصًا في العام ٢٠٢٠.

أضافت السياسات التمييزية الإسرائيلية تحديّات إضافية أمام المجتمع الفلسطيني في مواجهته الأزمة الصحيّة منذ بدايات سنة ٢٠٢٠، حيث كشفت الجائحة مرة أخرى عن السياسات التمييزية العنصرية تجاه الفلسطينيين والتي جاءت عواقبها أكثر قسوة عليهم من المجتمع اليهودي، فكان المواطنون الفلسطينيون أول من خرج من سوق العمل، وارتفعت في أوساطهم نسبة البطالة، وازداد عدد العائلات الفقيرة، كما كانت شروط الحصول على المساعدات الحكومية غير ملائمة للمصالح العربية، وكشفت محدودية الخدمات البنكية المتاحة للمجتمع العربي، مما هدّد الكثير من المصالح العربية بالإغلاق. هذا وكشفت الأزمة عمق التمييز في مجال التربية والتعليم، وزادت من تحديات جهاز التعليم العربي للتعامل مع مستجدّات إغلاق المدارس وضرورة الاستناد إلى التعليم عن بعد.

تشكّل فضفاضية «خطاب التأثير» أحد أعمدة هذه التحديات التي واجهتها «المشتركة»، فقد أدار غانتس ظهره لتوصيتها التاريخية به لتشكيل حكومة، مبينًا في هذا أن قدرة الفلسطينيين في الداخل السياسية على التأثير، مرتهنة إلى السياسة الإسرائيلية الداخلية أكثر منه إلى عدد مقاعدها أو ثقل وزنها الانتخابي.

في المقابل، فرضت الأزمة السياسية في إسرائيل، تحديات جدّية أمام العمل السياسي في الداخل، وكشف تكرار الانتخابات أربع مرات خلال عامين عن صراعات بين القوى السياسيّة وكثّفتها، وأبرزت علّات ونواقص رافقت «المشتركة» منذ تشكيلها، وأفضت إلى انشقاق الحركة العربية الموحدّة.

وقد بات من الواضح أن التحديات السياسية في الداخل الفلسطيني آخذة في التصاعد والتفاقم، ففي حين نجحت المشتركة في فرض حضورها على يسار الساحة السياسيّة الإسرائيلية إلا أن بعضًا من القضايا السابقة، تركها هشّة مقابل تحديات من الداخل والخارج. وتشكّل فضفاضية خطاب التأثير أحد أعمدة هذه التحديات؛ فمن ناحية، أدار غانتس ظهره لتوصيتها التاريخية، مبينًا أن قدرة الفلسطينيين في الداخل السياسية على التأثير، مرتهنة إلى السياسة الإسرائيلية الداخلية أكثر منه إلى عدد مقاعدها أو ثقل وزنها الانتخابي. ومن ناحية ثانية، وعلى أثر عدم وجود نقاش جدي حول حدود المساومات السياسية التي تقدمها المشتركة مقابل تعزيز قدرتها على التأثير، وفي حين لم تكن هناك آليات قياس نجاح هذا التأثير وطرق تقييمه، وفي أعقاب فشل التوصية على غانتس، تواجه المشتركة اليوم تحديّات من الداخل؛ التحدي الأول طرحته القائمة العربية الموحدة، المنشقة عن المشتركة، والتي تقدم خطابًا لتعزيز التأثير، من خلال تبني خطاب يسعى إلى التأثير على المجتمع الفلسطيني لتعزيز قيمه التقليدية المحافظة، والوجه الآخر يسعى لتعزيز التأثير على الساحة السياسية الإسرائيلية من خلال تعاون في قضايا عينية مع أحزاب من اليمين. أما التحديّ الثاني فمصدره مغازلة الأحزاب الصهيونية، لصوت الناخب العربي، خاصة من قبل حزب الليكود، الذي يبدو وكأنه يحاول تقليد اليسار الإسرائيلي في سياسات احتواء الفلسطينيين، دون تغيير حقيقي في سياساته العنصريّة، مستغلاً خطاب التأثير ليطرح أمام الناخب العربي فرصة لتحقيق الحقوق، مباشرة من خلال مرشحين عرب في قوائمها، دون وساطة الأحزاب العربية. وقد تمثلت هذه التحديات في نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست الـ ٢٤ (آذار ٢٠٢١)، إذ انخفض التمثيل العربي من ١٥ إلى ١٠ مقاعد فقط، وحصلت القائمة المشتركة على ٦ مقاعد مقابل ٤ مقاعد للقائمة العربية الموحدة، كما أثر الانقسام على نسبة التصويت التي انخفضت إلى أقل من ٥٠٪، وهناك من يدّعي أنها لم تتجاوز ٤٥٪.

الهوامش

١ سائد حاج، ملخّص ٢٠٢٠: منطقة المركز الأكثر دموية وعنفًا»، مركز *أمان*، ٢٠٢١/٠١/٠٣، https://bit.ly/3szaoRa، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/١٠).

٢ مروان درويش، نداء نصّار وآخرون، «تسع سنوات من الدم: تقرير إحصائي عن جرائم القتل لدى فلسطينيي الـ ٤٨،» حزيران ٢٠٢٠، بلدنا – جمعية الشباب العرب وجامعة كوفنتري – بريطانيا.

٣ درويش، نصار وآخرون، «تسع سنوات من الدم...».

٤ المرجع السابق.

٥ تُجادل الباحثة في القانون الدولي، د. سونيا بولس، بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يلزم الشرطة بحماية الحق في الحياة للمواطنين.
Sonia Boulos, 2020. Policing the Palestinian National Minority in Israel: An International Human Rights Perspective. *Journal of Holy Land and Palestine Studies* 19.2: 151-174

٦ عرب ٤٨، «قتيلان في شارع ٦ واللد،» موقع *عرب ٤٨*، ٢٠٢٠/١٢/٢٨، http://bit.ly/2P8nc2u، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٣٠).

٧ محمد بركه، «العنف في المجتمع العربي: مؤسسات القانون تعطي حصانة لمنظمات الجريمة»، *معاريف*، ٢٠٢٠/١٢/٢٠، http://bit.ly/30XqSGQ، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٧).

٨ إيلان، «تحت غطاء الكورونا...».

٩ وئام بلعوم، «هل يتسبب «كورونا» في تصاعد الجريمة بين فلسطينيي ٤٨؟»، *متراس*، ٢٠٢٠/٠٤/٠٧، آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥، http://bit.ly/390101s.

١٠ الإحصائية حتى شهر آب ٢٠٢٠.

١١ نوريت يخيموفيتش–كوهن، «معطيات عن رؤساء سلطات محلية وموظفي السلطات المهددين»، *لجنة أبحاث الكنيست*، ٢٠٢٠/١١/٣٠.

١٢ المرجع السابق.

١٣ أورن روندل، «نتنياهو يبني على المجتمع العربي: غلوبس خرجت لتدرس ما فعل حتى اليوم،» *غلوبس*، ٢٠٢١/٠١/٢٩، http://bit.ly/3twx70C، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٣٠).

١٤ توصيات «المديرين العامين للوزارات بشأن التعاون مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي» – ملخّص مستند سياسي، آب، ٢٠٢٠. مكتب رئيس الحكومة.

١٥ تقع مراكز الشرطة الجماهيرية، خارج مراكز الشرطة، وفي قسمها الكبير تقع في الأحياء البعيدة، وفي أماكن تركيز السكان العرب وفي أحياء القادمين الجدد، وفي المناطق الريفية ومناطق سياحية وشواطئ البحر، ويعمل في هذه المراكز، متطوعون ويتواجد فيها شرطي دائم، يعمل مع متطوعي الحرس المدني وممثلي منظمات جماهيرية وبلدية.

١٦ المرجع السابق.

١٧ الاتحاد، «معطيات خطيرة حول العنف في المجتمع العربي: لجنة القضاء على الجريمة والعنف تعقد اجتماعها الأول»، موقع *الاتحاد*، ٢٠٢٠/٠٤/٠١، https://bit.ly/3s5ON2Q، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).

١٨ الكنيست خلال جلسة اللجنة الخاصة للقضاء على العنف في المجتمع العربي: «رقم قياسي سلبي من ١٠٦ ضحايا قتل مقابل ٩٤ العام الماضي»، موقع **الكنيست**، ٢٠٢٠/١٢/١٦، https://bit.ly/3vEYtUh، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

١٩ المعطيات من تقرير لجنة مديري الوزارات بالاعتماد على معطيات الشرطة (٢٠٢٠)

٢٠ العرب، «نتنياهو لعباس: الخطة الحكومية لمكافحة الجريمة ستوضع على الطاولة للمصادقة عليها خلال أسبوعين»، موقع *العرب*، ٢٠٢٠/١١/٠٩، http://bit.ly/2QqYOtt، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥).

٢١ عرب ٤٨، «نتنياهو يجتمع برؤساء سلطات محلية عربية لبحث العنف والجريمة،» موقع *عرب ٤٨*، ٢٠٢١/٠١/٢٤، http://bit.ly/3f0oGXs، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٥).

٢٢ عرب ٤٨، «أطلق تصريحات عنصرية: نتنياهو يعين منسقا لمكافحة الجريمة بالمجتمع العربي»، موقع *عرب ٤٨*، ٢٠٢١/٠٢/٠٣، http://bit.ly/38YBTMx، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

٢٣ محمد محسن وتد، «الخطة الحكومية لمكافحة العنف والجريمة: رفض وقبول دون خطة عربية بديلة»، موقع *عرب ٤٨*، ٢٠٢٠/١١/٠٨، http://bit.ly/312Fdlf، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).

٢٤ مركز مساواة يتحفظ من الخطة الحكومية لمكافحة الجريمة المنظمة في المجتمع العربي. موقع مركز مساواة، https://bit.ly/3cTiNbB.

٢٥ يوآف ايتيئيل، «الوسط العربي يتنكرون لمنسق نتنياهو لمنع الجريمة: «لعبة انتخابية»، موقع *والا العبري*، ٢٠٢١/٠٢/٠٤، http://bit.ly/391vYGr، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

٢٦ ربيع سواعد، «منّاع: حراكنا ضد الجريمة مستمر حتى ترضخ الشرطة لمطالبنا»، موقع *عرب ٤٨*، ٢٠١٩/١٠/١٢، http://bit.ly/3f6sm9Q، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥).

٢٧ محاسن ناصر، «العشرات من الحراك الشبابي المجدلاوي يتظاهرون أمام مركز شرطة مجد الكروم»، موقع *كل العرب*، ٢٠٢١/٠٢/٠٨، http://bit.ly/30XSv2F، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

٢٨ نداء كيوان، «مظاهرات أم الفحم: الشرطة أصل الورطة»، *متراس*، ٢٠٢١/٠٢/٢٣، http://bit.ly/3tD8LlH، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٥).

٢٩ المرجع السابق.

٣٠ ضياء حاج يحيى وإيناس مريح، «أم الفحم: إصابات واعتقالات في مظاهرة ضد الجريمة والشرطة،» *موقع عرب ٤٨*، ٢٠٢١/٠٢/٢٦، http://bit.ly/3tyfGg2، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

٣١ وديع عواودة، «تصاعد المظاهرات والمواجهات مع الشرطة الإسرائيلية في مناطق ٤٨ احتجاجًا على التواطؤ مع ظاهرة الجرائم المتفاقمة»، *القدس العربي*، ٢٠٢١/٠٢/٠٢، https://bit.ly/3r1Su9d، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٥).

٣٢ تشمل هذه الخطة ١٤ نقطة، معظمها يتعلق في معالجة الغبن التاريخي تجاه الفلسطينيين، وتطوير اقتصادي اجتماعي للتجمعات العربية، وتقترح خطة مفصلّة لكل بلد بحسب احتياجاته وخصوصيته، وتطالب بميزانيات حكومية لتنفيذ الخطة وتطوير آليات متابعة تنفيذها.

٣٣ هبة يزبك، «الشرطة تقتل المجتمع العربي مرتين،» هآرتس، ٢٠٢١/٠٢/٠٤، http://bit.ly/3cVH0OR، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

٣٤ ربيع سواعد، «كورونا في البلدات العربية: تفريق أعراس وضبط مخالفين للحجر الصحي»، موقع *عرب ٤٨*، ٢٠٢٠/١١/٢٩، https://bit.ly/2Mvo7Jb، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥).

٣٥ عرب ٤٨، «منسق كورونا: حالات خطرة بسن صغيرة بالمجتمع العربي»، موقع *عرب ٤٨*، ٢٠٢٠/١١/٢٩، https://bit.ly/2O457C0، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/١٢/٠٥).

٣٦ أفرايم ليفي وآخرون، «المجتمع العربي في إسرائيل في ظل الكورونا: *نظرة من فوق*»، عدد ١٢٨٨، معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، ٢٠٢٠/٠٣/٢٩، https://bit.ly/3c0jwsu، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥).

٣٧ عرب ٤٨، «المتابعة والقطرية تقيمان لجنة طوارئ لمواجهة كورونا،» موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٠٣/٢٤، https://bit.ly/3b1oJjo، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).

٣٨ الهيئة العربية للطوارئ- إدارة أزمة كورونا، على صفحة جمعية الجليل، https://bit.ly/3uCXEL3.

٣٩ ناهد درباس، «فلسطينيو الداخل يعانون نقصًا في فحوصات كورونا،» *العربي الجديد*، ٢٠٢٠/٠٣/٢٤، https://bit.ly/3bXccN1، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).

٤٠ كل العرب، «لجنة الطوارئ القطرية تطلق رقما موحدًا لكافة الخدمات *٨٩٧٤»، موقع *كل العرب*، ٢٠٢٠/٠٤/٠٣، http://bit.ly/3vMBFC6، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٥).

٤١ برنامج التحالف هو عبارة عن شبكة يسار نخبويّة من القادة السياسيين الحاليين والمستقبليين، لتشكيل نخبة من القادة التقدميين، الساعين لتحقيق المساواة المدنية في إسرائيل.

٤٢ إعلام – المركز العربي للحريات الإعلامية وللتنمية والبحوث، مؤسسة غير ربحية، تأسست عام ٢٠٠٠، في مدينة الناصرة.

٤٣ شتيل: مؤسسة تقدم خدمات الاستشارة والدعم لتعزيز التغيير الاجتماعي في إسرائيل.

٤٤ صندوق ينشط منذ ٤٠ عامًا لبناء وتدعيم المجتمع المدني والأسس الديمقراطية في إسرائيل.

٤٥ موقع طاقم المختصين، على الرابط https://bit.ly/3dSDtmg.

٤٦ مؤسسة إسرائيلية غير ربحية، تسعى لتقليل الفقر وإنتاج مجتمع عادل وأفضل. (للمزيد انظر الفصل الاجتماعي في هذا التقرير)

٤٧ لتيت، تقرير الفقر البديل رقم ١٨، إسرائيل ٢٠٢٠، مؤسسة لتيت، https://bit.ly/3bTrfbC.

٤٨ للاستزادة يُرجى مراجعة: سامي ميعاري، مها صباح كركبي، *واميت لوينتال، مدى مساهمة جائحة الكورونا في مفاقمة اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية عند الفلسطينيين في إسرائيل*. ورقة عمل رقم ٣، آب ٢٠٢٠، المنتدى الاقتصادي العربي.

وأيضًا: سمادار سومخ وآخرون، التشغيل عند المجتمع العربي خلال أزمة الكورونا: تحديات، فرص ومساحات تأثير. مركز ماييرس جويند بروكديل، المنتدى الاقتصادي العربي، يوليو ٢٠٢٠ جوينت إسرائيل.

٤٩ نسرين حداد–حاج يحيى، وأيمن سيف، *إسقاطات أزمة الكورونا على المستخدمين والمستقلين في المجتمع العربي*. اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، والهيئة العربية للطوارئ، ٢٠٢٠ (عبري).

وأيضًا: نسرين حداد حاج–يحيى وآخرون، «*المجتمع العربي وأزمة الكورونا، معطيات دخول، تأثيرات وتوصيات لخروج أقوى*»، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، تشرين الثاني ٢٠٢٠.

وأيضًا: شاحار إيلان، «تحت غطاء الكورونا: منظمات الجريمة تنتشر في المجتمع العربي من خلال قروض في السوق السوداء»، كلكليست، ٢٠٢٠/٠٥/١٣، http://bit.ly/3r7zuoS، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).

٥٠ ميسم جلجولي وأخريات، تأثير أزمة الكورونا على تشغيل النساء العربيات والمتدينات اليهوديات. طاقم نساء في طاقم الخبراء، أيار ٢٠٢٠.

٥١ جعفر فرح، «مواجهة المجتمع العربي مع أزمة الكورونا». اللجنة العربية لرؤساء السلطات المحلية العربية ولجنة المتابعة العليا، نيسان ٢٠٢٠.

٥٢ هيلا فيسبورغ، «الكورونا قد تذهب، ولكن اللامساواة تفاقمت: خمسة بيانات تؤشر إلى هذا»، *غلوبس*، ٢٠٢١/٠١/٢٢، http://bit.ly/391ncIx، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٥). تكررت هذه المعطيات والادعاءات نفسها أيضًا في: سراب أبو ربيعة، ويوسي دهان، «لن نعود إلى الوراء، توصيات للخروج من أزمة التعليم»، تقرير *طاقم المختصين* (العبري)، كانون الثاني ٢٠٢١.

٥٣ فرح، «مواجهة المجتمع العربي..»

٥٤ آخر مستجدات حول عمل عدالة لمكافحة انتشار وباء الكورونا، *موقع عدالة*، http://bit.ly/2NAoUct.

٥٥ عرب ٤٨، «رغم افتتاح المدارس: التعليم بـ ٥٩ بلدة عربية عبر زووم»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢١/٠٢/١٠، https://bit.ly/2O4ruar.

٥٦ فرح، «مواجهة المجتمع العربي...».

٥٧ للاستزادة يرجى مراجعة صفحة الأمم المتحدة http://bit.ly/3lAiTJu، The Shadow Pandemic: Violence against women during COVID 19.

٥٨ جمعية نسوية تعمل في الناصرة.

٥٩ عرب ٤٨، «نساء ضد العنف تدعو لاتخاذ تدابير لحماية النساء،» موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٠٤/٠٧، https://bit.ly/3kBTgYc، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/١٢/١٠).

٦٠ هذا الرقم لا يشمل العرب المقيمين فيما يسمى «المدن المختلطة».

٦١ الهيئة العامة للطوارئ،٢٠٢١/٠٢/١٦، نسبة التطعيم للفئة ٥٠ سنة فأكثر: ٦١٪ مقابل ٨٤٪ للوجبة الأولى وللوجبة الثانية ٤٢.٥٪ مقابل ٧٢.٧٪ في المعدل العام، اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية.

٦٢ المرجع السابق.

٦٣ زكريا حسن، «مقابلة بالأرقام: التطعيم ضد فيروس كورونا في المجتمع العربي»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢١/٠٢/١٣، https://bit.ly/3aYfG2s، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٦).

٦٤ نهاية داوود، «لمَ لا يتطعم العرب؟»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٠١/١٨، http://bit.ly/2OTUpPl، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٦٥ داوود، «لمَ لا يتطعم العرب».

٦٦ نور عبد الهادي شحبري، «تألق المجتمع العربيّ على مدار سنوات طويلة في أخذ التطعيمات؛ فلماذا ينظر الآن إذا إلى لقاح الكورونا على أنه تهديد؟»، وحدة السياسات، مدى الكرمل: حيفا، ٢٠٢١.

٦٧ أتيلا شومبالفي وحسن شعلان، «مركز الكورونا في المجتمع العربي: «الأخبار الكاذبة حول التطعيمات أكثر انتشارا وأسوأ في المجتمع العربي»، موقع Ynet– *الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت*، ٢٠٢١/٠١/٠٤، https://bit.ly/3eZiONW، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/١٠).

٦٨ المرجع السابق.

٦٩ جمعية عربية يهودية تُعنى بالمساواة والشراكة بين المواطنين العرب واليهود في إسرائيل.

٧٠ الهيئة العربية للطوارئ تطالب وزارة الصحة بالحصول على البيانات الخاصة بمحطات التطعيم ونسب التطعيم بالمجتمع العربي، موقع جمعية الجليل، كانون الثاني ٢٠٢١، https://bit.ly/3bHXNnP

٧١ عرب ٤٨، «محطات فحوص وتطعيم ضد كورونا في بلدات عربية»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢١/٠٢/٢٦، http://bit.ly/3r49JpI، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٨).

٧٢ همّت زعبي، «الفلسطينيون في إسرائيل: بين الهشاشة وتهديد الجريمة المنظمة»، في هنيدة غانم (محررة)، تقرير *مدار الاستراتيجي* ٢٠٢٠: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٩ (رام الله: مدار، ٢٠٢٠)، ٢٣٠.

٧٣ وديع عواودة، «المشتركة تتفق مع «أزرق– أبيض» على بند سياسي يحول دون تطبيق «صفقة القرن»، *القدس العربي*، ٢٠٢٠/٠٣/١٥، https://bit.ly/2ZWHb6c، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٥/١٠).

٧٤ أمطانس شحادة، «توصية المشتركة...ما الذي تغيّر»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٠٣/٢١، https://bit.ly/37S3gr2، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٨).

٧٥ قانون كمينتس (تعديل ١٠٩ لقانون التخطيط والبناء ١٩٦٥). صادقت عليه الكنيست يوم ٥ نيسان ٢٠١٧. وهو عبارة عن تعديل لقانون التنظيم والبناء لعام ١٩٦٥ الذي تم إقراره على أثر قرار اتخذته حكومة إسرائيل في حزيران ٢٠١٦ ويقضي بضرورة فرض قوانين التنظيم والبناء، والتعامل بحزم مع موضوع «البناء غير المرخص»، بشكل عام، وفي المجمعات والقرى العربية بشكل خاص. أهم ما حمله القانون هو تقليص صلاحيات المحاكم وتوسيع صلاحيات الجهاز الإداري بما فيها صلاحيات فرض غرامات باهظة دون أي إجراء قانوني. فبدل أن تتم معالجة الضائقة السكنية للفلسطينيين، تلك التي يعود سببها المركزي إلى سياسات تمييزية تجاههم، يسهل القانون على الجهاز الإداري ولجان التخطيط والبناء عمليات الهدم وفرض الغرامات على المواطن الفلسطيني.

٧٦ شحادة، «توصية المشتركة...».

٧٧ سليمان أبو أرشيد، «التوصية والتبرير...عذر أقبح من ذنب»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢٠/٠٤/٠٢، https://bit.ly/3r1XOJA ، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٦).

٧٨ جاكي خوري ويناتان ليس، «ليفي أبو كسيس: لن أدعم حكومة تستند إلى أصوات المشتركة، التجمع يدرس إمكانية دعم غانتس»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٠٣/١٠، http://bit.ly/3cJlix6، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٧٩ عرب٤٨، «المشتركة نقض وعوده لناخبيه بزحفه لحكومة نتنياهو»، ٢٠٢٠/٠٣/٢٦، https://bit.ly/37UMXcS ، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٥).

٨٠ جاكي خوري، «رغم محاولات التملص من التصويت... كيف تنظر القائمة المشتركة إلى مسألة التعامل مع المثليين في إسرائيل؟»، القدس العربي، عن صحيفة *هآرتس*، ٢٠٢٠/٠٧/٢٩، https://bit.ly/3sxmslH، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٢).

٨١ المرجع السابق.

٨٢ الحركة الإسلامية، «تجريم تقديم علاج لمن يعاني من الشذوذ الجنسي إجرام بحق الدين والمجتمع»، *الميثاق*، ٢٠٢٠/٠٧/٢٤، السنة الثانية والعشرون، عدد ١١٨٩.

٨٣ شركة لصنع الطحينة تعود ملكيتها إلى عائلة في مدينة الناصرة، تأسست في العام ١٩٩٢.

٨٤ الحساب الشخصي للنائب أيمن عودة – Ayman Odeh على الفيسبوك.

٨٥ كل العرب، «د. منصور عباس لكل العرب: عودة أخطأ وأنصحه بالاعتذار وموقفنا من المثليين نستمده من شريعتنا الإسلامية»، موقع *كل العرب*، ٢٠٢٠/٠٧/١١، http://bit.ly/3cRaH3p، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/٠٨/١٥).

٨٦ البيان الشرعي رقم (٢١)، بيان صادر عن الحركة الإسلامية ودار الإفتاء والبحوث الإسلامية في الداخل الفلسطيني ٤٨. *الميثاق*، ٢٠٢٠/٠٧/١٠، السنة الثانية والعشرون العدد ١١٨٧.

٨٧ كل *العرب*، «د. منصور عباس...».

٨٨ يُنظر: المؤتمر العام الـ ٢٤ للحركة الإسلامية على صفحة الحركة الإسلامية – الداخل الفلسطيني على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

٨٩ ناحوم برنياع، «أيمن عودة يفاجئ: مستعد للانضمام إلى حكومة يمين-مركز»، موقع *Ynet*– الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرنوت، ٢٠١٩/٠٨/٢٢، http://bit.ly/3vMhQdO، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٥).

٩٠ منير فخر الدين، «واقع ودور «القائمة المشتركة» في أثناء انتخابات الكنيست وبعدها»، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد ١٢١ (٢٠٢٠)،٦٢-٨٢.

٩١ القدس العربي، «القائمة العربية المشتركة في إسرائيل تشهد خلافات سياسيّة وشخصيّة تهدد استمرارها»، موقع *القدس العربي*، ٢٠٢٠/١١/٣٠، https://bit.ly/37Sv66F، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٠٣).

٩٢ راديو الناس، «لقاء خاص مع النائب منصور عباس- استوديو المساء مع فراس خطيب،» على صفحة *راديو الناس* – Nas Radio: صفحة التواصل الاجتماعي الفيسبوك، ٢٠٢١/٠١/١٤، https://bit.ly/3stTBPl، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٩٣ عرب٤٨، «كيف أُلغي التصويت على تشكيل لجنة تحقيق بقضية الغواصات؟»، موقع عرب *٤٨*، ٢٠٢٠/١٠/٢٢، https://bit.ly/3bHhH2h، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١١/١٠).

٩٤ الاتحاد، «جلسة مكافحة العنف في المجتمع العربي: عنصرية، تحريض وتنصّل من المسؤولية»، صحيفة *الاتحاد*، ٢٠٢٠/١١/٠٩، https://bit.ly/3r2ZNgN، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١١/١٠).

٩٥ القدس العربي، «القائمة العربية المشتركة في إسرائيل تشهد خلافات...».

٩٦ كل العرب، «تراشق كلامي بين الشيخ كمال خطيب وإبراهيم حجازي خلال جلسة المتابعة بسبب مواقف منصور عباس»، موقع *كل العرب*، ٢٠٢٠/١٢/٠٣، http://bit.ly/311n0Vm، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).

٩٧ عرب ٤٨، «المتابعة تدعو للجم «الجدل السياسي» داخل «المشتركة»: حقوقنا ثابتة وغير مشروطة»، موقع عرب *٤٨*، ٢٠٢٠/١٢/٠٣، https://bit.ly/3dZxL1U، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).

٩٨ عرب ٤٨، «الكنيست تحل نفسها بالقراءة التمهيدية؛ غانتس: إقرار الميزانية سيمنع حلها»، موقع عرب *٤٨*، ٢٠٢٠/١٢/٠٣، https://bit.ly/3bIPath، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/١٠).

٩٩ يوناتان ليس، «استطلاع أخبار قناة ١٢: ميرتس لا تعبر نسبة الحسم»، *هآرتس*، ٢٠٢١/٠٣/٠٣، http://bit.ly/2OJAh2s، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠٥).

١٠٠ ريهام يوسف عثامنة، «مفاوضات بين مركبات المشتركة واستثناء الحركة الإسلامية منها واجتماع بين الجبهة والتغيير وعرض مغرٍ للأخيرة»، موقع بكرا، ٢٠٢١/٠١/٠٩، http://bit.ly/3tDDmj5، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/١٠).

١٠١ عرب ٤٨، «التجمع يطرح مبادرة لحل أزمة المشتركة»، موقع عرب *٤٨*، ٢٠٢١/٠١/٢٤، https://bit.ly/3027fg9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٣٠).

١٠٢ عرب ٤٨، «مصادر بالمشتركة: الإسلامية الجنوبية تحاول إخفاء صفقات مع نتنياهو خلف الدين»، موقع عرب ٤٨، ٢٠٢١/٠١/٢٦، https://bit.ly/3sCIvaR، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٨).

١٠٣ موقع كل العرب، «مازن غنايم المرشح الثاني بالقائمة الموحدة رسميًا بمصادقة مجلس الشورى،» موقع *كل العرب*، ٢٠٢١/٠١/٣١، https://bit.ly/3tJvRr7، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٥).

١٠٤ عرب ٤٨، «انتخابات التجمع: فوز سامي أبو شحادة،» موقع عرب *٤٨*، ٢٠٢١/٠١/٢٣، https://bit.ly/3ktKTO8، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٥).

١٠٥ مدير مدرسة سابق، من مواليد بلدة طمرة الزعبية في الجليل.

١٠٦ موقع بكرا، «نتنياهو: سأعين نائل الزعبي وزيرًا للنهوض بالمجتمع العربي»، موقع *بكرا*، ٢٠٢١/٠٢/٠٥، http://bit.ly/39h6fdt، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

١٠٧ الجزيرة، «احتجاجات في الناصرة رفضًا لزيارة نتنياهو ومواجهات مع الاحتلال بالضفة الغربية» موقع *الجزيرة*، ٢٠٢١/٠١/١٣، https://bit.ly/3r1SnKS، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

١٠٨ ناشطة جماهيرية من مدينة الناصرة، شغلت في السابق منصب مديرة عامة لمركز أنجاز المركز المهني لتطوير الحكم المحلي للسلطات المحلية العربية.

١٠٩ حيفا نت، «مرشحان عربيان في الخماسية الأولى لقائمة ميرتس للكنيست»، حيفا نت، ٢٠٢١/٠٢/٠٤، http://bit.ly/3vM6wP9، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

١١٠ مخرجة وكاتبة سيناريو ومنتجة تلفزيونية ووثائقية، محاضرة في مجال السينما في قسم التصوير في أكاديمية بتسلئيل في القدس، من مواليد قرية الفريديس الساحلية، جنوب حيفا.

١١١ موقع بكرا، « ابتسام مراعنة- منوحين في الموقع الـ ٧ في حزب العمل»، موقع *بكرا*، ٢٠٢١/٠٢/٠١، http://bit.ly/313qIxA، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٥).

المشاركون في التقرير

■ د. هنيده غانم

المديرة العامة لمركز «مدار»، حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية في القدس عام ٢٠٠٥، مختصة بعلم الاجتماع السياسي والثقافي، لها مجموعة من الدراسات المنشورة عن سياسات الاستعمار في فلسطين، والدور الاجتماعي للمثقف الفلسطيني بعد النكبة، اليهودية والقومية في اسرائيل.

■ الأستاذ أنطوان شلحت

باحث في الشؤون الإسرائيلية، ناقد أدبي أنجز مجموعة كتب في مجال النقد الأدبي، كما ترجم عن العبرية عدة كتب. ينشر في الصحافة الفلسطينية والعربية. مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» ووحدة الترجمة في «مدار».

■ د. مهند مصطفى

حاصل على اجازة الدكتوراه من مدرسة العلوم السياسية في جامعة حيفا. ومدير عام مدى الكرمل: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، رئيس قسم التاريخ في المعهد العربي للتربية في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، ومحاضر في برنامج ماجستير الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت، صدرت له العشرات من المقالات العلمية المحكمة في دوريات عربية وأجنبية في مجالات السياسة الإسرائيلية والفلسطينية.

■ د. فادي نحاس

حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، باحث في مركز «مدار» متخصص في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي، يعمل محاضراً في كلية بيت بيرل.

■ د. عاص أطرش

حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات السكانية واقتصاد العمل من الجامعة العبرية في القدس، مدير معهد يافا للأبحاث والاستطلاعات في دبوريه – الناصرة، نشر العديد من الكتب والدراسات منها كتاب «المبادرات الصناعية العربية في اسرائيل»، كتاب «البطالة لدى العرب»، «الصناعة العربية» إلى جانب دراسات وأبحاث عديدة، كان منها «تأثير البعد القومي للسياسات الاقتصادية على توزيع المداخيل والفقر بين العرب». صدر له عن «مدار» كتيب «الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني»

■ أستاذ نبيل الصالح

باحث في العلوم الاجتماعية، يدرّس مادة علم الاجتماع والمدنيات. محرر مشارك في فصلية قضايا إسرائيلية التي يصدرها «مدار».

■ د. همّت زعبي

أكاديمية فلسطينية، حائزة على شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، وتقيم حاليا في برلين في إطار زمالة ما بعد الدكتوراه في برنامج دراسات أوروبا في الشرق الأوسط، الشرق الأوسط في أوروبا (EUME) التابع لمنتدى الدراسات الإقليمية. حازت زعبي على شهادتين عاليتين في علم الجريمة والدراسات الجندرية. لها مساهمات عديدة في مجالات: المدينة والتمدّن في فلسطين، والاستعمار المديني الاستيطاني، الجندر، والتاريخ الشفوي والذاكرة.

■ الأستاذ خالد عنبتاوي

طالب دكتوراه لعلم الاجتماع والانثروبولوجيا في معهد جنيف للدراسات العليا. باحث مستقل، كتب ونشر في منصّات أكاديمية وثقافية، منها: مدار، مدى الكرمل وفسحة وغيرها.